



التقرير
السنوي 20
25

لنملك الغد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ
وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عِلْمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ
فَيُنبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿١٠٥﴾

سورة التوبة - آية 105



حضرة صاحب السمو الشيخ
مشعل الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت



سمو الشيخ
صباح خالد الحمد الصباح
ولي العهد

جدول المحتويات

01 نبذة عن البنك، الغاية، الرؤية، المهمة والقيم
صفحة 06

02 كلمة رئيس مجلس الإدارة
صفحة 08

03 كلمة الرئيس التنفيذي
صفحة 12

04 أعضاء مجلس الإدارة
صفحة 16

05 أعضاء هيئة الرقابة الشرعية
صفحة 18

06 اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية
صفحة 20

07 التقرير الشرعي لهيئة الرقابة الشرعية
صفحة 24

08 الإدارة التنفيذية
صفحة 38

09 تقرير مناقشات وتحليلات الإدارة
صفحة 40

10 تقرير الحوكمة
صفحة 72

11 إفصاحات معيار كفاية رأس المال
صفحة 102

12 البيانات المالية وتقرير مراقبي الحسابات
صفحة 140

01

**نبذة عن البنك،
الغاية، الرؤية،
المهمة والقيم**

نبذة عن البنك



الغاية

المساهمة في تمكين الأفراد والشركات والمجتمع من تحقيق طموحاتهم.



الرؤية

خلق قيمة فريدة في الخدمات المصرفية وما بعدها لإتاحة الفرص للأفراد والشركات.



المهمة

نحن نقدم أفضل تجربة لعملائنا خارج حدود الخدمات المصرفية، مع الحفاظ على تميزنا ورعاية أفضل المواهب مع خلق قيمة مستدامة لمساهمينا ومجتمعنا.



القيم



الثقة

نحرص على إعطاء الأولوية لعملائنا لكسب ثقتهم وخدمة احتياجاتهم بأفضل طريقة ممكنة.



الابتكار

نواصل الابتكار دائماً من أجل تحسين تجربة عملائنا.



الأداء

نهدف إلى التفوق في التنفيذ ونحن واثقون من التغلب على جميع التحديات.



الطموح

نسعى دائماً للأفضل.



التعاون

نعمل مع عملائنا وأعضاء فريقنا لتقديم الحل الأمثل.

02

كلمة رئيس مجلس الإدارة

بما يعادل 11.5 فلساً للسهم، مقارنةً بـ 22.4 مليون دينار كويتي خلال الفترة نفسها من عام 2024. ويعكس هذا الأداء المتميز والمستدام نهج البنك المتوازن في تنويع مصادر الدخل ورفع الكفاءة التشغيلية، مدعوماً بأطر راسخة للحوكمة وإدارة المخاطر.

وكان لصافي دخل الاستثمارات دور محوري في هذا النمو، إذ ارتفع بنسبة 208% ليصل إلى 32.7 مليون دينار كويتي، كما نما صافي الرسوم والعمولات بنسبة 53% ليبلغ 11.8 مليون دينار كويتي، مقارنةً بـ 7.7 مليون دينار كويتي خلال عام 2024. كذلك، سجل صافي دخل التمويل نمواً بنسبة 9% ليصل إلى 59.8 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2025، مقارنةً بـ 54.8 مليون دينار كويتي عن الفترة نفسها للعام السابق.

السادة المساهمين الكرام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يسرّني، وبكل فخر، أن أقدم إليكم، نيابةً عن أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وكافة الزملاء في بنك وربة، التقرير السنوي لعام 2025، والذي يستعرض عاماً حافلاً بالتقدم الاستراتيجي والمرونة التشغيلية والإنجازات النوعية التي أسهمت في تعزيز أداء البنك وترسيخ مكانته على المدى الطويل.

بفضل من الله وتوفيقه، واصل بنك وربة التزامه الراسخ بالابتكار والتميز التشغيلي، بما يضمن تحقيق قيمة مستدامة لمختلف أصحاب المصلحة. ومع تقييمنا لمسيرة أداؤنا، يبرز هذا العام كنقطة تحوّل مفصلية عززت هويتنا كمؤسسة مالية إسلامية رائدة، على مستوى دولة الكويت والمنطقة على حدٍ سواء.

الأداء المالي

انطلاقاً من الزخم الإيجابي الذي رافق بداية عام 2025، حافظ البنك على أداء مالي متميز خلال العام. وتعكس هذه النتائج متانة استراتيجية بنك وربة، القائمة على التوسع المدروس، والاستثمار المستمر في القدرات الرقمية، وتعزيز الدور المجتمعي. ويأتي هذا التقدم دعماً لرؤيتنا طويلة الأمد، وترجمةً عملية لوعده علامتنا التجارية «لنملك الغد» عبر نتائج واضحة وقابلة للقياس.

وقد سجلت الربحية نمواً لافتاً خلال هذه الفترة، حيث ارتفع صافي الأرباح بنسبة 122% ليبلغ 49.6 مليون دينار كويتي.



كما تعزز هذه الزيادة من متانة القاعدة المالية والتنظيمية للبنك، وتوفر مرونة أكبر للتوسع والابتكار والاستثمار في الطول المصرفية الرقمية المتقدمة. وانطلاقاً من هذا الأساس المتين، ومع تركيزنا المستمر على الاستثمار المحلي وتنمية رأس المال البشري والابتكار الرقمي، نفخر بتسيخ مكانة بنك وربة كأحد أكثر البنوك الإسلامية تطوراً في الكويت، مع الالتزام بأعلى معايير الشفافية والحوكمة والامتثال الرقابي.

إصدارات الصكوك

واصل بنك وربة هذا العام تعزيز دوره الريادي في أسواق رأس المال المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، حيث قام بدور المدير الرئيسي المشارك ومدير الاكتتاب لإصدار صكوك غير مضمونة بقيمة 500 مليون دولار أمريكي وبمعدل ربح تنافسي بلغ 5.20%، وشهد الإصدار إقبالاً استثنائياً تجاوز حجم الاكتتاب بثلاثة أضعاف، ليصل إلى 1.7 مليار دولار أمريكي خلال يوم واحد.

كما شارك البنك في قيادة إصدار صكوك بقيمة 750 مليون دولار أمريكي، والمدرجة في بورصة يورونكست دبلن، وتميزت هذه الصفقة بتنوع قاعدة المستثمرين، حيث استحوذت البنوك الخاصة على 52% من التخصيص، فيما بلغت حصة مديري الصناديق العالمية 43%. وتوزع الطلب جغرافياً بواقع 56% من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والباقي من المملكة المتحدة وأوروبا وآسيا والولايات المتحدة.

وتعكس هذه الإنجازات قدرة بنك وربة على إدارة السيولة عالمياً، وترسخ رؤيتنا الاستراتيجية لتكون المزود الرائد لأدوات الدين الإسلامية المبتكرة للمصدرين الإقليميين والمستثمرين الدوليين.

التصنيفات الائتمانية

حقق بنك وربة خلال العام عدداً من المحطات البارزة التي تعكس قوته المالية ووضوح استراتيجيته وأهدافه طويلة الأمد. وفي مقدمتها قيام وكالة موديز للتصنيف الائتماني برفع تصنيفات البنك عبر عدة فئات،

وانعكس هذا الأداء التشغيلي القوي على متانة المركز المالي للبنك، حيث ارتفع إجمالي الموجودات بنسبة 14% ليبلغ 6 مليار دينار كويتي، في حين نمت ودائع العملاء بنسبة 11% لتصل إلى 3.5 مليار دينار كويتي. كما ارتفع إجمالي حقوق المساهمين بشكل ملحوظ ليبلغ 980.1 مليون دينار كويتي، مقارنةً بـ 411.8 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2024، مما يعكس تعزيز قاعدة رأس المال. وارتفع رصيد التمويلات إلى 4 مليار دينار كويتي، بزيادة قدرها 364.9 مليون دينار كويتي، وبنمو سنوي بلغ 10%. ونفخر بأن هذه النتائج تعكس ثقة عملائنا ومساهميننا، وتؤكد قدرة بنك وربة على تحقيق نمو مستدام وتعزيز دوره القيادي في قطاع الصيرفة الإسلامية.

وبناءً على ذلك، فقد أوصى مجلس الإدارة للجمعية العامة توزيع أرباح نقدية مقترحة للمساهمين قيمتها 5 فلس للسهم الواحد، وكذلك توزيع أسهم منحة بنسبة 5% بعد الحصول على موافقة الجمعية العامة والجهات المختصة.

إنجاز تاريخي يجسد ثقة المساهمين والسوق الكويتي لمساندة الاقتصاد

دعماً لمسار النمو طويل الأجل، وترسيخاً لمكانة البنك في صدارة القطاع المصرفي الكويتي، حقق بنك وربة محطة مهمة خلال عام 2025، حيث وافق المساهمون، خلال اجتماع الجمعية العامة غير العادية على زيادة رأس المال المصرح به بنسبة 100% ليصل إلى 436.7 مليون دينار كويتي. وتمثل هذه الخطوة انطلاقة نحو المرحلة التالية من تطور البنك، بما يدعم طموحاتنا في تعزيز ريادتنا في مجال الصيرفة الإسلامية داخل الكويت وخارجها.

أعلى قيمة اكتتاب في تاريخ الكويت

بفضل الله وتوفيقه، وبثقة المساهمين، تم الانتهاء من الاكتتاب في زيادة رأس المال بأعلى قيمة ونسبة تغطية مسجلة بلغت نحو 430% من القيمة المطروحة والبالغة 436.72 مليون دينار كويتي. لتصبح أعلى قيمة اكتتاب لزيادة رأس المال محلياً بإجمالي بلغ حوالي 1.9 مليار دينار كويتي.

الشكر والتقدير

يسرني أن أعرب عن بالغ الشكر والتقدير إلى حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت، الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، حفظه الله ورعاه، على قيادته الحكيمة ودعمه المتواصل لمسيرة التنمية والاستقرار والازدهار في دولة الكويت.

كما أتقدم بخالص الشكر إلى سمو ولي العهد، الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح، حفظه الله تقديراً لجهوده المتواصلة وإسهاماته القيّمة في تعزيز مؤسسات الدولة ودفْع الأولويات الوطنية قدماً.

ويسعدني أن أعرب عن تقديرنا لمعالي محافظ بنك الكويت المركزي، السيد باسل أحمد الهارون، لدوره المحوري في ترسيخ قطاع مصرفي متين ومنظم ومتطلع إلى المستقبل، ولقيادته التي أسهمت في تعزيز الثقة وتحقيق النمو المستدام في النظام المالي.

كما نتوجه بالشكر إلى الجهات الرقابية كافة على إشرافها البناء، وإلى مساهمينا وعملائنا على ثقتهم وولائهم وشراكتهم طويلة الأمد، التي تشكل ركناً أساسياً في مسيرة بنك وربة وإنجازاته.

ولا يفوتني أن أشيد بجهود والتزام أعضاء مجلس الإدارة الموقرين والإدارة التنفيذية، وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية الأفاضل، وجميع موظفي بنك وربة، الذين أسهمت مهنيتهم وعملهم الجماعي، المستند إلى مبادئ الصيرفة الإسلامية، في تعزيز أداء البنك وترسيخ رسالته في تقديم حلول مالية أخلاقية ومسؤولة ومستدامة.

وتشكل هذه الجهود مجتمعة الأساس الذي يواصل بنك وربة من خلاله نموه وخدمته للمجتمع وإسهامه الإيجابي في دعم الاقتصاد الكويتي. والله ولي التوفيق.

حمد مساعد السايير

رئيس مجلس الإدارة

في خطوة تعكس الأداء المالي القوي، وقاعدة رأس المال المتينة، وتحسن الربحية، واستقرار جودة الأصول. وجاء هذا التقييم مصحوباً بنظرة مستقبلية مستقرة، ليشكل شهادة دولية على متانة البنك وكفاءة حوكمته وإدارته للمخاطر.

توسيع أعمال البنك

أعلن بنك وربة مطلع عام 2025 عن توقيع اتفاقية شراء كامل الحصص المشكّلة لرأس مال شركة وربة الاستراتيجية (شركة الغانم التجارية سابقاً) والمالكة لما نسبته 32.75% من رأس مال بنك الخليج، الأمر الذي يعتبر خطوة استراتيجية مهمة ومحطة رئيسية من محطات البنك، حيث أن هذا الاستحواذ من شأنه أن يساهم في تحقيق النمو المستدام في ظل التحديات الداخلية والخارجية التي فرضتها تطورات أوضاع الاقتصاد المحلي والعالمية.

ويكف مصرفنا حالياً على دراسة جدوى عملية اندماج كلا البنكين بحيث يتم خلق كيان مصرفي واحد متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، الأمر الذي يتيح فرصة استراتيجية واعدة للنمو والتوسع من خلال اندماج البنكين والاستفادة من أوجه التضافر والتآزر في ما بينهما، فضلاً عن تعزيز التنافسية في القطاع المصرفي الإسلامي المحلي. وتتويجاً لذلك، قام مصرفنا بتوقيع مذكرة التفاهم مع بنك الخليج فضلاً عن البدء بتعيين شركات استشارية عالمية ومحلية متخصصة لإجراء دراسات الجدوى وأعمال الفحص النافي للجهالة تمهيداً لدراسة الاندماج مع بنك الخليج.

وتعكس هذه التطورات مجتمعة استمرار تقدم البنك في تعزيز موقعه السوقي، وتوسيع خياراته الاستراتيجية، وتحقيق قيمة مستدامة لمساهميته وعملائه والاقتصاد الوطني. وبفضل الحوكمة الرشيدة والنهج الابتكاري والرؤية الواضحة للنمو، يواصل بنك وربة ترسيخ متانته المالية واستعداده لاقتناص الفرص المستقبلية، مع الحفاظ على الاستقرار والاستدامة على المدى الطويل.

03

كلمة الرئيس التنفيذي

إلى مساهميننا، وعملائنا، وشركائنا الكرام.

التوسع الاستراتيجي

شكّل التوسع الاستراتيجي محورًا رئيسيًا في مسيرتنا خلال العام، حيث اتخذ البنك خطوات نوعية لتعزيز حضوره التشغيلي، كان أبرزها الاستحواذ على عقار بموقع استراتيجي في قلب مدينة الكويت ليكون المقر الرئيسي للبنك. وتعكس هذه الخطوة ثقتنا العميقة بالاقتصاد الوطني، وإيماننا بأفاق النمو طويلة الأمد للسوق المحلي.

عند استعراض مسيرة بنك وربة خلال عام 2025، يملؤني شعور عميق بالفخر بما حققناه معًا. فقد بدأنا العام برؤية واضحة وطموحات مدروسة، وكان تحويل هذه الطموحات إلى إنجازات ملموسة على أرض الواقع دليلًا حيًا على قوة استراتيجيتنا، ومرونة نموذج أعمالنا، والتزام فريقنا بتحقيق التميز.

وقد كان الأداء خلال العام شاهدًا واضحًا على قوة مسيرتنا، حيث حقق البنك نموًا متوازنًا وإنجازات غير مسبوقة شملت مختلف قطاعات أعماله، في انعكاس مباشر لجهود فريق العمل والثقة المتواصلة من مساهميننا وعملائنا.

ويعكس ذلك قدرتنا على إعادة صياغة مفهوم الصيرفة الإسلامية برؤية معاصرة تركز على الأصالة وتستند إلى الابتكار، بما يلبي تطلعات عملائنا ويتمشى مع متطلبات الأسواق المتغيرة.

التميز التشغيلي وبناء الأسس المستدامة

واصل بنك وربة خلال عام 2025 تركيزه على تعزيز عملياته الأساسية، ووضعا الكفاءة التشغيلية والحوكمة وجودة الخدمات في صميم أولوياته. وقد استثمرنا في تطوير أنظمتنا وعملياتنا الداخلية بما يضمن دعم نمو الأعمال، مع الالتزام الصارم بأعلى معايير إدارة المخاطر والامتثال الرقابي، الأمر الذي أسهم في تعزيز جاهزيتنا للمستقبل وترسيخ مؤسستنا كمؤسسة مالية راسخة.



أبرز الإنجازات

2025، بما يعكس التزامه بالابتكار المرتكز على العميل.

ويظل التميّز التشغيلي ركيزة راسخة في ثقافة البنك. ففي عام 2025، نال بنك وربة للعام الخامس على التوالي جوائز Elite Quality من J.P. Morgan، تقديراً لمعدلات المعالجة المباشرة المرتفعة التي يحققها باستمرار في مدفوعات الدولار الأمريكي واليورو. وتؤكد هذه الإنجازات كفاءة البنك وموثوقيته وقوة ضوابطه التشغيلية في مجال معالجة المدفوعات الدولية.

الاستدامة وتنمية القيادات

واصل البنك تعزيز ممارسات الاستدامة وتطوير الكفاءات، فحقق تحسناً ملحوظاً بمقدار خمس نقاط في تصنيف الاستدامة الصادر عن S&P Global، بما يعكس تقدماً ملموساً في ممارساتنا البيئية والاجتماعية والحوكمة. وبالتوازي مع ذلك، أطلقنا برنامج «Ignite» لتطوير القيادات، دعماً لالتزامنا بإعداد قادة المستقبل وضمان استمرارية القيادة الفاعلة.

الاستحواذ الاستراتيجي في بنك الخليج

سُيذكر عام 2025 كمرحلة محورية في تاريخ بنك وربة، مع إبرام اتفاق نهائي لشراء كامل الحصص المشكّلة لرأس مال شركة وربة الاستراتيجية (شركة الغانم التجارية سابقاً) والمالكة لما نسبته 32,75% من رأس مال بنك الخليج. وتمثل هذه الخطوة استثماراً استراتيجياً يعزز موقعنا في قلب التحولات المصرفية الكبرى في الكويت، ويدعم رؤيتنا لبناء مؤسسة مالية ذات تنافسية إقليمية وعالمية.

وتعكس هذه الإنجازات مجتمعة عاماً من التقدم مؤكدة مكانة البنك كمؤسسة مالية إسلامية رائدة وموثوقة في دولة الكويت، ملتزمة بتحقيق قيمة مستدامة، وتعزيز ممارسات التمويل المسؤول والإسهام الإيجابي في المجتمعات التي نخدمها.

كان عام 2025 حافلاً بالإنجازات التي عكست تقدماً ملموساً في تنفيذ استراتيجيتنا، سواء على مستوى النتائج المالية، أو متانة رأس المال، أو الابتكار الرقمي، أو الاستدامة المؤسسية.

فقد حقق البنك أداءً ماليًا استثنائيًا خلال عام 2025، تجسّد في نمو صافي الأرباح بنسبة 122% خلال العام، وبلوغ إجمالي الأصول 6 مليارات دينار كويتي، مما عزز مكانة البنك ومرونته المالية.

وكانت زيادة رأس المال بنسبة 100% في الربع الثاني علامة فارقة في مسيرتنا، ورسالة ثقة واضحة من مساهمينا بقدرتنا على تنفيذ استراتيجيتنا وتحقيق قيمة مستدامة على المدى الطويل.

وفي خطوة تؤكد قوة مركزنا المالي وثقة الأسواق العالمية بنموذج أعمالنا، أصدر البنك صكوكاً إضافية دائمة من الشريحة الأولى (AT1) بقيمة 250 مليون دولار أمريكي، وسط إقبال قوي من المستثمرين الإقليميين والدوليين. وتشكل هذه النجاحات قاعدة صلبة تمكّنتنا من الاستثمار في الابتكار، وتوسيع نطاق أعمالنا، والاستمرار في تقديم عوائد مجزية لمساهمينا.

الريادة الرقمية وتجربة العميل

واصل بنك وربة تعزيز مكانته في مجال الخدمات المصرفية الرقمية، من خلال تبني نهج "الابتكار المالي أولاً". وانطلاقاً من حرصنا على الارتقاء بتجربة العملاء وتلبية احتياجاتهم، أطلقنا بنجاح مجموعة من المبادرات الرقمية الجديدة، من أبرزها حساب "Wave Banking" الذي نجح في استقطاب شريحة الشباب من خلال مزايا مصممة خصيصاً لهم، مثل الاسترداد النقدي والمكافآت. وتقديراً لهذه الجهود، حاز البنك على جائزة أفضل خدمة عملاء ضمن جوائز Card & Payments Middle East لعام

التمويل المشترك

لطالما تمثّل طموحنا في ترسيخ مكانة بنك وربة كجسر يربط بين رؤوس الأموال الإقليمية والفرص العالمية. وقد تجسّدت هذه الرؤية خلال العام من خلال قيادتنا لإحدى أبرز المحطات التمويلية في قطاع الطيران.

يسرّني أن أعبر عن بالغ اعتزازي بقيادة البنك كمنسق رئيسي مفوض أول ومدير سجل الاكتتاب في الإغلاق الناجح لتسهيل تمويلي مشترك بقيمة مليار دولار أمريكي لشركة «أفولون»، إحدى أبرز الشركات العالمية في تمويل الطيران، إذ شكّلت هذه الصفقة محطة بارزة على مستوى منطقة الشرق الأوسط.

ومن خلال قيادتنا لهذه العملية المعقدة والكبيرة الحجم بقيمة مليار دولار أمريكي، لقد أثبتنا قدرتنا على إدارة عمليات التمويل المشتركة الدولية إلى جانب أبرز المؤسسات الإقليمية، وهو ما يبرز حقيقتين أساسيتين: أولاً، وجود طلب عالمي متعمق ومتطور على الأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وثانياً، امتلاك بنك وربة للخبرة الفنية والقدرة المؤسسية اللازمة لتسهيل مثل هذه العمليات. وتعزز صفقات مثل تمويل «أفولون» سمعتنا كشريك موثوق في أسواق رأس المال العالمية.

إصدار الصكوك

بعد الإطلاق الناجح للصكوك المستدامة، لم تقتصر إنجازاتنا على الجانب المالي فحسب. ففي يونيو 2025، نال أحدث تقرير استدامة لدينا اعترافاً رسمياً من مبادرة التقارير العالمية (GRI)، بعد إعداده وفق أطر عالمية رائدة، بما في ذلك S&P Global MSCI ومعايير IFRS S1 وS2، وهو ما يوفر لأصحاب المصلحة رؤية واضحة وقابلة للمقارنة حول أدائنا في المجالات البيئية والاجتماعية والحوكمة.

المبادرات المستدامة

ولم يكن عام 2025 مجرد إنجازات مالية، بل كان فرصة لتعزيز التزامنا بالاستدامة ضمن المجتمع بين الاستدامة والإبداع والتراث الثقافي في بيئة عامة وجاذبة للجمهور. كما قام بنك وربة بدعم رواد الأعمال والحرفيين والشركات الصديقة للبيئة، متيحاً لهم فرصة عرض أعمالهم والتواصل مع الجمهور وتنمية أفكارهم. وتعكس هذه المبادرات إيماننا بأن الاستدامة ليست مقتصرة على الصكوك والأطر الرسمية، بل تتجسد في الناس والأفكار والخيارات اليومية، وهو ما يجعل في مقدمة مسؤوليتنا الاستثمار في المبادرات المجتمعية لبناء مستقبل أكثر شمولية وقدرة على التكيف للكويت، حيث يسير التقدم الاقتصادي والمسؤولية الاجتماعية جنباً إلى جنب.

الشكر والتقدير

نتقدّم بخالص الشكر والتقدير إلى بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال وكافة الجهات الرقابية، على دعمهم المتواصل ودورهم المحوري في تعزيز الاستقرار المالي. كما نعرب عن بالغ امتناننا لمساهمينا على ثقتهم، ولعملائنا على ولائهم، ولشركائنا على تعاونهم. فبفضل هذه الثقة المتبادلة، نواصل مسيرتنا نحو بناء مستقبل مالي أكثر شمولاً واستدامة، مجسّدين وعدنا الدائم «لنملك الغد».

شاهين حمد الغانم الرئيس التنفيذي

04

أعضاء مجلس الإدارة



السيد/ بدر خالد الشلفان
نائب رئيس مجلس الإدارة



السيد/ حمد مساعد الساير
رئيس مجلس الإدارة



السيد/ خلدون شاكر الطبطباتي
عضو مجلس الإدارة



السيد/ مبارك ناصر الساير
عضو مجلس الإدارة



السيد/ محمد حامد الشلفان
عضو مجلس الإدارة



السيدة/ مي مهلهل المصاف
عضو مجلس الإدارة



السيد/ محمد أحمد الرويح
عضو مجلس الإدارة



السيد / محمد عبدالعزيز البحر
عضو مجلس الإدارة



السيد/ مشاري فهد المسلم
عضو مجلس الإدارة



السيد/ عبدالله يوسف الشايجي
عضو مجلس الإدارة



السيدة/ بسمة حامد الصانع
عضو مجلس الإدارة

05

أعضاء هيئة الرقابة التشريعية

• فضيلة الدكتور/ عصام خلف العنزي هو أحد أعضاء هيئة التدريس بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت. حاصل على درجة الدكتوراه في الفقه الإسلامي من جامعة الأردن، ودرجة الماجستير في الشريعة الإسلامية من جامعة الكويت.

• وهو عضو في العديد من مجالس الشريعة البارزة كهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) وبنك البحرين الإسلامي ودار الاستثمار سابقاً، وبنك بوبيان والبنك الأهلي المتحد ورئيس هيئة الرقابة الشرعية في بنك وربة.

• ويعتبر الدكتور العنزي أحد المتحدثين الدائمين في المؤتمرات والندوات التي تركز على كل من المالية والفقه الإسلامي. وقد قام أيضاً بنشر العديد من الأبحاث التي تتناول القضايا المتعلقة بالأعمال المصرفية والمالية الإسلامية.



الدكتور/ عصام خلف العنزي
رئيس هيئة الرقابة الشرعية

• فضيلة الدكتور/ محمد عود الفزيع يحمل درجة الدكتوراه في الفقه المقارن من كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر.

• ويعمل في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت.

• كما أنه عضو في العديد من مجالس الشريعة البارزة كهيئة الفتوى والرقابة الشرعية في بيت الزكاة، وعضو في هيئة الفتوى والرقابة الشرعية ببنك بوبيان، وعضو هيئة الرقابة الشرعية في بنك وربة.

• وعضو اللجنة الاقتصادية في هيئة الفتوى الشرعية في وزارة الأوقاف. وله العديد من الدراسات والأبحاث المتخصصة في الرقابة الشرعية على أنشطة المؤسسات المالية الإسلامية.



الدكتور/ محمد عود الفزيع
عضو هيئة الرقابة الشرعية

• فضيلة الدكتور/ علي إبراهيم الراشد يحمل درجة الدكتوراه في الشريعة (جامعة القاهرة - جمهورية مصر العربية).

• وعضو هيئة التدريس في كلية الشريعة - جامعة الكويت، وعضو هيئة الفتوى في العديد من المؤسسات المالية الاستثمارية داخل دولة الكويت وخارجها.

• وعضو هيئة الفتوى الشرعية (الأمانة العامة للأوقاف) سابقاً، وعضو هيئة شرعية في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

• وعضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في بنك بوبيان، وعضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في البنك الأهلي المتحد، وعضو هيئة الرقابة الشرعية في بنك وربة، وله العديد من الأبحاث في مجال المالية الإسلامية.



الدكتور/ علي إبراهيم الراشد
عضو هيئة الرقابة الشرعية

06

اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية



اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية من ثلاثة أعضاء تم تعيينهم من قبل الجمعية العامة، وذلك للقيام بأعمال الهيئة والتأكد من التزام بنك وربة بتعاليم الشريعة الإسلامية الغراء، وقد عقدت هيئة الرقابة الشرعية عدد 15 اجتماعاً خلال عام 2025.

أسماء أعضاء هيئة الرقابة الشرعية وعدد الاجتماعات التي عقدتها خلال عام 2025.

الاسم	عدد الاجتماعات	عدد مرات الحضور	نسبة الحضور
الشيخ/ أ. د. عصام خلف العتزي رئيس هيئة الرقابة الشرعية	15	15	%100
الشيخ/ د. محمد عود الفزيع عضو هيئة الرقابة الشرعية	15	15	%100
الشيخ/ أ. د. علي إبراهيم الراشد عضو هيئة الرقابة الشرعية	15	15	%100

بلغت التسهيلات التمويلية التي حصل عليها أعضاء هيئة الرقابة الشرعية مبلغ 1,356,959 دينار كويتي حتى 31 ديسمبر 2025.

07

تقرير هيئة الرقابة الشرعية



التقرير الشرعي لهيئة الرقابة الشرعية

التاريخ: 08 يناير 2026م

التقرير الشرعي لهيئة الرقابة الشرعية
بنك وربة
للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه،،،

إلى مساهمي بنك وربة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

وفقاً لقرار الجمعية العمومية القاضي بتعيين هيئة الرقابة الشرعية لبنك وربة وتكليفنا بذلك، نقدم لكم التقرير التالي:

إننا في هيئة الرقابة الشرعية لبنك وربة قد راقبنا وراجعنا المبادئ المستخدمة والعقود المتعلقة بالمعاملات التي طرحها البنك خلال السنة المالية المنتهية في 2025/12/31م، ولقد قمنا بالمراقبة والمراجعة الواجبة لإبداء الرأي عما إذا كان البنك قد التزم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وكذلك بالفتاوى والقرارات والمبادئ والإرشادات المحددة التي تم إصدارها من قبلنا.

ولقد قمنا بالمراقبة بالكيفية المناسبة والمراجعة التي اشتملت على فحص العقود والإجراءات المتبعة في البنك على أساس اختبار كل نوع من أنواع العمليات، كما حصلنا على جميع المعلومات والتفسيرات الضرورية لإصدار رأي في مدى تماشي أعمال البنك مع أحكام الشريعة الإسلامية.

علماً بأن مسؤولية التنفيذ لهذه الأحكام والمبادئ والفتاوى والتخلص من أية إيرادات غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية تقع على إدارة البنك، أما مسؤوليتنا فتتحدد في إبداء رأي مستقل بناءً على ما عُرض علينا، واطلعنا عليه، وكما قمنا بالتأكد من تجنب البنك للإيرادات غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وفي رأينا أن العقود والوثائق والعمليات التي أبرمها البنك خلال السنة المالية المنتهية في 2025/12/31م والتي اطلعنا عليها تمت وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

ونحيطكم علماً بأن البنك لا يقوم بإخراج الزكاة نيابة عن المساهمين، ويقتصر عمل الهيئة على احتساب نسبة الزكاة الواجبة على سهم البنك.

وقد عقدت الهيئة خلال السنة المالية المنتهية في 2025/12/31م عدد (15) اجتماعاً بحضور جميع أعضائها.

هذا ونسأل الله العليّ القدير أن يوفق القائمين على البنك لخدمة ديننا الحنيف ووطننا العزيز وأن يُحقق للجميع الرشاد والسداد، والله ولي التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الشيخ الدكتور/ عصام خلف العنزي

رئيس هيئة الرقابة الشرعية

العنزي

الشيخ الدكتور/ محمد عود الفزيع

عضو هيئة الرقابة الشرعية

الشيخ الدكتور/ علي إبراهيم الراشد

عضو هيئة الرقابة الشرعية

تقرير المراقب الشرعي الخارجي



التاريخ: 2026/01/06

إلى حضرات السادة المساهمين الكرام

بنك وربة ش.م.ك.ع

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، تحية طيبة وبعد

نضع بين أيديكم تقرير المدقق الشرعي لبنك وربة عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31

مسؤولية مكتب التدقيق الشرعي الخارجي

بناء على عقد الارتباط بيننا فإن مكتب التدقيق الشرعي الخارجي تقع مسؤوليته في الرقابة والتدقيق على جميع المعاملات والتعاملات للتأكد من مدى التزام بنك وربة بأحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لقرارات وفتاوى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

مسؤولية بنك وربة

تقع مسؤولية البنك في تحقيق الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لقرارات وفتاوى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، وتوفير جميع المعلومات اللازمة لإجراء عملية التدقيق الشرعي الخارجي على جميع المعاملات والتعاملات.

إجراءات ونتائج التدقيق الشرعي الخارجي

تم الاطلاع على محاضر اجتماعات وتقارير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية وعلى خطة وتقارير إدارة التدقيق الشرعي الداخلي، كما تم الاطلاع على الموافقات الشرعية على أدلة السياسات والإجراءات وتعديلاتها لجميع إدارات البنك، كما قمنا بفحص ومراجعة الاستثمارات والعقود والمعاملات المصرفية والتجارية ومنتجاتها ومراحل إنجازها والتأكد من تنفيذ الجهات المسؤولة في البنك لتلك العمليات وفقاً لقرارات وفتاوى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

الزيارات الميدانية ونتائجها والتواصل

تم التواصل مع الإدارات التنفيذية في بنك وربة عن طريق عقد الاجتماعات الميدانية والزيارات وعبر المحادثات الهاتفية والمرئية وعن طريق البريد الإلكتروني، حيث قام فريق التدقيق الشرعي الخارجي بعقد عدة اجتماعات ضرورية للتوصل إلى الرأي النهائي وعددها (11) اجتماعات متمثلة في (9) اجتماعات مع إدارات البنك محل التدقيق واجتماع مع هيئة الفتوى والرقابة الشرعية وكذلك عدد (زيارتين) ميدانيتين لأفرع بنك وربة، فضلاً عن الاتصالات الهاتفية والمرئية والتي امتدت في الفترة من سبتمبر 2025 وحتى يناير 2026 مع المدراء ومساعديهم في إدارات البنك المختلفة.

الرأي النهائي المستقل للمدقق الشرعي الخارجي

نعتقد بأن التدقيق الذي قمنا به على أعمال البنك عن الفترة من 2025/01/01 وحتى 2025/12/31 يوفر أساساً مناسباً لإبداء رأينا المستقل، ووفق المعلومات والإيضاحات والتأكدات التي حصلنا عليها والتي نعتبرها ضرورية لتزويدنا بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن الإدارات التنفيذية في بنك وربة قد التزمت بقرارات وفتاوى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية وفق ما اطلعنا عليه، وفي ضوء ما سبق فقد توصل مكتب التدقيق الشرعي الخارجي إلى الرأي النهائي بأن بنك وربة قد التزم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفقاً لقرارات وفتاوى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

المدقق الشرعي الخارجي

أ. سالم مفيد خالد عيد

شركة المشورة والراية للاستشارات الشرعية ش.م.ك (مقفلة) - س.ت. 330309 رأس المال المدفوع 1.000.000 د.ك.

Tel: +965 22960555 - Fax: +965 22960556 - Al Mirqab - Al Sour Street - Jassem Al Asfour Tower - 7th Floor. info@mandr.com.kw www.mandr.com.kw



التاريخ: 2026/01/06

السادة/ بنك وربة الكرام

بنك وربة ش.م.ك.ع

تقرير مكتب التدقيق الشرعي الخارجي عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

بناء على عقد الارتباط بيننا فإن مكتب التدقيق الشرعي الخارجي وبعد النظر في المعلومات الواردة إلينا بناء على طلب حصر العمليات والأنشطة المنفذة خلال الفترة المذكورة أعلاه، والقيام بالزيارات الميدانية، ودراسة الردود والمرفقات، وفي ضوء ما سبق؛ يعرض المكتب لكم تقريره التالي حسب متطلبات الجهات الرقابية والتعليمات بشأن حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية الصادرة عن بنك الكويت المركزي.

أولاً: نطاق عمل مكتب التدقيق الشرعي الخارجي

يقع نطاق عمل مكتب التدقيق الشرعي الخارجي في عمل إدارات بنك وربة من خلال التدقيق على المعاملات التجارية والمالية وتعاملات الأوراق المالية والعقود، ومدى التزام تلك المجموعات والإدارات بقرارات وفتاوى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

ثانياً: مسؤولية مكتب التدقيق الشرعي الخارجي

تقع مسؤولية مكتب التدقيق الشرعي الخارجي في تحديد مدى التزام البنك بقرارات وفتاوى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية وذلك من خلال إبداء الرأي المستقل بناء على تدقيقنا فيما يتعلق بالاستثمارات والعقود والمعاملات المصرفية والتجارية ومنتجاتها ومراحل إنجازها والتأكد من تنفيذ الجهات المسؤولة في البنك لتلك العمليات وفقاً لقرارات وفتاوى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.



ثالثاً: مسؤولية البنك

تقع مسؤولية الإدارة التنفيذية للبنك على تحقيق الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لقرارات وفتاوى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، وتوفير جميع المعلومات اللازمة لإجراء عملية التدقيق الشرعي الخارجي.

رابعاً: السياسات العامة للتدقيق الشرعي الخارجي

- التأكد من الالتزام بتطبيق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفقاً لقرارات وفتاوى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.
- فحص ومراجعة الاستثمارات والعقود والمعاملات المصرفية والتجارية ومنتجاتها.
- التأكد من سلامة إجراءات التعاملات وجهاتها المسؤولة ومراحل إنجازها.
- التأكد من وجود القواعد المرجعية الشرعية لتلك التعاملات.
- توفير معالجات شرعية للمخالفات - إن وجدت - لقرارات وفتاوى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية سواء في العقود أو في تنفيذ العمليات وكيفية معالجتها والمدة المقترحة لذلك.
- القيام بالزيارات الميدانية وتوثيق نتائج تلك الزيارات.
- الاطلاع على محاضر اجتماع هيئة الفتوى والرقابة الشرعية وقراراتها.
- الاطلاع على تقارير وحدة التدقيق الشرعي الداخلي وتوصياتها.

خامساً: إجراءات ونتائج التدقيق

- 1- الهيكل التنظيمي: تم الاطلاع على الهيكل التنظيمي الصادر عن مجلس إدارة بنك وربة، وذلك من خلال الاجتماع مع مجموعة الموارد البشرية والخدمات العامة في البنك.
 - 2- السياسات والإجراءات الجديدة أو التي تم تعديلها.
 - تم الاطلاع على الموافقات الشرعية لأدلة السياسات والإجراءات وتعديلاتها لكل إدارات البنك محل التدقيق.
- ### 3- أعمال هيئة الفتوى والرقابة الشرعية
- تم الاطلاع على محاضر اجتماعات هيئة الفتوى والرقابة الشرعية الصادرة خلال عام 2025.
 - تم الاطلاع على قرارات هيئة الفتوى والرقابة الشرعية وموافقات الشرعية على الإدارات محل التدقيق الشرعي الخارجي.



4- التأكد من الالتزام بخطة الاستحواذ وتعليمات هيئة الفتوى والرقابة الشرعية:

- تم الاطلاع على محاضر اجتماعات هيئة الفتوى والرقابة الشرعية الخاصة بعملية الاستحواذ.
- تم التأكد من التزام الإدارة التنفيذية في بنك وربة بتعليمات هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بخصوص خطة الاستحواذ وفق ما يلي:
- 1. الموافقة الشرعية على اصدار بنك وربة لأوراق مالية (صكوك) من الشريحة الأولى لرأس المال.
- 2. قرار هيئة الفتوى والرقابة الشرعية رقم (1-SSB-25-M2-R5) بخصوص الاستفسارات المتوقعة من عملاء بنك وربة بخصوص الاستحواذ على حصة في بنك الخليج.
- 3. قرار هيئة الفتوى والرقابة الشرعية رقم (2-SSB-25-M2-R5) بخصوص رغبة بنك وربة في زيادة رأس ماله عن طريق الاكتتاب العام.
- 4. قرار رقم (03-2025) بالتمرير بخصوص اتفاقية الاستحواذ على الشركة المالكة لحصة بنك الخليج.
- 5. قرار رقم (04-2025) بالتمرير بخصوص آلية التعامل مع الأرباح الناتجة عن الاستحواذ على الشركة المالكة لحصة بنك الخليج وآلية التعامل مع المديونيات التقليدية.
- 6. قرار هيئة الفتوى والرقابة الشرعية رقم (4-SSB-25-M3-R4) بخصوص حجز أرباح أسهم بنك الخليج لدفعها لمديونيات الشركة المستحوذ عليها.

5- أعمال وحدة التدقيق الشرعي الداخلي

- تم الاطلاع على خطة وحدة التدقيق الشرعي الداخلي لعام 2025.
- تم الاطلاع على تقارير وحدة التدقيق الشرعي الداخلي لعام 2025.
- تم الاطلاع على الملاحظات والتوصيات الشرعية الواردة في تقرير وحدة التدقيق الشرعي الداخلي ومعالجات هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لتلك الملاحظات.

- تم الاطلاع على عينات واستمارات وحدة التدقيق الشرعي الداخلي لعام 2025.

6- وحدة الرقابة الشرعية

- تم الاطلاع على خطة التدريب المعتمدة من هيئة الرقابة الشرعية لعام 2025.

7- الحسابات المصرفية:

- تم الاطلاع على الموافقات الشرعية لفتح الحسابات المصرفية لدى البنوك الأجنبية.
- تم التأكد من تحويل الفوائد المترتبة إلى حساب تجنيب الأموال.



8- فحص ومراجعة الاستثمارات والعقود والمعاملات المصرفية والتجارية ومنتجاتها ومراحل إنجازها والتأكد من تنفيذ الجهات المسؤولة في البنك لتلك العمليات وفقاً لقرارات وفتاوى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، وهي على النحو الآتي:

- الاستثمارات

- الصكوك: تم الاطلاع على الموافقات الشرعية للصكوك المصدرة ووجهتها المسؤولة المجموعة المصرفية للاستثمار ومجموعة الخزانة.
- التعاملات المالية: تم الاطلاع على الموافقات الشرعية للاستثمار في الشركات التابعة والزميلة، والأوراق المالية المسعرة وغير المسعرة، والمحافظ المدارة، والعقارات الاستثمارية والتجارية ووجهتها المسؤولة مجموعة العمليات، المجموعة المصرفية للشركات، المجموعة المصرفية للأفراد، مجموعة الاستثمار ومجموعة الرقابة المالية.
- العقود والمعاملات
- العقود: تم الاطلاع على الموافقات الشرعية لنماذج العقود ووجهتها المسؤولة كل مجموعة/ إدارة في البنك تبرم عقودها الخاصة على حدى.
- الرعايات والأنشطة: تم الاطلاع على الموافقات الشرعية على الرعايات والأنشطة التي تمت خلال الفترة المذكورة ووجهتها المسؤولة مجموعة التسويق والاتصال المؤسسي.
- المعاملات المصرفية والتجارية
- العمليات: تم فحص إجراء العمليات ومراحل إنجازها والاطلاع على الموافقات الشرعية لتلك العمليات ووجهاتها المسؤولة مجموعة العمليات، المجموعة المصرفية للشركات، المجموعة المصرفية للأفراد، مجموعة الخزانة.
- المنتجات: تم الاطلاع على الموافقات الشرعية للمنتجات التمويلية والاستثمارية والبطاقات والحسابات وخدمات الاستثمار ووجهاتها المسؤولة إدارة المنتجات وتصنيف العملاء، مجموعة العمليات، المجموعة المصرفية للشركات والمجموعة المصرفية للأفراد والمجموعة الرقمية.
- الرسوم والعمولات: تم الاطلاع على الرسوم والعمولات المعتمدة في البنك ووجهاتها المسؤولة إدارة التمويل الشخصي والمجموعة المصرفية للشركات.

سادساً: المرجعية الشرعية:

تم الاطلاع على القواعد المرجعية الصادرة من هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمعاملات والمنتجات والسياسات التمويلية والاستثمارية.



سابعاً: الزيارات الميدانية والتواصل ونتائجه:

قامت إدارة بنك وربة بتعيين ضابط اتصال من قبل البنك للتواصل المباشر مع فريق التدقيق الشرعي الخارجي وتوفير مساحة تخزين سحابية آمنة بين فريق التدقيق الشرعي الخارجي ومجموعات وإدارات البنك المختلفة والذي أسهم بشكل فعال في الحصول على المعلومات في الأوقات المحددة حسب الخطة وذلك طيلة فترة خطة التدقيق المعتمدة من هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للبنك، وجدير بالذكر أن الآلية التي اعتمدها البنك في توفير المعلومات والملفات والبيانات عبر المساحة التخزينية السحابية الآمنة قد أسهم بشكل كبير في تقليل عدد ومدة الاجتماعات الحضورية مع إدارات البنك المختلفة، حيث امتد العمل من سبتمبر 2025 وحتى يناير 2026 مع المدراء ومساعديهم في إدارات ومجموعات البنك المختلفة.

تواصلنا مع المدراء ومساعديهم في بنك وربة عن طريق عقد الاجتماعات والزيارات الميدانية وعددها (11) اجتماعات متمثلة في (9) اجتماعات مع إدارات البنك محل التدقيق واجتماع هيئة الفتوى والرقابة الشرعية وكذلك عدد (زيارتين) ميدانيتين لأفرع بنك وربة، فضلا عن المحادثات الهاتفية وعن طريق البريد الإلكتروني، ونورد أدناه جدولاً بتفصيل تلك الاجتماعات الميدانية وذلك على النحو التالي:

الجهة	التاريخ	النتائج
هيئة الفتوى والرقابة الشرعية (محضر اجتماع 2025/11)	الأحد 2025/10/16	- تم عرض خطة المدقق الشرعي الخارجي على هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لبنك وربة للاطلاع والتي تم إرسالها مسبقاً يوم الثلاثاء الموافق 2025/09/30. - تم التأكيد على آلية العمل بين فريق التدقيق الشرعي الخارجي والمجموعات والإدارات المعنية في البنك. - تم مناقشة ومتابعة متطلبات المدقق الشرعي الخارجي لجميع المجموعات والإدارات في البنك.
مجموعة الموارد البشرية والخدمات العامة	الأحد 2025/09/28	الاطلاع على الهيكل التنظيمي الصادر عن مجلس إدارة بنك وربة.



<p>تم الاستماع ومناقشة مسؤولي المجموعة عن عملهم ومهامهم اليومية تمهيدا لإعداد استمارات التدقيق الخاصة بالمجموعة وطلب العينات لفحصها من الإدارات التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - إدارة عمليات الائتمان. - إدارة عمليات التمويل التجاري. - إدارة العمليات المصرفية للشركات. 	<p>الأحد 2025/09/28</p>	<p>مجموعة العمليات</p>
<p>تم الاستماع ومناقشة مسؤولي المجموعة عن عملهم ومهامهم اليومية تمهيدا لإعداد استمارات التدقيق الخاصة بالمجموعة وطلب العينات ونماذج العقود المبرمة لفحصها من الإدارات التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - إدارة المبيعات المركزية. - إدارة المنتجات وتصنيف العملاء. - إدارة الفروع والعمليات. - إدارة دعم العمليات والمبيعات للأفراد. - الإدارة المصرفية المباشرة. - إدارة التمويل الشخصي. - إدارة خدمات التجار. - إدارة البطاقات. 	<p>الأحد 2025/09/28</p>	<p>المجموعة المصرفية الأفراد</p>
<p>تم الاستماع ومناقشة مسؤولي المجموعة عن عملهم ومهامهم اليومية الخاصة بالمنتجات التمويلية والعقود المبرمة والرسوم والعمولات المعتمدة في البنك.</p>	<p>الاثنين 2025/09/29</p>	<p>المجموعة المصرفية للشركات</p>
<p>تم الاستماع ومناقشة مسؤولي المجموعة عن عملهم ومهامهم اليومية الخاصة بإبرام العقود والاتفاقيات والصكوك الاستثمارية وعمليات التمويل المجمع والثائية والاستثمار العقاري والصناديق الاستثمارية والمحافظ الاستثمارية التي يملكها البنك أو يديرها لصالح العملاء.</p>	<p>الاثنين 2025/09/29</p>	<p>مجموعة الاستثمار</p>



<p>- تمت مناقشة ومتابعة متطلبات المدقق الشرعي الخارجي لكافة المجموعات والإدارات في البنك</p> <p>- طلب اجتماع للاطلاع على خطة الاستحواذ.</p> <p>- تحديد مواعيد زيارات فروع بنك وربة.</p> <p>- العمل على تذليل كافة الصعوبات أمام فريق التدقيق لإتمام عملية التدقيق الشرعي الخارجي.</p>	<p>الاثنين 2025/09/29</p>	<p>الإدارة الشرعية</p>
<p>- مناقشة عملية استحواذ بنك وربة على حصة في بنك الخليج.</p> <p>- الاطلاع على قرارات ومحاضر اجتماعات هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بخصوص عملية الاستحواذ.</p>	<p>الثلاثاء 2025/12/28</p>	<p>الإدارة الشرعية</p>
<p>تم الاستماع ومناقشة مسؤولي المجموعة عن متطلبات التدقيق الشرعي الخارجي الخاصة بأنشطة الصناديق والمحافظ الاستثمارية وتوزيعات الأرباح والعوائد المالية المتحصلة وإجراءات تجنب الأموال وتحويلها لحساب الخيرات وتم طلب الايضاحات حول بعض بنود البيانات المالية للبنك.</p>	<p>الثلاثاء 2025/12/30</p>	<p>مجموعة الرقابة المالية</p>

ثامناً: فحص إمام الموظفين بالإجراءات والثقافة المصرفية الإسلامية.

في إطار أعمال التدقيق الشرعي الخارجي، تم إجراء فحص مبدئي لمدى إلمام بعض موظفي البنك بإجراءات العمل المعتمدة والثقافة المصرفية الإسلامية، وذلك بهدف تكوين تصور أولي عن مستوى الوعي بها. وقد شمل نطاق هذا الفحص فرعين مصرفيين مختلفين، وتم اختيار عدد (3) موظفين بشكل عشوائي. واستناداً إلى نتائج هذا الفحص، نعتزم خلال السنة القادمة تنفيذ فحص أشمل وأكثر منهجية، بالاعتماد على أنظمة البنك الداخلية بالتعاون مع المدقق الشرعي الداخلي، لقياس مستوى إلمام موظفي الفروع المصرفية بإجراءات البنك والثقافة المصرفية الإسلامية، بما يعزز الامتثال والحوكمة الشرعية.



تاسعاً: المخالفات الشرعية ومعالجاتها:

لا يوجد مخالفات شرعية.

عاشراً: الرأي النهائي المستقل للمدقق الشرعي الخارجي:

نعتقد بأن التدقيق الذي قمنا به على أعمال البنك عن الفترة من 2025/01/01 وحتى 2025/12/31 يوفر أساساً مناسباً لإبداء رأينا المستقل، ووفق المعلومات والإيضاحات والتأكيدات التي حصلنا عليها والتي نعتبرها ضرورية لتزويدنا بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن المجموعات والإدارات في بنك وربة قد التزمت بقرارات وفتاوى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية وفق ما اطلعنا عليه، وفي ضوء ما سبق فقد توصل مكتب التدقيق الشرعي الخارجي إلى الرأي النهائي بأن بنك وربة قد التزم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفقاً لقرارات وفتاوى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

المدقق الشرعي الخارجي

أ. سالم مفيد خالد عيد

08

الإدارة التنفيذية



السيد/ أنور بدر الفيث
نائب الرئيس التنفيذي للخدمات
المساندة والخزانة



السيد/ شاهين حمد الغانم
الرئيس التنفيذي



السيد/ محمد صبري عيسى
رئيس مجموعة الرقابة المالية



السيدة/ معالي عبدالله الرشيد
رئيس مجموعة الموارد البشرية
والخدمات العامة



السيد/ فيصل عبدالرزاق النصار
رئيس المجموعة المصرفية للشركات



السيد/ ثويني خالد الثويني
رئيس المجموعة المصرفية للاستثمار



السيد/ أحمد فيصل القطامي
رئيس المجموعة المصرفية للأفراد



السيد/ حمد فوزان الفوزان
رئيس مجموعة التخطيط الإستراتيجي



السيدة/ ليالي مصطفى الفهد
رئيس مجموعة العمليات



السيد/ عبدالله محمود النقاوي
رئيس مجموعة الخبرة



السيد/ محمد بدر الغانم
رئيس مجموعة تكنولوجيا المعلومات



السيدة/ نجات محمد صالح
رئيس مجموعة المخاطر



الدكتور/ محمد بركات
رئيس مجموعة التسويق والاتصال
المؤسسي



السيد/ ناصر ماهر المطوع
رئيس المجموعة الرقمية



السيدة/ حنان غانم حماده
رئيس مجموعة التدقيق الداخلي بالتكليف



السيد/ محمد مساعد مندني
رئيس المجموعة القانونية



السيد/ سعود صلاح الراشد
رئيس مجموعة الالتزام

09

تقرير مناقشات وتحليلات الإدارة



تقرير مناقشات وتحليلات الإدارة

المجموعة المصرفية
للشركات
صفحة 47

47

المجموعة المصرفية
للاستثمار
صفحة 44

44

مجموعة إدارة
المخاطر
صفحة 50

50

المجموعة المصرفية
للأفراد
صفحة 48

48

مجموعة
تكنولوجيا المعلومات
صفحة 52

52

مجموعة
الخبزينة
صفحة 51

51

مجموعة
العمليات
صفحة 59

59

المجموعة
الرقمية
صفحة 54

54

التوقعات
المستقبلية
صفحة 61

61

مجموعة الموارد
البشرية والخدمات العامة
صفحة 60

60

المسؤولية
المجتمعية
صفحة 65

65

مجموعة التدقيق
الداخلي
صفحة 64

64

جوائز عام
2025
صفحة 69

69

القدرة
المؤسسية
صفحة 66

66

أبرز المؤشرات
المالية
صفحة 70

70

المجموعة المصرفية للاستثمار

واصلت المجموعة المصرفية للاستثمار تحقيق أداء متماسك خلال عام 2025 مستفيدة من قدرتها على التكيف مع تطورات الاقتصاد العالمي وارتفاع التركيز على إدارة السيولة. وقد أسهم تراجع معدلات التضخم في عدد من الاقتصادات الكبرى، إلى جانب التعديلات التدريجية في سياسات أسعار الفائدة لدى البنوك المركزية، في إعادة تشكيل حركة رؤوس الأموال واتجاهات الاستثمار في الأسواق العالمية. وفي المقابل، فإن الأوضاع الجيوسياسية في الشرق الأوسط وفي أوروبا كانت عاملاً رئيسياً في تعزيز الحذر لدى المستثمرين، إضافة إلى التحديات الناتجة عن التحولات الهيكلية في أسواق الطاقة وتعقيدات سلاسل الإمداد.

ورغم هذه الظروف المتغيرة، واصلت **IBG** تحقيق تقدم ثابت بفضل إدارة فعالة لتقلبات الأسواق واتباع نهج متوازن في التعامل مع المخاطر والفرص. كما أثبتت المجموعة قدرتها على العمل بثقة داخل بيئة تتسم بعدم اليقين وتعدد المتغيرات، الأمر الذي رسخ مكانتها كجهة موثوقة تعتمد رؤية مستقبلية واضحة ضمن منظومة الأسواق الإقليمية والعالمية.

القطاع المصرفي الدولي

يغطي القطاع المصرفي الدولي (**IBD**) سوق أدوات الدين بالإضافة إلى أعمال التمويل المهيكلية والخارجية للبنك من خلال تطوير العلاقات مع المؤسسات المالية المحلية والدولية والحفاظ عليها. وتندرج فيه إدارة التمويل المهيكل والمشارك (**SSF**) وإدارة أسواق رأس المال الدين (**DCM**) وإدارة المؤسسات المالية (**FID**).

وعلى الرغم من ظروف الأسواق الصعبة وبفضل من الله تعالى، نجح فريق القطاع المصرفي الدولي عبر الدقة والتفاني والعمل الجاد في تنفيذ بعض المعاملات الجديرة بالذكر.

تشرف إدارة التمويل المهيكل والمشارك على جميع فرص تمويل الشركات والمشاريع الخارجية عبر قطاعات أعمال متعددة بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الطيران والنفط والغاز والبنية التحتية والطاقة والمرافق. وتتخصص **SSF** أيضاً في هيكلية وترتيب الحلول المهيكلية المشتركة لعملاء الخدمات المصرفية للشركات في البنك.

في سوق التمويل المهيكل والمشارك، اقتنص بنك وربة فرصاً لتعيينه كمدير ترتيب رئيسي (**MLA**) ومدير اكتتاب وكذلك كمنسق رئيسي (**LA**) لترتيب القروض في العديد من المعاملات التي تشمل التسهيلات البارزة مثل:

- المشاركة كمدير ترتيب أولي مفوض ومدير سجل اكتتاب في إتمام صفقة تمويل مشتركة محورية بقيمة مليار دولار أمريكي لصالح شركة "أفولون" التي تعد من أكبر شركات تمويل الطيران على مستوى العالم. تتضمن هذه الصفقة شريحة إسلامية وتعد أول تعامل لشركة "أفولون" مع منتج تمويل إسلامي.
- المشاركة كمدير ترتيب أولي مفوض ومدير سجل اكتتاب ومنسق مشترك في تمويل بقيمة 1.4 مليار دولار أمريكي لحكومة مملكة البحرين متمثلة بوزارة المالية والاقتصاد الوطني، بهدف تلبية متطلبات الموازنة العامة.
- المشاركة كمدير ترتيب رئيسي أول في تمويل مشترك بقيمة 400 مليون دولار أمريكي لمؤسسة التمويل الأفريقية "AFC"، وهي مؤسسة مالية إنمائية تأسست بموجب اتفاقية دولية بين الدول ذات السيادة لتمويل مشاريع البنية التحتية والصناعات الثقيلة والموارد الطبيعية في أفريقيا.
- المشاركة كمدير ترتيب أولي مفوض ومدير سجل اكتتاب في تمويل مشترك بقيمة 332 مليون دولار أمريكي لبنك الإسكان البحريني. ويعتبر بنك الإسكان المملوك بالكامل لحكومة مملكة البحرين، الشريك الاستراتيجي والمستشار المالي لوزارة الإسكان والتخطيط العمراني.
- المشاركة كمدير ترتيب أولي مفوض ومدير سجل اكتتاب في تمويل مشترك بقيمة 650 مليون دولار أمريكي لصالح شركة "فيجن إنترناشونال إنفستمنت" وهي شركة سعودية رائدة في مجال التطوير والاستثمار، وفي طليعة قطاع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المنطقة.

بالإضافة إلى المعاملات المذكورة أعلاه، نجحت **SSF** في المشاركة في مختلف فرص التمويل عبر الحدود من خلال العلاقات القائمة والجديدة.

حققت إدارة **DCM** رقماً قياسياً جديداً كمعدّد ومرتب لإصدارات الصكوك خلال عام 2025 بلغ ثمانية عشر (18) إصداراً إجمالي قيمة صفقات يبلغ حوالي 8.66 مليار دولار أمريكي، منفذاً بنجاح باهر سبعة عشر (17) إصدار صكوك كمدير إصدار رئيسي

مشترك ومدير اكتتاب مشترك سيما إصدارات الصكوك المبتكرة منها و إصدار واحد (1) كمدير رئيسي منفرد. هذا وقد قامت الإدارة بتوسيع نطاق التغطية والانتشار الجغرافي ليشمل العمل في أسواق جديدة مثل تركيا، وحقق زيادة ملحوظة في حجم الإصدارات التي شارك فيها خلال 2025 بنسبة تقارب 45% مقارنة بعام 2024، مما يعزز ريادة بنك وربة في التمويل الإسلامي والأسواق الأولية للصكوك العالمية.

إصدارات الصكوك التي قام بها بنك وربة كمدير إصدار رئيسي مشترك ومدير اكتتاب مشترك هي كالتالي:

- 500 مليون دولار أمريكي صكوك بنك الشارقة الإسلامي
- 750 مليون دولار أمريكي صكوك شركة داماك للتطوير العقاري
- 500 مليون دولار أمريكي صكوك بنك عجمان (إصدار ابتدائي)
- 500 مليون دولار أمريكي صكوك شركة أمنيات القابضة المحدودة (إصدار ابتدائي لشركة أمنيات لصكوك "خضراء" - صدقة للبيئة)
- 500 مليون دولار أمريكي صكوك شركة سُبحة العقارية
- 250 مليون دولار أمريكي صكوك بنك وربة (AT1)
- 650 مليون دولار أمريكي صكوك البنك السعودي الأول (إصدار ابتدائي لبنك السعودي الأول - صكوك "خضراء" صدقة للبيئة) (AT1)
- 500 مليون دولار أمريكي صكوك مصرف الريان
- 500 مليون دولار أمريكي صكوك بنك بوبيان
- 750 مليون دولار أمريكي صكوك لشركة دار الأركان
- 450 مليون دولار أمريكي صكوك لشركة أراذ للتطوير
- 500 مليون دولار أمريكي صكوك لشركة بن غاطي
- 750 مليون دولار أمريكي صكوك لشركة سبحة العقارية صكوك خضراء
- 500 مليون دولار أمريكي صكوك لشركة بن غاطي
- 500 مليون دولار أمريكي صكوك للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص
- 500 مليون دولار أمريكي صكوك بنك زراعات الوقفي الاسلامي (إصدار ابتدائي) (AT1)

إصدارات الصكوك كمدير رئيسي منفرد:

- 55 مليون دولار أمريكي صكوك لشركة أركايتنا - صكوك رأسمالية دائمة غير تراكمية

تتخذ إدارة المؤسسات المالية (FID) دوراً محورياً في تعزيز الحضور المؤسسي لبنك وربة وبناء علاقات متبادلة وشاملة مع المؤسسات المالية المحلية والدولية. وتشمل مهامها دعم احتياجات العملاء في الأعمال الدولية، وخاصة في مجال المقاصة متعددة العملات وحلول تمويل التجارة.

في عام 2025:

- عززت FID عملياتها في جغرافيات وأسواق جديدة كما طورت قدراتها في تدفقات التمويل وتمويل التجارة
- وسعت FID شبكة البنوك المراسلة على أساس متبادل في المناطق والدول المستهدفة من خلال إقامة علاقات مراسلة جديدة، إلى جانب اتفاقيات جديدة مرتبطة بالمؤسسات المالية والخزانة.
- بفضل حجم أعمال التمويل التجاري/الأعمال غير الممولة والإيرادات القياسية في عام 2024، سجل حجم أعمال التمويل التجاري والدخل أعلى مستوياته مع معاملات جديدة من مناطق جغرافية ومؤسسات مالية مختلفة في عام 2025.

وفي المرحلة المقبلة، ستواصل الإدارة مراقبة المخاطر الجيوسياسية الإقليمية والعالمية التي قد تؤثر على النمو الاقتصادي والتضخم واستقرار الأسواق المالية، مع اعتماد نهج استباقي لتخفيف المخاطر واغتنام الفرص.

قسم الاستثمار الرئيسي

يدير قسم الاستثمار الرئيسي (PID) الاستثمارات الاستراتيجية للبنك واستثمارات الملكية عبر فئات أصول متعددة. واتباع PID نهجاً منضبطاً في إدارة محفظة الاستثمار المملوكة للبنك، وتم تطوير ميزانية المخاطر للمحفظة ومراجعتها بشكل دوري بناءً على الأهداف والأفق الزمني وتحمل التقلبات. علاوة على ذلك، تتبع IBG إطاراً لتخصيص الأصول الاستراتيجية (SAA) والذي يساعد في تعظيم العائد المعدل للمخاطر من خلال تنويع فئة الأصول. وهذا يسمح بإدارة مخاطر المحفظة بشكل أفضل بهدف تعظيم عائد البنك على الأصول.

ويعمل PID من خلال قسمين: إدارة الاستثمار العقاري وإدارة الاستثمار المباشر.

وربة لإدارة الاستثمار

تشرف إدارة الاستثمار في بنك وربة على إجمالي أصول مدارة تبلغ حوالي 157 مليون دينار كويتي (ما يعادل 42.3 مليار دولار أمريكي) كما في 31 ديسمبر 2025، مما يمثل نمواً سنوياً بنحو 33% ويعكس ذلك خبرة البنك في تقديم حلول استثمارية مصممة وفق احتياجات العملاء. وتعمل إدارة الاستثمار من خلال قسمين رئيسيين: قسم إدارة المحافظ والصناديق (PFMD)، المسؤول عن إنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية بناءً على التفويضات التقديرية والصناديق لتحقيق أفضل العوائد المعدلة حسب المخاطر لعملاء البنك؛ وقسم الخدمات الائتمانية (FSD)، الذي يضمن أعلى معايير الأمانة الائتمانية من خلال تقديم خدمات الحفظ المحافظ غير الاختيارية. وتُمكن هذه الأقسام بنك وربة من تقديم حلول استثمارية وإدارية شاملة و متمحورة حول العملاء عبر مختلف فئات الأصول والاستراتيجيات.

إدارة المحافظ والصناديق

قام الفريق خلال هذا العام بإطلاق الصندوق الرائد: النسخة الثانية من صندوق الدخل الإسلامي والذي يركز على تقديم تمويلات عالية العائد ومضمونة بالأولوية للشركات الخاصة المتوسطة في الولايات المتحدة وأوروبا.

وبالإضافة إلى ذلك، يواصل البنك تقديم صناديق السوق النقدي الإسلامية المفتوحة بالدينار الكويتي والدولار الأمريكي، المصممة لتوفير حلول استثمارية سائلة وجاذبة. وامتداداً لخبرتها الراسخة في إدارة صناديق المعدات والعقار، تلتزم إدارة المحافظ والصناديق بتطوير محفظتها من خلال استراتيجيات ديناميكية تشمل الأسهم والصكوك والأصول البديلة، مما يضمن لعملاء البنك الاستفادة من منصة متكاملة من الحلول الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والمصنفة ضمن الأفضل في فئتها.

إدارة الخدمات الائتمانية

واصلت إدارة الخدمات الائتمانية مسارها من الأداء القوي في عام 2025، مقدّمة إنجازات رئيسية تعكس التزام البنك المستمر بالتميز في خدمات الاستثمار ودعم العملاء. وبالاستفادة من زخم العام الماضي، عزز الفريق عرضه الخدمي، ورفع الكفاءة التشغيلية، وحافظ على نهج يركز على العملاء.

وحققت إدارة الخدمات الائتمانية نمواً ملحوظاً في الأصول تحت الإدارة، مؤكداً ثقة واطمئنان العملاء من الشركات والأفراد في قدرات البنك الاستثمارية.

تعكس هذه الإنجازات استمرار ثقة العملاء في عروض البنك الاستثمارية.

المجموعة المصرفية للشركات

دفع عجلة النمو من خلال الابتكار، والتميز الرقمي، وبناء علاقات قوية مع العملاء

في عام 2025، واصلت مجموعة الخدمات المصرفية للشركات تعزيز مكانتها كشريك موثوق للعديد من العملاء وكبرى الشركات في دولة الكويت، محققة نموًا قويًا عبر جميع المؤشرات الرئيسية. ومع تركيز استراتيجي على توسيع قاعدة العملاء، وتعزيز القدرات الرقمية، وتقديم طول مصرفية قائمة على القيمة، نجحت المجموعة في التعامل مع بيئة تشغيلية ديناميكية محافظة على جودة وانضباط محفظتها التمويلية ووضعة العميل في صميم اهتمامها.

وأضافت المجموعة أكثر من 270 عميلًا جديدًا من الشركات إلى محفظتها، مما يعكس ثقة السوق الكبيرة في طول التمويل والخدمات الاستشارية التي يقدمها بنك وربة. ونتيجة لذلك، نمت محفظة تمويل الشركات بنسبة 10%، بما يعادل 270 مليون دينار كويتي، مدفوعة بزيادة بالتسهيلات الموجهة لقطاعات الإنشاءات، والمقاولات، والخدمات، وتمويل التجارة.

وبالتوازي مع هذا الزخم، حقق قطاع الأعمال «Beyond» توسعًا لافتًا، مستقطبًا أكثر من 820 عميلًا جديدًا من الشركات الصغيرة والمتوسطة. ويؤكد هذا النمو دور بنك وربة في تمكين رواد الأعمال من خلال منتجات مبتكرة، وإجراءات انضمام مبسطة، وتجربة رقمية موحدة مصممة لتلبية احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وظلت عملية التحول الرقمي ركيزة أساسية في استراتيجية المجموعة، حيث تم إدخال تحسينات جوهرية على الخدمات المصرفية الإلكترونية للشركات وتطبيق «Beyond» للأجهزة الذكية، شملت آليات اعتماد متعددة المستويات، وخصائص تحميل المستندات ومعاينتها، وتحسينات على إعادة تعيين كلمات المرور، وتبسيط مسارات تنفيذ العمليات لعملاء قطاع الأعمال. وأسهمت هذه التحديثات في رفع الكفاءة التشغيلية وتحسين تجربة المستخدم، بما يعزز ريادة البنك في مجال الخدمات المصرفية الرقمية للشركات.

وشهد العام الفائت إطلاق وحدة الخدمات المصرفية للمعاملات، التي تهدف إلى تقديم طول متقدمة لإدارة النقد وتمويل سلاسل الإمداد، وتمثل هذه المبادرة محطة مفصلية تعزز مكانة بنك وربة كشريك مالي متطور، قادر على دعم الشركات بأدوات متكاملة لإدارة السيولة وفق أفضل الممارسات الدولية.

كما وسّعت المجموعة نطاق خدماتها من خلال إتاحة توصيل البطاقات لعملاء «Beyond» من قطاع الأعمال، وتوسيع قنوات تنفيذ العمليات، وتحسين رحلات الانضمام، بما أسهم في تقديم تجربة عملاء أكثر سلاسة وتكاملاً.

وفي المرحلة المقبلة، ستواصل مجموعة الخدمات المصرفية للشركات التزامها بتحقيق نمو مستدام، وتعميق علاقاتها مع العملاء، وتسخير الابتكار الرقمي لتعزيز الكفاءة، وتحسين جودة المحفظة، وترسيخ دور بنك وربة في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية في دولة الكويت.

المجموعة المصرفية للأفراد

يسعى بنك وربة باستمرار لمواكبة التطورات وتعزيز الطول المبتكرة للعملاء وغير العملاء، تحت شعارنا "لنملك الغد"، بهدف تحقيق التميز في الأداء وضمان أعلى مستويات رضا العملاء. وفي هذا الإطار، تواصل المجموعة المصرفية للأفراد تقديم منتجات وخدمات مبتكرة تلي احتياجات وتوقعات عملائها، من خلال خطة استراتيجية شاملة تهدف إلى خلق قيمة مضافة وتعزيز مكانة البنك كشريك موثوق ومبتكر في عالم الخدمات المصرفية للأفراد.

خلال عام 2025، حققت المجموعة إنجازات بارزة على مختلف الأصعدة، مما يعكس التزامنا العميق بتقديم تجربة مصرفية استثنائية. فقد حصلنا على جائزة MasterCard لأعلى معدل إنفاق لكل بطاقة ائتمانية خلال السنة المالية 2024، إضافة إلى جائزة أفضل تجربة عملاء للبطاقات والمدفوعات في الشرق الأوسط، وهو ما يؤكد ريادتنا في تقديم خدمات مصرفية تركز على الابتكار ورضا العملاء.

سجلت المجموعة المصرفية للأفراد أداءً ماليًا قويًا خلال العام، حيث حققت نموًا ملحوظًا في جميع المؤشرات الرئيسية. فارتفعت مستويات الربحية بشكل واضح مقارنة بالعام السابق مدعومةً بالتوسع المستمر في محفظة الودائع ومحفظة التمويل، مع الحفاظ على مستويات منخفضة من التمويل غير المنتظم. كما سجلت إيرادات الأتعاب والعمولات مكاسب بارزة، مما يعكس نجاح المجموعة في تنوع مصادر الدخل وتعزيز قدرتها على تحقيق عوائد مستدامة. وتؤكد هذه النتائج متانة نموذج الأعمال وكفاءة الاستراتيجيات المتبعة، بما يعزز ثقة العملاء ويدعم مسيرة النمو المستقبلي.

في إطار التزامنا بتطوير تجربة العملاء وتعزيز التحول الرقمي والخدمات، أطلقنا مجموعة من المبادرات الاستراتيجية التي ساهمت في توسيع نطاق الخدمات المصرفية وتحسين مستوى الراحة للعملاء. فقد قمنا بإطلاق خدمة إصدار البطاقات مسبقة الدفع بشكل رقمي عبر تطبيق وربة، إلى جانب تطوير خدمات التطبيق من خلال إتاحة تحديث بيانات القُصّر وتطوير خدمات «ومض»، مما أدى إلى تقليص وقت إصدار البطاقات والخدمات بشكل كبير وسهل بالتالي الوصول إلى الخدمات المصرفية. وفي إطار جهودنا المستمرة لتطوير تجربة العملاء وتعزيز جودة الخدمات، قمنا بتطوير حساب التوفير المميز بالعملة الأجنبية عبر إضافة عملات جديدة لتلبية احتياجات العملاء المتنوعة. كما أصدرنا بطاقات مصرفية جديدة بتصميم الهوية المحدثة لجميع الشرائح بما يعزز حضور العلامة التجارية. إضافة إلى ذلك، أطلقنا حساب Wave Banking المخصص لفئة الشباب بمنتجات مبتكرة لهذه الفئة. كما قمنا بتسويق مجموعة من الصناديق الاستثمارية والصكوك لعملاء الإدارة المصرفية الخاصة وإدارة الخدمات المصرفية المتميزة "رويال" المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بما يساهم في توسيع خيارات الاستثمار المتاحة لعملائنا، إلى جانب تنفيذ حملات تسويقية مبتكرة تضمنت شراكة مع طيران الإمارات لتقديم خصم يصل إلى 10% لحاملي بطاقات ماستر كارد وفيزا الائتمانية ومسبقة الدفع. كما أضفنا حملة خاصة للاسترداد النقدي تصل إلى 10% على العمليات الحولية خلال فترة الصيف، إلى جانب إطلاق حملة راتب جديدة تقدم هدايا فورية للعملاء.

ولتعزيز التواصل مع عملائنا، نظمنا مجموعة من الفعاليات الترفيهية والاجتماعية، منها بطولة البادل خلال شهر رمضان، ومسابقات صناعة الفخار وتنسيق الزهور، بالإضافة إلى المشاركة في فعاليات مميزة مثل فعالية الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات وفعالية شركة ناقلات النفط الكويتية، بما يعكس اهتمامنا بتقديم تجربة مصرفية متكاملة تتجاوز الخدمات التقليدية. واختتمنا هذه المبادرات بإطلاق الكتيب الرقمي التفاعلي للخدمات المتميزة "رويال"، بما يعكس التزامنا بالابتكار وتقديم تجربة مصرفية متكاملة تلي تطلعات عملائنا.

في إطار التزامنا بمبادرات البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG)، أطلقنا عروضا خاصة على سيارات Mercedes Benz و BYD الكهربائية، بما يعكس حرصنا على تقليل الانبعاثات وتعزيز الاستدامة البيئية. كما قمنا بتركيب ألواح طاقة شمسية في عدد من الفروع بهدف تقليل استهلاك الطاقة وتعزيز كفاءة التشغيل. إضافة إلى ذلك، أطلقنا حملة رمضان لاستخدام البطاقات، حيث يتم التبرع بنسبة 10% من قيمة مشتريات بطاقات فيزا الائتمانية ومسبق الدفع لصالح دار الأيتام، في خطوة تجسد التزامنا بدعم المجتمع وتعزيز قيم التكافل والمسؤولية الاجتماعية.

شهد عام 2025 توسعا جغرافيا من خلال افتتاح فرعين جديدين في منطقتي الشامية وسعد العبد الله، ليصل بذلك عدد الفروع إلى 21 فرعًا لخدمة العملاء. وفي إطار تعزيز خدمات الإدارة المصرفية "رويال"، تم افتتاح قسم خاص لاستقبال العملاء في فرع الشامية. إضافة إلى ذلك، زاد البنك عدد أجهزة الصراف الآلي ليصل إلى أكثر من 154 جهازًا موزعة في مواقع حيوية، منها 33 جهازًا داخل الفروع و121 جهازًا في المواقع الخارجية، بهدف تعزيز سهولة الوصول إلى الخدمات المصرفية.

من خلال هذه المبادرات والإنجازات، نؤكد التزامنا بتعزيز الابتكار، وتقديم تجربة مصرفية متكاملة، وتحقيق أهداف الاستدامة بما يتماشى مع قيمنا ومسؤولياتنا تجاه المجتمع والبيئة، لنواصل مسيرتنا نحو الريادة في القطاع المصرفي.

واصل البنك خلال العام تعزيز قدراته في إدارة المخاطر على مستوى المؤسسة من خلال تنفيذ سلسلة من التحسينات المستهدفة التي تهدف إلى ترسيخ الحوكمة، وتعزيز العمق التحليلي، وتحقيق المواءمة مع المتطلبات الرقابية. وتمثل أحد أبرز هذه التطورات في تعزيز تقارير المخاطر المقدمة إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة عبر استحداث إطار تقارير موحد يدمج المعلومات المتعلقة بجميع مجالات المخاطر الجوهرية. وقد أسهم التصميم الجديد في تحسين جودة ووضوح التقارير، وتمكين مناقشات أكثر تركيزًا، إلى جانب تضمينه رؤى وتوصيات رئيسية متعلقة بالمخاطر. ومن خلال استبدال التقارير المنفصلة المتعددة بهيكل موحد، حقق البنك عملية حوكمة أكثر كفاءة وانسيابية.

كما استكمل البنك تطوير وتنفيذ منهجية مُحسّنة لاختبارات الضغط وعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) بالتعاون مع مستشارين خارجيين. وتتماشى المنهجية المحدثة مع تطور ملف المخاطر وهيكل الميزانية العمومية للبنك، بما يعزز التخطيط الرأسمالي الاستباقي ويُحسّن قدرة الإدارة على تقييم متانة البنك في مواجهة السيناريوهات الاقتصادية السلبية.

وفي إطار تعزيز حوكمة المخاطر، قام البنك بتطوير ومواءمة إطار مُحدّث للشهية للمخاطر بالتنسيق مع الجهات المعنية الرئيسية. ويُرشح هذا الإطار ارتباطًا أوضح بين حدود المخاطر والأهداف الاستراتيجية للأعمال واعتبارات التخطيط الرأسمالي، كما يعزز متابعة مؤشرات المخاطر الرئيسية، ويدعم اتخاذ قرارات منضبطة ضمن الحدود المعتمدة، ويرسخ ثقافة مؤسسية تقوم على الاستباقية والوعي بالمخاطر.

ولتعزيز الإشراف على المخاطر غير المالية، يادر البنك بإعادة تنظيم هيكل المخاطر غير المالية بالتعاون مع مستشارين متخصصين. وقد أسهمت هذه المبادرة في تحديد مسؤوليات وصلاحيات أوضح عبر مختلف الوظائف، وتحسين التنسيق والإشراف، وتعزيز قدرة البنك على تحديد وإدارة ومراقبة تعرضاته للمخاطر غير المالية بأسلوب منظم ومتسق.

وبالتوازي مع ذلك، بدأ البنك تنفيذ عملية تطوير شاملة لإطار تسعير تحويل الأموال (FTP)، بهدف بناء أساس أكثر قوة لتحليل ربحية المنتجات وتخصيص رأس المال. ومن المتوقع، عند اكتمال التنفيذ، أن يُمكن الإطار المُحسّن من تحقيق تسعير عادل بين القطاعات التشغيلية، ودعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية من خلال دمج مع مؤشرات الأداء المعدّلة بحسب المخاطر، وتحسين إدارة المركز المالي.

إضافةً إلى ذلك، استكمل البنك بنجاح أتمتة نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) وعمليات تشغيل الأنظمة ذات الصلة. وتسهم هذه المبادرة في تحسين دقة الاحتساب، ورفع الكفاءة التشغيلية، وتعزيز الالتزام بمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 (IFRS 9) والمتطلبات الرقابية. كما تُعزّز الأتمتة سلامة البيانات، وتسرع عمليات تكوين المخصصات، وتقوّي جاهزية البنك لإعداد التقارير الرقابية وعمليات المراجعة والإشراف.

ومن خلال هذه المبادرات، يواصل البنك تطوير إطار إدارة المخاطر لديه بما يعزز فاعلية الحوكمة، ويقوّي المتانة والمرونة، ويدعم تحقيق نمو مستدام ضمن بيئة مخاطر منضبطة واستباقية.

مجموعة الخزينة

في عام 2025، لعبت مجموعة الخزينة في بنك وربة دورًا محوريًا في التعامل مع بيئة متقلبة لأسعار الفائدة مع الحفاظ على مركز قوي للسيولة. ومن خلال الإدارة المنضبطة للسيولة، والإجراءات الاستراتيجية لإدارة مخاطر أسعار الفائدة، وتحسين تكلفة التمويل، حققت مجموعة الخزينة قيمة مضافة ملموسة للأداء العام للبنك. كما عمل الفريق على تطوير حلول التحوط المصممة خصيصًا، مما عزز مكانة بنك وربة كصانع سوق ومزوّد للمنتجات الرقمية المهيكلة التي تلبّي الاحتياجات المتنوعة للعملاء.

وكان للخزينة دور استراتيجي في تمويل الاستحواذ على شركة ATC مع الحفاظ على نسب سيولة مثلى وسد فجوات التمويل من خلال إدارة فعّالة للميزانية العمومية. كما عملت مجموعة الخزينة على ترسيخ مكانة البنك كصانع سوق لمنتجات التحوط، وإطلاق حلول رقمية متقدمة حسّنت كفاءة التسعير وتنفيذ العمليات وتفاعل العملاء. وقادت المجموعة بنجاح إصدار صكوك الشريحة الأولى الإضافية (AT1) بأكثر الأسعار تنافسية في السوق المحلي وأسواق دول مجلس التعاون الخليجي، ما يعكس الثقة في أداء بنك وربة وتوجهه الاستراتيجي طويل الأجل.

وعملت الخزينة على تعزيز مرونة السيولة من خلال تنويع مصادر التمويل، وتحسين آجال الاستحقاق، وخفض التكلفة الإجمالية للتمويل، مع ضمان الحفاظ على ملف سيولة متين رغم تحديات البيئة الخارجية. كما حافظ البنك على مستويات قوية من الأصول السائلة عالية الجودة (HQLA)، شملت أوراقًا مالية حكومية محلية، وأدوات سيادية، وصكوكًا ذات تصنيف استثماري. بالإضافة إلى ذلك، حققت المجموعة دخلًا قياسيًا من تداول العملات الأجنبية بلغ 14.75 مليون دولار أمريكي، مدعومًا بإدارة مخاطر منضبطة، ونشاط تقوده احتياجات العملاء، وتنفيذ فعّال في السوق.

واستكمالًا لنجاح منصة التداول الإلكتروني (ET)، وسّعت الخزينة نطاق الاعتماد الرقمي عبر قاعدة عملاء العملات الأجنبية في بنك وربة والأنظمة التشغيلية، مما عزز مكانة البنك كصانع سوق. كما أحرز الفريق تقدمًا في أتمتة مراقبة السيولة والنسب الرقابية، بما أتاح رؤية استباقية لاحتياجات السيولة ودعم اتخاذ قرارات أكثر فاعلية واعتمادًا على البيانات.

ويتمثل التركيز الرئيسي لعام 2026 في دعم استراتيجية نمو البنك مع إدارة تقلبات أسعار الفائدة وتطور أوضاع السيولة بكفاءة. وستواصل الخزينة الاستفادة من التقنيات الناشئة لتعزيز الكفاءة التشغيلية، والارتقاء بتجربة العملاء، وتقليل المخاطر بشكل أكبر. كما سيظل التوسع في المنتجات أولوية، بما في ذلك أدوات التحوط المتقدمة، وطول المنتجات المهيكلة، والمنتجات المرتبطة بالاستدامة والمتوافقة مع التزامات البنك طويلة الأجل في مجالات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG).

وإلى جانب هذه الإنجازات، واصلت مجموعة الخزينة الاستثمار في بناء القدرات، حيث حصل عدد من أعضاء الفريق على مؤهلات مهنية معترف بها عالميًا، من بينها شهادتنا محلل مالي معتمد (CFA)، مما عزز الكفاءات التخصصية ضمن الوظيفة.

تمكين رحلة القيادة الرقمية لبنك وربة

في عام 2025، واصلت مجموعة تكنولوجيا المعلومات التزامها بدعم رؤية بنك وربة الرقمية وتعزيز مكانته كإحدى أكثر المؤسسات المالية ابتكاراً في الكويت. ركّزت المجموعة خلال العام على الاستقرار، والأمن السيبراني، والخدمات الرقمية المتمحورة حول العميل، والتميز التشغيلي، مع الاستعداد للمرحلة القادمة من تطورات الخدمات المصرفية المفتوحة، والذكاء الاصطناعي، والخدمات المالية المعتمدة على كفاءة البيانات.

ورغم التحديات التكنولوجية المتسارعة، نجحت المجموعة في تنفيذ مبادرات ذات تأثير كبير حسّنت تجربة العملاء، ورفعت كفاءة الأداء، وعززت حوكمة الأمن السيبراني، ودفعت كفاءة العمليات التشغيلية في جميع أنحاء البنك.

تعزيز القدرات المصرفية الرقمية

خلال عام 2025، عملت مجموعة تكنولوجيا المعلومات على تقوية البنية الرقمية للبنك من خلال تطوير الأنظمة الأساسية، وتقديم تجربة للعملاء أكثر سلاسة، وتحسين كفاءة معالجة العمليات. وشملت أبرز الإنجازات:

- إطلاق بطاقات رقمية مسبقة الدفع وبطاقات مميزة مع إمكانية الإصدار الفوري عبر القنوات الرقمية.
- إدخال خدمات إعادة تعيين الرقم السري (PIN) وفتح القفل بشكل ذاتي وفوري للعملاء.
- دعم عمليات إدارة البطاقات بشكل آمن وقابل للتوسع.
- تحسينات كبيرة في أداء أنظمة المعالجة المصرفية الأساسية.
- تطوير بنية تطبيقات عملاء الأفراد عبر إضافة طبقة تكامل تقلل الضغط على الأنظمة الأساسية وتُحسّن الأداء الإجمالي.
- تعزيز الكفاءة والامتثال وتجربة العملاء عبر ترقية منصات رئيسية، توسيع الأتمتة، تحسين شفافية البيانات، وتعزيز التكاملات والعمليات المالية.

تعكس هذه المبادرات استمرار البنك في الاستثمار بالبنية الرقمية المستقبلية.

دفع الابتكار وتعزيز المنصات المستقبلية

واصلت مجموعة تكنولوجيا المعلومات تنفيذ مبادرات استراتيجية تدعم خارطة طريق الابتكار طويلة الأمد، وتشمل:

- تجهيز أنظمة البنك لمتطلبات إطار البنك المركزي الكويتي للخدمات المصرفية المفتوحة (Open Banking).
- دعم تبني أدوات تحسين الإنتاجية بشكل آمن ومتوافق مع المتطلبات التنظيمية والسيبرانية.
- تحسين بنية الخدمات الرقمية لتمكين نماذج مستقبلية مثل الخدمات المصرفية كخدمة (BaaS) وخدمات واجهات برمجة التطبيقات المتقدمة (APIs).

التميز في الأمن السيبراني واستمرارية الخدمات

ظل الأمن السيبراني أولوية قصوى للبنك، حيث قامت المجموعة بتعزيز إطار إدارة المخاطر الرقمية وترسيخ الثقة الرقمية من خلال:

- الحفاظ على الامتثال الكامل لمتطلبات البنك المركزي للأمن السيبراني، معايير PCI-DSS، ومعايير SWIFT CSP.
- تعزيز أنظمة الحماية، وضوابط الأمان السحابية مع مراقبة عالية ومرونة محسّنة.
- تحقيق مستوى قوي في تقييم الضوابط الأمنية، مدعوم بأنظمة حماية متقدمة وتقييمات مخاطر مستمرة.
- الحفاظ على تصنيف أمني خارجي مرتفع يعكس قوة البصمة الرقمية للبنك.
- تطوير مهارات كوادرات الأمن السيبراني من خلال التدريب المستمر والشهادات الاحترافية.

استمر البنك في تقديم خدمات مصرفية آمنة مع مواجهة تغيّر التهديدات الإلكترونية المتسارعة.

التميز التشغيلي والأتمتة

دعماً لكفاءة العمليات ورفع جودة الخدمة، نفذت المجموعة تحسينات واسعة في الأتمتة والتمكين التشغيلي، من أبرزها:

- تنفيذ سير عمل رقمي شامل لإصدار البطاقات، والتحقق البيومتري (PACI)، وعمليات الخزينة، ومعالجة الرواتب للشركات.
 - تحسين عمليات نهاية اليوم وتسريع تحديث البيانات لدعم الأداء اللحظي للأنظمة.
- وقد ساهمت هذه المبادرات في تقليل التدخل اليدوي، وتسريع الإنجاز، وتحسين جودة خدمة العملاء.

البيانات والتقارير والامتثال التنظيمي

واصلت مجموعة تكنولوجيا المعلومات تعزيز حوكمة البيانات وقدرات التقارير عبر:

- تحسين دقة البيانات وتوسيع نطاق أتمتة التقارير المالية وتقارير المخاطر والجهات الرقابية.
- تطوير أداء أنظمة مكافحة غسل الأموال وتقارير البنك المركزي.
- تعزيز قدرات التحليل الذاتي عبر منصات ذكاء الأعمال المطوّرة.
- ضمان تقديم تقارير تنظيمية دقيقة وفي الوقت المحدد، ومواءمة المتطلبات الرقابية الجديدة من بنك الكويت المركزي.

حوكمة تقنية المعلومات وضمانات التدقيق

حافظت المجموعة على أعلى مستويات الشفافية والانضباط من خلال:

- إنجاز جولات التدقيق الداخلي والخارجي والامتثال المتكاملة بنجاح.
 - الانتهاء من تصويب الملاحظات وتعزيز الضوابط التشغيلية.
 - تحسين الرقابة على تغييرات الأنظمة عبر مراجعات منهجية بعد التنفيذ.
- عززت هذه الممارسات صلابة البنك ودعمت نموًا تقنيًا آمنًا ومستدامًا.

النظرة المستقبلية

مع دخول عام 2026، ستواصل مجموعة تكنولوجيا المعلومات قيادة أجندة التحول الرقمي عبر التركيز على:

- تطوير المنتجات الرقمية وتحسين تجربة العملاء.
- توسيع القدرات في الخدمات المصرفية المفتوحة وخدمات واجهات التطبيقات البرمجية.
- تعزيز الكفاءة والامتثال وتجربة العملاء عبر توسيع الأتمتة المدعومة بالذكاء الاصطناعي.
- تعزيز أتمتة البيانات والتحليلات وتقارير الأداء.
- تقوية دفاعات الأمن السيبراني وتعزيز المرونة.
- إدخال تقنيات ناشئة بطريقة مسؤولة وآمنة.
- دعم استراتيجية الحوسبة السحابية وتحديث البنية التحتية.

من خلال استثماراتها الاستراتيجية والتزامها بالتميز، تظل مجموعة تكنولوجيا المعلومات شريكاً رئيسياً في رفع قيمة البنك، وتحسين تجربة العملاء، والمساهمة في مستقبل الخدمات المصرفية في الكويت.

المجموعة الرقمية

منذ تأسيسها في عام 2020، ظلت المجموعة الرقمية في بنك وربة في طليعة الابتكار الرقمي والتحول التكنولوجي، بما يتماشى بالكامل مع الأهداف الاستراتيجية للبنك ولوائح بنك الكويت المركزي. وفي عام 2025، تطورت هيكله المجموعة لتضم أربع ركائز أساسية:

- **إدارة التحول الرقمي:** مكرسة لتبني التقنيات المتقدمة، وبناء الشراكات الاستراتيجية، وإطلاق البرامج الابتكارية التي تعزز العمليات المؤسسية وترفع الكفاءة.
 - **المصنع الرقمي:** مركز إبداعي لتطوير الحلول والربطات الرقمية الموجهة للعملاء عبر تطبيقات بنك وربة، SiDi، و BEYOND من خلال فرق عمل رشيقة (Agile squads).
 - **إدارة تطوير الأعمال (Business Excellence):** تركز على تحسين العمليات الداخلية ودعم اتخاذ القرار الاستراتيجي من خلال التحليلات المدعومة بالذكاء الاصطناعي ولوحات المؤشرات وسير العمل المبسط، مع تفويض خاص بإدارة منظومة SiDi.
 - **إدارة محاكاة الأعمال (Business Simulation):** أنشئت في عام 2025 لتقديم مقارنات سوقية متقدمة، ومحاكاة للمنتجات، وتحليلات مالية وسلوكية، وتوصيات مبنية على البيانات تدعم تصميم المنتجات الرقمية وإدارة أدائها.
- في عام 2025، تمثل أحد أبرز إنجازات المجموعة الرقمية في توسيع وتعميق منظومة SiDi، بما في ذلك تمويل SiDi الرقمي السهل، حساب SiDi للتوفير، سوق SiDi (SiDi Marketplace)، وخدمة ومض (WAMD) للتحويلات الفورية، مدعومة بتحليلات أكثر عمقًا ولوحات معلومات وقدرات محاكاة متقدمة. وقد أسهم هذا التكامل بين الركائز الأربع في تعزيز القيمة الرقمية لبنك وربة، وتحسين تجربة العملاء، وترسيخ مكانة البنك كأحد أبرز المبتكرين في المنطقة.

إدارة التحول الرقمي

تلتزم إدارة التحول الرقمي في بنك وربة بتوظيف التقنيات المبتكرة والشراكات الاستراتيجية لإعادة تعريف العمليات التشغيلية وتعزيز القدرات الرقمية للبنك. وترتكز الإدارة على تحديد واعتماد التطورات التكنولوجية التي تعزز حضور بنك وربة الرقمي، وتبسط الكفاءة التشغيلية، وتمكن من تعاون سلس بين مختلف الإدارات.

وتتكون الإدارة من مجالين رئيسيين:

- الابتكار والشراكات (Innovation & Partnerships): يستكشف التقنيات الناشئة، والتعاون مع منظومة الشركاء (Ecosystem)، ومبادرات إثبات المفهوم (POC) لدعم طموحات البنك الاستراتيجية.

- مكتب برنامج التحول (Transformation Program Office): يضمن التنفيذ المنضبط لهذه المبادرات وتحقيق قيمة عملية ملموسة للأعمال.

معًا، يقود هذان المجالان مسيرة التطور الرقمي للبنك بما ينسجم مع استراتيجيته الشاملة ورؤيته طويلة المدى.

المصنع الرقمي

يعد المصنع الرقمي (الوتين) مركزًا متقدمًا يعمل فيه مالكو المنتجات، والمطورون، والمصممون، وقادة فرق السكرم (Scrum Masters)، والمخططون الاستراتيجيون معًا لتعزيز القنوات الرقمية لبنك وربة SiDi بشكل مستمر. وتمثل رسالته في تقديم تجارب رقمية متجددة تتمحور حول العميل وتعمل على مدار الساعة.

وتنظم فرق العمل (Squads) كفرق عمل رشيقة متخصصة تركز على مجالات رئيسية مثل:

- تمويل الأفراد
- برنامج الولاء والمكافآت

- المدفوعات والتحويلات
- خدمات السوق (Marketplace)
- وتحسينات المنصة التقنية

وتتولى هذه الفرق تصميم وتنفيذ رحلات شاملة من الانضمام وحتى الخدمة بعد البيع، مع ضمان الاعتمادية والأداء والأمان. كما يضم المصنع الرقمي فريق "درع الوتين" (AI Wateen Shield)، المسؤول عن متابعة مشكلات العملاء وملاحظاتهم عبر تطبيقات بنك وربة ومعالجتها، بما يضمن تجربة رقمية متسقة وذات جودة عالية.

إدارة تطوير الأعمال (Business Excellence)

واصلت إدارة تطوير الأعمال، بقيادة وحدة نظم المعلومات والأبحاث (MIS & Research)، خلال عام 2025 تعزيز القدرات التشغيلية الداخلية لبنك وربة ودعم عمليات اتخاذ القرار الاستراتيجي. وقد تم توسيع استخدام سير العمل الفعال والأتمتة، مما ساهم في تحسين سرعة المعالجة، ورفع مستوى الدقة، وزيادة كفاءة تقديم الخدمات الداخلية عبر عدة إدارات.

كما جرى تطوير مجموعة شاملة من لوحات المؤشرات والتقارير تغطي:

- العمليات الأساسية
- أداء SiDi
- خدمات التحويلات
- صحة الخدمات الرقمية (Service health)

مما وفر لإدارة البنك رؤى عملية وفعالة وعزز ثقافة اتخاذ القرار المبني على البيانات. واستمر توظيف التحليلات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي في تمكين الموظفين من إجراء تنقيب متقدم في البيانات وبناء توقعات أكثر دقة لدعم التخطيط الاستراتيجي. وبلاستناد إلى الأساس الذي تم وضعه في عام 2024، لعبت إدارة تطوير الأعمال دورًا محوريًا في توسيع منظومة SiDi في عام 2025. فمن خلال تبسيط الإجراءات، وتعزيز التحليلات، وإدخال تحسينات مستهدفة على المنتجات، أسهمت خدمات مثل تمويل SiDi الرقمي السهل، وحساب SiDi للتوفير، وسوق SiDi، وخدمة ومض، وغيرها في دعم الشمول المالي، ونمو الإيرادات، وتحسين رضا العملاء.

إدارة محاكاة الأعمال (Business Simulation)

تم إطلاق إدارة محاكاة الأعمال في عام 2025 كقدرة استراتيجية جديدة ضمن المجموعة الرقمية. وتتمثل مهمة الإدارة في محاكاة وقياس وتحسين أداء المنتجات والخدمات الرقمية التي يقدمها البنك.

تقوم الإدارة بإعداد تقارير المقارنة السوقية والأداء الرقمي لقياس موقع بنك وربة في الكويت ومنطقة دول مجلس التعاون الخليجي، ودعم دراسات الجدوى ومحاكاة المنتجات، وتصميم أجنداث الفعاليات وأطر القياس الخاصة بSiDi، وخدمات التحويلات، والذهب، وبرامج المكافآت. كما تقدم توصيات عملية تتعلق باستراتيجيات التسعير، وخصائص المنتجات، واستراتيجيات القنوات، مثل تحسين تنافسية أسعار القسائم (Vouchers) وهيكل رسوم خدمات التحويلات.

وتتولى الإدارة أيضًا وضع الأطر الخاصة بالاختبارات الآلية ومراقبة صحة الخدمات (Service Health Monitoring Tools). وقد عزز هذا الركن الجديد قدرة البنك على اتخاذ قرارات استثمارية رقمية مبنية على الأدلة، مع مراعاة متكاملة لاحتياجات العملاء، وديناميكيات السوق، والعوائد المالية.

الإنجازات الرئيسية للمجموعة الرقمية في عام 2025

في عام 2025، جسدت المجموعة الرقمية في بنك وربة رؤيتها الموحدة من خلال ابتكارات مؤثرة، وتحسينات تشغيلية، وتحليلات ومحاكاة مدعومة بالبيانات، وشراكات واسعة ضمن المنظومة الرقمية، مما عزز مكانة البنك الريادية في الخدمات المصرفية الرقمية. وشملت الإنجازات الرئيسية، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

1. تفاعل العملاء والابتكار الرقمي

• تجربة Reef Defense – Warba World AR

إطلاق تجربة Reef Defense - Warba World: بالتعاون مع المركز العلمي في الكويت، وهي تجربة واقع معزز (AR) تهدف إلى إشراك العملاء ورفع مستوى الوعي بأهمية حماية الشغاب المرجانية في الكويت.

• تطوير رحلات ومض وخدمات المدفوعات الفورية

توسيع خدمة ومض للتحويلات الفورية بإضافة:

- خدمة التحويل الجماعي
 - خاصية "العيدية"
 - إمكانية تقسيم الفاتورة (Split Bill)
 - طلبات الدفع غير المسجلة (Unregistered Requests-to-Pay)
- إلى جانب تحسين الرحلات التفاعلية للتحويلات (Conversational Journeys) ووحدات العرض المصغرة (Widgets) على تطبيقات بنك وربة.

• التوسع الرقمي

طرح عدد من المزايا الرقمية الرئيسية ضمن التطبيقات الرئيسية للبنك، من بينها:

- المرحلة التجريبية لسوق (SiDi Marketplace) (SiDi)
- إضافة نقطة دخول لخدمة BEYOND عبر واتساب
- إتاحة إصدار واستبدال البطاقات المسبقة الدفع رقميًا
- تطوير تطبيق القرآن الكريم من خلال وضعيّة التلاوة (Tilawah Mode)، وصفحات الأدوات (Tools Pages)، وتحسينات دعم الوصول والأجهزة اللوحية، بما يثري التجربة اليومية للعملاء

2. تعزيز الكفاءة وجودة الخدمة

• تبسيط إجراءات SiDi وتحسين المنتجات

إطلاق تمويل SiDi الرقمي السهل (SiDi Easy Finance) وتطوير رحلات التمويل المصغر، وتحسين آلية الانضمام الجماعي للشركات (Bulk Onboarding)، وتفعيل الحسابات الراكدة عبر التطبيق، وإعادة تصميم رحلات التحويلات، وتحسين مصفوفة الحدود (Limit Matrix) وتقييم مخاطر عملاء SiDi، مما أدى إلى تبسيط الإجراءات وتحسين إدارة المخاطر.

• جودة الخدمات والاختبارات والمراقبة

تأسيس إطار للاختبارات الآلية وأداة لمراقبة صحة الخدمات الرقمية مع وضع حدود واضحة للفشل (Failure Threshold)، الأمر الذي عزز من مرونة واستقرار الخدمات الرقمية على مستوى المجموعة.

• لوحات تشغيلية وأتمتة للعمليات

توسيع لوحات المؤشرات وسير العمل في وحدة نظم المعلومات والأبحاث لتشمل:

- العمليات الأساسية (Core Operations)
- منصة SiDi
- خدمة ومض
- مركز الاتصال الرقمي (Communication Center)
- العمليات المشبوهة (Suspicious Transactions)
- لوحات الرسوم والتسويات

مما وفر رؤية آنية (Real Time) وأتمتة متقدمة تدعم سرعة اتخاذ القرار والتميز التشغيلي.

3. التحليلات المدفوعة بالذكاء الاصطناعي والمحاكاة

• التحليلات والتقارير المدعومة بالذكاء الاصطناعي

تنفيذ إثبات مفهوم (POC) لتقارير تحليلات الاتجاهات الآلية باستخدام وكلاء ذكاء اصطناعي (AI Agents) ومصادر الأخبار المحلية، إلى جانب إثبات مفهوم آخر لإثراء بيانات المعاملات (Transaction Enrichment) وتحويلها إلى معلومات مصنفة أكثر وضوحًا، بما يمكن من تقديم عروض أكثر استهدافًا وتحسين فهم سلوك العملاء.

• المقارنات السوقية والأداء الرقمي

إعداد تقارير للمقارنة السوقية والأداء الرقمي لقياس حضور بنك وربة الرقمي في الكويت ومنطقة الخليج، وإجراء تقييم شامل لتجربة المستخدم والواجهة (UI/UX) بالتعاون مع FS:11، حيث حقق تطبيق بنك وربة المرتبة الثانية خليجيًا والمرتبة 34 عالميًا ضمن القطاع المالي.

• توصيات مبنية على المحاكاة

- إعداد توصيات أعمال متكاملة حول أفكار الكسب والاستبدال في Pocket
 - تنافسية أسعار القسائم
 - هياكل رسوم التحويلات
- مدعومة بأجندات للفعاليات الخاصة بSiDi، Pocket، وخدمات التحويلات، وحملات الذهب، بما يحول مخرجات التحليل والمحاكاة إلى قرارات عملية قابلة للتنفيذ.

4. الحملات والتواصل المجتمعي

• حملات التحويلات والتحويلات الدولية

تنفيذ خطة تسويقية متكاملة لحملات Super Transfery Western Union، وما يرتبط بها من فعاليات، والتي أسهمت في تحقيق نمو ملحوظ في مبالغ التحويل، إلى جانب حملة التحويلات الصيفية والعروض الصيفية الخاصة بSuper Transfer لعملاء SiDi.

• تفاعل العملاء والمجتمع

تنظيم عدة فعاليات مرتبطة بSiDi، بما في ذلك الأنشطة الميدانية، وبرنامج "SiDi Champions"، وتعزيز العروض عبر القسائم الإلكترونية (E-Vouchers)، وتقوية التواجد على منصات التواصل الاجتماعي بهدف زيادة الوعي وجذب شرائح جديدة من العملاء.

• المسؤولية المجتمعية والرعايات

دعم مبادرة للتبرع بالدم، وفعالية للتوعية بحقوق الإنسان، بما يعكس التزام بنك وربة بالمسؤولية المجتمعية، وتعزيز الأثر الإيجابي في المجتمع، وترسيخ مبادئ الشمولية.

5. النمو المالي والتوسع الاستراتيجي

• نمو SiDi والأداء المالي

إطلاق حساب SiDi Savings Account وإتاحة طلب البطاقة المرتبطة به عبر التطبيق، وتعديل الحد الأدنى للعمر للانضمام، والاستمرار في تحسين التسعير والتكاليف. وقد أسهمت هذه المبادرات، إلى جانب منتج تمويل SiDi الرقمي السهل وخدمة ومض، في تجاوز الأهداف المخططة لانضمام عملاء SiDi وإيراداته لعام 2025.

• أداء التحويلات ومنصة السوق

أسهمت حملات Super Transfery Western Union، مع التوسع في القنوات الرقمية ووسائل التواصل، في تحقيق نمو قوي في التحويلات. كما تم توقيع اتفاقيات مع LikeCard Payzah كمجمعين (Marketplace Aggregators) في منصة سوق بنك وربة الرقمية، مما عزز توافر المنتجات وتسعيرها وفق نموذج مشاركة في الإيرادات وبدون تكلفة ثابتة على البنك.

• التوسع في القطاع المؤسسي والرواتب

الاستمرار في التواصل مع الشركات، بما في ذلك استخدام أدوات الانضمام الجماعي (Bulk Onboarding) وزيارات الشركات، مما عزز من مكانة SiDi كحل جذاب للرواتب، ودعم دور البنك في خدمة شرائح الموظفين والشرائح ذات الدخل المنخفض والمتوسط.

6. البرامج الاستراتيجية والابتكار ضمن المنظومة الرقمية

• مذكرات التفاهم والشراكات الاستراتيجية

توقيع مذكرة تفاهم مع وزارة التجارة والصناعة للتعاون في مجالات التحول الرقمي، وتحسين العمليات، والتكاملات التقنية، وتبادل المعرفة. كما تم توقيع مذكرة تفاهم مع منصة Maqsaf الخاصة بطلب الوجبات المدرسية مسبقًا، واتفاقيات مع Ruba لتقديم حلول مرنة لدفع الرسوم الدراسية، مما عزز انخراط بنك وربة في المنظومة اليومية لعملائه.

• برنامج Rowad 6.0 ومنظومة الابتكار

تجديد وتوسيع الشراكة مع DIFC Innovation Hub لإطلاق النسخة السادسة من برنامج Rowad، والذي يستهدف الطلبة الكويتيين وطلبة مجلس التعاون في نخبة الجامعات الأوروبية والبريطانية، مع إضافة هاكاثون إضافي بإعفاء من الرسوم، وتوفير تدريب مدفوع للفريق الفائز. كما أسهمت الإدارة في برنامج KBA Motawer، ولجنة تحكيم مسابقة Kuwait Na-tional Robotics Competition، إلى جانب شراكات مستمرة مع جامعة الكويت.

• تعزيز ثقافة الابتكار الداخلية

إطلاق منصة Warba Idea Hub لتشجيع إبداع الموظفين، حيث جرى تجميع 44 فكرة قابلة للتطبيق تركز على تقليل وقت الانتظار في الفروع، وتحسين رضا العملاء، وتعزيز الإيرادات وكفاءة التكاليف، مما يعمق ثقافة الابتكار داخل البنك.

إنجازات المجموعة الرقمية في عام 2025

تعكس إنجازات المجموعة الرقمية في عام 2025 التزام بنك وربة الراسخ بالابتكار، والتعاون، واتخاذ القرار المبني على البيانات، والنمو الذي يركز على العميل. ومن خلال دمج التقنيات المتقدمة، وتعزيز قدرات التحليل والمحاكاة، وتبسيط العمليات، وتوسيع الشراكات الاستراتيجية، وضعت المجموعة أسسًا قوية لخلق قيمة مستدامة للبنك وأصحاب المصلحة.

ومع انتقالنا إلى عام 2026، نحن متفائلون بتقديم المزيد من الابتكارات والمنتجات والشراكات ضمن المنظومة الرقمية، والتي ستواصل إضافة قيمة لبنك وربة وعملائه ومساهمته. وتظل المجموعة الرقمية ملتزمة بدفع الحلول التحويلية، والحفاظ على ريادة البنك في المشهد المصرفي الرقمي الديناميكي والمتطور.

نظرة عامة

تعدّ مجموعة العمليات إحدى الركائز الأساسية في دعم التوجّه الاستراتيجي لبنك وربة، من خلال ضمان سلامة وكفاءة واستمرارية جميع العمليات المصرفية اليومية. وتعمل المجموعة عبر أربعة قطاعات متخصصة (العمليات المركزية، عمليات الائتمان، والعمليات المصرفية، وعمليات التميز في الأعمال) على تقديم منظومة متكاملة من الخدمات التشغيلية تشمل معالجة المدفوعات بمختلف قنواتها، وتنفيذ عمليات التمويل لقطاعي الأفراد والشركات، إضافة إلى مهام إدارة الائتمان من إعداد العقود ومتابعة الضمانات وترتيب التسهيلات. ويعزّز ذلك بإطار للحوكمة والضبط والرقابة، وثقافة راسخة للجودة والتحسين المستمر من خلال قطاع التميز في الأعمال، بما يضمن أن تبقى البنية التشغيلية للبنك متينة و متمحورة حول العميل ومتوافقة مع طموحاته الاستراتيجية طويلة المدى.

إدارة الكفاءات

واصلت مجموعة العمليات خلال العام تنمية قدرات كوادرها من خلال برامج تدريبية متخصصة ومسار متكامل للتأهيل والتطوير، إضافة إلى توفير فرص التدريب الطلابي انطلاقاً من إيمان البنك بدوره في دعم المجتمع عبر مبادراته وبرامجه المختلفة. وقد ساهمت هذه الجهود في رفع كفاءة الموظفين وتعزيز استدامة الكفاءات داخل المجموعة. وفي الوقت نفسه، تبنّت المجموعة إطاراً مركزياً لأهداف الجودة وإدارة مؤشرات الأداء لجميع الموظفين، بما يعزز الالتزام بالجودة والتميز التشغيلي وترسيخ ثقافة أداء تتمحور حول خدمة العميل.

الإنجازات الرئيسية

شهد عام 2025 تحقيق مجموعة العمليات لعدد من الإنجازات النوعية التي عززت قدرة البنك التشغيلية ومكانته في السوق. فقد استهل البنك العام بحصوله على ثلاث جوائز J.P. Morgan Elite في جودة التحويلات المباشرة، للسنة الرابعة على التوالي، مما أكد ريادة بنك وربة في مستويات الأداء العالمي للمدفوعات في الكويت. كما جددت المجموعة بنجاح استمرارية شهادة ISO 9001:2015، بما يعكس التزام المجموعة بمعايير الجودة والاتساق التشغيلي. وعلى صعيد المبادرات الكبرى، كان للقطاع دور جوهري في إنجاح زيادة رأس المال البالغة 1.9 مليار دينار كويتي، من خلال إدارة عمليات الاكتتاب والمطابقة والاسترداد بكفاءة عالية وانسيابية تامة، الأمر الذي ساهم في نجاح واحدة من أكبر العمليات المالية في السوق المحلي. كذلك، دفعت المجموعة بالبنك نحو المراحل النهائية من الحصول على اعتماد بنك التسوية لدى الشركة الكويتية للمقاصة مما يعزز جاهزية البنك لتقديم خدمات المقاصة والتسوية لأسواق المال.

واستمرت المجموعة في قيادة جهود التحول الرقمي والأتمتة في العمليات من خلال إدخال قدرات رقمية جديدة وإعادة تصميم آليات العمل، بما في ذلك أتمتة عمليات مثل التحويلات، والمدفوعات وتحصيل ودفع الرسوم، والتسويات. وقد اعتمدت هذه التحسينات على أدوات أتمتة متقدمة، وأنظمة تحقق ذكية، وتكامل أعلى بين الأنظمة، مما خفض الاعتماد على التدخل اليدوي، ورفع مستوى السرعة والدقة والكفاءة التشغيلية. وتعززت هذه الجهود بإطلاق وحدة متخصصة بكفاءة الأعمال معنية بتطبيق منهجيات التحسين المستمر، وتعزيز الإنتاجية، وتبسيط الإجراءات التشغيلية لتحقيق مستويات أعلى من الجودة والفاعلية.

أما على صعيد الحوكمة والرقابة، فقد أطلقت المجموعة لوحة مركزية لإدارة المخاطر التشغيلية التابعة لمجموعة العمليات مما وفر رؤية أوضح عبر وحدات المجموعة وأتاح تتبعا استباقياً وسرعة أكبر في التعامل مع المشكلات. كما أسهمت المجموعة في رحلة البنك للتحول الرقمي عبر إطلاق بوابة إلكترونية للفواتير الخاصة بالموزّدين في قطاع التجزئة، والتي استبدلت المعاملات الورقية بحلول رقمية أكثر كفاءة، بما يعزز تجربة الموزّد.

مجموعة الموارد البشرية والخدمات العامة

تمكين الكفاءات، وتعزيز النمو، وبناء القوى العاملة للمستقبل

في عام 2025، حققت مجموعة الموارد البشرية والخدمات العامة تقدمًا ملحوظًا في تطوير استراتيجية بنك وربة للموارد البشرية، وتعزيز القدرات المؤسسية، وترسيخ بيئة عمل قائمة على التفاعل، والرفاه، والتطوير المستمر. وانطلاقًا من التزام البنك بالاستثمار في الكفاءات الوطنية والمواطنة مع الأهداف الاستراتيجية للقوى العاملة في دولة الكويت، تم تنفيذ مبادرات مؤثرة دعمت الموظفين في مختلف مراحل مسيرتهم المهنية.

وشكّل الارتفاع المستمر في نسب التكويت على مختلف المستويات أحد أبرز إنجازات العام، حيث تجاوزت هذه النسب المتطلبات الرقابية، بما يعكس التزام البنك بتمكين الكفاءات الوطنية. **وبلغت نسبة التكويت 88% في الإدارة العليا والكوادر المهنية**، مما يجسد نجاح البنك في استقطاب وتطوير والاحتفاظ بالمواهب الكويتية المؤهلة.

وفي سياق تطوير القيادات الوطنية، تم تعيين اثنين من الكفاءات الكويتية ضمن القيادة العليا لتولي مناصب قيادية، بما يعزز نسب التكويت في المواقع القيادية، ويدعم استدامة القيادة، ويؤكد نهج البنك في توطين الخبرات وبناء صف قيادي وطني قادر على قيادة النمو على المدى الطويل.

وظل تعزيز مشاركة الموظفين محورًا أساسيًا، من خلال تنفيذ برنامج متكامل من الأنشطة الهادفة إلى إثراء بيئة العمل وتعزيز روح الانتماء. وشملت هذه الأنشطة مبادرات تطوعية، وجلسات متخصصة لتمكين المرأة، ورحلة ثقافية إلى جزيرة فيلكا، وفعاليات تذوق القهوة، وفعاليات «Warba Yard»، ودورة كرة القدم الرمضانية، ومسابقة القرآن الكريم لأبناء الموظفين. إلى جانب حملات توعوية مثل شهر التوعية بسرطان الثدي، وكذلك حملة التوعية بسرطان البروستاتا وصحة الرجل. وأسهمت هذه المبادرات مجتمعة في ترسيخ ثقافة مؤسسية نابضة بالحياة، ومترابطة، وداعمة.

كما تم توسيع نطاق المبادرات ذات الأثر المستدام على تجربة الموظف، مع تركيز واضح على الصحة النفسية والجسدية، حيث أُطلقت حملة شاملة تحت عنوان «خذ نفس» بالتعاون مع الدكتور أحمد عبدالملك، تضمنت سلسلة متكاملة من الحلقات التوعوية المتخصصة التي تناولت مفاهيم الصحة النفسية، والتوازن الوظيفي، والراحة في بيئة العمل، بما أسهم في تعزيز الوعي، والحد من الضغوط، وتحسين جودة الحياة الوظيفية للموظفين.

وشهد برنامج «الطموح» المخصص للتطوير الشخصي والمهني توسعًا ملحوظًا، تمثل في زيادة عدد المشاركين وتنوع المسارات التطويرية، بما يعكس تنامي اهتمام الموظفين بتنمية مهاراتهم، وبناء قدراتهم، وتشكيل مسارات مهنية أكثر وضوحًا واستدامة.

واستمر تطوير الكفاءات كأولوية استراتيجية، حيث أسهم برنامج تدريب الإدارة الوسطى، المنفذ بالتعاون مع المعهد الوطني للقيادة، في تعزيز القدرات الإدارية وإعداد القيادات المستقبلية داخل البنك. كما دعم البنك الكفاءات في المراحل المهنية المبكرة من خلال برنامج «انطلاقة» للتدريب العملي، حيث أكملت مجموعتان من المتدربين برامج تدريب وتوجيه عملي خلال العام.

وامتدادًا لدور البنك في دعم الموظفين وأسرهم، تم إطلاق برنامج المخيم الصيفي لأبناء الموظفين بالتعاون مع مركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع، إلى جانب تنفيذ حملة العودة إلى المدارس التي هدفت إلى تهيئة أبناء الموظفين للعام الدراسي الجديد من خلال توفير الأدوات والمستلزمات التعليمية اللازمة، بما يعزز التوازن بين الحياة المهنية والأسرية ويكزّس مفهوم البنك كبيئة عمل صديقة للأسرة.

وفي إطار استراتيجية التوسع طويلة الأجل وتطوير البنية التحتية، أشرفت مجموعة الموارد البشرية والخدمات العامة على محطات رئيسية، شملت الاستحواذ على المقر الرئيسي الجديد والأرض المجاورة له، والاستحواذ على وافتتاح فرع الشامية، إضافة إلى الانتهاء من أعمال فرع سعد العبد الله وافتتاحه، والذي يُعد من أكبر فروع البنك من حيث المساحة، بما يدعم خطط النمو ويعزز الحضور الجغرافي للبنك.

كما شهد العام تطورات على البوابة الرقمية للموارد البشرية، أسهمت في تبسيط الإجراءات، وأتمتة الخدمات، وتحسين تجربة الموظفين من خلال إتاحة وصول أسرع وأكثر سلاسة إلى خدمات الموارد البشرية. وتنسجم هذه التحسينات الرقمية مع أهداف التحول المؤسسي الشامل، وتدعم بيئة عمل أكثر كفاءة واعتمادًا على التكنولوجيا.

ومن خلال هذه الإنجازات، تواصل مجموعة الموارد البشرية والخدمات العامة أداء دور محوري في تقديم تجربة استثنائية للموظفين، ورعاية الكفاءات، وبناء قاعدة متينة تدعم النمو المستقبلي للبنك.

• الاقتصاد العالمي:

من المتوقع أن يحافظ الاقتصاد العالمي على وتيرة نمو متماسكة، مع تسجيل نمو يُقدَّر بنحو 3.3% في عام 2026 و3.2% في عام 2027، وهي معدلات قريبة من النمو المقدر لعام 2025 والبالغ 3.3%. وتعكس هذه التوقعات مراجعة طفيفة بالرفع لعام 2026، دون تغيير لعام 2027، مقارنة بتقديرات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في أكتوبر 2025.

ويعود هذا الأداء المستقر، في ظاهره، إلى توازن قوى متباينة؛ إذ تقابل التحديات الناتجة عن تغير السياسات التجارية عوامل داعمة، أبرزها الارتفاع القوي في الاستثمارات المرتبطة بالتكنولوجيا، ولا سيما الذكاء الاصطناعي، خاصة في أمريكا الشمالية وآسيا، إلى جانب الدعم المالي والنقدي، والأوضاع المالية الميسرة عموماً، وقدرة القطاع الخاص على التكيف.

ومن المتوقع أن يتراجع معدل التضخم العالمي من نحو 4.1% في عام 2025 إلى 3.8% في عام 2026، ثم إلى 3.4% في عام 2027. وتظل توقعات التضخم دون تغييرات جوهرية مقارنة بتقديرات أكتوبر، مع ترجيح عودة التضخم إلى مستهدفاته بوتيرة أبطأ في الولايات المتحدة مقارنة بالاقترادات الكبرى الأخرى.

ولا تزال المخاطر المحيطة بهذه التوقعات تميل إلى الجانب السلبي. فقد يؤدي إعادة تقييم آفاق نمو الإنتاجية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي إلى تراجع الاستثمارات وحدوث تصحيح مفاجئ في الأسواق المالية، يمتد أثره من الشركات المرتبطة بالتكنولوجيا إلى قطاعات أخرى، ويؤثر سلباً على ثروات الأسر. كما قد تتصاعد التوترات التجارية، مما يطيل أمد حالة عدم اليقين ويؤثر على النشاط الاقتصادي. إضافة إلى ذلك، قد تؤدي التوترات السياسية الداخلية أو الجيوسياسية إلى اضطرابات في الاقتصاد العالمي من خلال تأثيرها على الأسواق المالية وسلاسل الإمداد وأسعار السلع الأساسية.

وفي هذا السياق، قد تشكل العجوزات المالية المرتفعة ومستويات الدين العام العالية ضغطاً إضافياً على أسعار الفائدة طويلة الأجل، وبالتالي على الأوضاع المالية بشكل عام. وفي المقابل، قد تسهم الاستثمارات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي في دعم النشاط الاقتصادي بشكل أكبر، وربما التحول إلى نمو مستدام إذا ما انعكس تسارع تبني هذه التقنيات على تحسن ملموس في الإنتاجية وزيادة ديناميكية الأعمال. كما قد يدعم النشاط الاقتصادي أي انحسار مستدام في التوترات التجارية.

وتتطلب السياسات الهادفة إلى تعزيز الاستقرار وتحقيق نمو مستدام على المدى المتوسط تركيزاً واضحاً على إعادة بناء الهوامش المالية، والحفاظ على الاستقرار السعري والمالي، والحد من مستويات عدم اليقين، إلى جانب الإسراع في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية دون تأخير.

<https://www.imf.org/-/media/files/publications/weo/2026/january/english/text.pdf>

اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي

التوقعات الاقتصادية:

واصل الأداء الاقتصادي في كل من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP)، وكذلك منطقة القوقاز وآسيا الوسطى (CCA)، زخمه الإيجابي خلال عام 2025، حيث تمكنت المنطقتان إلى حد كبير من تفادي التداعيات المباشرة لارتفاع الرسوم الجمركية الأمريكية واضطرابات التجارة العالمية، فيما كان تأثير التوترات الجيوسياسية الإقليمية الأخيرة محدوداً ومؤقتاً.

وقد استفادت الدول المصدرة للنفط في منطقة MENAP من زيادة الإنتاج النفطي، مع تسارع وتيرة التراجع عن تخفيضات تحالف «أوبك+»، وفي المقابل، حققت الدول المستوردة للنفط في المنطقة مكاسب مدعومة بقوة الطلب المحلي، واستمرار انخفاض أسعار الطاقة، وتدفقات التحويلات المالية، وانتعاش قطاع السياحة.

كما واصل اقتصاد منطقة القوقاز وآسيا الوسطى تسجيل معدلات نمو فاقت التوقعات، مدفوعاً بمتانة الطلب المحلي، والتوسع الائتماني، وارتفاع صادرات الهيدروكربونات. وعلى الرغم من اتباع سياسات نقدية متشددة نسبياً، ظلت الأوضاع في الأسواق المالية داعمة، حيث تراجعت فروق العوائد السيادية، وانخفضت أسعار الصرف الاسمية، وتمكنت عدة دول من الوصول بنجاح إلى الأسواق المالية الدولية.

وشهدت معدلات التضخم مسارات متباينة؛ إذ تراجع التضخم في معظم اقتصادات MENAP نتيجة انخفاض أسعار الغذاء والطاقة، في حين ارتفع في العديد من دول منطقة القوقاز وآسيا الوسطى بفعل قوة الطلب المحلي وضغوط الأسعار المستوردة.

وبالنظر إلى الآفاق المستقبلية، يُتوقع أن يشهد نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة MENAP تحسناً تدريجياً، مدعوماً بزيادة إنتاج النفط، واستمرار متانة الطلب المحلي، ومواصلة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية. وفي المقابل، يُرجح أن يتباطأ النمو في اقتصادات القوقاز وآسيا الوسطى ليصل إلى وتيرة أكثر استدامة. كما يُتوقع أن تتراجع معدلات التضخم في معظم الدول، بدعم من انخفاض أسعار الطاقة المتوقعة وتشديد الأوضاع المالية العامة، في ضوء التقدم المحرز في تعزيز الإيرادات وترشيد الإنفاق، بما في ذلك إصلاحات دعم الطاقة.

<https://www.imf.org/-/media/files/publications/reo/mcd-cca/2025/october/english/text.pdf>

اقتصاد دولة الكويت

أبقينا توقعاتنا لنمو الناتج المحلي الإجمالي في دولة الكويت دون تغيير، عند 3.4% في عام 2026 و2.7% في عام 2027. ومن المرجح أن يشكل القطاع النفطي المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي، مع توقع نموه بنسبة 4.2% هذا العام، وذلك على افتراض استئناف زيادات الإنتاج ضمن إطار تحالف «أوبك+» خلال النصف الثاني من عام 2026. وفي المقابل، يُتوقع أن يسجل الاقتصاد غير النفطي نمواً بنحو 2.8%، بعد أن دخل عام 2026 بزخم إيجابي.

وارتفع مؤشر مديري المشتريات للقطاع غير النفطي في الكويت خلال شهر ديسمبر إلى أعلى مستوى له في ثمانية أشهر عند 54 نقطة، فيما بلغ مستوى ثقة الشركات أعلى مستوياته في عامين. كما انعكس تحسن الثقة في نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بنسبة 11.1% على أساس سنوي خلال شهر نوفمبر. وتشير هذه المؤشرات إلى تسارع وتيرة النمو غير النفطي خلال عام 2026، رغم استمرار بعض الضعف في إنفاق المستهلكين، كما يتضح من تراجع قيمة الإنفاق عبر البطاقات بنسبة 4.2% خلال الاثني عشر شهراً المنتهية في الربع الثالث من عام 2025.

ومن المرجح أن تكون جهود الحكومة لمعالجة تأخر تنفيذ المشاريع قد أسهمت في تعزيز الإنفاق خلال السنة المالية 2025-2026، حيث بلغ نحو 601.5 مليون دينار كويتي خلال الأشهر التسعة الأولى، مقارنة بـ468 مليون دينار كويتي خلال السنة المالية 2024-2025. كما تتجلى مؤشرات الزخم في دخول مشروع ميناء مبارك الكبير مرحلة التنفيذ. ومن المتوقع أن يسهم تسريع وتيرة تنفيذ المشاريع في دعم النشاط غير النفطي على المدى المتوسط، وإن كانت وتيرة الإنفاق الأكثر تحفظاً مع تراجع الإيرادات النفطية تمثل أحد المخاطر السلبية المحتملة.

وفي ما يتعلق بالمالية العامة، يُتوقع أن يتسع عجز الموازنة ليلبلغ 6.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2026، وأن يرتفع إلى 7.8% في عام 2027، في ظل تراجع أسعار النفط، ويزداد ذلك الحاجة إلى تنفيذ إصلاحات مالية، كما أوصى بها صندوق النقد الدولي في أحدث مشاورات المادة الرابعة، بما في ذلك تطبيق الضريبة الانتقائية الموحدة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، والتدرج في خفض دعم الطاقة. ومن المرجح أن تكون هناك حاجة إلى المزيد من إصدارات السندات لتمويل العجز المتزايد ودعم الإنفاق على المشاريع، مع توقع ارتفاع الدين العام إلى نحو 14.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2026.

أما على صعيد الأسعار، فقد ارتفع معدل التضخم في شهر سبتمبر إلى 2.5% على أساس سنوي، مدفوعاً بارتفاع تضخم أسعار المواد الغذائية والمشروبات إلى أعلى مستوياته في 17 شهراً. ونتوقع أن يشهد معدل التضخم العام ارتفاعاً طفيفاً خلال عام 2026، ليلبلغ في المتوسط نحو 2.5%، في ظل نمو التوظيف في سوق عمل يشهد ضغوطاً قائمة، وارتفاع تكاليف التوظيف. كما يُتوقع أن يتبع بنك الكويت المركزي نهج الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي من خلال خفض سعر الخصم بمقدار 50 نقطة أساس خلال العام، غير أن استمرار ضغوط التضخم قد يدفع إلى اتباع نهج أكثر حذراً.

واصل بنك وربة خلال عام 2025 دفع أولوياته الاستراتيجية قدماً من خلال مجموعة من المبادرات المؤثرة التي انسجمت مع محاور الاستدامة والابتكار والحوكمة وتنمية المجتمع. وتعكس هذه الإنجازات التزام البنك بالنمو المسؤول، وتعزيز الشمول المالي، وتحقيق قيمة مستدامة على المدى الطويل لكافة أصحاب المصلحة.

وانطلاقاً من رؤيته في مجال الاستدامة والتحول نحو حلول الطاقة النظيفة، دعم بنك وربة تبني المركبات الكهربائية، في مبادرة هدفت إلى تعزيز الوعي بطول التنقل المستدام، وترسيخ التزام البنك بالتمويل المسؤول بيئياً.

كما ظل دعم التعليم وتمكين الشباب والابتكار في صميم أولويات البنك، حيث رعى بنك وربة بطولة الكويت الوطنية للروبوتات في جامعة الكويت، بالتعاون مع الهيئة العامة للشباب، بما يساهم في تشجيع الابتكار التكنولوجي لدى المواهب الشابة. كذلك، دعم البنك مخيم Ocean Minded الشتوي لتعزيز الوعي البيئي، ورعى المخيم الصيفي للمركز العلمي.

وفي إطار توسيع عروضه المتمحورة حول العملاء، افتتح بنك وربة فرع الشامية المخصص لشريحتي Royal و Priority. كما أطلق البنك شريحة Wave Banking، وهي تجربة مصرفية رقمية متكاملة موجهة لفئة الشباب، صُممت لتلبية أنماط حياتهم واحتياجاتهم المالية المتغيرة من خلال حلول مبتكرة ومكافآت مميزة. إضافةً إلى ذلك، أعاد البنك تطوير قسم «Marketplace» في تطبيق بنك وربة، ليصبح منصة متكاملة وسلسة تتيح لمستخدمي التطبيق الاستفادة من القسائم والهدايا والعروض الترويجية والخصومات.

وفي مجال الابتكار، واصل بنك وربة تعزيز بيئة الابتكار من خلال استكمال برنامج ROWAD 6.0 بنجاح، والذي سجل أعلى نسبة مشاركة في تاريخه بعدد 96 متقدماً. وضمت الدفعة النهائية تمثيلاً لافتاً من جامعات أوروبية مرموقة، مع مشاركة أوسع من حملة درجتي الدكتوراه والماجستير، مما يعكس الامتداد الإقليمي والدولي المتنامي للبرنامج.

ودعماً للشمول المالي، أطلق بنك وربة أول حل تمويلي رقمي بالكامل في دولة الكويت تحت مسمى Easy Finance SiDi للعاملين والعاملات في المنازل، بهدف توفير حلول تمويلية ميسرة للفئات الأقل حصولاً على الخدمات المصرفية.

وظلت المشاركة المجتمعية والمسؤولية البيئية محوراً أساسياً في مبادرات البنك الاجتماعية، حيث أطلق بنك وربة مبادرة "ازرعها مجاناً"، ورعى مسابقة "مغاز" بالتعاون مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في مركز الشيخ جابر الأحمد الثقافي، بمشاركة 54 مدرسة، وأيضاً أقام شراكة مع وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة. إضافةً إلى ذلك، رعى البنك حفلات تخريج الدفعتين العاشرة والحادية عشرة من المتدربين في معهد سعود الناصر الصباح الدبلوماسي الكويتي.

وقد حظيت إنجازات البنك بتقدير واسع من خلال حصوله على عدد من الجوائز المرموقة، من بينها جائزة "أفضل خدمة عملاء" ضمن جوائز Card & Payments Middle East 2025، إضافةً إلى سبع جوائز من Islamic Finance News. مما يعكس قيادة بنك وربة في مجالات تجربة العملاء والابتكار والتمويل الإسلامي المستدام.

مجموعة التدقيق الداخلي

تُعد مجموعة التدقيق الداخلي (IAG) نشاطاً مستقلاً للتأكيد والاستشارات داخل البنك، وترفع تقاريرها وظيفياً إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة. ويتم تحديد صلاحيات المجموعة وأدوارها ومسؤولياتها ضمن ميثاقها المعتمد، وفقاً للمعايير العالمية للتدقيق الداخلي، وتعليمات بنك الكويت المركزي، وغيرها من الإرشادات التنظيمية ذات الصلة.

ويتمثل هدف وظيفة مجموعة التدقيق الداخلي في تعزيز قدرة البنك على خلق القيمة وحمايتها واستدامتها، من خلال تزويد لجنة التدقيق والإدارة بتأكيدات واستشارات ورؤى مستقبلية مستقلة وموضوعية وقائمة على تقييم المخاطر. وتسهم المجموعة في دعم تحقيق الأهداف، وتعزيز الحوكمة، وتحسين عمليات إدارة المخاطر والرقابة.

وقد تم تصميم الهيكل التنظيمي لمجموعة التدقيق الداخلي بما يتماشى مع خطوط الأعمال المختلفة، بما يضمن توافر الخبرات والمهارات المناسبة، وفهماً معمقاً للمخاطر المرتبطة بكل نشاط.

المبادرات الرئيسية

• **المساهمة في برامج التوعية بالرقابة الداخلية وبرامج التعريف الوظيفي:**

ساهمت مجموعة التدقيق الداخلي بفاعلية في تصميم وتنفيذ برنامج التوعية بالرقابة الداخلية وبرنامج التعريف الوظيفي، بما أسهم في تعزيز فهم مبادئ الرقابة على مستوى البنك وترسيخ ثقافة رقابية قوية.

أبرز المشاريع أو الأنشطة المنجزة خلال العام

• **تنفيذ خطة التدقيق المعتمدة:**

تم تنفيذ النطاق الكامل لخطة التدقيق الداخلي المعتمدة للعام بنجاح، مع ضمان تغطية شاملة للمجالات ذات المخاطر المرتفعة، وبما يتماشى مع الأولويات الاستراتيجية للبنك.

• **مراجعة ضمان الجودة الداخلية (QAR):**

أجرت المجموعة مراجعة شاملة لضمان الجودة الداخلية وفقاً للمعايير العالمية المعدلة للتدقيق الداخلي، حيث حققت نسبة التزام بلغت 89%، وحصلت على تصنيف "ملائم بشكل عام (Generally Conforms)"، مما يؤكد متانة ومهنية ممارسات التدقيق الداخلي.

• **الالتزام بمواعيد تقديم تقارير المراجعة الخارجية:**

تم تقديم تقرير مراجعة الرقابة الداخلية (ICR) وإطار الأمن السيبراني (CSF) إلى بنك الكويت المركزي قبل المواعيد التنظيمية المحددة، بما يعكس كفاءة عالية في إدارة المشاريع والتواصل مع الجهات المعنية.

• **تنفيذ مراجعة تدقيق موضوعية (Thematic Audit Review):**

نفذت المجموعة مراجعة تدقيق موضوعية استراتيجية بهدف تلبية متطلبات المعايير العالمية للتدقيق الداخلي، حيث وفّرت هذه المراجعة تقييماً مستقلاً للإدارة التنفيذية ولجنة التدقيق حول الاتجاهات الناشئة والملاحظات النظامية على مستوى البنك ومجموعة الشركات التابعة.

• **تقييم نضج تحليلات البيانات وجاهزية استخدام الذكاء الاصطناعي:**

استكملت المجموعة تقييماً شاملاً لمستوى نضج استخدام تحليلات البيانات ضمن أعمال التدقيق الداخلي، حيث تم تحديد فرص توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في أنشطة التدقيق، وتقييم الأدوات المحتملة، وإعداد ورقة تقييم رسمية لدعم مسار الابتكار المستقبلي.

وربة يعزز أثره المجتمعي عبر برنامج متكامل للمسؤولية المجتمعية في 2025

واصل بنك وربة خلال عام 2025 ترسيخ مكانته كمؤسسة مالية رائدة في مجال المسؤولية المجتمعية، عبر تنفيذ برنامج متكامل وممنهج ارتكز على مبادرات نوعية في تمكين الشباب، الابتكار الرقمي، الصحة، الاستدامة البيئية، وترسيخ القيم الوطنية. وقد جاء البرنامج منسجماً مع استراتيجية البنك لتحقيق أثر مستدام طويل الأمد، ومتكاملاً مع أولوياته المؤسسية وأهداف التنمية المستدامة ورؤية دولة الكويت 2035. ومثل البرنامج مرحلة متقدمة في مسيرة المسؤولية المجتمعية، حيث انتقل من توسيع نطاق المبادرات إلى تعميق أثرها وقياس نتائجها وفق مؤشرات أداء واضحة، بما يعزز الشفافية ويضمن استدامة الأثر المجتمعي.

تمكين الشباب وريادة الأعمال

في محور تمكين الشباب، دشّن البنك «أكاديمية وربة الرقمية» لتقديم برامج تدريبية مجانية في الأمن السيبراني، تحليل البيانات، والبرمجة المالية لطلبة الجامعات، إلى جانب إطلاق برنامج للتدريب المصرفي المبكر لطلبة المرحلة الثانوية بهدف تعزيز الثقافة المالية وترسيخ مفاهيم الادخار والاستثمار لدى الأجيال الجديدة.

واستمراراً لدعمه للابتكار التقني، واصل البنك رعايته لبطولة الكويت الوطنية للروبوتات، ووسّع حضوره في الفعاليات التقنية وريادة الأعمال، بما يسهم في تمكين الشباب الكويتي وتعزيز تنافسيتهم في مجالات التكنولوجيا المتقدمة.

الصحة وجودة الحياة

ضمن محور الصحة وجودة الحياة، أطلق البنك برنامج «وربة حياة» الذي شمل حملات توعية بالصحة النفسية ونمط الحياة الصحي داخل بيئة العمل وخارجها، إضافة إلى تنظيم حملات للتبرع بالدم بالتعاون مع جهات صحية محلية.

كما واصل دعمه لفعاليات التوعية بسرطان الثدي بالتعاون مع مجموعة التمدين، وأطلق مبادرات لدعم الحالات الإنسانية ذات الأولوية، إلى جانب برامج لتمكين المرأة وتعزيز حضورها القيادي والمهني.

الحفاظ على البيئة والعمل المناخي

بيئياً، أطلق البنك مبادرة «نُرى» التي تضمنت زراعة آلاف الأشجار وتنظيم حملات لتنظيف الشواطئ، إلى جانب برامج توعية موجهة لطلبة المدارس بالتعاون مع المركز العلمي التابع لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

كما واصل البنك جهوده لخفض الانبعاثات الكربونية عبر تقليل المعاملات الورقية وتسريع التحول إلى العمليات الرقمية بنسبة قياسية، إضافة إلى تعويض الانبعاثات الناتجة عن سفر الموظفين من خلال شراكات متخصصة في هذا المجال.

تعزيز الهوية والقيم المجتمعية

وفي إطار التزامه بالقيم الوطنية، أطلق البنك حملات توعية لمكافحة آفة المخدرات بالتعاون مع وزارة الداخلية، كما رعى مبادرات ثقافية وإعلامية تعزز الهوية الوطنية وتدعم المحتوى الشبابي الهادف.

وواصل البنك دعمه للمبادرات الموسمية والدينية عبر تسخير الطول الرقمية لتسهيل التبرعات الخيرية خلال شهر رمضان، وتقديم الدعم والخدمات لحجاج بيت الله الحرام، تأكيداً على التزامه بالقيم المجتمعية والإنسانية.

إطلاق أول بطولة رياضية للصحافة الكويتية

يسعى البنك ضمن خطته الاستراتيجية إلى تقديم الحافز للساحة الإعلامية الكويتية وصناعة العديد من البطولات الرياضية التي تترك الأثر الإيجابي، حيث أطلقنا بطولة رياضية للصحف الكويتية والتي شارك فيها العديد من المواهب الكروية الإعلامية التي تركت بصماتها في البطولة، وشاهدنا عن قرب التنافس الرياضي بين كافة وسائل الإعلام الورقية والإلكترونية والتي باتت تشكل العمود الفقري للإعلام في دولة الكويت، كما زادت هذه البطولة معرفتنا بالشباب الكويتي الإعلامي الكويتي المبدع في مجال التصوير والتغطيات الإعلامية.

أثر مستدام ورؤية مستقبلية

أسفر برنامج المسؤولية المجتمعية لعام 2025 عن تحقيق أثر واسع النطاق، حيث استفاد آلاف الأفراد من مختلف الفئات العمرية من المبادرات المطروحة، ويؤكد بنك وربة أن الاستثمار في المجتمع سيظل ركيزة أساسية في استراتيجيته المستقبلية، انطلاقاً من إيمانه بأن التنمية المستدامة مسؤولية مشتركة، وأن تمكين الإنسان هو الأساس لبناء مستقبل أكثر ازدهاراً واستقراراً لدولة الكويت.

تمكين الكفاءات، وتعزيز النمو، وبناء قوة العمل للمستقبل أولاً: تطوير رأس المال البشري ونسب التكويت

في عام 2025، حققت مجموعة الموارد البشرية والخدمات العامة تقدماً ملموساً في تنفيذ استراتيجية الموارد البشرية لبنك وربة، من خلال تعزيز القدرات المؤسسية وترسيخ ثقافة عمل قائمة على المشاركة، والرفاه، والتطوير المستمر.

بلغت نسبة التكويت 88% متجاوزة المتطلبات الرقابية، ما يعكس نجاح البنك في استقطاب وتطوير والاحتفاظ بالكفاءات الوطنية المؤهلة.

وفي إطار استراتيجية استدامة القيادة، تم تعيين قياديين كويتيين في مناصب قيادية عليا خلال العام، مما عزز حضور الكفاءات الوطنية على مستوى الإدارة العليا، ودعم بناء منظومة قيادية وطنية قادرة على قيادة النمو المستدام.

كما واصل بنك وربة ريادته في تمكين المرأة، حيث بلغت نسبة تمثيل النساء في المناصب القيادية 24%، وهي الأعلى بين البنوك المحلية.

ثانياً: تعزيز مشاركة الموظفين والثقافة المؤسسية

حافظت مشاركة الموظفين على مكانتها كأولوية استراتيجية، من خلال تنفيذ برنامج متكامل من المبادرات التي تهدف إلى تعزيز بيئة العمل وترسيخ روح الانتماء.

وشملت أبرز المبادرات:

- مبادرات العمل التطوعي (حيث يعد بنك وربة أول بنك في الكويت يتيح إجازة للعمل التطوعي)
- جلسات تمكين المرأة
- رحلة ثقافية إلى جزيرة فيلكا
- فعاليات تذوق القهوة
- أنشطة Warba Yard
- دورة كرة القدم الرمضانية
- مسابقة القرآن الكريم لأبناء الموظفين
- حملات توعوية صحية مثل:
 - شهر التوعية بسرطان الثدي
 - التوعية بصحة الرجل وسرطان البروستاتا

وقد أسهمت هذه المبادرات مجتمعة في تعزيز بيئة عمل متكاملة، مترابطة، وداعمة.

ثالثاً: الرفاه والتوازن بين الحياة والعمل

وسّعت المجموعة نطاق المبادرات المعنية بالصحة النفسية والجسدية للموظفين، حيث تم إطلاق حملة شاملة بعنوان "خذ نفسك" بالتعاون مع الدكتور أحمد عبد الملك، تضمنت سلسلة من الجلسات التوعوية المنظمة حول:

- الصحة النفسية
- التوازن بين الحياة والعمل
- التعافي في بيئة العمل

وقد ساهمت الحملة في رفع مستوى الوعي، وتقليل ضغوط العمل، وتعزيز جودة الحياة الوظيفية.

كما أطلق البنك مبادرات داعمة لأسر الموظفين، منها:

- برنامج المخيم الصيفي لأبناء الموظفين بالتعاون مع مركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع
 - حملة العودة إلى المدارس لتوفير المستلزمات التعليمية الأساسية
- مما عزز مكانة البنك كجهة عمل داعمة للأسرة.

رابعاً: التعلم والتطوير وبناء القيادات

استمر تطوير الكفاءات كأحد المحاور الرئيسية في استراتيجية البنك.

برنامج "طموح"

شهد برنامج "طموح" توسعاً ملحوظاً خلال عام 2025، من خلال زيادة أعداد المشاركين وتنوع مسارات التطوير، بما يدعم بناء القدرات المهنية ووضوح المسارات الوظيفية.

برنامج تطوير الإدارة الوسطى

نُفذ بالتعاون مع معهد القيادات الوطنية، وساهم في تعزيز المهارات الإدارية وإعداد قيادات مستقبلية داخل البنك.

برنامج "انطلاقة" للتدريب

استكمل فوجان من البرنامج التدريبي مساراً متكاملًا يجمع بين التدريب النظري والإرشاد العملي، دعماً للمواهب في المراحل المبكرة من حياتهم المهنية.

خامساً: تجربة الموظف والرضا الوظيفي

حقق استطلاع رضا الموظفين نسبة مشاركة قياسية تجاوزت 900 موظف.

كما ارتفعت نسبة الرضا الوظيفي من 80% في عام 2024 إلى 82% في عام 2025، بما يعكس التحسن المستمر في بيئة العمل وتجربة الموظف.

وشهد العام كذلك تطورات إضافية على البوابة الرقمية للموارد البشرية، من خلال أتمتة الخدمات وتسهيل الإجراءات، بما يعزز الكفاءة التشغيلية ويدعم توجه البنك نحو التحول الرقمي المؤسسي.

سادساً: التوسع المؤسسي والبنية التحتية

في إطار استراتيجية التوسع طويلة المدى، أشرفت مجموعة الموارد البشرية والخدمات العامة على عدد من الإنجازات الرئيسية، منها:

- الاستحواذ على المقر الرئيسي الجديد والأرض المجاورة
 - الاستحواذ وافتتاح فرع الشامية
 - استكمال وافتتاح فرع سعد العبدالله (أحد أكبر فروع البنك من حيث المساحة)
- مما يدعم خطط النمو ويعزز الانتشار الجغرافي للبنك.

سابعاً: تعزيز العلامة المؤسسية والمسؤولية المجتمعية

شارك بنك وربة في معرض وظيفتي 2025، وللمرة الأولى في الكويت، تم استضافة ياسر الحزيمي كمتحدث برعاية البنك، مما عزز حضور البنك كجهة عمل جاذبة للكفاءات الوطنية.

تواصل مجموعة الموارد البشرية والخدمات العامة دورها المحوري في تعزيز تجربة الموظفين، وتنمية الكفاءات الوطنية، وبناء قاعدة مؤسسية قوية تدعم النمو المستدام لبنك وربة.

جوائزنا في 2025

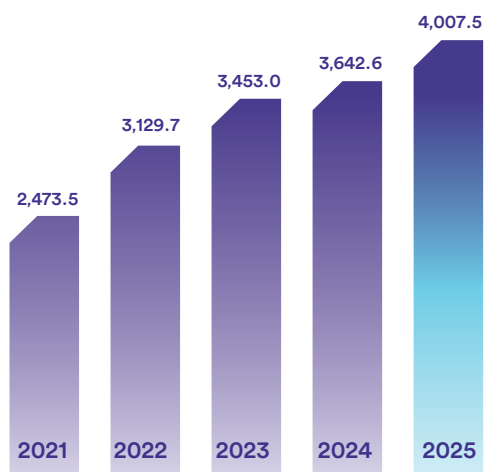


جائزة "المنتج المصرفي الإسلامي الأكثر ابتكاراً - صكوك الاستدامة - الكويت" لعام 2025 من مجلة "إنترناشيونال فاينانس"

جائزة "البنك الأكثر مسؤولية اجتماعياً - الكويت" لعام 2025 من مجلة "إنترناشيونال فاينانس"

جائزة إطلاق أول خدمة تحويل أموال بين الشركات في قطر والكويت لعام 2025 من "ماستر كارد"

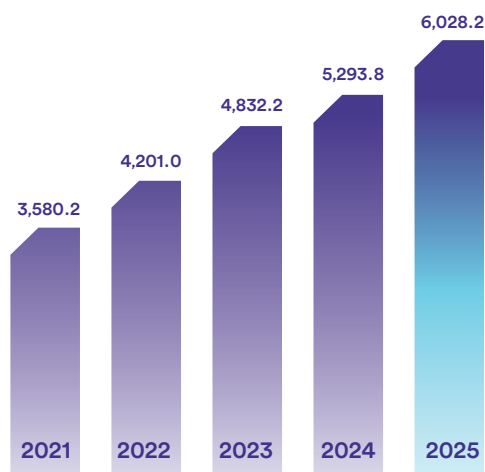
أبرز المؤشرات المالية



الذمم التمويلية المدينة

(مليون دينار كويتي)

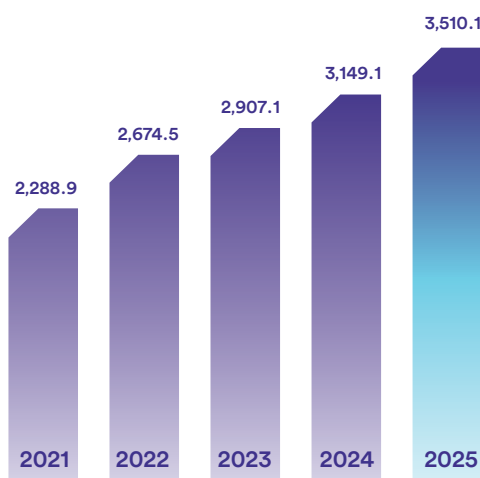
4,007.5 دك.



إجمالي الموجودات

(مليون دينار كويتي)

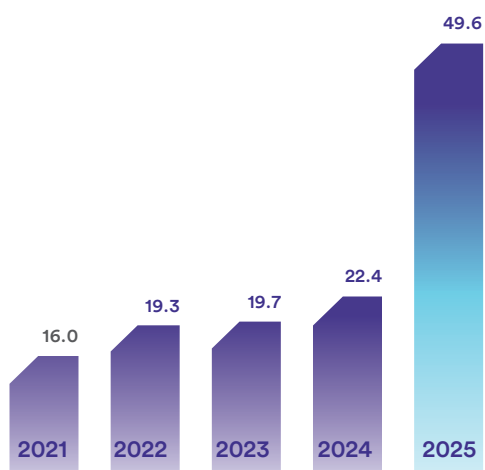
6,028.2 دك.



ودائع العملاء

(مليون دينار كويتي)

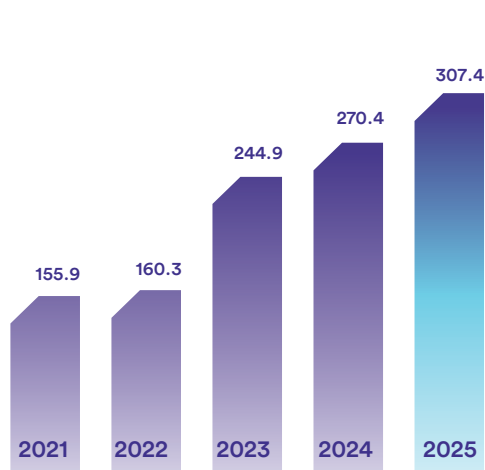
3,510.1 دك.



صافي الأرباح

(مليون دينار كويتي)

49.6 دك.



إجمالي الإيرادات

(مليون دينار كويتي)

307.4 دك.

10

تقرير الحوكمة



الهيكل
التنظيمي **76**
صفحة 76

المقدمة **75**
صفحة 75

اللجان المنبثقة
عن مجلس الإدارة
العضوية والمهام **83**
صفحة 83

مجلس
الإدارة **77**
صفحة 77

الإدارة
التنفيذية **89**
صفحة 89

لجان الإدارة
المهام والمسؤوليات **87**
صفحة 87

مكافحة غسل الأموال
وتمويل الإرهاب **98**
صفحة 98

سياسة التعويضات
(الأجور والمكافآت) **97**
صفحة 97

تقرير مراقب الحسابات الخارجي
عن كفاية أنظمة الضبط
والرقابة الداخلية **100**
صفحة 100

وظيفة
الالتزام **98**
صفحة 98

تقرير الحوكمة

المقدمة

يحرص بنك وربة على تطبيق أفضل الممارسات السليمة في الحوكمة وذلك في إطار التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن قواعد ونظم الحوكمة للبنوك الكويتية في يونيو 2012، حيث قام البنك بالالتزام التام بما تضمنته تلك التعليمات من حيث إعداد النظم والهياكل التنظيمية والعمليات التي تحقق الانضباط المؤسسي، فضلاً عن الالتزام التام بتطبيق المطور الأساسية التسعة الخاصة بقواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية، حتى غدت الحوكمة جزءاً من ثقافة بنك وربة على كافة مستويات البنك. كما صدر عن بنك الكويت المركزي تحديث لتعليمات قواعد ونظم الحوكمة للبنوك الكويتية في سبتمبر 2019، وقد تم استيفاء المتطلبات الجديدة الواردة في تلك التعليمات، حيث تم تعديل موثيق المجلس واللجان المنبثقة عنه بما يعكس المتطلبات الجديدة، كما تم استيفاء باقي المتطلبات في ما يتعلق بتعيين أعضاء مجلس إدارة مستقلين ونحوها من المتطلبات الجديدة وفقاً لما تفضي به التعليمات ووفقاً للمهلة المحددة في هذا الشأن.

إنّ اتباع معايير ومبادئ حوكمة الشركات من شأنه التأكيد على أن بنك وربة لديه القدرة على موازنة ممارسة الأنشطة ذات المخاطر بشكل مناسب. علاوة على ذلك، يرى بنك وربة أن تطبيق معايير قوية للحوكمة من شأنه حماية مصالح كافة أصحاب المصالح الرئيسيين. كما يرى البنك أن اتباع مبادئ قوية لحوكمة الشركات من شأنه الحماية ضد كافة أشكال سوء الإدارة وأنشطة الاحتيال، فضلاً عن تعزيز المساءلة والشفافية لدى البنك.

ومما سبق عرضه فإن بنك وربة يفخر بوجود إطار حوكمة قوي وسليم ضمن الأطر التنظيمية والذي يساعد على تطبيق أفضل ممارسات الحوكمة السليمة.

مجلس الإدارة

دور ومسؤوليات مجلس الإدارة

استمر مجلس إدارة البنك في الاضطلاع بمسؤولياته الكاملة التي نص عليها عقد التأسيس والنظام الأساسي وقواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 2012/6/20 التي تتمحور بشكل عام حول المحافظة على مصالح المودعين والمساهمين والدائنين والموظفين، والتحديات التي تمت عليها والصادرة عن بنك الكويت المركزي في 2019/9/10. وفي إطار امثاله لتعليمات الحوكمة، فقد اعتمد مجلس الإدارة كافة السياسات المتعلقة بتعليمات الحوكمة ومعاييرها، وتحديث تلك السياسات بصفة دورية، والتأكد من وضعها موضع التنفيذ، كما تم اعتماد دليل الحوكمة والتأكد من إدراجها على موقع البنك الإلكتروني.

مجلس الإدارة هو المسؤول عن مراجعة واعتماد الخطة الاستراتيجية الخاصة بالبنك والميزانية التقديرية ومقارنتها بالفعلية وتحديد أولويات العمل، كما يقوم المجلس بالإشراف على تنفيذ تلك الاستراتيجيات واعتماد السياسات المتعلقة بأوجه الأنشطة المختلفة.

كما يقوم مجلس الإدارة بمراقبة مواطن تعرض البنك للمخاطر للتأكد من وضع هياكل مناسبة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية، ومراجعة مدى كفاية وتوافر الأنظمة وبما يتفق مع كافة القوانين والقواعد المطبقة في البنك، وتأكيد توافر سياسات مكتوبة تغطي كافة أنشطة البنك ويتم مراجعتها بصفة دورية بهدف تحديثها أو إدخال تحسينات عليها، ومراجعة السياسات والضوابط الرقابية متضمنة وظائف الرقابة الداخلية والإشرافية بشكل منتظم مع الإدارة التنفيذية بهدف تحديد مواطن الضعف والمخاطر لإدخال التحسينات عليها، والتحقق من أن وظائف الرقابة والإشراف يتم أدائها بشكل مرضٍ ويتوافر لها الدعم الوظيفي المطلوب وتمارس أداء مهامها بشكل فعال ومستقل.

البرامج التدريبية لأعضاء مجلس الإدارة خلال عام 2025

يولي بنك وربة أهمية قصوى للبرامج التدريبية التي تعطى لأعضاء مجلس الإدارة نظراً لأهمية هذه البرامج في تطوير المهارات القيادية، حيث تم عقد برنامجين تدريبيين خلال شهري أكتوبر ونوفمبر من العام 2025 بالتعاون مع جهات متخصصة في مجال التدريب والتطوير، وشملت تلك البرامج عدة محاور رئيسية أبرزها على سبيل المثال لا الحصر حوكمة الشركات، مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مكافحة الجرائم الإلكترونية، أمن المعلومات والأمن السيبراني، الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية ESG، الذكاء الاصطناعي في الأعمال والابتكار في تكنولوجيا المعلومات، مبادئ القيادة المستدامة، إدارة المخاطر المتقدمة وتحديثات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، فضلاً عن مشاركة عدد كبير من السادة أعضاء مجلس الإدارة في برنامج تدريبي بعنوان "الحوكمة والرقابة على مكافحة غسل الأموال في القطاع المصرفي" من تنظيم معهد الدراسات المصرفية خلال شهر نوفمبر 2025، هذا بالإضافة إلى البرنامج التدريبي الشرعي بشأن "الأحكام الشرعية المتعلقة بمشروع شراء حصة مؤثرة من بنك تقليدي والاندماج معه وتحويله إلى بنك إسلامي" الذي تم تقديمه من قبل رئيس هيئة الرقابة الشرعية في البنك خلال شهر نوفمبر من العام 2025.

أعضاء مجلس الإدارة للدورة السادسة (2025-2027)

خلال اجتماع الجمعية العامة العادية لمساهمي البنك المنعقد بتاريخ 27 مارس 2025 عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024، تم تشكيل مجلس إدارة البنك في دورته السادسة (2025-2027) مكوناً من أحد عشر عضواً، من بينهم أربعة أعضاء مستقلين.

نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة

حاصل على بكالوريوس تمويل من جامعة سيائل في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1997 وماجستير إدارة أعمال من جامعة ماسترخت لإدارة الأعمال عام 2006. شغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة بنك وربة منذ عام 2019 ورئيس لمجلس إدارة البنك من مارس 2022 حتى تاريخه. وهو عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت منذ مارس 2022. يشغل حالياً منصب الرئيس التنفيذي لشركة One Franchising Holding Company منذ شهر يوليو 2021. كما شغل سابقاً منصب الرئيس التنفيذي لشركة امتيازات السايبر للتجارة العامة والمقاولات من عام 2003 حتى يونيو 2021. بدأ مسيرته المهنية في قطاع تمويل الشركات لدى بنك الكويت الوطني من عام 1998 حتى عام 2003. ساهم في رئاسة وعضوية عدد من الشركات المحلية والإقليمية والمؤسسات المالية أبرزها على سبيل المثال لا الحصر شركة الداو للاستثمار، المجموعة المتحدة للوساطة في الأوراق المالية في مصر، شركة الرؤية للأوراق المالية في سلطنة عمان، وبنك FIMBank في مالطا.



السيد / حمد مساعد السايبر
رئيس مجلس الإدارة

حاصل على بكالوريوس علوم إدارية من جامعة الكويت عام 2000. عضو في مجلس إدارة بنك وربة من عام 2019 ونائب رئيس مجلس الإدارة من مارس 2022 حتى تاريخه. التحق عام 2001 بوزارة المالية كموظف وباحث في إدارة نظم الشراء. أسس بعدها شركة Health Company مع مجموعة من الشركاء حيث شغل منصب المدير العام لأكثر من عشر سنوات، ثم أسس عام 2013 شركة Bond Inter-national Real Estate لتقديم الاستشارات والدراسات في الاستثمار والسوق العقاري المحلي والعالمي، ثم أسس عام 2025 شركة بدر خالد الشلفان للاستشارات العقارية.



السيد / بدر خالد الشلفان
نائب رئيس مجلس الإدارة

حاصل على بكالوريوس هندسة مدنية من جامعة كولورادو عام 2002 وماجستير في إدارة الأعمال من جامعة (DePaul) في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008. عضو في مجلس إدارة بنك وربة منذ مارس 2019 حتى تاريخه. بدأ مسيرته العملية في شركة المدير الكويتي القابضة من عام 2003 حتى عام 2017، حيث شغل منصب نائب المدير العام للعمليات عام 2010، ثم تولى منصب المدير العام للشركة عام 2013. شغل في العام 2017 منصب الشريك التنفيذي لشركة سما لإدارة المشاريع، ثم شغل منصب عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة المساكن الدولية للتطوير العقاري من عام 2019 حتى عام 2022. شارك في رئاسة وعضوية مجالس إدارة عدد من الشركات المحلية والإقليمية أبرزها شركة أنوفست في البحرين، شركة المدير الكويتي القابضة، شركة المدير الكويتي لإدارة المشاريع العقارية، شركة المدير الكويتي لإنتاج الخرسانة الجاهزة، شركة المدير الكويتي البحرين، شركة المدير الكويتي عمان، شركة المدير الخليجي السعودية، شركة بينك العقارية في المملكة العربية السعودية، وشركة المساكن المتحدة العقارية في الكويت والمملكة المتحدة.



السيد / محمد حامد الشلفان
عضو مجلس الإدارة

حاصل على بكالوريوس إدارة أعمال من جامعة (Bowling Green State University) في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1984. عضو في مجلس إدارة بنك وربة من مارس 2022 حتى تاريخه. يمتلك خبرة واسعة في مجال التجارة تمتد لأكثر من 35 عاماً. يشغل منذ العام 2016 منصب عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة مجموعة السايبر القابضة وهو الشريك المدير في مجموعة شركات ناصر محمد السايبر، كما يشغل حالياً منصب المدير العام لشركة الداو القابضة. ساهم في رئاسة وعضوية مجالس إدارة عدد من الشركات المحلية أبرزها، على سبيل المثال لا الحصر، شركة كردت ون القابضة وشركة Intel Consult، وهو عضو سابق في مجلس إدارة الشركة الوطنية الدولية القابضة.



السيد / مبارك ناصر السايبر
عضو مجلس الإدارة

حاصل على بكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة جورج واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1998 وماجستير في إدارة نظم المعلومات من نفس الجامعة عام 1999. كما حصل على دبلوم في عمليات أسواق المال من جامعة ريدينج (University of Reading) في المملكة المتحدة، ومؤسسة أسواق المال العالمية (ICMA) عام 2017. يشغل حالياً عدداً من المناصب الاستشارية محلياً وإقليمياً، وهو عضو مستقل في مجلس إدارة شركة مسقط للمقاصة والإيداع التابعة لبورصة مسقط منذ فبراير 2022، بالإضافة إلى كونه عضواً مستقلاً في مجلس إدارة بنك وربة منذ مارس 2022.

اكتسب خبرته المهنية من خلال العمل في عدد من الشركات القيادية في القطاع المالي وآخرها فترة عمله في الشركة الكويتية للمقاصة، والتي تقلد فيها منصب الرئيس التنفيذي للشركة في الفترة من عام 2018 حتى عام 2021. ساهم خلال الفترة السابقة في تطوير سوق المال الكويتي وترقية بورصة الكويت لسوق ناشئ على عدة مؤشرات عالمية مثل مورغان ستانلي (MSCI) وفوتسي راسل (FTSE RUSSELL)، حيث كان عضواً تنفيذياً في اللجنة الثلاثية لتطوير سوق المال الكويتي المشكلة من قبل هيئة أسواق المال، إضافة إلى ترؤسه لفريق التحول الاستراتيجي في الشركة. وقد تبوأ خلال تلك الفترة أيضاً منصب نائب رئيس منظمة أفريقيا والشرق الأوسط لهجات الإيداع المركزي (AMEDA)، وعضوية مجلس إدارة اتحاد أسواق المال العربية (AFCM).



السيد / خلدون شاكر الطبطبائي
عضو مجلس الإدارة

(مستقل)

حاصل على بكالوريوس هندسة صناعية ونظم من جامعة جنوب كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1982 وماجستير في بحوث العمليات من نفس الجامعة عام 1985. عضو مستقل في مجلس إدارة بنك وربة منذ مارس 2022 حتى تاريخه. التحق عام 1983 بمعهد الكويت للأبحاث العلمية في إدارة الاقتصاد التقني حتى عام 1985، ثم انتقل إلى مؤسسة الخليج للاستثمار عام 1985 حيث شغل منصب نائب رئيس في إدارة المشاريع حتى عام 2001، ثم تولى بعدها منصب المدير العام لشركة بوبيان للبتروكيماويات من عام 2001 حتى عام 2018. هذا وقد شغل رئاسة وعضوية مجالس إدارة عدد من الشركات والبنوك المحلية والإقليمية في مجالات التعليم والتكنولوجيا والصناعة أبرزها على سبيل المثال لا الحصر بنك برقان، شركة بوبيان للصناعات البلاستيكية، الشركة الكويتية للأوليفينات، شركة المشروعات السياحية، رئيس مجلس أمناء جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا، وكذلك كل من شركة نماء للكيماويات والشركة الوطنية لثاني أكسيد التيتانيوم (كريستال) وشركة صناعة العزل العربية (عوازل) والشركة العربية للألياف الصناعية (ابن رشد) في السعودية.



السيد / محمد عبدالعزيز البحر
عضو مجلس الإدارة

(مستقل)

حاصل على بكالوريوس حقوق من جامعة الكويت عام 1999 وماجستير في قانون تمويل الشركات من جامعة (Westmin-ster) في المملكة المتحدة عام 2009. عضو مستقل في مجلس إدارة بنك وربة من مارس 2022 حتى تاريخه، كما يشغل عضوية نقابة المحامين الكويتية. اكتسب خبرته المهنية من خلال عمله منذ العام 1999 حتى تاريخه في مكتب أحمد الرويح محامون ومستشارون قانونيون.



السيد/ محمد أحمد الرويح
عضو مجلس الإدارة

(مستقل)

حاصلة على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من الجامعة الأمريكية في بيروت عام 1980، كما أكملت العديد من الدورات والبرامج المصرفية في كلية هارفارد للأعمال، وكلية هارفارد للإدارة الحكومية، وكلية نيويورك المالية، ومعهد الدراسات المصرفية. عضو مستقل في مجلس إدارة بنك وربة منذ مارس 2022 حتى تاريخه، تتمتع المصنف بثروة من المعارف والعلاقات الواسعة في القطاع المصرفي والمالي اكتسبتها من خلال خبرتها المصرفية التي امتدت لأكثر من ثلاثة عقود. فقد تولت سابقاً منصب الرئيس التنفيذي في بنك أبوظبي الأول في الكويت، وقبل ذلك كانت المدير العام الأول في بنك برقان حيث كانت مسؤولة عن إدارة الخزنة والمؤسسات المالية وقطاع الاستثمار والخدمات المصرفية الخاصة، وقبل ذلك كانت رئيسة إدارة الخزنة في البنك التجاري الكويتي، تم تصنيفها من قبل مجلة فوربس كواحدة من «أقوى 100 امرأة أعمال عربية في الشرق الأوسط» لأربع سنوات على التوالي من عام 2014 حتى عام 2017، كما حازت على تكريم وجائزة من فوربس بتاريخ 22 مايو 2017، وفي عام 2018 تم تكريمها من قبل مجلة فوربس كواحدة من النساء الأكثر تأثيراً في الشرق الأوسط، كما حصلت على جائزة المرأة القيادية في الشرق الأوسط من برنامج يوم المسؤولية الاجتماعية CSR Day وبرنامج الاستدامة العالمي.



السيدة/ مي مهلهل المصطفى
عضو مجلس الإدارة

(مستقل)

حاصلة على بكالوريوس إدارة أعمال تخصص تسويق من الجامعة الأمريكية في الكويت عام 2008، وشهادة دبلوم عليا في التمويل العالمي من الجامعة الصينية في هونغ كونغ عام 2012، كما حصلت على شهادة في الإدارة الاستراتيجية من جامعة جورج تاون عام 2021 وشهادة في أساسيات الإدارة من جامعة هارفرد عام 2022. عضو في مجلس إدارة بنك وربة من مارس 2022 حتى تاريخه ممثلة عن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. بدأت مسيرتها المهنية في البرنامج التدريبي التابع للهيئة العامة للاستثمار من عام 2008 حتى عام 2010، ثم انضمت للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية من عام 2010 حتى تاريخه حيث تدرجت في المناصب حتى شغلت منصب مدير الإدارة العقارية. كما تشغل حالياً عضوية مجلس إدارة شركة Egycap Investments وشركة مدينة الكويت الطبية.



السيدة/ بسمه حامد الصانع
عضو مجلس الإدارة

معيّنة ممثلة عن المؤسسة العامة
للتأمينات الاجتماعية

حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الكويت عام 2007، عضو في مجلس إدارة بنك وربة ممثلاً عن الهيئة العامة للاستثمار من 27 مارس 2025 حتى تاريخه. يشغل حالياً وظيفة مدير استثمار في قطاع الاحتياطي العام في الهيئة العامة للاستثمار حيث بدأ مسيرته المهنية. وقد قامت الهيئة بانتدابه على مدى سبع سنوات للعمل في شركة اكويتي كابيتال والتي تعتبر الذراع الاستثماري للهيئة العامة للاستثمار في تونس ليشغل مهام نائب المدير العام ومدير إدارة الاستثمارات المباشرة وعضوية مجلس إدارة الشركة. كما ساهم في عضوية مجالس إدارة عدد من الشركات في تونس خلال تلك الفترة. بالإضافة إلى مشاركته في العديد من البرامج التدريبية والندوات في شتى المجالات



السيد/ عبدالله يوسف الشايجي
عضو مجلس الإدارة

(ممثلًا عن الهيئة العامة للاستثمار)

حاصل على درجة البكالوريوس في التمويل والمنشآت المالية من جامعة الكويت عام 2008، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة الكويت عام 2015، عضو في مجلس إدارة بنك وربة معيّن من قبل الهيئة العامة للاستثمار من 27 مارس 2025 حتى تاريخه. يشغل حالياً وظيفة مدير استثمار في قطاع الاحتياطي العام في الهيئة العامة للاستثمار حيث بدأ مسيرته المهنية. كما يشغل منصب رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية لمشاريع التكنولوجيا NTEC. ساهم سابقاً في مجالس إدارة عدد من الشركات أبرزها شركة الأجيال القابضة في المغرب وشركة آسيا كابيتال الاستثمارية وشركة مطاحن الدقيق والمخازن الكويتية. بالإضافة إلى مشاركته في العديد من البرامج التدريبية والندوات في مختلف المجالات.

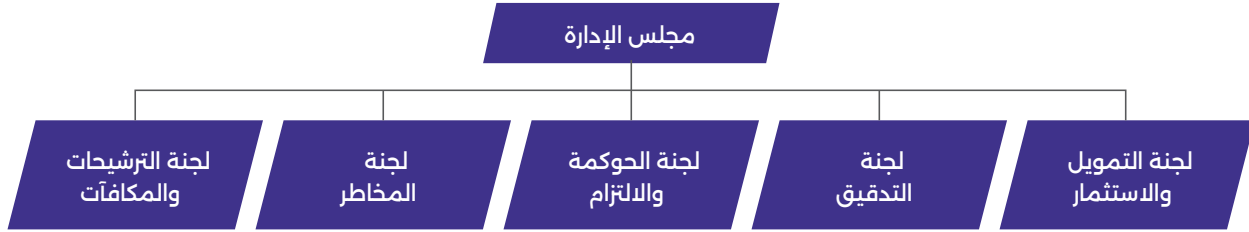


السيد/ مشاري فهد المسلم
عضو مجلس الإدارة

(معيّن من قبل الهيئة العامة للاستثمار)

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة العضوية والمهام

قام مجلس الإدارة بإنشاء خمس لجان على مستوى المجلس وفوضها بالمسؤوليات للتصرف نيابة عنه في أمور محددة، وتم إنشاء كل لجنة مختصة ضمن إطار مبادئ وقواعد الحوكمة الخاصة بالبنوك والمتطلبات الرقابية ذات الصلة.



لجنة التمويل والاستثمار

تقوم اللجنة بمراجعة وتقييم وتطوير واقتراح موافقة مجلس الإدارة على كافة الموضوعات المتعلقة بعروض التمويل والاستثمار والرسوم والعمولات وأداء المحفظة التمويلية والاستثمارات والإجراءات القانونية المتخذة لحالات تعثر العملاء، وتمتع اللجنة بصلاحيات محددة في اعتماد قرارات التمويل والاستثمار، وتتألف اللجنة من السادة التالية أسماؤهم:

من 1 يناير 2025 حتى 27 مارس 2025:

السيد/ محمد عبدالرضا سليم *	رئيس اللجنة
السيدة/ مي مهلهل المصف	نائب رئيس اللجنة
السيد/ بدر خالد الشلفان	عضو
السيدة/ بسمة حامد الصانع	عضو

* استمرت عضويته حتى تاريخ 27 مارس 2025.

من 27 مارس 2025 حتى 31 ديسمبر 2025:

السيد/ بدر خالد الشلفان	رئيس اللجنة
السيدة/ مي مهلهل المصف	نائب رئيس اللجنة
السيد/ محمد أحمد الرويح	عضو

لجنة التدقيق

تقوم اللجنة بمراجعة نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي والخارجي للبنك، وكذلك القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك، والتأكد من كفاية الموارد المخصصة للوظائف الرقابية، هذا بالإضافة إلى مراجعة البيانات المالية للبنك قبل عرضها على مجلس الإدارة، بما في ذلك التأكد من كفاية المخصصات اللازمة.

وتقوم اللجنة بتقييم أداء رئيس التدقيق الداخلي وتحديد مكافآته، والقيام بدراسة توصية الإدارة التنفيذية بشأن تعيين وإنهاء عمل وتحديد أتعاب المدققين الخارجيين، وتتألف اللجنة من السادة التالية أسماؤهم:

من 1 يناير 2025 حتى 27 مارس 2025:

السيد/ محمد أحمد الرويح	رئيس اللجنة
السيد/ محمد رياض المطوع*	نائب رئيس اللجنة
السيد/ خلدون شاكر الطبطبائي	عضو
السيد/ مبارك ناصر الساير	عضو
السيد/ محمد عبدالعزيز البحر	عضو

* استمرت عضويته حتى تاريخ 27 مارس 2025.

من 27 مارس 2025 حتى 31 ديسمبر 2025:

السيد/ محمد عبدالعزيز البحر	رئيس اللجنة
السيد/ مبارك ناصر الساير	نائب رئيس اللجنة
السيد/ خلدون شاكر الطبطبائي	عضو
السيد/ عبدالله يوسف الشايجي	عضو

لجنة الحوكمة والالتزام

تقوم اللجنة بتقديم المساعدة إلى مجلس الإدارة في تنفيذ متطلبات الحوكمة، وإعداد وتحديث دليل الحوكمة للبنك، وتأكيد التزام الأطراف ذات العلاقة بالبنك بتطبيق معايير ومتطلبات الحوكمة وتقديم تقارير لمجلس الإدارة حول ذلك ومراجعة تفاصيل المحتوى الذي ينشر في التقرير السنوي في ما يتعلق بالحوكمة، بالإضافة إلى المتابعة لضمان الالتزام بالقوانين والتعليمات الرقابية، وتتألف اللجنة من السادة التالية أسماؤهم:

من 1 يناير 2025 حتى 27 مارس 2025:

السيد/ حمد مساعد الساير	رئيس اللجنة
السيد/ محمد عبدالرضا سليم*	نائب رئيس اللجنة
السيد/ محمد أحمد الرويح	عضو

* استمرت عضويته حتى تاريخ 27 مارس 2025.

من 27 مارس 2025 حتى 31 ديسمبر 2025:

السيد/ حمد مساعد الساير	رئيس اللجنة
السيد/ محمد أحمد الرويح	نائب رئيس اللجنة
السيدة/ بسمة حامد الصانع	عضو
السيد/ مشاري فهد المسلم	عضو

لجنة المخاطر

تقوم لجنة المخاطر بتقديم المساعدة لمجلس الإدارة في تنفيذ المسؤوليات المتعلقة بالموضوعات ذات العلاقة بالاستراتيجيات والقابلية للمخاطر المصاحبة لأنشطة التمويل والاستثمار، علاوة على دور اللجنة في تبيان وتطوير استراتيجية المخاطر لدى البنك والقابلية للمخاطر والتدابير الأخرى ذات الصلة كمراجعة تقارير مجموعة إدارة المخاطر وسياسات المخاطر والرقابة لدى البنك والتوصية باعتمادها من قبل المجلس، وتتألف اللجنة من السادة التالية أسماؤهم:

من 1 يناير 2025 حتى 27 مارس 2025:

السيد/ خلدون شاكر الطبطبائي	رئيس اللجنة
السيد/ مبارك ناصر السابر	نائب رئيس اللجنة
السيد/ محمد حامد الشلفان	عضو
السيد/ محمد رياض المطوع *	عضو
السيد/ محمد عبدالعزيز البحر	عضو

* استمرت عضويته حتى تاريخ 27 مارس 2025.

من 27 مارس 2025 حتى 31 ديسمبر 2025:

السيد/ خلدون شاكر الطبطبائي	رئيس اللجنة
السيد/ محمد حامد الشلفان	نائب رئيس اللجنة
السيد/ عبدالله يوسف الشايحي	عضو
السيد/ مبارك ناصر السابر	عضو
السيد/ محمد عبدالعزيز البحر	عضو

لجنة الترشيحات والمكافآت

تقوم اللجنة بتقديم المساعدة لمجلس الإدارة في شأن تحديد صلاحية المرشحين لعضوية مجلس الإدارة، والمرشحين لوظيفة الرئيس التنفيذي ونوابه ومساعديه، فضلاً عن التأكد من الفعالية والالتزام بتطبيق السياسة الخاصة بالترشيحات وانفاقها مع أهداف البنك، والتأكد من فاعلية ونزاهة سياسة وممارسات المكافآت بالبنك، وتتألف اللجنة من السادة التالية أسماؤهم:

من 1 يناير 2025 حتى 27 مارس 2025:

السيدة/ مي مهلهل المصنف	رئيس اللجنة
السيد/ بدر خالد الشلفان	نائب رئيس اللجنة
السيدة/ بسمه حامد الصانع	عضو
السيد/ محمد حامد الشلفان	عضو
السيد/ محمد عبدالعزيز البحر	عضو

من 27 مارس 2025 حتى 31 ديسمبر 2025:

السيدة/ مي مهلهل المصنف	رئيس اللجنة
السيد/ محمد حامد الشلفان	نائب رئيس اللجنة
السيد/ بدر خالد الشلفان	عضو
السيدة/ بسمه حامد الصانع	عضو
السيد/ مشاري فهد المسلم	عضو

حضور السادة/ رئيس وأعضاء مجلس الإدارة لاجتماعات المجلس واللجان خلال العام 2025:

من 1 يناير 2025 حتى 27 مارس 2025:

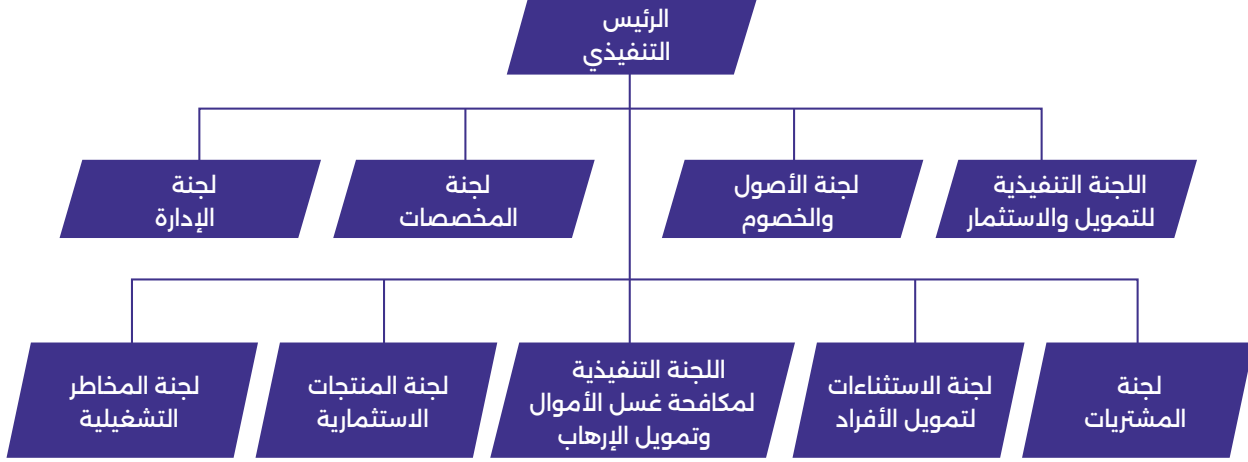
العضو	المنصب	مجلس الإدارة	لجنة التمويل والاستثمار	لجنة التدقيق	لجنة المخاطر	لجنة الحوكمة والالتزام	لجنة الترشيحات والمكافآت
السيد/ حمد مساعد السائر	رئيس مجلس الإدارة	6				0	
السيد/ بدر خالد الشلفان	نائب رئيس مجلس الإدارة	6	4				0
السيدة/ بسمه حامد الصانع	عضو مجلس الإدارة	6	3				0
السيد/ خلدون شاكرا الطببائي	عضو مجلس الإدارة (مستقل)	6		2	3		
السيد/ مبارك ناصر السائر	عضو مجلس الإدارة	4		2	3		
السيد/ محمد أحمد الروبح	عضو مجلس الإدارة (مستقل)	6		2		0	
السيد/ محمد حامد الشلفان	عضو مجلس الإدارة	6			3		0
السيد/ محمد رياض المطوع	عضو مجلس الإدارة	5		2	3		
السيد/ محمد عبدالرضا سليم	عضو مجلس الإدارة	5	2			0	
السيد/ محمد عبدالعزيز البحر	عضو مجلس الإدارة (مستقل)	6		2	3		0
السيدة/ مي مهلهل المصف	عضو مجلس الإدارة (مستقل)	6	4				0
إجمالي عدد اجتماعات الفترة							6

من 27 مارس 2025 حتى 31 ديسمبر 2025:

العضو	المنصب	مجلس الإدارة	لجنة التمويل والاستثمار	لجنة التدقيق	لجنة المخاطر	لجنة الحوكمة والالتزام	لجنة الترشيحات والمكافآت
السيد/ حمد مساعد السائر	رئيس مجلس الإدارة	11				4	
السيد/ بدر خالد الشلفان	نائب رئيس مجلس الإدارة	11	15				5
السيدة/ بسمه حامد الصانع	عضو مجلس الإدارة	9			4		3
السيد/ خلدون شاكرا الطببائي	عضو مجلس الإدارة (مستقل)	11		8	7		
السيد/ عبدالله يوسف الشايحي	عضو مجلس الإدارة	11		8	7		
السيد/ مبارك ناصر السائر	عضو مجلس الإدارة	10		8	7		
السيد/ محمد أحمد الروبح	عضو مجلس الإدارة (مستقل)	11	15			4	
السيد/ محمد حامد الشلفان	عضو مجلس الإدارة	11			7		5
السيد/ محمد عبدالعزيز البحر	عضو مجلس الإدارة (مستقل)	11		8	7		
السيد/ مشاري فهد المسلم	عضو مجلس الإدارة	11				4	5
السيدة/ مي مهلهل المصف	عضو مجلس الإدارة (مستقل)	11	14				5
إجمالي عدد اجتماعات الفترة							11
إجمالي عدد الاجتماعات خلال العام 2025							17

لجان الإدارة - المهام والمسؤوليات

اعتمد مجلس الإدارة إنشاء بعض اللجان على مستوى الإدارة التنفيذية للقيام بمهام ومسؤوليات محددة لمساعدة الرئيس التنفيذي في إدارة البنك بكفاءة وفاعلية. ويرأس السيد/ شاهين حمد الغانم، الرئيس التنفيذي للبنك، معظم هذه اللجان.



1. اللجنة التنفيذية للتمويل والاستثمار

تعتبر اللجنة التنفيذية للتمويل والاستثمار المسؤولة عن دراسة العروض المتعلقة بالتمويل والاستثمار ضمن الصلاحيات المفوضة لها، وتقوم اللجنة بالموافقة على أو التوصية بإحالتها إلى لجنة الائتمان والاستثمار التابعة لمجلس الإدارة أو مجلس الإدارة وفقاً للصلاحيات المعتمدة. وتعد اللجنة التنفيذية للتمويل والاستثمار مسؤولة عن مراقبة ومراجعة محفظة البنك التمويلية والاستثمارية واتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان الأداء السليم للأصول المالية والاستثمارية للبنك.

2. لجنة الأصول والخصوم

تختص لجنة الأصول والخصوم بجميع الأمور المتعلقة بإدارة ومراقبة الميزانية العمومية بما في ذلك جميع جوانب الأصول والخصوم وتوزيع الأصول وهيكل المطلوبات ومتطلبات السيولة وجميع الموضوعات الأخرى ذات الصلة بكفاية رأس المال وإدارة مخاطر السوق والسيولة التي يواجهها البنك، وتعتبر لجنة الأصول والخصوم مسؤولة عن الإشراف على كافة المواضيع ذات الصلة بالتوازن الأمثل للموجودات والمطلوبات على المدى القصير والمتوسط والطويل، بما يدعم الربحية المستدامة ونمو الأعمال مع الالتزام بالمتطلبات الرقابية والمالية والسياسات الداخلية المعتمدة.

3. لجنة المخصصات

تعتبر هذه اللجنة مسؤولة عن تحليل وتقييم كافة الانكشافات القائمة للتسهيلات التمويلية والاستثمارات بصفة دورية المعتمدة وذلك لغرض تحديد وجود أو عدم وجود انخفاض في قيمة الانكشاف أو أي مؤشرات لعدم الانتظام، وتقوم اللجنة بمراجعة وضمان اتخاذ المخصصات وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المقبولة بما في ذلك المعيار الدولي IFRS 9 والمتطلبات الرقابية لبنك الكويت المركزي. إضافة إلى ذلك، فإن اللجنة مفوضة بمراجعة حالات التخلي وشطب الديون وتقديم التوصيات ذات الصلة إلى اللجنة التنفيذية للتمويل والاستثمار، ولجنة الائتمان والاستثمار التابعة لمجلس الإدارة ومجلس الإدارة وذلك وفقاً لدليل تفويض الصلاحيات المعتمد.

4. لجنة الإدارة

تتولّى لجنة الإدارة مسؤولية الإشراف ودعم رؤية واستراتيجية البنك من خلال الاطلاع وإبداء التوصيات عند الاقتضاء، حيث يتم عقد اجتماعات نصف شهرية أو حسب متطلبات العمل للجنة الإدارة بغرض التأكد من تدفق المعلومات إلى الإدارة التنفيذية للوصول إلى رؤية موحدة في شأن القرارات المؤثرة على أوضاع البنك بشكل عام. وتتضمن أعمال هذه اللجنة، على سبيل المثال لا الحصر، كافة الأمور الخاصة بخطط النشاط والسياسات والإجراءات وبرامج المنتجات والخدمات الجديدة والمشاريع الخاصة والموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات من منظور تنسيقي وإشرافي، كما أنها تضطلع وتتخذ القرارات بشأن كافة الموضوعات الأخرى المحالة إليها التي لا تخضع لاختصاص أي لجنة محددة.

5. لجنة المشتريات

تأسست اللجنة لضمان سير عملية شراء كافة البضائع والخدمات والعقود والأعمال اللازمة لتشغيل البنك بشكل مناسب وفق أسلوب شفاف وفعال وفي الوقت المحدد مع مراعاة أفضل الممارسات في مجال المشتريات وذلك وفقاً لسياسة المشتريات والصلاحيات المعتمدة. وتتمثل المسؤولية الرئيسية للجنة في الإشراف على هدف البنك الخاص بجلب المنتجات والخدمات التي تناسب الغرض المطلوب لأجله؛ وذلك في الوقت المناسب والمكان المطلوب ومقابل التكلفة الملائمة، وعلى نحو من شأنه موازنة المتطلبات المؤسسية العامة لترشيد الاستهلاك والشفافية والمساءلة وفي حدود الميزانيات المعتمدة. مع التأكد من القيام بهذا النشاط وفق أعلى المستويات الأخلاقية في التعامل العادل والمنصف مع الموردين الذين يوفر خدمات والبضائع للبنك ومنع أي تعارض في المصالح.

6. لجنة الاستثناءات لتمويل الأفراد

تأسست اللجنة بهدف مراجعة كافة معاملات تمويل الإسكان للأفراد التي تنطوي على استثناءات عن السياسات أو الإجراءات أو معايير المنتجات المعتمدة وتحتاج إلى دراسة مستفيضة وإبداء الرأي بمدى جدوى اعتماد الاستثناءات المطلوبة واتخاذ القرار باعتمادها أو رفضها للمعاملات التي تتجاوز قيمتها 50,000 دينار كويتي بناء على أسباب ودوافع ائتمانية محددة بما يحقق مصلحة البنك وأهدافه على المدى الطويل وضمن حدود مستويات المخاطر المقبولة والالتزام بالمتطلبات الرقابية.

7. اللجنة التنفيذية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

قام بنك وربة، تنفيذاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم (2023/507/IBS/BS/2) المؤرخ 16 فبراير 2023، بإنشاء لجنة للإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، ويتمثل دور اللجنة في اتخاذ القرار النهائي بشأن الحالات المشبوهة الواجب الإبلاغ عنها إلى وحدة التحريات المالية الكويتية وتتكوّن اللجنة من ثلاثة أعضاء برئاسة رئيس مجموعة العمليات وعضوية كل من رئيس مجموعة الأعمال المصرفية للأفراد ورئيس مجموعة الالتزام، وتقوم اللجنة بتوثيق جميع الحالات المشبوهة التي يتم عرضها عليها سواء تم الإبلاغ عنها أم لا، والاحتفاظ بسجل معتمد بذلك، كما تُعد تقارير موجزة عند الطلب للجهات الرقابية أو الداخلية المختصة.

8. لجنة المنتجات الاستثمارية

لجنة المنتجات الاستثمارية هي المسؤولة عن تقديم وطرح وإدارة المنتجات والعروض والخدمات الاستثمارية لعملاء البنك الحاليين والمحتملين، بما في ذلك المنتجات الاستثمارية غير الوداعية المرخصة من قبل هيئة أسواق المال إلى عملاء البنك الحاليين والمحتملين وضمان تنفيذها وفقاً لاستراتيجية إدارة الأصول المعتمدة من قبل مجلس الإدارة وبما يحقق الالتزام بالمتطلبات الرقابية والشرعية والقانونية.

9. لجنة المخاطر التشغيلية

لجنة المخاطر التشغيلية (ORC) هي لجنة على مستوى إداري تم تشكيلها بغرض إدارة المخاطر بخلاف مخاطر السوق والائتمان. وتجتمع اللجنة مرة واحدة على الأقل كل ربع سنة لتقييم مراقبة البيئة الرقابية العامة للبنك، ومراجعة أو اعتماد أو التوصية بإجراءات معالجة المخاطر وفقاً لسياسة قبول المخاطر المعتمدة عندما يتجاوز أثرها نزعة البنك للمخاطر. وتشمل المخاطر التي تديرها لجنة المخاطر التشغيلية (ORC) على سبيل المثال لا الحصر: المخاطر التشغيلية، ومخاطر أمن المعلومات، ومخاطر تكنولوجيا المعلومات، ومخاطر مكافحة غسل الأموال، والمخاطر القانونية غير المرتبطة بالتمويل، ومخاطر الالتزام الرقابي ومخاطر الشريعة، كما تقوم اللجنة أعلاه بمراجعة ومراقبة خطط استمرارية الأعمال الخاصة بالبنك والتأكد من اتباع آلية إدارية لتطوير خطط استمرارية الأعمال والمحافظة عليها واختبارها.

الإدارة التنفيذية

الاسم	المسمى الوظيفي	سنوات الخبرة	الجنسية	المؤهل العلمي
شاهين حمد الغانم	الرئيس التنفيذي	37	الكويت	ماجستير
أنور بدر الغيث	نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المساندة والخزانة	28	الكويت	جامعي
ثويني خالد الثويني	رئيس المجموعة المصرفية للاستثمار	20	الكويت	جامعي
فيصل عبدالرزاق النصار	رئيس المجموعة المصرفية للشركات	27	الكويت	جامعي
معالي عبدالله الرشيد	رئيس مجموعة الموارد البشرية والخدمات العامة	24	الكويت	ماجستير
محمد صبري عيسى	رئيس مجموعة الرقابة المالية	26	مصر	جامعي
عبدالله محمود اللنقاوي	رئيس مجموعة الخزانة	19	الكويت	ماجستير
ليالي مصطفى الفهد	رئيس مجموعة العمليات	32	الكويت	ماجستير
حمد فوزان الفوزان	رئيس مجموعة التخطيط الاستراتيجي	20	الكويت	ماجستير
أحمد فيصل القطامي	رئيس مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد	24	الكويت	جامعي
ناصر ماهر المطوع	رئيس المجموعة الرقمية	18	الكويت	جامعي
د. محمد بركات	رئيس مجموعة التسويق والاتصال المؤسسي	34	ألمانيا	دكتوراه
نجاة محمد صالح	رئيس مجموعة إدارة المخاطر	35	الكويت	جامعي
محمد بدر الغانم	رئيس مجموعة تكنولوجيا المعلومات	25	الكويت	ماجستير
سعود صلاح الراشد	رئيس مجموعة الالتزام	19	الكويت	جامعي
محمد مساعد مندي	رئيس المجموعة القانونية	22	الكويت	جامعي
حنان غانم حماده	رئيس مجموعة التدقيق الداخلي بالتكليف	21	الكويت	جامعي

نبذة عن الإدارة التنفيذية

حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ماسترخت، وشهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الكويت. لديه خبرة تزيد عن 37 عاماً في القطاع المصرفي والاستثمار، حيث بدأ مسيرته العملية في القطاع النفطي عام 1988 - 1999 ثم انتقل إلى قطاع الخدمات المالية والاستثمارية حيث شغل منصب مساعد المدير المالي في شركة المستثمر الدولي عام 1999، ثم انتقل عام 2001 إلى بنك بيت التمويل الكويتي والذي تدرج به في العديد من المناصب والإدارات كان آخرها شغل منصب مدير عام البنوك الدولية عام 2012 ثم أسند إليه بالوكالة منصب رئيس الاستثمار عام 2013، لينتقل بعد ذلك في مارس 2014 إلى بنك وربة ليتولى منصب نائب الرئيس التنفيذي للاستثمار والخزانة وأصبح الرئيس التنفيذي للبنك منذ 2016 وحتى الآن.



السيد / شاهين حمد الغانم
الرئيس التنفيذي

حاصل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الكويت ولديه أكثر من 28 عاماً من الخبرة في القطاع المالي الحكومي والخاص. بدأ مشواره المهني في عام 1997 كفاحص ضريبي بوزارة المالية، ثم التحق بعد ذلك ببيت التمويل الكويتي في عام 2001 وتدرج وظيفياً حتى تم تعيينه كرئيس لعمليات العقار المحلي، وقد تم تعيينه بوظيفة مدير إدارة العمليات في عام 2005 لتتم ترقيته أخيراً ليصبح رئيس العمليات في عام 2011 حتى عام 2014 شاملة قطاع العمليات وقطاع تكنولوجيا المعلومات وقطاع الموارد البشرية والخدمات، كما شغل وظيفة الرئيس التنفيذي بالتكليف في عام 2014. وفي عام 2015، تولى منصب رئيس العمليات في مؤسسة الخليج للاستثمار. في عام 2016، التحق ببنك الكويت المركزي في منصب المدير التنفيذي لقطاع التنظيم والإدارة، ثم شغل منصب المدير التنفيذي لقطاع تقنية المعلومات والأعمال المصرفية وكذلك مدير إدارة العمليات الأجنبية بالوكالة. انضم الغيث إلى بنك وربة في عام 2020 ويشغل حالياً منصب نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المساندة والخزانة. وقد اجتاز الغيث عدة برامج بنجاح منها برنامج تنمية المهارات القيادية من كلية هارفارد للأعمال في عام 2007، كما حصل على العديد من الشهادات المهنية، منها شهادة المصرفي الإسلامي المعتمد من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في عام 2012، وهو كذلك مراقب حسابات مرخص من وزارة التجارة والصناعة في دولة الكويت.



السيد / أنور بدر الغيث
نائب الرئيس التنفيذي
للخدمات المساندة والخزانة

حاصل على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة ماريلاند بالولايات المتحدة الأمريكية. حضر العديد من برامج تطوير القيادات التنفيذية. لديه أكثر من 20 عاماً خبرة في القطاع المصرفي والاستثماري حيث شغل عدة مناصب قيادية. انضم الثويني إلى بنك وربة في يناير 2015 حيث يشغل حالياً منصب رئيس المجموعة المصرفية للاستثمار.



السيد/ ثويني خالد الثويني
رئيس المجموعة المصرفية للاستثمار

حاصل على شهادة بكالوريوس الآداب والعلوم في الاقتصاد من جامعة كولورادو بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 1998 ولديه أكثر من 27 عاماً من الخبرة في قطاعي الخدمات المصرفية للشركات وتمويل الشركات، والتي بدأت في عام 1999 عندما انضم إلى بنك الكويت والشرق الأوسط حيث تدرج وظيفياً ليصبح مساعد مدير في 2003. وفي عام 2005، انضم إلى شركة أعيان للإجارة والاستثمار كمنصب للرئيس - الخزينة وتمويل الشركات، ثم انضم إلى بنك بويان كمدير أول في إدارة الخدمات المصرفية للشركات في عام 2010. انضم إلى بنك وربة في عام 2012 كمدير أول في المجموعة المصرفية للشركات حيث تدرج وظيفياً إلى أن شغل منصب رئيس المجموعة المصرفية للشركات في عام 2021. كما أنه حاصل على شهادة في إدارة الائتمان من معهد الدراسات المصرفية (1999) وبرنامج شهادة القيادة والإدارة من جامعة وارتن (2022).



السيد/ فيصل عبدالرزاق النصار
رئيس المجموعة المصرفية للشركات

حاصلة على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية ماسترخت للإدارة ودرجة البكالوريوس في الكيمياء العامة مع تخصص فرعي في نظم المعلومات الإدارية من جامعة الكويت. تمتد خبرة الرشيد إلى أكثر من 24 عاماً في مجال الموارد البشرية، حيث عملت في مختلف قطاعاته والتي تشمل المكافآت، إدارة المواهب والأداء، عمليات الموارد البشرية، والتطوير الوظيفي والمؤسسي. وقد تدرجت الرشيد وظيفياً في بنك برقان منذ عام 2005 وذلك قبل انضمامها إلى بنك وربة، حيث شغلت عدة مناصب إدارية كان آخرها رئيس للموارد البشرية والتطوير. التحقت الرشيد ببرنامج التعليم الخاص بالمدراء التنفيذيين في كلية هارفارد للأعمال إضافة إلى عدة برامج تطوير أخرى، كما أنها حاصلة على شهادات احترافية معتمدة في مجال الموارد البشرية مثل (PHR) من معهد اعتماد الموارد البشرية و-(SHRM CP) من جمعية إدارة الموارد البشرية. انضمت الرشيد إلى بنك وربة في عام 2021 كرئيس لمجموعة الموارد البشرية والخدمات العامة.



السيدة/ معالي عبدالله الرشيد
رئيس مجموعة الموارد البشرية
والخدمات العامة

حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة عين شمس كما أنه حاصل على شهادة محاسب قانوني معتمد CPA من مجلس المحاسبة في كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية ومحاسب دولي معتمد للقطاع العام ACCA Cert IPSAS. بدأ حياته المهنية في عام 1999 كمحقق حسابات وعمل لدى البعض من أكبر شركات التدقيق والاستشارات الدولية لأكثر من 26 عاماً، حيث اكتسب خبرة واسعة في مجال التدقيق والرقابة الداخلية على البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وتقلد مناصب مختلفة حتى شغل منصب مدير تدقيق تنفيذي مشارك في واحدة من أكبر شركات التدقيق والاستشارات في الشرق الأوسط. انضم إلى بنك وربة في عام 2022 كرئيس لمجموعة الرقابة المالية.



السيد/ محمد صبري عيسى
رئيس مجموعة الرقابة المالية

يحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية ماسترخت لإدارة الأعمال ودرجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة الكويت. يتمتع بخبرة واسعة في إدارة الأصول والخصوم، الاستثمارات، ومبيعات الخزينة، بما في ذلك المنتجات المهيكلية والمشتقات المالية. أكمل اللقائوي برنامج تطوير القيادة (PLD) من كلية إدارة الأعمال بجامعة هارفارد، وحصل على شهادة إدارة الاستثمار (CIM) وبرنامج استراتيجيات الاستثمار وإدارة المحافظ المالية (ISPM) من كلية وارتنون بجامعة بنسلفانيا. كما يحمل شهادة التداول من جمعية الأسواق المالية (ACI).



السيد/ عبدالله محمود اللقائوي
رئيس مجموعة الخزينة

بدأ مسيرته المهنية في عام 2006 في قطاع الخزينة، حيث شغل العديد من المناصب إلى أن تولى منصب المدير العام للخزينة في عام 2019. انضم اللقائوي إلى بنك وربة في يوليو 2022 كرئيس لمجموعة الخزينة.

يشمل نطاق مسؤولياته الإدارة الفعالة للسيولة لضمان تلبية الاحتياجات التشغيلية والاستراتيجية للبنك، كما يركز على تطوير وتنفيذ استراتيجيات مبتكرة لتوظيف الأصول بما يحقق العوائد المستهدفة، وإدارة مراكز العملات الأجنبية ضمن إطار يوازن بين العائد والمخاطر، بما يشمل تخطيط التحوط الأمثل لحماية البنك من تقلبات الأسواق. بالإضافة إلى ذلك، يشرف على إدارة نسب السيولة الرقابية بما يضمن الامتثال للمتطلبات الرقابية، إلى جانب إدارة الأصول والخصوم لتحقيق التوازن بين التمويل وتوظيف الأصول. كما يعمل على توجيه سياسة البنك النقدية بما يتماشى مع التحولات الاقتصادية وأهداف البنك الاستراتيجية، مع الحفاظ على توافقها مع تقلبات وتطورات السوق.

حاصلة على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة العلوم الإسلامية العالمية ودرجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من الجامعة العربية المفتوحة. لديها أكثر من 32 عاماً من الخبرة في مجال العمليات في القطاع المصرفي. بدأت حياتها المهنية في عام 1993 مع بنك الكويت الوطني حيث تدرجت وظيفياً وصولاً إلى منصب مشرف أول تنفيذ ائتماني ومراقبة ضمان الجودة. ثم انتقلت في عام 2009 للعمل في بنك برقان كمدير عمليات الأصول والالتزامات وتقلدت العديد من المناصب حتى أصبحت رئيس العمليات المركزية، إضافة إلى عمليات الأصول والالتزامات وعمليات الائتمان في عام 2016. انتقلت الفهد إلى بنك بوبيان في عام 2018 وشغلت منصب نائب المدير العام لمجموعة العمليات البنكية في عام 2022، كما ترأست لجنة العمليات لدى اتحاد مصارف الكويت خلال فترة 2013-2016. اجتازت الفهد دورة "الإدارة على نحو استراتيجي والقيادة بهدف تحقيق النتائج المرجوة" من كلية هارفارد للأعمال عام 2013، وبرنامج "المرأة والقيادة في مجال التجارة العالمية" بالتعاون مع كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية في عام 2019 وبرنامج التطوير القيادي للمرأة في أكسفورد عام 2020، وحصلت على شهادة القيادة في "A World Transformed" من كلية هارفارد للأعمال عام 2022. انضمت الفهد إلى بنك وربة في أكتوبر 2022 لتصبح رئيس مجموعة العمليات.



السيدة/ ليالي مصطفى الفهد
رئيس مجموعة العمليات

حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من إمبريال كوليدج لندن ودرجة البكالوريوس في علم المعلومات من جامعة أركنساس الأمريكية. تمتد خدمة الفوزان إلى 20 عاماً في قيادة تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي والابتكار والتخطيط الاستراتيجي والتنفيذ. كما حصل الفوزان على دورات عديدة في القيادة والاستراتيجية من جامعة هارفارد ووارتون وبوث للأعمال. بدأ حياته المهنية في عام 2005 كمهندس مشاريع في شركة زين، وفي عام 2006 انتقل إلى القطاع المصرفي وذلك بالتحاقه ببنك بوبيان حيث تدرج وظيفياً في العديد من الإدارات فبدأ العمل كمهندس أنظمة في قسم النظم الأساسية وتمت ترقيته عدة مرات إلى أن أصبح مديراً تنفيذياً لإدارة الأنظمة في مجموعة تكنولوجيا المعلومات. وبعد ذلك تم تعيينه كرئيس للابتكار والشراكات في عام 2019 إلى أن أصبح مساعد المدير العام في قطاع الابتكار والشراكات في أبريل 2020 مباشرة تحت الرئيس التنفيذي وشارك في العديد من الإنجازات، منها مشاركته في بناء بنك نومو الرقمي البريطاني التابع لبنك لندن والشرق الأوسط. انضم الفوزان إلى بنك وربة في مايو 2021 وحالياً يشغل منصب رئيس مجموعة التخطيط الاستراتيجي التابع لرئيس مجلس الإدارة.



السيد/ حمد فوزان الفوزان
رئيس مجموعة التخطيط الاستراتيجي

حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال في الإدارة العامة من جامعة ولاية بورتلاند، ولديه أكثر من 24 عاماً من الخبرة في القطاعات المصرفية والمالية. بدأ القطامي حياته المهنية في بيت التمويل الكويتي في عام 2001 وتقلد العديد من المناصب في القطاع المصرفي وقطاع التمويل - الخدمات المصرفية الخاصة. في عام 2010، انضم القطامي إلى بنك بوبيان كمدير في إدارة الخدمات المصرفية الخاصة حتى أصبح رئيس إدارة الخدمات المصرفية الخاصة بالتكليف. انضم إلى ديمة كابيتال للاستثمار في إدارة علاقات العملاء منذ يناير 2016 كنائب رئيس أول تلاه منصب نائب رئيس تنفيذي. التحق القطامي ببنك وربة في فبراير 2023 ليشغل منصب رئيس المجموعة المصرفية للأفراد. كما شغل القطامي العديد من المناصب كعضو مجلس إدارة في العديد من الشركات.



السيد/ أحمد فيصل القطامي
رئيس مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد

حاصل على درجة بكالوريوس في نظم المعلومات الإدارية من كلية العلوم الإدارية - جامعة الكويت. بدأ حياته المهنية كمحلل أول للخدمات ذات القيمة المضافة ومحلل لنظم المعلومات في شركة زين الكويت، وشارك في تأسيس فريق التواصل الاجتماعي الأول في الشركة وإطلاق القنوات والحسابات الخاصة بها. واستكمل مسيرته المهنية بانضمامه إلى بنك الخليج كمدير أول للخدمات الرقمية ليشترك في إطلاق أول تطبيق مصرفي في الشرق الأوسط يعتمد على التحقق البيومتري.



السيد/ ناصر ماهر المطوع
رئيس المجموعة الرقمية

وانتقل للقطاع الحكومي بعدها ليكون الوكيل المساعد لشؤون الدعم الفني في وزارة التجارة والصناعة، ووكيلاً للوزارة بالتكليف في فترات متفرقة. ساهم في تقديم الحلول الرقمية المتكاملة وتحويل جميع خدمات وزارة التجارة والصناعة إلى خدمات رقمية على منصات الوزارة وتطبيق "سهل". شارك المطوع كعضو ورئيس في عدة لجان وطنية ومؤسسية مثل لجنة حماية المستهلك ولجنة المنظومة الرقمية للرقابة والتفتيش ومنصة تبادل البيانات الحكومية. كما ساهم بالإشراف والمتابعة على مشاريع قيادية للدولة وتحقيق زيادة كبيرة في الإنتاجية والإيرادات الرقمية قبل انضمامه إلى بنك وربة في يونيو 2024.

حاصل على دكتوراه في الإدارة من إمبريال كوليدج لندن - المملكة المتحدة، بالإضافة إلى ماجستير العلوم (MSc) ودبلوم إمبريال كوليدج (DIC) وبكالوريوس في الهندسة (BSc)، ويتحدث الإنجليزية والعربية والإيطالية والألمانية والفرنسية.

يحمل بركات خبرة تنفيذية تزيد عن 34 عاماً في الأسواق العالمية والإقليمية، وله سجل حافل في قيادة خطط نمو الأعمال والتحول الاستراتيجي. قبل انضمامه إلى بنك وربة، حاضر بركات في جامعات في المملكة المتحدة في إدارة الأعمال. وقبل ذلك شغل عدة مناصب قيادية كمنصب رئيس إدارة التسويق ببنك بوبيان، الرئيس التجاري التنفيذي لطيران فلاي ناس، رئيس إدارة التسويق والمنتجات بطيران الجزيرة، مدير تنفيذي بمجموعة الشايح للتجزئة، ومدير قطاع شركة بروكتر آند جامبل في أوروبا، وتمتد خبراته في تطوير استراتيجيات التسويق وتنفيذها، وقيادة خطط نمو الأعمال، والتحول والابتكار الرقمي. كما له خبرة في تقديم الدورات في الإدارة والتسويق.



الدكتور/ محمد بركات
رئيس مجموعة التسويق
والاتصال المؤسسي

حاصلة على درجة البكالوريوس في العلوم من جامعة الكويت ولديها أكثر من 35 عامًا من الخبرة المصرفية. أكملت برامج التطوير المهني المتقدمة في مؤسسات مرموقة مثل كلية هارفارد للأعمال وجامعة العلوم السياسية في باريس بالإضافة إلى حصولها على العديد من الشهادات المهنية، بما في ذلك محلل مالي إسلامي معتمد، ومصرفي أعمال معتمد للمقرضين، وأخصائي مخاطر معتمد. تعزز قيادتها ثقافة اتخاذ القرارات المستنيرة بالمخاطر، وتمكين الموظفين من التوافق مع أهداف البنك مع ضمان الامتثال التنظيمي. تدمج صالح باستمرار التكنولوجيا المتقدمة مع ممارسات إدارة المخاطر لدفع النمو المستدام والمرونة.

تتمتع صالح بخبرة واسعة في إدارة المخاطر الاستراتيجية، وفي إدارة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية وإدارة مخاطر المؤسسة واستمرارية الأعمال والأمن السيبراني ومكافحة غسل الأموال وما إلى ذلك، بينما عملت كمستشارة رئيسية وعضو في لجان صنع القرار.

قبل انضمامها إلى بنك وربة، عملت صالح كرئيسة قطاع المخاطر في البنك الأهلي المتحد، حيث نجحت في دمج أولويات إدارة المخاطر في الأهداف الاستراتيجية للبنك. وشملت مساهماتها قيادة عمليات صنع القرار وتعزيز الضوابط التشغيلية. كما شغلت أيضاً مناصب قيادية عليا في المؤسسة العربية المصرفية والبنك التجاري الكويتي، حيث قادت مبادرات تحويلية في عمليات الائتمان والخدمات المصرفية الدولية وإدارة المخاطر، مما عزز سمعتها كقائدة في الصناعة.



السيدة/ نجاة محمد صالح
رئيس مجموعة إدارة المخاطر

يحمل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية ماسترخت لإدارة الأعمال، وبكالوريوس في الهندسة الكهربائية من جامعة الكويت. كما أنه حاصل على اعتماد خبير أمن معلومات معتمد منذ عام 2004، وأكمل برامج تنفيذية متقدمة في جامعة هارفارد في مجالات القيادة، إدارة المخاطر، وتنفيذ الاستراتيجيات.

يُعد الغانم من الكفاءات الوطنية البارزة في مجال التكنولوجيا والأمن السيبراني، بخبرة تمتد لأكثر من 25 عاماً في القطاع المصرفي والخدمات المالية. يشغل حالياً منصب رئيس مجموعة تكنولوجيا المعلومات في بنك وربة، حيث يقود استراتيجية التحول الرقمي وتطوير البنية التحتية التقنية وتعزيز الابتكار المؤسسي. قبل انضمامه إلى بنك وربة، تقلد الغانم مناصب قيادية في مؤسسات مصرفية محلية كبرى.



السيد/ محمد بدر الغانم
رئيس مجموعة تكنولوجيا المعلومات

حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الكويت عام 2006، ويساهم من خلال دوره في تعزيز الامتثال التنظيمي وتطبيق أفضل ممارسات الحوكمة بما يدعم استدامة أعمال البنك وتوافقها مع المتطلبات الرقابية. ويمتلك الراشد خبرة مهنية في مجال الالتزام والحوكمة في القطاع المصرفي، ويشغل حالياً منصب رئيس مجموعة الالتزام في بنك وربة.



السيد/ سعود صالح الراشد
رئيس مجموعة الالتزام

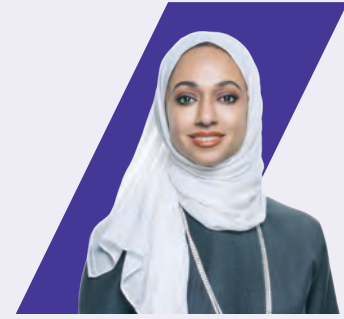
يحمل درجة البكالوريوس في الحقوق من جامعة الكويت عام 2002. يتمتع بخبرة واسعة في القطاع المصرفي والمؤسسات المالية، ويساهم من خلال دوره في تقديم الدعم القانوني والإشراف على الجوانب القانونية، بما يضمن الالتزام بالأنظمة واللوائح المعمول بها وحماية مصالح البنك ودعم أهدافه الاستراتيجية، ويشغل مناصب رئيس المجموعة القانونية في بنك وربة.



السيد/ محمد مساعد مندي
رئيس المجموعة القانونية

حاصلة على بكالوريوس في اللغة الإنجليزية وآدابها من جامعة الكويت، كما أكملت برنامج التطوير التنفيذي في البنوك الكويتية بالتعاون مع كلية هارفارد للأعمال، تحت عنوان «القيادة الاستراتيجية في عصر الاستدامة المالية». تتمتع بخبرة تمتد إلى 21 عاماً في القطاع المصرفي، منها 17 عاماً في مهنة التدقيق الداخلي، وحصلت على شهادة المدقق الداخلي المعتمد (CIA) عام 2015.

شغلت على مدار مسيرتها المهنية مناصب قيادية عليا في مجال التدقيق وإعداد خطط التدقيق السنوية ورفع التقارير إلى لجان التدقيق والإدارة التنفيذية، كما أشرفت على تدقيق قطاعات الخدمات المصرفية للأفراد والشركات والاستثمارات وتكنولوجيا المعلومات وعمليات لدى عدة بنوك، كما أنها تسعى إلى تحديث منهجيات التدقيق، وتحسين كفاءة العمل، وتعزيز الحوكمة وتقوية المرونة التشغيلية بما يتوافق مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات.



السيدة/ حنان غانم حماده
رئيس مجموعة التدقيق الداخلي بالتكليف

سياسة التعويضات (الأجور والمكافآت)

تتماشى سياسة التعويضات (الأجور والمكافآت) مع الاستراتيجيات التي تم وضعها من قبل مجلس الإدارة بما يتطابق مع أحكام قانون العمل في القطاع الأهلي ومتطلبات حوكمة الشركات الصادرة عن بنك الكويت المركزي، إضافة إلى توصيات لجنة الترشيحات والمكافآت. وتتوافق هذه السياسة مع أفضل التطبيقات العالمية والتي من شأنها تشجيع الموظفين ومكافأتهم على الأداء المتميز، إضافة إلى اعتبارها عاملاً مهماً في استقطاب ذوي الخبرات والكفاءات للعمل في بنك وربة من شتى الشركات والقطاعات المختلفة. كما يحرص البنك بشكل مستمر على تحديث هذه السياسة، وتظهر هذه التحديثات من خلال "مؤشرات" مصممة خصيصاً لتعكس أداء الأنشطة الفردية أو المشتركة، هذا بالإضافة إلى توفير المرونة بما يتماشى مع متغيرات ومقتضيات ومعايير سوق العمل وفق أسلوب منظم وموحد، حيث وضع البنك مقاييس أداء مالية للأهداف القائمة على الإيرادات أو الأرباح أو التدفق النقدي أو العائد على حقوق الملكية، ولأهداف أخرى اقتصادية متعلقة بالعائد على رأس المال المعدل حسب المخاطر (RA-ROIC)، وكذلك مقاييس أداء غير مالية أو اقتصادية تقيس الالتزام بالضوابط الداخلية أو العمل الجماعي أو غير ذلك من المعايير النوعية التي تهدف إلى تقييم المساهمات غير المالية وغير الاقتصادية التي يقوم بها الموظفون. وقد اهتم البنك بتحديث تلك المقاييس حيث أن العنصر البشري لديه الكثير مما يقدمه خلافاً للمساهمات المالية والاقتصادية.

وتشمل حزمة التعويضات (الأجور والمكافآت) عدداً من العناصر التي يتقاضاها الموظف وتنقسم إلى:

- **الراتب الأساسي:** وهو أجر الموظف الشهري، ويتم تحديده وفقاً لمعايير تقييم الوظائف وبحسب سلم الدرجات في البنك.
- **البدلات:** وهي مبالغ مالية تدفع شهرياً إلى جانب الراتب الأساسي، وتعطى بحسب طبيعة عمل الموظف.
- **المكافآت السنوية:** وهي مكافآت تعطى للموظف نهاية العام بحسب تقييم أداء الموظف وأداء البنك.
- **الحوافز:** وهي برامج يتم وضعها لتحفيز الموظفين على زيادة الإنتاج وتحسين الأداء.
- **المزايا الأخرى:** كذاكر السفر والتأمين الصحي وبدل التعليم ونهاية الخدمة بالإضافة إلى المكافآت التي يقرها مجلس الإدارة بالتنسيق مع لجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة إدارة المخاطر.

تتم مراجعة مبلغ المكافآت السنوية (الثابتة والمتغيرة) من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت ويخضع بعد ذلك للمراجعة والاعتماد من قبل مجلس الإدارة. والجدير بالذكر بأن عدد الاجتماعات التي عقدتها لجنة الترشيحات والمكافآت خلال العام بلغ (5) للعام المنتهي في 31 ديسمبر 2025.

ولضمان التزام بنك وربة بتطبيق الإجراءات الخاصة بسياسة المكافآت والترشيحات فإنه يتم التعاقد مع مستشار خارجي للقيام بالمراجعة الشاملة لنظم وإجراءات سياسة المكافآت والترشيحات في البنك وذلك وفقاً لقواعد حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية الصادرة عن بنك الكويت المركزي في ديسمبر 2016 وكذلك قواعد حوكمة الشركات الصادرة عن بنك الكويت المركزي في سبتمبر 2019.

إفصاحات الأجور والمكافآت طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي حول حوكمة الشركات:

أولاً: مكافآت أعضاء مجلس الإدارة:

حزمة المكافآت المدفوعة للسادة أعضاء مجلس الإدارة عن عام 2025 بلغت 66 ألف دينار كويتي.

ثانياً: التعويضات المدفوعة للأعضاء التنفيذيين الأعلى أجراً في البنك:

حزمة الأجور والمكافآت المدفوعة لستة من كبار التنفيذيين ممن تلقوا أعلى أجور ومكافآت في البنك بمن فيهم الرئيس التنفيذي، والمدير المالي ورئيس المخاطر ورئيس التدقيق الداخلي لعام 2025 بلغت 2,873,541.39 دينار كويتي* وشملت حزمة الأجور والمكافآت الممنوحة لهذه الفئة الأجور الثابتة بما في ذلك المرتبات الأساسية والمزايا الأخرى والبدلات، فضلاً عن مزايا نهاية الخدمة.* تم تكليف أحد الموظفين بالقيام ببعض أعمال التنفيذيين الكبار الستة خلال عام 2025.

ثالثاً: التعويضات بحسب فئات الموظفين المختلفة في بنك وربة:

بلغ إجمالي حزمة الأجور والمكافآت المدفوعة للإدارة التنفيذية العليا لعام 2025 (الرئيس التنفيذي ونوابه و/أو كبار التنفيذيين الآخرين الذين يخضع تعيينهم لموافقة السلطات الرقابية والإشرافية)، 4,734,921.84 دينار كويتي* (عدد الموظفين لهذه الفئة 18) وشملت الأجور الثابتة بما في ذلك المرتبات الأساسية والاستحقاقات والبدلات، فضلاً عن مزايا نهاية الخدمة.* تم تكليف أحد الموظفين بالقيام ببعض أعمال الإدارة التنفيذية العليا خلال عام 2025.

وبلغ مجموع الأجور والمكافآت المدفوعة لموظفي الرقابة المالية والمخاطر 1,497,047.81 دينار كويتي (عدد الموظفين لهذه الفئة 14) وشملت الأجور الثابتة بما في ذلك المرتبات الأساسية والاستحقاقات والبدلات، فضلاً عن مزايا نهاية الخدمة.

وبلغ مجموع الأجر والمكافآت المدفوعة للمتعرضين للمخاطر المادية 4,323,469.51 دينار كويتي (عدد الموظفين لهذه الفئة 16) وشملت الأجر الثابتة بما في ذلك المرتبات الأساسية والاستحقاقات والبدلات، فضلاً عن مزايا نهاية الخدمة. وتشمل هذه الفئة فئة الإدارة العليا ورؤساء الإدارات أو الأقسام من الوظائف ذات السلطات المالية والذين يقومون بتفويض المسؤوليات لموظفي إدارتهم، ولكن تقع عليهم المسؤولية النهائية والخضوع للمساءلة عن المخاطر المتخذة.

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

يلتزم بنك وربة التزاماً كاملاً كمؤسسة مالية بالحد من مخاطر عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفي هذا الصدد يلتزم البنك بكافة التشريعات والتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي في ما يخص مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وعليه، قام البنك بتعديل السياسات والإجراءات ذات الصلة بما يتفق والقانون رقم 106 لسنة 2013 وكذلك التعليمات الصادرة بتاريخ 2013/7/23 والتعليمات المعدلة رقم 2023/507 والصادرة بتاريخ 2023/02/16 وأي تعليمات رقابية أخرى لاحقة حيث يتم مراجعة وتعديل السياسات والإجراءات ذات الصلة كل عام أو إذا تطلب الأمر ذلك، وكذلك التعديلات في السياسات والإجراءات الخاصة بالتعليمات التي صدرت في هذا الشأن بتاريخ 2019/5/14، الأمر الذي يضمن التزام البنك بكافة المتطلبات التشريعية والرقابية التي من أهمها التعامل مع العميل وفق تقييم المخاطر المرتبطة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكذلك تحديد عوامل المخاطر المرتبطة بالعملاء والعمليات المصرفية المنفذة ومخاطر الدول.

إضافة إلى ذلك، يؤكد البنك على التزامه بتطبيق مبدأ "اعرف عميلك" ومبدأ العناية الواجبة المبني على تقييم المخاطر في كافة مراحل العلاقة المصرفية مع العميل، كما يحرص البنك أيضاً على اتباع الإرشادات الدولية وأفضل الممارسات السليمة وفق توصيات مجموعة العمل المالي FATF الصادرة بهذا الصدد. وحتى يتسنى له مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يؤكد البنك على فاعلية الكوادر الوظيفية وأنظمة الرقابة الداخلية المطبقة في الكشف عن العمليات غير الاعتيادية أو المشبوهة والإبلاغ عنها. ولتدعيم ذلك، يتلقى جميع موظفي البنك تدريباً سنوياً للتعرف على الأنماط المستخدمة في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب والصادرة من وحدة التحريات المالية الكويتية، كما تقدم لهم الإرشادات والأدوات اللازمة للتعامل مع أي من هذه الحالات. فضلاً عن ذلك، فقد قام بنك وربة بوضع الآلية والضوابط الداخلية اللازمة والتي من شأنها أن تساعد في الحد من مخاطر عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتنفيذاً لتعليمات بنك الكويت المركزي المعدلة رقم (2023/507) الصادرة بتاريخ 2023/02/16 فقد تم إنشاء لجنة ثلاثية من أعضاء الإدارة العليا بالبنك تختص باتخاذ القرار النهائي بشأن المعاملات المشبوهة وإبلاغها إلى وحدة التحريات المالية الكويتية.

كما يلتزم بنك وربة بمتطلبات قانون الامتثال الضريبي الصادر من الولايات المتحدة الأمريكية المعروف باسم FATCA والقرارات الوزارية الصادرة بشأنه، وقد شملت هذه الجهود تعديل نماذج فتح الحسابات ونماذج اعرف عميلك Know Your Customer ونماذج التصديق الذاتي للأفراد والجهات الاعتبارية وغيرها من إجراءات فتح الحسابات الجديدة المعمول بها في البنك. وتم التعاقد مع أحد كبار مكاتب التدقيق العالمية المعتمدة من وزارة المالية للعمل كمستشار للبنك في التحقق من التزام بنك وربة بتنفيذ متطلبات القانون ومراجعة تقرير فاتكا لعام 2024 للتحقق من الالتزام وصحة التقرير فنياً، وقد تم تأجيل تحميل تقرير فاتكا على موقع وزارة المالية عن عام 2024 إلى إشعار آخر حسب طلب وزارة المالية.

وفي شأن التزام بنك وربة بتطبيق اتفاقية معايير الإبلاغ المشترك (Common Reporting Standards) الموقعة من دولة الكويت في 2016/08/19 والقرارات الوزارية الصادرة في هذا الشأن، يلتزم بنك وربة بتطبيق هذه الاتفاقية وما يتطلب من تعديل للإجراءات والسياسات والنماذج المطلوب استكمالها لإعداد التقارير المطلوب تحميلها على موقع وزارة المالية التزاماً بما جاء في بنود هذه الاتفاقية، حيث تم التعاقد مع مكتب تدقيق من المكاتب المعتمدة من وزارة المالية لمراجعة أنظمة البنك للوقوف على التزام البنك مع متطلبات معايير الإبلاغ المشترك، وتم إرسال تقرير الإبلاغ المشترك للبنك عن عامي 2022 و2023 لوزارة المالية في الموعد المحدد خلال سبتمبر 2024، وتم تأجيل تحميل تقرير الإبلاغ المشترك للبنك عن عام 2024 إلى إشعار آخر حسب طلب وزارة المالية.

وظيفة الالتزام

تتولى مجموعة الالتزام مهمة مساعدة البنك في تحقيق أهدافه بالتوافق مع القوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها في دولة الكويت وذلك لحمايته من أي مخالفات أو جزاءات مالية أو غير مالية، وهذا ما يتضح جلياً في شعارنا "نلتزم لنحمي نمونا". وتعد مجموعة الالتزام خط الدفاع الثاني، والذي يشمل ضمن مهامه مراقبة الالتزام بالقوانين والتعليمات الرقابية وقواعد ونظم الحوكمة. وقد شهد العام 2025 إنجازات متعددة لمجموعة الالتزام من حيث زيادة مستوى الالتزام بتعليمات الجهات الرقابية والقوانين في البنك، وتحديث السياسات والإجراءات التي تضمن التزام جميع الموظفين بها ودعم تطبيقها. إضافة إلى ذلك، قامت المجموعة برفع مستوى الالتزام لدى العاملين في البنك وذلك من خلال برامج التوعية المتعلقة بمتطلبات الجهات الرقابية والتي تغطي أنشطة البنك خلال عام 2025.

قواعد سلوكيات وأخلاقيات العمل

تخضع ممارسات بنك وربة لمعايير السلوك الأخلاقي، ويتم تطبيق قواعد السلوك على كافة الموظفين سواءً أكانوا يعملون لدى بنك وربة أو يمثلون البنك ومصالحه.

يضع مجلس إدارة بنك وربة سياسة قواعد السلوك المهني وأخلاقيات العمل في إطار حرصه على تعزيز قواعد السلوك المهني للتأكد من استمرار عمل بنك وربة بالأمانة والنزاهة والمصداقية المطلوبة وللمحافظة على سمعة بنك وربة، هذا وتتضمن سياسات قواعد السلوك المهني وأخلاقيات العمل ما يلي:

- معايير النزاهة.
- سياسة تعارض المصالح.
- سياسة سرية المعلومات.
- الالتزام بالقوانين والتعليمات.
- سياسة تشجيع الإبلاغ عن أية سلوكيات غير قانونية وغير أخلاقية.
- سياسة التعامل العادل من خلال كافة موظفي البنك مع عملاء البنك ومورديه والأطراف الثالثة الأخرى.

ويقوم أعضاء مجلس الإدارة بالاطلاع والتوقيع على الالتزام بهذه السياسات وكذلك يقوم موظفو بنك وربة بالاطلاع على هذه السياسات وتأكيد الالتزام بما ورد بها بشكل دوري. هذا ويقوم البنك أيضاً بالعمل على نشر الوعي الشامل في ما يخص ثقافة قواعد السلوك المهني وأخلاقيات العمل من خلال التدريب المباشر ونشرات التوعية التي تتم على مدار العام.

الإفصاح والشفافية

بناءً على تعليمات بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال وبورصة الكويت، فإن معايير الحوكمة تتضمن تعزيزاً لآلية الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب لجميع الوسائل والمعلومات المهمة المتعلقة بالبنك، ويوجد لدى البنك إدارة بشأن الإفصاح والشفافية تابعة لقطاع الالتزام والحوكمة، تتولى مهام الإفصاح عن المعلومات الجوهرية للبنك لدى بورصة الكويت وهيئة أسواق المال.

ويشكل الموقع الإلكتروني للبنك جزءاً من آلية الإفصاح إلى جانب التقارير السنوية، والبيانات المالية وإيضاحاتها والمعلومات ذات الصلة بأنشطة البنك مثل منتجاته الرئيسية والخدمات والبيانات الصحفية التي تصدر دورياً عبر وسائل الإعلام.

كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

إن مجلس إدارة بنك وربة يعد مسؤولاً عن مراجعة واعتماد مدى فعالية نظم البنك الداخلية بهدف ضمان فعالية وكفاءة العمليات، وجودة التقارير الداخلية والخارجية، والالتزام بالقوانين واللوائح، وتعتبر الإدارة العليا هي المسؤولة عن إنشاء نظم الرقابة الداخلية، والمحافظة عليها لإدارة المخاطر المترتبة على فشل تحقيق أهداف البنك، ويتمكن نظام الرقابة الداخلية من توفير ضمانات معتدلة وليس حاسمة لعدم التعرض لمخاطر قد تؤدي إلى خسائر جسيمة.

يقوم مجلس الإدارة بشكل منتظم من خلال اللجان المنبثقة عنه، بمراجعة فعالية نظم الرقابة الداخلية والتي يتم تقييمها من قبل وظائف الرقابة الداخلية المتعددة، وكذلك يقوم المجلس بالتأكد من أن وظائف الرقابة الداخلية في وضع تنظيمي صحيح، ولديها الموظفين والموارد الكافية لتنفيذ مسؤولياتها بشكل مستقل وفعال.

ويقوم مجلس الإدارة أيضاً بمراجعة خطابات الإدارة الصادرة عن المدققين الخارجيين على البيانات المالية، ومراجعة التقارير المتعلقة بالمحاسبة والسجلات الأخرى ونظم الرقابة الداخلية الصادرة عن المدقق الخارجي (بخلاف المدققين الخارجيين على البيانات المالية)، وقد تضمن التقرير السنوي رأي المدقق الخارجي في هذا الأمر.

يرى مجلس الإدارة أن نظم الرقابة الداخلية كما في 31 ديسمبر 2025 كافية لتوفير ضمانات معتدلة بخصوص تحقيق أهداف بنك وربة.

وبناءً على تعليمات بنك الكويت المركزي، قام البنك في عام 2025 بتعيين مراقب حسابات خارجي مستقل لإجراء مراجعة مستقلة حول أنظمة الرقابة الداخلية بالبنك لأنشطة عام 2024، هذا وقد تم عرض التقرير على لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، كما تم عرضه على مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 2025/06/24 وتم تزويد بنك الكويت المركزي بالتقرير بتاريخ 2025/06/25 والذي خلص إلى أن السجلات المحاسبية وكذلك السجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية التي تم فحصها تتفق مع متطلبات دليل الإرشادات العامة بشأن مراجعة نظم الرقابة الداخلية الصادر في 15 يونيو 2003، والكتاب الصادر من بنك الكويت المركزي بتاريخ 13 يناير 2025 بشأن اتخاذ الإجراءات اللازمة لفحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية لعام 2024.

وإن الملاحظات التي تم رفعها في فحص وتقييم الرقابة الداخلية لا تؤثر بشكل جوهري على مصداقية عرض القوائم المالية للبنك للسنة المنتهية 2024/12/31 وإن الإجراءات التي تم أخذها من قبل البنك لمعالجة الملاحظات التي تم ذكرها في التقرير تعتبر مرضية.

كما أنه وفقاً لتقريبي المتابعة الصادرين عن المدقق الخارجي عن الفترة المنتهية كما في 2025/09/30 و2025/12/31 بشأن متابعة الملاحظات الواردة في تقرير السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية للسنة المنتهية في 2024/12/31 والمرسلة لبنك الكويت المركزي بتاريخ 2025/09/23 و2025/12/30، فقد تم الانتهاء من معالجة كافة الملاحظات الواردة في التقرير المشار إليه ماعداً ملاحظة واحدة ومن المتوقع تصويبها في نهاية الربع الثاني من عام 2026.

تقرير مراقب الحسابات الخارجي عن كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

بروتيفتي
استشارات أعمال دولية

السادة/ أعضاء مجلس الإدارة
بنك وربة
ص.ب: 1220، الصفاة 13013
دولة الكويت

التاريخ : 22 يونيو 2025

تحية طيبة وبعد،

تقرير حول السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية

وفقاً لخطاب تعييننا المؤرخ في 9 فبراير 2025، قمنا بفحص السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية لبنك وربة ش.م.ك.ع ("البنك") للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024:

وقد شمل الفحص كافة الإدارات والأنشطة بالبنك وهي كما يلي:

- | | |
|---|--|
| مجموعة إدارة المخاطر | الحوكمة |
| قطاع الإلتزام والحوكمة | سرية معلومات العملاء |
| ادارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب | أنشطة الأوراق المالية |
| والإمتثال الضريبي | البيئة الرقابية على مستوى نطاق واسع الكيان |
| مجموعة التدقيق الداخلي | الاحتيايل والاختلاس |
| الإدارة الشرعية | مجموعة الخزنة |
| مجموعة تكنولوجيا المعلومات | المجموعة المصرفية للإستثمار |
| الإدارة القانونية | مجموعة الموارد البشرية والخدمات العامة |
| المجموعة الرقمية | مجموعة الرقابة المالية |
| مجموعة التخطيط الإستراتيجي | المجموعة المصرفية للشركات |
| وحدة شكاوى وحماية العملاء | المجموعة المصرفية للأفراد |
| مجموعة التسويق والإتصال المؤسسي | مجموعة العمليات |

لقد قمنا بفحصنا وفقاً لمتطلبات التعميم الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 13 يناير 2025، أخذين في الاعتبار متطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 15 يونيو 2003، والمحور الرابع من تعليمات قواعد ونظم الحوكمة والمتعلقة بإدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 20 يونيو 2012 وتعديلاتها الصادرة في 10 سبتمبر 2019، والتعليمات الصادرة بتاريخ 16 فبراير 2023 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتعليمات الصادرة بتاريخ 9 فبراير 2012 بشأن سرية معلومات العملاء وأنشطة الأوراق المالية للبنك والتعليمات الخاصة بالرقابة الداخلية فيما يتعلق بالوقاية والإبلاغ عن حالات الاحتيايل والاختلاس.

وبصفتكم أعضاء مجلس إدارة البنك فإنكم مسئولون عن إرساء النظم المحاسبية والاحتفاظ بالسجلات المحاسبية المناسبة والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية مع الأخذ في الاعتبار المنافع المتوقعة والتكاليف المتعلقة بتأسيس تلك الأنظمة والإمتثال للمتطلبات الواردة في تعليمات بنك الكويت المركزي المشار إليها في الفقرة السابقة. إن الهدف من التقرير هو إعطاء تأكيدات معقولة وليست قاطعة عن مدى انسيابية الإجراءات والأنظمة المتبعة يفرض حماية الموجودات ضد أية خسائر ناتجة عن أي إستخدام أو تصرف غير مصرح به، وأن

بروتيفتي معبر فبرم الكويت ذ.م.م.

برج الشهيد - الطابق الرابع، شارع خالد بن الوليد، شرق ص.ب: 1773، الصفاة 13013، الكويت

هاتف: 965 2240 1000 - فاكس: 965 2240 - بريد الكتروني: kuwait@protiviti.com - الموقع على الإنترنت: www.protiviti.com

بروتيفتي

استشارات أعمال دولية

المخاطر الرئيسية يتم مراقبتها وتقييمها بشكل ملائم، وأن المعاملات يتم تنفيذها طبقاً لإجراءات التفويض المقررة وأنه يتم تسجيلها بشكل صحيح، وذلك لتمكينكم من القيام بأعمالكم بشكل سليم.

ونظراً لنواحي القصور في أي نظام من أنظمة الرقابة الداخلية، قد تحدث أخطاء أو مخالفات ولا يتم إكتشافها. إضافة إلى ذلك فإن توقع التقييم للأنظمة على الفترات المستقبلية يخضع لخطر أن تصبح معلومات الإدارة وإجراءات الرقابة غير كافية بسبب التغييرات في الظروف، أو أن تتدنى درجة الالتزام بتلك الإجراءات.

مع الاستثناءات للأمور الموضوعه للتقارير المرفقة، ونظراً لطبيعة وحجم عمليات البنك، خلال السنة المنتهية 31 ديسمبر 2024، وأهمية وتقييم المخاطر لملاحظتنا في رأينا:

أ. السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية للبنك في الأجزاء التي تم فحصها من قبلنا قد تم إنشاؤها والاحتفاظ بها طبقاً لمتطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر من قبل بنك الكويت المركزي بتاريخ 15 يونيو 2003 والتعميم الصادر من بنك الكويت المركزي بتاريخ 13 يناير 2025.

ب. الملاحظات التي تم رفعها في فحص وتقييم الرقابة الداخلية لا تؤثر بشكل جوهري على مصداقية عرض القوائم المالية للبنك للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2024.

ج. الإجراءات التي تم أخذها من قبل البنك لمعالجة الملاحظات التي تم ذكرها في التقرير، تعتبر مرضية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

داريوش محمدي بور
الرئيس التنفيذي - مكتب الكويت
بروتيفتي ممبر فيرم الكويت ذ.م.م

11

إفصاحات مُعيار كفاية رأس المال

أولاً:
هيكل البنك
104
صفحة 104

المتطلبات العامة
للإفصاح (بازل 3)
104
صفحة 104

ثالثاً: معدلات كفاية
رأس المال
112
صفحة 112

ثانياً: هيكل
رأس المال
104
صفحة 104

خامساً: إدارة
المخاطر
117
صفحة 117

رابعاً: الموجودات المرجحة بأوزان
المخاطر ورأس المال اللازم
115
صفحة 115

سابعاً: الضوابط
الشرعية
136
صفحة 136

سادساً: حسابات
الاستثمار
136
صفحة 136

ثامناً: سياسات المكافآت
في البنك
136
صفحة 136

المتطلبات العامة للإفصاح (بازل 3)

تم إعداد الإفصاحات النوعية والكمية في هذا القسم ضمن إطار قواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي الخاصة بمعيار كفاية رأس المال (بازل 3) للبنوك الإسلامية المرخصة في دولة الكويت من خلال التعميم رقم 2/ر ب ، ر ب أ/336/2014 الصادر في 24 يونيو 2014 وتعميم معيار الرفع المالي رقم (2/ ر ب أ/343/2014) الصادر في 21 أكتوبر 2014 وتعميم معيار تغطية السيولة رقم (2/ ر ب أ/346/2014) الصادر في 23 ديسمبر 2014.

تستند الإفصاحات المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال ("بازل 3") إلى إحتساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال اللازم لتغطية مخاطر الإئتمان والسوق وفقاً للأسلوب القياسي، والحد الأدنى لمتطلبات رأس المال اللازم لتغطية مخاطر التشغيل وفقاً للأسلوب المؤشر الأساسي.

أولاً: هيكل البنك

تتمحور الأنشطة الرئيسية لبنك وربة ش.م.ك.ع (البنك) في تقديم خدمات مصرفية وعمليات تمويل واستثمار وفقاً للشريعة الإسلامية إلى شرائح مختلفة من العملاء والقطاعات الإقتصادية.

ثانياً: هيكل رأس المال

يتكون رأس المال الرقابي للبنك من:

- الشريحة (1) - حقوق المساهمين (CET1) التي تعبر عن القوة الأساسية للبنك وتشمل رأس المال وعلوّة الإصدار والاحتياطات طبقاً للقواعد والتعليمات المعمول بها
 - الشريحة (1) - رأس المال الإضافي (AT1) والذي يتألف من صكوك الشريحة الأولى الدائمة التي أصدرها البنك
 - رأس المال من الشريحة (2) والذي يتكون من الجزء المسموح به من المخصصات العامة (1.25% من الموجودات المرجحة بالمخاطر)
- لا يوجد لدى البنك أي أدوات رأس مال مبتكرة أو معقدة في هيكل رأس مال البنك والتي لا تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

هيكّل رأس المال		2025	2024
		ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
شريحة (1): رأس المال الأساسي			
أ	1 - الأسهم العادية المؤهلة المصدرة زائداً علوة الإصدار	771,048	311,837
	2 - الأسهم العادية الصادرة عن الشركات التابعة المجمعة	-	-
	3 - الأرباح (الخسارة) المحتفظ بها	30,732	14,995
	4 - احتياطات أخرى	25,940	9,110
	5 - توزيعات مقترحة	(22,491)	-
	إجمالي الشريحة (1) - حقوق المساهمين (أ) قبل الاستقطاعات	805,029	335,942
الاستقطاع من الشريحة (1) - حقوق المساهمين (CET1)			
	1 - أسهم الخزنة	-	-
	2 - حصص الأرباح (المعلنة والتي لم تدفع)	-	-
	3 - الشهرة	-	-
	4 - استقطاعات أخرى	(457,183)	-
	إجمالي الشريحة (1) - حقوق المساهمين (أ) بعد الاستقطاعات	347,569	335,942
ب	رأس المال الإضافي	152,595	75,808
	الاستقطاعات من رأس المال الإضافي	(1,555)	(1,569)
	إجمالي رأس المال الإضافي (ب) بعد الاستقطاعات	151,040	74,239
	إجمالي رأس المال الأساسي (الشريحة 1) بعد الاستقطاعات (أ + ب)	498,609	410,181
الشريحة (2): رأس المال المساند			
	1 - رأس المال المؤهل (شريحة 2)	-	-
	2 - المخصصات العامة	37,791	31,090
	إجمالي رأس المال المساند (الشريحة 2) قبل الاستقطاعات	37,791	31,090
	الاستقطاع من رأس المال المساند (الشريحة 2)	-	-
	إجمالي رأس المال المساند (الشريحة 2) بعد الاستقطاعات	37,791	31,090
	-	-	-
	إجمالي رأس المال المتوفر (الشريحة 1 والشريحة 2) قبل التعديلات	536,400	441,271
	التعديلات الأخرى	-	-
	إجمالي رأس المال المتوفر (الشريحة 1 والشريحة 2) بعد التعديلات	536,400	441,271

بلغ إجمالي احتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار لا شيء كما في 31 ديسمبر 2025 (31 ديسمبر 2024: لا شيء).

نموذج الإفصاح العام

يتم عرض نموذج الإفصاح العام المبين أدناه بغرض الإفصاح عن تفاصيل رأس المال الخاص بالبنك في صيغة متسقة وواضحة وهو ما يعزز إتساق ومقارنة عناصر رأس المال المفصّل بين البنوك والدول المختلفة.

البند	2024 ألف دينار كويتي	2025 ألف دينار كويتي
حقوق المساهمين (CET1): الأذونات والاحتياطيات		
1	311,837	771,048
2	14,995	30,732
3	9,110	25,740
4	-	-
5	-	-
6	-	(22,491)
7	335,942	805,029
حقوق المساهمين (CET1) قبل التعديلات الرقابية		
حقوق المساهمين (CET1): التعديلات الرقابية		
8	-	-
9	-	-
10	-	-
11	-	-
12	-	-
13	-	-
14	-	-
15	-	-
16	-	-
17	-	-
18	-	-
19	-	-
20	-	457,460
21	-	-
22	-	-
23	-	-
24	-	-
25	-	-
26	-	-
27	-	-

البند	2024 ألف دينار كويتي	2025 ألف دينار كويتي
28	-	-
التعديلات الرقابية المطبقة على حقوق المساهمين (CET1) بسبب عدم كفاية رأس المال الإضافي (AT1) ورأس المال المساند (الشريحة 2) لتغطية الاستقطاعات		
29 إجمالي التعديلات الرقابية على حقوق المساهمين (CET1)	-	457,460
30 حقوق المساهمين (CET1) بعد التعديلات الرقابية	335,942	347,569
رأس المال الإضافي (الشريحة 1): الأدوات		
31	75,808	152,595
أدوات رأس المال الإضافي (AT1) المؤهلة المصدرة زائداً علاوة الإصدار		
32	75,808	152,595
منها: المصنفة كحقوق مساهمين وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة		
33	-	-
منها: المصنفة كالتزامات وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة		
34	-	-
أدوات رأس المال المصدر مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من رأس المال الإضافي (AT1)		
35	-	-
أدوات رأس المال الإضافي (AT1) (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) غير المدرجة في السطر 5) الصادرة عن الشركات التابعة والمحافظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال الإضافي (الشريحة 1))		
36	-	-
منها: الأدوات الصادرة عن شركات تابعة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي		
37 رأس المال الإضافي (AT1) قبل التعديلات الرقابية	75,808	152,595
رأس المال الإضافي (الشريحة 1): التعديلات الرقابية		
38	-	-
استثمارات في رأس المال الإضافي للبنك نفسه (AT1)		
39	(1,569)	(1,555)
الحصص المتبادلة في أدوات رأس المال الإضافي (AT1)		
40	-	-
الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا تملك البنوك أكثر من 10% من حقوق المساهمين المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)		
41	-	-
الاستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي (بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة)		
42	-	-
التعديلات الرقابية المقررة من السلطة الرقابية		
43	-	-
التعديلات الرقابية المطبقة على رأس المال الإضافي (AT1) بسبب عدم كفاية رأس المال المساند (الشريحة 2) لتغطية الاستقطاعات		
44 إجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال الإضافي (AT1)	(1,569)	(1,555)
45 رأس المال الإضافي (AT1)	74,239	151,040
46 رأس المال الأساسي (الشريحة 1) = حقوق المساهمين (CET1) + رأس المال الإضافي (AT1)	410,181	498,609
رأس المال المساند (الشريحة 2): الأدوات والمخصصات		
47	-	-
أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2) المؤهلة المصدرة زائداً علاوة الإصدار		
48	-	-
أدوات رأس المال المصدر مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من رأس المال المساند (الشريحة 2)		
49	-	-
أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2) (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) ورأس المال الإضافي (AT1) غير المدرجة في السطر 5 أو 34) الصادرة عن شركات تابعة والمحافظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال المساند (الشريحة 2))		
50	-	-
منها: الأدوات الصادرة عن شركات تابعة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي		
51	31,090	37,791
المخصصات العامة المدرجة في رأس المال المساند (الشريحة 2)		
52 رأس المال المساند (الشريحة 2) قبل التعديلات الرقابية	31,090	37,791
رأس المال المساند (الشريحة 2): التعديلات الرقابية		
53	-	-
استثمارات في رأس المال المساند للبنك نفسه (الشريحة 2)		
54	-	-
الحصص المتبادلة في أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2)		

البند	2025	2024	
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
55	-	-	الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من حقوق المساهمين المصدرة (المبالغ فوق حد 10% حقوق المساهمين للبنك)
56	-	-	الاستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي (بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة)
57	-	-	التعديلات الرقابية الأخرى المقررة من السلطة الرقابية
58	-	-	إجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال المساند (الشريحة 2)
59	37,791	31,090	رأس المال المساند (الشريحة 2)
60	536,400	441,271	رأس المال بمفهومه الشامل = رأس المال الأساسي إجمالي (الشريحة 1) + رأس المال المساند (الشريحة 2)
61	3,179,078	2,623,355	إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر (بعد استخدام معامل الترخيص الإضافي 50%)
			معدلات رأس المال والمصدات
62	10.93%	12.81%	حقوق المساهمين (الشريحة 1) كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر
63	15.68%	15.64%	رأس المال الأساسي (الشريحة 1) كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر
64	16.87%	16.82%	إجمالي رأس المال بمفهومه الشامل كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر
65	9.50%	9.50%	متطلبات المصدات الخاصة بالبنك [الحد الأدنى لمتطلبات حقوق المساهمين (CET1) (تتضمن المصدات الرأسمالية التحوطية) زائداً المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية زائداً المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامي]، ويعبر عنها كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر
66	2.50%	2.50%	منها: متطلبات المصدات الرأسمالية التحوطية
67	0.00%	0.00%	منها: المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية
68	0.00%	0.00%	منها: المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامي
69	3.12%	4.99%	حقوق المساهمين (CET1) المتاحة للمصدات (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)
			الحدود الدنيا
70	302,012	249,219	الحد الأدنى لمعدل حقوق المساهمين (CET 1) 5.9%
71	349,699	288,569	الحد الأدنى لمعدل رأس المال الأساسي (الشريحة 1) 11%
72	413,280	341,036	الحد الأدنى لرأس المال بمفهومه الشامل بخلاف المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية ومصدات البنوك ذات التأثير النظامي 13%
			المبالغ دون حدود الاستقطاعات (قبل وزنها بالمخاطر)
73	-	-	الاستثمارات غير الهامة في رأس مال المؤسسات المالية الأخرى
74	-	-	الاستثمارات الهامة في حقوق المساهمين لدى المؤسسات المالية
75	-	-	حقوق خدمات الإهن العقاري (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
76	-	-	الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الأصول الناتجة عن فروقات مؤقتة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
			حدود الاعتراف بالمخصصات في رأس المال المساند (الشريحة 2)
77	95,046	88,887	المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) بخصوص الانكشافات وفقاً للأسلوب القياسي (قبل تطبيق الحد الأقصى)
78	37,791	31,090	الحد الأقصى لإدراج المخصصات العامة في رأس المال المساند (الشريحة 2) وفقاً للأسلوب القياسي
79	-	-	المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) بخصوص الانكشافات وفقاً لأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية (قبل تطبيق الحد الأقصى)
80	-	-	الحد الأقصى لإدراج المخصصات العامة ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) وفقاً لأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية

2. متطلبات التسوية

قامت المجموعة بتطبيق أسلوب ثلاثي الخطوات للتسوية بين بنود الميزانية العمومية ومكونات رأس المال الرقابي على النحو المبين في التعليمات كما يلي:

الخطوتان 1 و 2 من متطلبات المطابقة:

31 ديسمبر 2025			الخطوتان 1 و 2 من متطلبات المطابقة
إشارة مرجعية	طبقاً لنطاق التجميع الرقابي ألف دينار كويتي	الميزانية العمومية كما هي معروضة في البيانات المالية المنشورة ألف دينار كويتي	
			الموجودات
	241,619	241,619	نقد وأرصدة لدى البنوك
	358,484	358,484	إيداعات لدى البنوك
	4,007,489	4,007,489	مدينو تمويل
a	37,791	37,791	شاملاً مخصصات عامة (تم مفاستها سابقاً) بحد أعلى لإدراجها بالشريحة 2
	219,432	219,432	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
	411,122	411,122	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
	513,296	513,296	استثمار في شركة زميلة
	123,409	123,409	استثمار في مشاريع مشتركة
	40,565	40,565	عقارات استثمارية
	49,528	49,528	موجودات أخرى
	63,502	63,502	عقار ومعدات
	6,028,206	6,028,206	إجمالي الموجودات
			المطلوبات
	1,299,061	1,299,061	المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
	3,510,073	3,510,073	حسابات المودعين
	156,574	156,574	صكوك مصدرة
	82,383	82,383	مطلوبات أخرى
	5,048,091	5,048,091	إجمالي المطلوبات
			حقوق الملكية
b	449,822	449,822	رأس المال
c	298,735	298,735	علوّة الإصدار
d	16,420	16,420	الاحتياطي القانوني
	8,241	8,241	الأرباح المرحلة
e	30,732	30,732	منها أرباح مرحلة مؤهلة كرأس مال عادي من (CET1)
k	22,491	22,491	منها اقتراح أسهم منحة
f	7,632	7,632	احتياطي القيمة العادلة
g	1,688	1,688	احتياطي تحويل عملات أجنبية
	44,982	44,982	توزيعات أرباح مقترحة وأسهم منحة
	827,520	827,520	حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي البنك
h	152,595	152,595	الصكوك الدائمة - الشريحة 1
i	1,555	1,555	منها الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
	980,115	980,115	إجمالي حقوق الملكية
	6,028,206	6,028,206	إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

الخطوة 3 لمتطلبات المطابقة:

م	الخطوة 3 لمتطلبات المطابقة	عناصر رأس المال الرقابي ألف دينار كويتي	المصدر بناءً على أحرف الإشارات المرجعية الواردة في الميزانية العمومية من الخطوة 2
رأس المال العادي من الشريحة 1: الأدوات والاحتياطيات			
1	رأس المال*	472,313	b+k
2	علاوة الإصدار	298,735	c
3	الاحتياطي القانوني	16,420	d
4	أرباح مرحلة	30,732	e
5	احتياطي القيمة العادلة	7,632	f
6	احتياطي تحويل عملات أجنبية	1,688	g
7	التعديلات الأخرى	(457,460)	
8	توزيعات أرباح مقترحة	(22,491)	
9	رأس المال العادي من الشريحة 1 - حقوق المساهمين (CET1)	347,569	
الشريحة 1 الإضافية من رأس المال: الأدوات			
10	الصكوك الدائمة - الشريحة 1	152,595	h
11	منها الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	(1,555)	i
12	الشريحة 1 الإضافية من رأس المال	151,040	
13	الشريحة 1 من رأس المال (الشريحة 1 = رأس المال العادي من الشريحة 1 + الشريحة 1 الإضافية من رأس المال)	498,609	
الشريحة 2 من رأس المال: الأدوات والمخصصات			
14	أدوات الشريحة 2	-	
15	مخصصات عامة مدرجة في الشريحة 2 من رأس المال	37,791	a
16	الشريحة 2 من رأس المال	37,791	
17	إجمالي رأس المال (إجمالي رأس المال = الشريحة 1 + الشريحة 2)	536,400	

الخطوتان 1 و 2 من متطلبات المطابقة:

31 ديسمبر 2024

إشارة مرجعية	الميزانية العمومية كما هي معروضة في البيانات المالية المنشورة	الميزانية العمومية كما هي معروضة في البيانات المالية المنشورة	الخطوتان 1 و 2 من متطلبات المطابقة:
إشارة مرجعية	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
الموجودات			
	456,581	456,581	نقد وأرصدة لدى البنوك
	385,084	385,084	إيداعات لدى البنوك
	3,642,603	3,642,603	مدينو تمويل
a	31,090	31,090	شاملاً مخصصات عامة (تم مفاضتها سابقاً) يحد أعلى لإدراجها بالشريحة 2
	198,914	198,914	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
	381,560	381,560	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
	118,791	118,791	استثمار في مشاريع مشتركة
	39,544	39,544	عقارات استثمارية
	52,215	52,215	موجودات أخرى
	18,480	18,480	عقار ومعدات
	5,293,772	5,293,772	إجمالي الموجودات
المطلوبات			
	1,332,641	1,332,641	المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
	3,149,067	3,149,067	حسابات المودعين
	308,304	308,304	صكوك مصدرة
	92,010	92,010	مطلوبات أخرى
	4,882,022	4,882,022	إجمالي المطلوبات
حقوق الملكية			
b	218,360	218,360	رأس المال
c	80,375	80,375	علاوة الإصدار
d	11,225	11,225	الاحتياطي القانوني
	14,995	14,995	الأرباح المرحلة
e	17,675	17,675	منها أرباح مرحلة مؤهلة كرأس مال عادي من (CET1)
	-	-	منها اقتراح أسهم منحة
f	(2,680)	(2,680)	منها خسارة تعديل تأجيل أفساط
g	(2,694)	(2,694)	احتياطي القيمة العادلة
h	579	579	احتياطي تحويل عملات أجنبية
K	13,102	13,102	توزيعات أسهم منحة مقترحة
	335,942	335,942	حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي البنك
I	75,808	75,808	الصكوك الدائمة - الشريحة 1
J	(1,569)	(1,569)	منها الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
	411,750	411,750	إجمالي حقوق الملكية
	5,293,772	5,293,772	إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

م	الخطوة 3 لمتطلبات المطابقة	عناصر رأس المال الرقابي ألف دينار كويتي	المصدر بناءً على أحرف الإشارات المرجعية الواردة في الميزانية العمومية من الخطوة 2
رأس المال العادي من الشريعة 1: الأدوات والاحتياطيات			
1	رأس المال*	231,462	b+k
2	علاوة الإصدار	80,375	c
3	الاحتياطي القانوني	11,225	d
4	أرباح مرحلة	14,995	e+f
5	احتياطي القيمة العادلة	(2,694)	g
6	احتياطي تحويل عملات أجنبية	579	h
7	توزيعات أرباح مقترحة	-	
8	رأس المال العادي من الشريعة 1 - حقوق المساهمين (CET1)	335,942	
الشريعة 1 الإضافية من رأس المال: الأدوات			
9	الصكوك الدائمة - الشريعة 1	75,808	l
10	منها الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	(1,569)	j
11	الشريعة 1 الإضافية من رأس المال	74,239	
12	الشريعة 1 من رأس المال (الشريعة 1 = رأس المال العادي من الشريعة 1 + الشريعة 1 الإضافية من رأس المال)	410,181	
الشريعة 2 من رأس المال: الأدوات والمخصصات			
13	أدوات الشريعة 2	-	
14	مخصصات عامة مدرجة في الشريعة 2 من رأس المال	31,090	a
15	الشريعة 2 من رأس المال	31,090	
16	إجمالي رأس المال (إجمالي رأس المال = الشريعة 1 + الشريعة 2)	441,271	

ثالثاً: معدلات كفاية رأس المال

يدير البنك رأس ماله بفاعلية بهدف الحفاظ على مستويات كافية لتغطية جميع المخاطر التي تتضمنها الأعمال. ويتم تقييم قاعدة رأس المال لمساندة النمو الحالي والمستقبلي للأعمال ويتم تحديد تخصيص رأس المال على أساس توقعات النمو في التمويل والاستثمار لكل خط من خطوط الأعمال.

يحفظ البنك في الوقت الحالي بمعدلات أعلى من الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال الرقابي، مما يتيح للبنك القدرة على تغطية أي حادث طارئ والتدخل المبكر في حالة حدوث أي ضغط. وتعتمد توقعات نمو الأعمال على رأس المال المتوفر والمخصص لخطوط الأعمال المختلفة لضمان اتساق أهداف رأس المال الداخلية للبنك مع نزعة المخاطر المعتمدة للبنك وذلك من أجل تعظيم قيمة المساهمين (المعدلة بناءً على أساس المخاطر).

1. في ما يلي معدلات كفاية رأس المال:

2025

م	بيان المعدل	إجمالي رأس المال المطلوب (%)	رأس المال المتاح (%)
1	إجمالي معدل كفاية رأس المال	13.00%	16.87%
2	معدل كفاية رأس المال (الشريحة 1)	11.00%	15.68%
3	معدل كفاية رأس المال (حقوق المساهمين CET1)	9.50%	10.93%

2024

م	بيان المعدل	إجمالي رأس المال المطلوب (%)	رأس المال المتاح (%)
1	إجمالي معدل كفاية رأس المال	13.00%	16.82%
2	معدل كفاية رأس المال (الشريحة 1)	11.00%	15.64%
3	معدل كفاية رأس المال (حقوق المساهمين CET1)	9.50%	12.81%

يتأكد البنك من الالتزام بمتطلبات بنك الكويت المركزي في ما يتعلق بكفاية رأس المال.

2. معيار الرفع المالي:

يعرض الجدول التالي المعلومات التي تتعلق باحتساب معيار الرفع المالي طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي:

البند	2025 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي
م	الانكشافات داخل الميزانية	
1	6,120,506	5,380,409
2	(459,015)	(1,569)
3	5,661,491	5,378,840
الانكشافات لعقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية		
4	-	1
5	-	-
6	-	-
7	-	-
8	-	-
9	-	1
الانكشافات الأخرى خارج الميزانية		
10	3,214,953	2,647,611
11	(2,800,952)	(2,288,791)
12	414,001	358,820
13	498,609	410,181
14	6,075,492	5,737,661
معيار الرفع المالي		
1	8.21%	7.15%

كما هو موضح أعلاه، بلغت نسبة الرفع المالي للبنك عن الفترة الحالية 8.21% مقارنة بنسبة 7.15% عن العام السابق، ويرجع النقص في نسبة الرفع المالي بصفة أساسية إلى الآتي:

- الزيادة بنسبة الرفع المالي بصفة أساسية إلى زيادة رأس مال البنك و إصدار صكوك الشريحة (1).
- الزيادة في الانكشافات داخل وخارج الميزانية مقارنة بالعام السابق والتي نتجت عن زيادة أصول البنك بالإضافة إلى زيادة خطابات الضمان والاعتمادات المستندية المصدرة للعملاء.

ملخص المقارنة بين الأصول المحاسبية وبين إجمالي الانكشافات في معيار الرفع المالي:

م	البند	2024 ألف دينار كويتي	2025 ألف دينار كويتي
الانكشافات داخل الميزانية			
1	إجمالي الأصول المجمعة وفقاً للبيانات المنشورة	5,293,772	6,028,206
2	التعديلات المتعلقة بالاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين والمؤسسات التجارية المجمعة للأغراض المحاسبية، والتي هي خارج نطاق التجميع الرقابي	-	(459,015)
3	التعديلات المتعلقة بأي أصول استثمارية مدرجة في الميزانية بموجب السياسة المحاسبية للبنك وتم استثنائها من إجمالي الانكشافات عند احتساب معيار الرفع المالي	-	-
4	الانكشافات لعقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية	1	-
5	الانكشافات خارج الميزانية (أي مبالغ الائتمان المعادلة)	358,820	414,001
6	الانكشافات الأخرى	85,068	92,300
7	إجمالي الانكشافات في احتساب معيار الرفع المالي (أي مجموع البنود السابقة)	5,737,661	6,075,492

رابعاً: الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر ورأس المال اللازم

1. مخاطر الائتمان

يقدر الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لتغطية مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2025 بمبلغ 385,904 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2024: 315,821 ألف دينار كويتي) كما هو موضح بالتفصيل في البيان التالي:

2025 ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	إجمالي الانكشافات	صافي الانكشافات	الأصول المرجحة	المتطلبات الرأسمالية
1	بنود نقدية	11,083	11,083	-	-
2	المطالبات على الدول	621,504	621,504	102,340	13,304
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	104,665	104,664	7,848	1,020
5	المطالبات على بنوك التنمية	119,824	119,824	9,874	1,284
6	المطالبات على البنوك	312,782	312,782	95,114	12,365
7	المطالبات على الشركات	3,439,915	2,753,258	1,729,456	224,829
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	678,018	658,798	423,674	55,078
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	60,810	56,066	22,790	2,963
11	مراكز السلع والبضائع	2,688	2,688	1,733	225
12	الاستثمارات العقارية	163,974	163,974	211,397	27,482
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	89,705	19,558	16,506	2,146
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	470,524	470,524	345,302	44,888
	الإجمالي	6,075,492	5,294,723	2,966,034	385,584

2024 ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	إجمالي الانكشافات	صافي الانكشافات	الأصول المرجحة	المتطلبات الرأسمالية
1	بنود نقدية	6,082	6,082	-	-
2	المطالبات على الدول	708,973	708,973	77,305	10,050
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	35,084	35,084	-	-
5	المطالبات على بنوك التنمية	78,796	78,796	-	-
6	المطالبات على البنوك	450,570	450,570	129,893	16,886
7	المطالبات على الشركات	3,027,408	2,389,255	1,394,547	181,291
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	669,475	646,256	364,018	47,322
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	63,772	58,194	23,537	3,060
11	مراكز السلع والبضائع	2,658	2,658	1,504	195
12	الاستثمارات العقارية	158,334	158,334	179,120	23,286
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	162,755	86,392	70,404	9,153
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	373,754	373,754	189,064	24,578
	الإجمالي	5,737,661	4,994,348	2,429,392	315,821

بلغ الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لمديني التمويل مبلغ 280,348 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2025 (31 ديسمبر 2024):
234,127 ألف دينار كويتي، كما هو موضح بالبيان التالي:

2025 ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	إجمالي الانكشافات	صافي الانكشافات	الأصول المرجحة	المتطلبات الرأسمالية
1	المطالبات على الدول	112,186	112,186	74,868	74,868
2	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	61,933	61,933	7,520	978
3	المطالبات على بنوك التنمية	30,637	30,637	10,223	1,329
4	المطالبات على البنوك	51,169	51,169	34,148	4,439
5	المطالبات على الشركات	51,169	2,343,232	1,552,695	201,850
6	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	3,022,814	658,627	438,966	57,066
7	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	677,847	-	-	-
8	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	53,394	48,650	18,525	2,408
9	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	89,705	19,558	19,579	2,545
10	الانكشافات الأخرى	-	-	-	-
	الإجمالي	4,099,685	3,325,992	2,156,524	280,348

2024 ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	إجمالي الانكشافات	صافي الانكشافات	الأصول المرجحة	المتطلبات الرأسمالية
1	المطالبات على الدول	96,654	96,654	49,784	6,472
2	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	35,084	35,084	-	-
3	المطالبات على البنوك	49,595	49,595	27,359	3,557
4	المطالبات على الشركات	2,657,550	2,024,162	1,231,217	160,058
5	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	669,313	646,094	392,452	51,019
6	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-
7	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	58,097	52,519	19,338	2,514
8	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	162,755	86,392	80,826	10,507
9	الانكشافات الأخرى	-	-	-	-
	الإجمالي	3,729,048	2,990,500	1,800,976	234,127

2. مخاطر السوق

كما في 31 ديسمبر 2025، قدرت الانكشافات المرجحة المحتملة لمخاطر السوق بمبلغ 7,669 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2024):
8,638 ألف دينار كويتي) وفقاً للأسلوب القياسي، كما بلغ الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لتغطية مخاطر السوق مبلغ 997 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2024: 1,123 ألف دينار كويتي).

3. مخاطر التشغيل

إن الانكشافات المرجحة لمخاطر التشغيل المحتملة خلال العام المالي 2025 هي 205,375 ألف دينار كويتي (2024:185,325 ألف دينار كويتي)، وفقاً للأسلوب المؤشر الأساسي. كما بلغ الحد الأدنى المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل مبلغ 26,699 ألف دينار كويتي (2024:24,092 ألف دينار كويتي).

خامساً: إدارة المخاطر

تنطوي كافة أنشطة البنك على مخاطر يتم إدارتها من خلال عملية مستمرة لتحديد المخاطر وقياسها وتخفيفها ومراقبتها، وذلك بناءً على حدود المخاطر إلى جانب ضوابط أخرى. وتعتبر عملية إدارة المخاطر حيوية بالنسبة للمركز المالي السليم للبنك واستمراريته تحقيق أرباح. وتؤدي أنشطة البنك إلى الإنكشاف على أنواع المخاطر التالية نتيجة المعاملات المالية واستخدام الأدوات المالية وعملياتها:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السوق
- مخاطر السيولة
- مخاطر التشغيل

علاوة على ذلك، هناك مجالات مخاطر أخرى بحاجة للمراقبة والتحكم، في ما يلي نعرض معلومات حول إنكشاف البنك على المخاطر، كما تقدم معلومات حول أهداف البنك وسياسته ونماذجه وأساليب القياس المستخدمة بواسطة البنك وعملياته الخاصة بتحديد وقياس المخاطر وتخفيفها وإدارتها، فضلاً عن إدارة البنك لرأس المال.

1. هيكل إدارة المخاطر

يتولى مجلس إدارة البنك ("مجلس الإدارة") مسؤولية تحديد وظائف إدارة المخاطر والإشراف عليه. ومن هذا المنطلق قام مجلس الإدارة بتأسيس لجنة المخاطر (BRC) التابعة لمجلس الإدارة والتي تضم أعضاء من مجلس الإدارة، وذلك لوضع إطار عمل ومراقبة متطلبات المخاطر والالتزام لدى البنك.

في ما يخص أنواع معينة من المخاطر مثل مخاطر الائتمان والسوق ومخاطر السيولة، قام مجلس الإدارة بتأسيس لجنة التمويل والاستثمار (BCIC). وعلى مستوى الإدارة العليا تم تأسيس مجموعة من اللجان مثل اللجنة التنفيذية للتمويل والاستثمار (ECIC) ولجنة إدارة الأصول والخصوم (ALCO) ولجنة المخصصات للمساعدة على إنجاز مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة.

كما تتولى مجموعة إدارة المخاطر المستقلة (RMG) التي يرأسها رئيس مجموعة المخاطر (CRO) والتي تتبع إدارياً لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة، مسؤولية مهام المخاطر على مستوى البنك، لمساعدة كل من مجلس الإدارة ولجنة المخاطر في تنفيذ مسؤولية الإشراف على المخاطر.

2. إطار عمل إدارة المخاطر

تقوم لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة بوضع إطار عمل ومراقبة مهام المخاطر والرقابة لدى البنك.

كما قام أيضاً مجلس الإدارة بتأسيس لجنة التدقيق (BAC) وذلك طبقاً لمتطلبات بنك الكويت المركزي، والتي تتضمن مهامها على سبيل المثال لا الحصر مراقبة الالتزام بمبادئ إدارة المخاطر في البنك إضافة إلى سياساتها وإجراءاتها، ومراجعة كفاية إطار عمل إدارة المخاطر.

تعتبر لجنة التمويل والاستثمار الجهة الإدارية التنفيذية صاحبة القرار المنوطة بدراسة كافة عروض التمويل والاستثمار للموافقة عليها ضمن نطاق الصلاحيات المنوطة بها و/أو رفع توصيات بشأنها إلى لجنة التمويل والاستثمار (BCIC) التابعة لمجلس الإدارة للموافقة النهائية بشأنها.

تتولى لجنة المخصصات مسؤولية مراجعة إجمالي محفظة التمويل والاستثمار الخاصة بالبنك بصورة دورية ومقارنتها بالمتأخرات أو الانخفاض المحتمل بالقيمة ورفع التوصيات بشأن المستوى المطلوب من المخصصات طبقاً للوائح بنك الكويت المركزي والمعايير المالية/المحاسبية.

بينما تتولى لجنة إدارة الأصول والخصوم مسؤولية كافة الأمور المتعلقة بإدارة الميزانية العمومية للبنك بما في ذلك الأصول والخصوم، توزيع الأصول، هيكل الخصوم، تنويع التمويل، خفض التكاليف، الجداول الزمنية لاستحقاقات الأصول والخصوم، وصافي هامش العائد، إضافة إلى أمور أخرى خاصة بكفاية رأس المال في ما يتعلق بإدارة مخاطر السوق والسيولة.

3. بيان نزعة المخاطر

يحدد بيان نزعة المخاطر لدى البنك الحد الأقصى من المخاطر الذي يمكن قبوله في ما يتعلق بفئات الأعمال من أجل تحقيق التوازن الأمثل بين المخاطر والعوائد وهو ما يمكن البنك من تحقيق أهدافه الاستراتيجية، ويتم اعتماد بيان نزعة المخاطر من قبل مجلس الإدارة. وتخفيف حدة المخاطر التي لا تتوافق مع بيان نزعة المخاطر لدى البنك إلى الحدود المقبولة هو أمر ذو أولوية، حيث تتم مراجعة ذلك البيان من قبل لجنة المخاطر ومن ثم توصي به إلى مجلس الإدارة لاعتماده وعمل التحديثات الدورية عليه. ويضمن ذلك توافق بيان نزعة المخاطر مع استراتيجية البنك وبيئته أعماله. يقوم مجلس الإدارة، من خلال بيان نزعة المخاطر، بتوجيه الإدارة نحو مستوى المخاطر الذي يمكن أن يتحملة البنك وهو ما يتم تحديده بطريقة تلائم أهداف المساهمين والمودعين والجهات الرقابية. وتسعى مجموعة إدارة المخاطر إلى تحديد الإشارات التحذيرية المبكرة للخروقات المحتملة لحدود بيان نزعة المخاطر ومجموعة المخاطر مسؤولة عن إخطار الإدارة التنفيذية بالإجراءات المطلوبة لتخفيف حدة المخاطر أو لتجنبها وهي مسؤولة كذلك عن تصعيد الأمر إلى لجنة المخاطر ومجلس الإدارة بذلك.

4. أنظمة إدارة المخاطر

في سبيل إدارة المخاطر بشكل شامل وقياسها على أساس مجع، قام البنك بوضع إطار عمل رسمي لحوكمة المخاطر من شأنه تقديم توجيهات تفصيلية بخصوص إطار العمل السليم اللازم لإدارة كافة مخاطر البنك، كما تعمل مختلف سياسات المخاطر التي تتم مراجعتها وتحديثها بانتظام على دعم أهداف إدارة المخاطر، وتقدم هذه السياسات بوجه عام تخطيطاً تفصيلياً لمختلف المخاطر بناءً على كل من إستراتيجيات الأعمال، الأداء السابق، التوقعات المستقبلية، الظروف الإقتصادية والأحداث الداخلية والخارجية. كما تتضمن السياسات تحليلاً شاملاً لمجموعة من المعايير المحددة مسبقاً قبل طرح منتجات أو أدوات جديدة للبنك وقد وضعت السياسات حدوداً داخلية (إسمية ومستندة على المخاطر) لمتابعة وضمان وجود المخاطر ضمن حدود قابلية التحمل. وتعمل التقارير الدورية التي يتم عرضها على كل من لجنة الأصول والخصوم، لجنة التمويل والاستثمار، اللجنة التنفيذية للتمويل والاستثمار ولجنة المخاطر على ضمان إبقاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على علم مستمر بالأوضاع التي تمكنهما من اتخاذ قرارات سليمة.

تم وضع سياسات إدارة المخاطر بهدف تحديد وقياس كمية المخاطر التي يواجهها البنك وتحليلها وتخفيف حدتها، إلى جانب وضع الحدود والضوابط المناسبة لإدارة المخاطر، ومراقبة تلك المخاطر والتأكد من الالتزام بحدود نزعة المخاطر المقررة لها. كما تخضع سياسات وأنظمة إدارة المخاطر لمراجعة منتظمة ومستمرة للتأكد من توافقها مع التغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية والظروف السوقية والمنتجات والخدمات التي يقدمها البنك.

5. فئات المخاطر

في ما يلي المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها البنك:

5.1 مخاطر الائتمان

تُعرف مخاطر الائتمان بأنها مخاطر الخسارة المالية التي تلحق بالبنك في حالة عجز أو تأخر الطرف المقابل في أي التزام أو أداة مالية عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية. وتنشأ تلك المخاطر في المقام الأول عن الذمم المدينة للبنك المترتبة على أنشطة التمويل الإسلامي والإجارة والاستثمار وما إلى ذلك. ولأغراض ضبط إدارة المخاطر، يقوم البنك بدراسة ودمج كافة عناصر انكشاف المخاطر الائتمانية مثل مخاطر تعثر المدين الفردي ومخاطر على مستوى البلدان ومخاطر على مستوى القطاع، في إجراء واحد بشأن خطورة الانشكافات، بناءً على أنماط المصفوفات وتأثيراتها المتبادلة.

إطار عمل مخاطر الائتمان

قام مجلس إدارة البنك بإعتماد السياسات التمويلية والاستثمارية لمختلف مجموعات الأعمال وأنواع الأصول الاستثمارية. كما وافق المجلس أيضاً على لائحة اللجنة التنفيذية للتمويل والاستثمار التي تتناول الدراسة المبدئية للعروض التمويلية واعتمادها طبقاً للصلاحيات المنوطة بها، وكما قام مجلس إدارة البنك بتأسيس لجنة التمويل والاستثمار التابعة للمجلس، والتي بموجب لائحته تمثل المستوى التالي من الصلاحيات والتي تزود بمبادئ توجيهية وتمنح الموافقة على مختلف العروض التمويلية والاستثمارية للبنك نيابةً عن مجلس إدارة البنك. وتقوم إدارة المخاطر بإبداء رأي مستقل وإجراء تقييم للمخاطر في ما يتعلق بجميع عروض التمويل والاستثمار التي يتم عرضها على جهات الموافقة لاتخاذ قرار بشأنه.

علاوة على ذلك، يسعى البنك إلى إدارة الانكشاف الائتماني من خلال الحصول على ضمان - إن أمكن ذلك - والحد من مدة الانكشاف، بما يعود بالفائدة على إجمالي حجم المخاطر في الانكشافات الائتمانية للبنك.

صافي الانكشافات "المصنفة وغير المصنفة" المعرضة لمخاطر الائتمان:

2025 ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	انكشافات مصنفة	انكشافات غير مصنفة
1	بنود نقدية	11,083	-	11,083
2	المطالبات على الدول	621,504	555,720	65,784
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	104,665	7,208	97,457
5	المطالبات على بنوك التنمية	119,824	119,817	7
6	المطالبات على البنوك	312,782	298,615	14,167
7	المطالبات على الشركات	3,439,915	248,593	3,191,322
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	678,018	-	678,018
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	60,810	-	60,810
11	مراكز السلع والبضائع	2,688	-	2,688
12	الاستثمارات العقارية	163,974	-	163,974
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	89,705	2,982	86,723
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	470,524	-	470,524
	الإجمالي	6,075,492	1,232,935	4,842,557

2024 ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	انكشافات مصنفة	انكشافات غير مصنفة
1	بنود نقدية	6,082	-	6,082
2	المطالبات على الدول	708,973	660,011	48,962
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	35,084	-	35,084
5	المطالبات على بنوك التنمية	78,796	78,794	2
6	المطالبات على البنوك	450,570	419,132	31,438
7	المطالبات على الشركات	3,027,408	147,510	2,879,898
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	669,475	-	669,475
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	63,772	-	63,772
11	مراكز السلع والبضائع	2,658	-	2,658
12	الاستثمارات العقارية	158,334	-	158,334
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	162,755	-	162,755
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	373,754	-	373,754
	الإجمالي	5,737,661	1,305,447	4,432,214

إجمالي الانكشافات "الممولة ذاتياً والممولة من حسابات الاستثمار" المعرضة لمخاطر الائتمان:

2025 ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	الممولة ذاتياً	الممولة من حسابات الاستثمار
1	بنود نقدية	11,083	11,083	-
2	المطالبات على الدول	621,504	299,896	321,608
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	104,664	31,099	73,565
5	المطالبات على بنوك التنمية	119,824	34,655	85,169
6	المطالبات على البنوك	312,782	135,091	177,691
7	المطالبات على الشركات	3,439,914	1,008,283	2,431,631
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	678,018	196,093	481,925
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	60,810	17,926	42,884
11	مراكز السلع والبضائع	2,688	777	1,911
12	الاستثمارات العقارية	163,974	47,423	116,551
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	89,705	25,944	63,761
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	470,526	226,617	243,909
	الإجمالي	6,075,492	2,034,887	4,040,605

2024 ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	الممولة ذاتياً	الممولة من حسابات الاستثمار
1	بنود نقدية	6,082	6,082	-
2	المطالبات على الدول	708,973	446,698	262,275
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	35,084	4,606	30,478
5	المطالبات على بنوك التنمية	78,796	10,344	68,452
6	المطالبات على البنوك	450,570	118,790	331,780
7	المطالبات على الشركات	3,027,408	549,023	2,478,385
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	669,475	87,901	581,574
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	63,772	13,302	50,470
11	مراكز السلع والبضائع	2,658	349	2,309
12	الاستثمارات العقارية	158,334	20,786	137,548
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	162,755	21,366	141,389
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	373,754	119,970	253,784
	الإجمالي	5,737,661	1,399,216	4,338,445

متوسط الانكشافات "الممولة ذاتياً والممولة من حسابات الاستثمار المطلقة" على أساس ربع سنوي:

2025 ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	متوسط الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	متوسط الانكشافات الممولة ذاتياً	متوسط الانكشافات الممولة من حسابات الاستثمار المطلقة
1	بنود نقدية	12,857	12,857	-
2	المطالبات على الدول	643,787	379,223	264,564
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	62,221	16,473	45,748
5	المطالبات على بنوك التنمية	101,795	26,484	75,311
6	المطالبات على البنوك	424,938	151,135	273,803
7	المطالبات على الشركات	3,347,720	931,267	2,416,453
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	676,397	168,982	507,415
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	61,650	17,792	43,858
11	مراكز السلع والبضائع	2,463	671	1,792
12	الاستثمارات العقارية	163,914	41,050	122,864
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	109,469	25,597	83,872
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	443,080	199,541	243,539
	الإجمالي	6,050,291	1,971,072	4,079,219

2024 ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	متوسط الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	متوسط الانكشافات الممولة ذاتياً	متوسط الانكشافات الممولة من حسابات الاستثمار المطلقة
1	بنود نقدية	10,176	10,176	-
2	المطالبات على الدول	641,382	333,815	307,567
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	40,808	6,544	34,264
5	المطالبات على بنوك التنمية	88,363	14,103	74,260
6	المطالبات على البنوك	365,316	100,029	265,287
7	المطالبات على الشركات	2,891,208	587,192	2,304,016
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	651,225	103,116	548,109
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	77,834	17,029	60,805
11	مراكز السلع والبضائع	5,178	850	4,328
12	الاستثمارات العقارية	143,377	22,627	120,750
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	198,095	31,731	166,364
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	352,896	118,700	234,196
	الإجمالي	5,465,858	1,345,912	4,119,946

تركز المخاطر الزائدة

تتسبب تركيزات المخاطر الائتمانية عند اشتراك عدد من الأطراف المقابلة في النشاط التجاري نفسه أو في أنشطة ما في نفس المنطقة الجغرافية، أو تكون عرضة لنفس البيئة الاقتصادية بما يؤدي إلى تأثر قدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية أو التي تتأثر بنحو مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو أية ظروف أخرى. وتشير تركيزات المخاطر الائتمانية إلى تأثر أداء البنك نسبياً بالتطورات التي تؤثر على نحو مشابه على الأطراف المقابلة ذات الصلة.

التوزيع الجغرافي لإجمالي الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان:

2025 ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	أمريكا الشمالية	أوروبا	آسيا	أخرى	إجمالي
1	بنود نقدية	11,083	-	-	-	-	11,083
2	المطالبات على الدول	588,073	-	20,172	13,259	-	621,504
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	89,794	-	7,663	-	7,208	104,665
5	المطالبات على بنوك التنمية	119,824	-	-	-	-	119,824
6	المطالبات على البنوك	184,285	35,500	90,616	2,381	-	312,782
7	المطالبات على الشركات	3,295,914	74,345	19,854	49,552	250	3,439,915
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	678,018	-	-	-	-	678,018
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	60,810	-	-	-	-	60,810
11	مراكز السلع والبضائع	2,688	-	-	-	-	2,688
12	الاستثمارات العقارية	40,565	78,642	44,767	-	-	163,974
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	89,705	-	-	-	-	89,705
14	انكشافات الصكوك والتصيك	-	-	-	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	274,451	151,294	29,634	15,145	-	470,524
	الإجمالي	5,435,210	339,781	212,706	80,337	7,458	6,075,492

2024 ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	أمريكا الشمالية	أوروبا	آسيا	أخرى	إجمالي
1	بنود نقدية	6,082	-	-	-	-	6,082
2	المطالبات على الدول	676,518	-	19,633	12,822	-	708,973
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	35,084	-	-	-	-	35,084
5	المطالبات على بنوك التنمية	78,796	-	-	-	-	78,796
6	المطالبات على البنوك	348,063	1,503	98,630	2,374	-	450,570
7	المطالبات على الشركات	2,893,329	31,356	32,518	70,205	-	3,027,408
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	669,475	-	-	-	-	669,475
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	63,772	-	-	-	-	63,772
11	مراكز السلع والبضائع	2,658	-	-	-	-	2,658
12	الاستثمارات العقارية	39,544	83,674	35,116	-	-	158,334
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	162,755	-	-	-	-	162,755
14	انكشافات الصكوك والتصيك	-	-	-	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	206,901	125,036	28,379	13,438	-	373,754
	الإجمالي	5,182,977	241,569	214,276	98,839	-	5,737,661

الاستحقاقات لإجمالي الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان:

2025 ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	حتى 3 أشهر	من 3 أشهر حتى 12 شهراً	أكثر من سنة	إجمالي
1	بنود نقدية	11,083	-	-	11,083
2	المطالبات على الدول	387,143	154,260	80,101	621,504
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	42,193	19,740	42,732	104,665
5	المطالبات على بنوك التنمية	58,009	4,498	57,317	119,824
6	المطالبات على البنوك	226,058	10,285	76,439	312,782
7	المطالبات على الشركات	2,279,223	796,774	363,918	3,439,915
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	11,759	13,405	652,854	678,018
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	60,810	-	-	60,810
11	مراكز السلع والبضائع	-	2,688	-	2,688
12	الاستثمارات العقارية	-	-	163,974	163,974
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	86,412	2,787	506	89,705
14	انكشافات الصكوك والتصكك	-	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	18,226	3,980	448,318	470,524
	الإجمالي	3,180,916	1,008,417	1,886,159	6,075,492

2024 ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	حتى 3 أشهر	من 3 أشهر حتى 12 شهراً	أكثر من سنة	إجمالي
1	بنود نقدية	6,082	-	-	6,082
2	المطالبات على الدول	582,790	41,663	84,520	708,973
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	30,040	5,044	-	35,084
5	المطالبات على بنوك التنمية	-	6,055	72,741	78,796
6	المطالبات على البنوك	275,391	119,497	55,682	450,570
7	المطالبات على الشركات	1,837,180	826,900	363,328	3,027,408
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	13,523	15,114	640,838	669,475
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	63,772	-	-	63,772
11	مراكز السلع والبضائع	-	2,658	-	2,658
12	الاستثمارات العقارية	-	-	158,334	158,334
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	145,523	16,650	582	162,755
14	انكشافات الصكوك والتصكك	-	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	15,853	3,090	354,811	373,754
	الإجمالي	2,970,154	1,036,671	1,730,836	5,737,661

القطاعات الأساسية لإجمالي الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان:

2025 ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	تجاري وصناعي	بنوك ومؤسسات مالية	إنشاءات وعقارات	حكومية	أخرى	إجمالي
1	بنود نقدية	-	-	-	-	11,083	11,083
2	المطالبات على الدول	-	26,826	-	509,318	85,360	621,504
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	7,663	7,208	-	-	89,794	104,665
5	المطالبات على بنوك التنمية	-	119,824	-	-	-	119,824
6	المطالبات على البنوك	-	312,782	-	-	-	312,782
7	المطالبات على الشركات	701,001	330,673	1,506,404	-	901,837	3,439,915
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	-	-	-	-	678,018	678,018
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	1,152	-	54,776	-	4,882	60,810
11	مراكز السلع والبضائع	2,688	-	-	-	-	2,688
12	الاستثمارات العقارية	-	-	163,974	-	-	163,974
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	-	-	14,551	-	75,154	89,705
14	انكشافات الصكوك والتصيك	-	-	-	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	-	-	-	-	470,524	470,524
	الإجمالي	712,504	797,313	1,739,705	509,318	2,316,652	6,075,492

2024 ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	تجاري وصناعي	بنوك ومؤسسات مالية	إنشاءات وعقارات	حكومية	أخرى	إجمالي
1	بنود نقدية	-	-	-	-	6,082	6,082
2	المطالبات على الدول	-	27,080	-	612,319	69,574	708,973
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	-	-	-	-	35,084	35,084
5	المطالبات على بنوك التنمية	-	78,796	-	-	-	78,796
6	المطالبات على البنوك	-	450,570	-	-	-	450,570
7	المطالبات على الشركات	634,747	282,667	1,359,677	-	750,317	3,027,408
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	-	-	-	-	669,475	669,475
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	1,152	-	60,451	-	2,169	63,772
11	مراكز السلع والبضائع	2,658	-	-	-	-	2,658
12	الاستثمارات العقارية	-	-	158,334	-	-	158,334
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	-	-	86,495	-	76,260	162,755
14	انكشافات الصكوك والتصيك	-	-	-	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	-	-	-	-	373,754	373,754
	الإجمالي	638,557	839,113	1,664,957	612,319	1,982,715	5,737,661

5.1.1 التسهيلات غير المنتظمة والمتأخرة

يلتزم البنك بتعليمات بنك الكويت المركزي في ما يخص تحديد حجم المخصصات المطلوبة لمقابلة المخاطر الائتمانية وذلك من خلال تطبيق متطلبات معيار المحاسبي (IFRS 9) وفي ما يتعلق بمحفظة التسهيلات الائتمانية / التمويل فإنه يقوم باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار رقم 9 مع الالتزام بتوجيهات بنك الكويت المركزي بهذا الخصوص أو وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن قواعد وأسس تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب مخصصاتها وكيفية معالجة الإيرادات الناتجة عنها، أيهما أكبر.

انكشافات التسهيلات التمويلية غير المنتظمة ومتأخرة السداد بما يتفق مع المحافظ القياسية:

كما في 31 ديسمبر 2025، بلغت قيمة التسهيلات التمويلية غير المنتظمة (منخفضة القيمة)، متضمنة أرصدة المدينين للبنك 72,944 ألف دينار كويتي بعد استبعاد الإيرادات المؤجلة والفوائد المعلقة (31 ديسمبر 2024:69,519 ألف دينار كويتي) ومبلغ 39,326 ألف دينار كويتي بعد استبعاد الضمانات المقبولة وذلك طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي لغرض احتساب معيار كفاية رأس المال (31 ديسمبر 2024:34,957 ألف دينار كويتي).

وبلغت مخصصات البنك 108,480 ألف دينار كويتي (متضمنة مخصص عام بمبلغ 95,046 ألف دينار كويتي) كما في 31 ديسمبر 2025 (31 ديسمبر 2024:100,919 ألف دينار كويتي متضمنة مخصص عام بمبلغ 88,734 ألف دينار كويتي).

انكشافات التسهيلات غير المنتظمة والمتأخرة وفقاً للمحافظ القياسية:

2025 ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة وفقاً للمحافظ القياسية	منخفضة القيمة	صافي منخفضة القيمة بعد استبعاد الضمانات المقبولة	مخصص محدد	صافي التسهيلات متأخرة
1	المطالبات على البنوك	-	-	-	-
2	المطالبات على الشركات	67,140	33,522	11,077	141,933
3	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	5,804	5,804	2,357	26,747
4	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-
5	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	-	-	-	-
	الإجمالي	72,944	39,326	13,434	168,680

2024 ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة وفقاً للمحافظ القياسية	منخفضة القيمة	صافي منخفضة القيمة بعد استبعاد الضمانات المقبولة	مخصص محدد	صافي التسهيلات متأخرة
1	المطالبات على البنوك	-	-	-	-
2	المطالبات على الشركات	65,338	30,776	9,953	204,138
3	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	4,181	4,181	2,176	23,949
4	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-
5	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	-	-	-	-
	الإجمالي	69,519	34,957	12,129	228,087

انكشافات التسهيلات غير المنتظمة والمتأخرة وفقاً للتقسيم الجغرافي:

2025 ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة وفقاً للتقسيم الجغرافي	منخفضة القيمة	صافي القيمة بعد استبعاد الضمانات المقبولة	مخصص محدد	صافي التسهيلات	متأخرة
1	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	63,931	39,326	13,434	25,892	168,680
2	أوروبا	-	-	-	-	-
3	آسيا	-	-	-	-	-
4	باقي دول العالم	9,013	-	-	-	-
	الإجمالي	72,944	39,326	13,434	25,892	168,680

2024 ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة وفقاً للتقسيم الجغرافي	منخفضة القيمة	صافي القيمة بعد استبعاد الضمانات المقبولة	مخصص محدد	صافي التسهيلات	متأخرة
1	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	60,427	34,223	11,395	22,828	228,087
2	أوروبا	-	-	-	-	-
3	آسيا	-	-	-	-	-
4	باقي دول العالم	9,092	734	734	-	-
	الإجمالي	69,519	34,957	12,129	22,828	228,087

انكشافات التسهيلات غير المنتظمة والمتأخرة وفقاً للقطاعات الصناعية:

2025 ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة وفقاً للقطاعات الصناعية	منخفضة القيمة	مخصص محدد	صافي التسهيلات	متأخرة
1	تجاري وصناعي	4,948	2,837	1,329	3,152
2	بنوك ومؤسسات مالية	-	-	-	-
3	إنشاءات وعقارات	62,189	8,239	21,114	39,725
4	أخرى	5,807	2,358	3,449	125,803
	الإجمالي	72,944	13,434	25,892	168,680

2024 ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة وفقاً للقطاعات الصناعية	منخفضة القيمة	مخصص محدد	صافي التسهيلات	متأخرة
1	تجاري وصناعي	3,312	2,177	353	1,735
2	بنوك ومؤسسات مالية	-	-	-	-
3	إنشاءات وعقارات	62,025	7,776	20,470	105,835
4	أخرى	4,182	2,176	2,005	120,517
	الإجمالي	69,519	12,129	22,828	228,087

تقادم الانكشافات غير المنتظمة والمتأخرة:

2025 ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات غير المنتظمة والمتأخرة	حتى 3 أشهر	من 3 أشهر وحتى 6 أشهر	من 6 أشهر وحتى 12 شهراً	أكثر من عام	إجمالي
1	منخفضة القيمة	22,212	4,842	8,773	37,117	72,944
2	متأخرة	168,680	-	-	-	168,680
	الإجمالي	190,892	4,842	8,773	37,117	241,624

2024 ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات غير المنتظمة والمتأخرة	حتى 3 أشهر	من 3 أشهر وحتى 6 أشهر	من 6 أشهر وحتى 12 شهراً	أكثر من عام	إجمالي
1	منخفضة القيمة	22,779	3,258	2,567	40,915	69,519
2	متأخرة	228,087	-	-	-	228,087
	الإجمالي	250,866	3,258	2,567	40,915	297,606

رصيد المخصص العام:

م	توزيع المخصص العام على الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	2024 ألف دينار كويتي	2025 ألف دينار كويتي
1	المطالبات على الدول	757	736
2	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	351	553
3	المطالبات على البنوك	719	988
4	المطالبات على الشركات*	78,837	85,361
5	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	6,446	6,574
6	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-
7	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	1,624	834
	الإجمالي	88,734	95,046

* كما في 31 ديسمبر 2025، المطالبات على الشركات تتضمن المخصصات الاحترازية بمبلغ 52,519 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2024: 50,519 ألف دينار كويتي).

م	توزيع المخصص العام وفقاً للتقسيم الجغرافي	2024 ألف دينار كويتي	2025 ألف دينار كويتي
1	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا*	87,438	93,698
2	أوروبا	872	747
3	آسيا	339	56
4	باقي دول العالم	85	545
	الإجمالي	88,734	95,046

* كما في 31 ديسمبر 2025، دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتضمن المخصصات الاحترازية بمبلغ 52,519 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2024: 50,519 ألف دينار كويتي).

5.1.2 الأساليب المستخدمة لتخفيف المخاطر

تتضمن السياسة الائتمانية للبنك توجيهات خاصة بتقييم الضمانات وإدارتها والتي تتضمن التمويلات التي تقل عن قيمة ضماناتها والحد الأدنى لمتطلبات تغطية مختلف فئات الضمان إلى جانب إعادة تقييم الضمانات، ومعدل تكرار عمليات التقييم وأسس ذلك، والتوثيق، والتكافل، ومتطلبات حيازة الضمان وما إلى ذلك. ووفق السياسة الائتمانية، يعتمد معدل تكرار عمليات تقييم الضمان على نوع الضمان نفسه، حيث يلزم إجراء تقييم يومي في حالة الأسهم المقدمة كضمان، كذلك في الحالات التي تكون فيها عملة الضمان مختلفة عن عملة الانكشاف. ويتم ذلك من خلال إدارة مستقلة عن مجموعات الأعمال لضمان تحقيق الموضوعية.

كما يتضمن الضمان المقبول النقد، والكفالات البنكية، والأسهم، والعقارات، وما إلى ذلك بما يتناسب مع الشروط المعينة الخاصة بأهلية الضمان ومتطلبات هامش الربح إلخ المنصوص عليها في السياسة الائتمانية. وتشتمل عملية تخفيف المخاطر الائتمانية المستخدمة لحساب كفاية رأس المال الضمان المقدم في شكل نقدي أو أسهم إضافة إلى الكفالات التي تتفق مع قواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن معيار كفاية رأس المال.

الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان والضمانات المقبولة والبنكية:

2025 ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	إجمالي الانكشافات الائتمانية	ضمانات مقبولة	ضمانات بنكية
1	بنود نقدية	11,083	-	-
2	المطالبات على الدول	621,504	-	-
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	104,665	-	-
5	المطالبات على بنوك التنمية	119,824	-	-
6	المطالبات على البنوك	312,782	-	-
7	المطالبات على الشركات	3,439,915	686,656	-
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	678,018	19,220	-
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	60,810	4,744	-
11	مراكز السلع والبضائع	2,688	-	-
12	الاستثمارات العقارية	163,974	-	-
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	89,705	70,147	-
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	470,524	-	-
	الإجمالي	6,075,492	780,767	-

2024 ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	إجمالي الانكشافات الائتمانية	ضمانات مقبولة	ضمانات بنكية
1	بنود نقدية	6,082	-	-
2	المطالبات على الدول	708,973	-	-
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	35,084	-	-
5	المطالبات على بنوك التنمية	78,796	-	-
6	المطالبات على البنوك	450,570	-	-
7	المطالبات على الشركات	3,027,408	638,153	-
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	669,475	23,219	-
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	63,772	5,578	-
11	مراكز السلع والبضائع	2,658	-	-
12	الاستثمارات العقارية	158,334	-	-
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	162,755	76,363	-
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	373,754	-	-
	الإجمالي	5,737,661	743,313	-

5.2 مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق عن التقلبات التي تحدث في عملية القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية ما نتيجة تغير أسعار السوق. وقد تنشأ المخاطر السوقية عن المراكز المفتوحة في معدل الربح، والعملة، ومنتجات حقوق الملكية، والتي تتعرض جميعها للتحركات والتغيرات السوقية العامة والخاصة على مستوى تقلب السوق أو الأسعار مثل معدلات الأرباح، هوامش الربح الائتمانية، أسعار الصرف الأجنبي وأسعار حقوق الملكية.

تتولى مجموعة إدارة المخاطر مسؤولية وضع سياسات تفصيلية لإدارة مخاطر السوق، إضافة إلى المتابعة الدورية لتطبيقها، وتمثل مسؤولية مجموعة الاستثمار والخزينة في إدارة ومراقبة مخاطر السوق استباقياً والتي تنشأ عن التغيرات في الاستثمارات والأدوات المالية وكذلك بالنسبة للصفقات خارج إطار السوق الرسمي.

5.2.1 إطار عمل مخاطر السوق

يتبع البنك الممارسات السوقية في ما يتعلق بتقييم مراكزه، كما يتلقى معلومات منتظمة حول السوق من أجل تنظيم المخاطر السوقية.

ويتألف إطار عمل المخاطر السوقية من العناصر التالية:

- حدود مراقبة كافة معايير مخاطر السوق والحدود العادية لضمان أن البنك لا يتجاوز إجمالي معايير المخاطر والتركز التي يحددها بنك الكويت المركزي وكذلك الحدود الداخلية الخاصة بالبنك.
- إجراء تقييم على أساس سعر السوق وفق بيانات السوق التي تنشر من قبل جهات مستقلة وإجراء مراجعة مستمرة لجميع المراكز المفتوحة.

تم وضع السياسات والإجراءات وحدود مخاطر السوق ومراجعتها بصورة دورية لضمان تنفيذ قابلية البنك على تحمل مخاطر السوق. ويتعين على البنك الالتزام بتعليمات بنك الكويت المركزي، ذلك بالإضافة إلى الالتزام بالسياسات والإجراءات الداخلية للبنك.

5.3 مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تجعل البنك غير قادر على الوفاء بالتزاماته المالية عند استحقاقها. وتعتبر إدارة مخاطر السيولة واحدة من أهم الإدارات الحيوية التي تدير الأعمال المصرفية اليومية. ولمواجهة أي أمر عارض، يتعين على استراتيجية المخاطر الخاصة بالبنك الحفاظ على مستوى مناسب من الأصول السائلة في صورة نقد ومعادلات النقد وأوراق مالية قابلة للتداول الفوري. ويراقب البنك باستمرار مخاطر السيولة من خلال قياس بيانات استحقاق أصوله والتزاماته وذلك على أساس يومي وتتم مراجعة مركز فجوات السيولة بواسطة لجنة الأصول والخصوم (ALCO) بشكل شهري. وعلاوة على ذلك، تتم مراقبة مركز احتياطات السيولة ومعادلات التسهيلات الائتمانية مقابل الإيداعات المؤهلة بشكل يومي.

قام البنك بوضع خطة تمويل الطوارئ، وسوف تستخدم كخطة عمل يتعين الالتزام بها خلال أي حالة من حالات الطوارئ في السيولة، وتضع خطة تمويل الطوارئ إطار عمل من شأنه أن يحسن جاهزية البنك لمعالجة أي من أوضاع الضغط على السيولة والتي قد تنشأ بسبب مشكلات نظامية أو غير نظامية. وتعمل خطة تمويل الطوارئ على تحديد الأحداث التي تتطلب التدخل والتي من المحتمل أن تؤدي إلى حدوث أزمة سيولة حيث تبين الخطة الإجراءات التي يتوجب اتخاذها لإدارة الأزمة، وتضع الخطة أيضاً الهيكل والمسؤوليات الإدارية لضمان تحقيق المساءلة في معالجة أي أمر طارئ. وتعتبر خطة تمويل الطوارئ جزءاً مكملًا من سياسة مخاطر السيولة القائمة والخاصة بالبنك وسوف يتم العمل بخطة تمويل الطوارئ فقط في حالات الضغط على السيولة أو الأوضاع العكسية للسيولة سواء كانت تلك الحالات حقيقية أو متوقعة.

أ. بلغ معدل الأصول قصيرة الأجل مقابل الالتزامات قصيرة الأجل 86% كما في 31 ديسمبر 2025 (81% في 31 ديسمبر 2024)، وتم احتسابه كما يلي:

م	البنود	2024	2025
1	الأصول المتداولة (ألف دينار كويتي)	3,612,840	3,937,065
2	الالتزامات المتداولة (ألف دينار كويتي)	4,453,095	4,577,723
	المعدل الحالي %	%81	%86

ب. نورد في ما يلي تحليل استحقاق فئات مصادر الأموال (الحسابات الجارية وحسابات الاستثمار المقيدة والمطلقة):

2025 ألف دينار كويتي

م	فئات مصادر الأموال	حتى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 12 شهراً	أكثر من عام	الإجمالي
1	الحسابات الجارية	354,994	-	-	354,994
2	حسابات الاستثمار المطلقة	2,436,830	1,493,835	503,068	4,433,733
3	حسابات الاستثمار المقيدة	-	-	-	-
4	ودائع أخرى	20,407	-	-	20,407
	الإجمالي	2,812,231	1,493,835	503,068	4,809,134

2024 ألف دينار كويتي

م	فئات مصادر الأموال	حتى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 12 شهراً	أكثر من عام	الإجمالي
1	الحسابات الجارية	290,743	-	-	290,743
2	حسابات الاستثمار المطلقة	2,448,832	1,469,448	261,358	4,179,638
3	حسابات الاستثمار المقيدة	-	-	-	-
4	ودائع أخرى	11,328	-	-	11,328
	الإجمالي	2,750,903	1,469,448	261,358	4,481,709

5.3.1 معيار تغطية السيولة

لقد تم إعداد الإفصاحات العامة الكمية والكيفية في هذا القسم وفقاً لتعميم البنك المركزي رقم (2/ ر ب أ/346/2014) بشأن تطبيق معيار تغطية السيولة والمرسل إلى جميع البنوك المحلية الإسلامية في 2014/12/23.

معيار تغطية السيولة

الإفصاح النوعي لمعيار تغطية السيولة

يعتبر معيار تغطية السيولة مقياساً عالمياً لتقييم مستوى السيولة لدى البنك. ويهدف هذا المعيار إلى التأكد من احتفاظ البنك بمستوى كاف من الأصول السائلة غير المرهونة والتي يمكن تحويلها بشكل فوري إلى نقد لمقابلة متطلبات السيولة خلال 30 يوماً تحت سيناريوهات ضغط محددة.

يتم احتساب معيار تغطية السيولة كما يلي: قيمة الأصول السائلة عالية الجودة المتوافقة مع أحكام الشريعة (HQLAs) صافي التدفقات النقدية الخارجة للأيام الـ 30 التالية

تتألف الأصول السائلة من أصول عالية الجودة يمكن تحويلها أو استخدامها كضمانة للحصول على تمويل تحت ظروف الضغط. وتنقسم الأصول السائلة عالية الجودة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية إلى فئتين: أصول المستوى الأول وأصول المستوى الثاني، حيث يمكن إدراج أصول المستوى الأول بدون أية استقطاعات بينما يجوز للبنوك إدراج أصول المستوى الثاني / الفئة (أ) بتطبيق نسبة استقطاع 15% بحد أدنى وأصول المستوى الثاني (الفئة ب) بنسبة استقطاع (50%) بحد أدنى.

صافي التدفقات النقدية الخارجة هو إجمالي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة مطروحاً منه إجمالي التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة خلال الأيام الـ 30 اللاحقة. ويتم احتساب إجمالي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة من خلال ضرب الأرصدة القائمة لمختلف فئات وأنواع الالتزامات وحسابات الاستثمار داخل وخارج الميزانية في معدلات التدفق الخارج المتوقعة. ويتم احتساب إجمالي التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة من خلال ضرب الأرصدة القائمة لمختلف الأصول التعاقدية بالمعدلات المتوقعة لتدفقها وبما لا يزيد على 75% من إجمالي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة.

ينصب تركيز البنك على تنوع مصادر التمويل بالإضافة إلى قاعدة الودائع الرئيسية الخاصة به. وتقوم إدارة الخزينة بالبنك بإدارة السيولة من خلال مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية والسيولة بصفة مستمرة. وتتضمن تلك العملية تقييم التدفقات النقدية المتوقعة ومدى توفر الأصول عالية الجودة والتي يمكن أن تستخدم لتوفير تمويل إضافي إذا لزم الأمر. ويقوم البنك كذلك بعمل اختبارات الضغط لقياس تأثير الضغط على السيولة في سيناريوهات متنوعة. وعلاوة على ذلك، قام البنك بوضع خطة لتمويل الطوارئ لإدارة السيول خلال ظروف الضغط.

متوسط الأصول السائلة عالية الجودة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية خلال ربع السنة المنتهي في 31 ديسمبر 2025 بلغ 578 مليون دينار كويتي. وشكلت نسبة احتياطات بنك الكويت المركزي منه 360 مليون دينار كويتي. وبلغ متوسط التدفقات النقدية الخارجة خلال مدة الـ 30 يوماً 993 مليون دينار كويتي بينما بلغ متوسط التدفقات الداخلة من الأصول 674 مليون دينار كويتي.

بلغ معيار تغطية السيولة الخاص بالبنك 170% (بناء على متوسط المركز خلال الثلاث أشهر الماضية) وهو أعلى من الحد الأدنى 100% المحدد من قبل بنك الكويت المركزي. وتتم إدارة السيولة بصفة مركزية من خلال إدارة الخزينة بالبنك. ويمتلك البنك مصادر سيولة كافية للتدفقات النقدية الخارجة وترى الإدارة أن البنك لديه سيولة كافية وفقاً لمتطلبات معيار تغطية السيولة. وتتولى لجنة الأصول والخصوم بالبنك مسؤولية الإشراف على إدارة السيولة ومراجعة المراكز على أساس شهري و/أو عند الحاجة بناء على المخاطر النظامية.

الجدول التالي يوضح البيانات الكمية لمعايير تغطية السيولة:

نموذج الإفصاح عن معيار تغطية السيولة خلال الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

م	البيان	القيمة قبل تطبيق معدلات التدفق (متوسط) *	القيمة بعد تطبيق معدلات التدفق (متوسط) *
الأصول السائلة عالية الجودة (HQLA)			
1	الأصول السائلة عالية الجودة (قبل التعديلات)	-	578,324
التدفقات النقدية الخارجة			
2	ودائع التجزئة والمشروعات الصغيرة	549,211	93,744
3	• الودائع المستقرة	-	-
4	• الودائع الأقل استقراراً	549,211	93,744
5	• الودائع وحسابات الاستثمار والأموال الأخرى غير المضمونة من غير عملاء التجزئة باستثناء ودائع عملاء المشروعات الصغيرة	1,408,717	768,675
6	• الودائع التشغيلية	-	-
7	• الودائع غير التشغيلية (الالتزامات الأخرى غير المضمونة)	1,408,717	768,675
8	الالتزامات المضمونة	-	-
9	التدفقات النقدية الخارجة الأخرى، منها:	-	-
10	• الناشئة عن عقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية	-	-
11	• الناشئة عن الصكوك المدعومة بأصول وأدوات التمويل المهيكله الأخرى	-	-
12	• خطوط الائتمان والسيولة الملزمة	-	-
13	التزامات التمويل المستقبلية المحتملة الأخرى	2,609,312	130,466
14	تدفقات نقدية تعاقبية أخرى خارجة	-	-
15	إجمالي التدفقات النقدية الخارجة	-	992,884
التدفقات النقدية الداخلة			
16	معاملات التمويل المضمونة	-	-
17	التدفقات النقدية الداخلة الناجمة عن عمليات التمويل المنتظمة (وفقاً للأطراف المقابلة)	1,209,354	673,566
18	التدفقات النقدية الداخلة الأخرى	-	-
19	إجمالي التدفقات النقدية الداخلة	1,209,354	673,566
معيار تغطية السيولة			
20	إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة (بعد التعديلات)	-	557,133
21	صافي التدفقات النقدية الخارجة	-	326,823
22	معيار تغطية السيولة	-	170%

* متوسط بسيط (Simple Average) لجميع أيام العمل المعد عنها النموذج.

5.3.2 معيار صافي التمويل المستقر

تم إعداد الإفصاحات العامة النوعية والكمية بموجب هذا القسم وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي رقم (2/ ر.ب.أ/357/2015) بتاريخ 2015/10/25 بشأن معيار صافي التمويل المستقر للبنوك الإسلامية المرخصة في دولة الكويت.

الإفصاحات النوعية عن نسبة صافي التمويل المستقر

إن الغرض من تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر ("NSFR") هو ضمان احتفاظ البنوك بحد أدنى من التمويل المستقر بناء على خصائص السيولة الخاصة بالأصول والأنشطة لديها على مدار سنة واحدة. والهدف من ذلك هو الحد من عدم تطابق الاستحقاقات بين بنود الموجودات والمطلوبات في الميزانية العمومية وبالتالي تقليل مخاطر التمويل.

يتم تحديد الحد الأدنى من متطلبات صافي التمويل المستقر على النحو التالي:

$$\text{إجمالي التمويل المستقر المتاح} \geq 100\% \times \text{إجمالي التمويل المستقر المطلوب}$$

يتم تعريف "التمويل المستقر" على أنه مبالغ رأس المال والالتزامات المتوقع أن تكون مصادر موثوقة للتمويل على مدى زمني عام واحد في ظل ظروف الضغط المطول. ويقاس التمويل المستقر المتاح بناء على الخصائص العامة للاستقرار النسبي لمصادر التمويل في البنك، بما في ذلك الاستحقاقات التعاقدية للالتزامات واحتمالية قيام أنواع مختلفة من الممولين بسحب ودائعهم. يتم قياس مبلغ التمويل المستقر المطلوب (RSF) بناءً على الخصائص العامة لوضع مخاطر السيولة الخاصة بموجودات البنك والانكشافات خارج الميزانية. إن الأصول الأكثر سيولة والمتاحة بشكل أكبر للعمل كمصدر للسيولة الممتدة ضمن البيئة الضاغطة المبينة أعلاه تأخذ عوامل أقل من التمويل المستقر المطلوب (وتتطلب تمويل أقل استقراراً) من الأصول التي تعتبر أقل سيولة في مثل هذه الظروف، وبالتالي تتطلب تمويلًا أكثر استقراراً.

تتمثل استراتيجية بنك وربة في ضمان وجود تمويل مستقر متاح وكافي ليتناسب مع التمويل المستقر المطلوب في جميع الأوقات. ولضمان ذلك، يركز البنك على زيادة تمويله من مصادر طويلة الأجل.

بلغت نسبة صافي التمويل المستقر في البنك 109.33% كما في 31 ديسمبر 2025 مقارنة بالحد الأدنى المطلوب بنسبة 100%. وبلغ إجمالي التمويل المستقر المتاح بعد إعطاء الأوزان (معاملات التمويل المستقر المتاح) 3,981 مليون دينار كويتي بينما بلغ التمويل المستقر المطلوب 3,641 مليون دينار كويتي بعد إعطاء الأوزان.

في ما يلي المعلومات الكمية عن معيار صافي التمويل المستقر:

نموذج الإفصاح عن معيار صافي التمويل المستقر خلال الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

م	البيان	القيمة قبل تطبيق معاملات التمويل المستقر بحسب فترة الاستحقاق المتبقية				القيمة بالآلاف دينار
		فترة استحقاق متبقية أقل من ستة أشهر	فترة استحقاق متبقية أكثر من ستة أشهر وأقل من سنة واحدة	فترة استحقاق متبقية أكثر من سنة	فترة استحقاق متبقية أكثر من سنة	
التمويل المستقر المتاح:						
1	رأس المال:					
2	رأس المال الرقابي	993,350	-	-	993,350	
3	أدوات رأس المال الأخرى	-	-	-	-	
4	الودائع وحسابات الاستثمار من عملاء التجزئة وعملاء المشروعات الصغيرة:	-	-	-	-	
5	المستقرة	-	-	-	-	
6	الأقل استقراراً	1,075,170	29,856	219,919	941,529	
7	الودائع وحسابات الاستثمار من غير عملاء التجزئة:	-	-	-	-	
8	الودائع التشغيلية وحسابات الاستثمار	-	-	-	-	
9	الودائع الأخرى من غير عملاء التجزئة	1,911,706	546,713	404,008	2,823,672	
10	الالتزامات الأخرى:					
11	- صافي عقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية على جانب الالتزامات	-	-	-	-	
12	- الالتزامات الأخرى التي لم يتم إدراجها في الفئات السابقة	-	-	42,023	82,383	
13	إجمالي التمويل المستقر المتاح	3,980,736				
التمويل المستقر المطلوب:						
14	مجموع الأصول السائلة عالية الجودة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية	39,390	-	-	660,403	
15	الودائع وحسابات الاستثمار لدى مؤسسات مالية أخرى لأسباب تشغيلية	-	-	-	-	
16	عمليات التمويل المنتظمة والأوراق المالية:					
17	- عمليات التمويل المنتظمة المقدمة للمؤسسات المالية والمضمونة بأصول سائلة عالية الجودة من المستوى الأول	-	-	-	-	
18	عمليات التمويل المنتظمة المقدمة للمؤسسات المالية والمضمونة بأصول سائلة عالية الجودة غير الأصول من المستوى الأول، والقروض المنتظمة غير المضمونة المقدمة للمؤسسات المالية	96,340	38,359	16,897	330,219	
19	عمليات التمويل المنتظمة المقدمة لعملاء التجزئة وعملاء المشروعات الصغيرة، والقروض المقدمة للجهات الحكومية والبنوك المركزية ومؤسسات القطاع العام، منها:	2,130,409	736,248	515,575	2,493,621	
20	- التي تخضع لوزن مخاطر 35% أو أقل وفقاً لمعيار كفاية رأس المال - بازل (3)	-	-	-	-	
21	عمليات التمويل السكنية المنتظمة، منها:	-	-	-	-	
22	- التي تخضع لوزن مخاطر 35% أو أقل وفقاً لمعيار كفاية رأس المال - بازل (3)	-	-	-	-	
23	الأوراق المالية غير المرهونة والأسهم التي يتم تداولها داخل نطاق السوق الرسمي، في حالة عدم تعثر الكيانات المُصدرة لهذه الأدوات	75,202	88,472	-	-	
24	الأصول الأخرى:					
25	السلع المادية المتداولة، بما يشمل الذهب	-	-	-	-	
26	الأصول المقدمة كهامش ضمان القيمة المبدئي (Initial Margin) لعقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والنقد أو الأصول الأخرى المقدمة للمساهمة في صندوق التعثر (Default Fund) لطرف مقابل مركزي	-	-	-	-	
27	صافي عقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية على جانب الأصول	-	-	-	-	
28	20% من عقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية على جانب الالتزامات قبل طرح هامش ضمان القيمة	-	-	-	-	
29	الأصول الأخرى التي لم يتم إدراجها في الفئات السابقة	1,168,125	68,748	12,311	47,042	
30	البنود خارج الميزانية	131,692	299,467	83,960	282,703	
31	إجمالي التمويل المستقر المطلوب	3,641,158				
32	معيار صافي التمويل المستقر (%)	109.33%				

5.4 مخاطر معدلات الربح

تنشأ مخاطر معدلات الربح من التغيير في معدلات الأرباح التي تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية الأساسية. ويعتبر البنك عرضة لمخاطر معدلات الربح نظراً لأن قيمة الاستثمارات والتمويلات ذات الدخل الثابت للبنك ترتبط عكسياً بارتفاع معدلات الأرباح. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يكون للتغيرات التي تطرأ على معدلات الربح تأثيراً على صافي إيرادات البنك أو هامش الربح.

يقوم البنك بإجراء اختبارات وسيناريوهات الضغط بصورة منتظمة لإدارة مخاطر معدلات الربح التي تنطوي عليها الميزانية العمومية. يتم إجراء تحليل لمعدلات العائد المعرضة للمخاطر بصورة شهرية لتحديد تأثير التغيرات التي تطرأ على ربحية البنك جراء التغيرات في تكلفة الأموال والعائد على الأصول. وتتم مراقبة ذلك التحليل أيضاً من قبل الإدارة التنفيذية للبنك من خلال لجنة الأصول والخصوم (ALCO).

2025 ألف دينار كويتي

تأثير الزيادة بمقدار 25 نقطة أساس	لغاية 7 أيام	من 7 أيام إلى شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنة	إجمالي التأثير
الأصول	1,681	1,599	4,025	1,441	846	9,592
الالتزامات	(1,301)	(2,397)	(2,261)	(2,112)	(1,550)	(9,622)
صافي التأثير	381	(798)	1,764	(671)	(704)	(30)

2025 ألف دينار كويتي

تأثير الانخفاض بمقدار 25 نقطة أساس	لغاية 7 أيام	من 7 أيام إلى شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنة	إجمالي التأثير
الأصول	(1,681)	(1,599)	(4,025)	(1,441)	(846)	(9,592)
الالتزامات	1,301	2,397	2,261	2,112	1,550	9,622
صافي التأثير	(381)	798	(1,764)	671	704	30

2024 ألف دينار كويتي

تأثير الزيادة بمقدار 25 نقطة أساس	لغاية 7 أيام	من 7 أيام إلى شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنة	إجمالي التأثير
الأصول	1,417	1,514	3,380	1,671	700	8,684
الالتزامات	(1,642)	(1,643)	(2,838)	(2,697)	(1,335)	(10,155)
صافي التأثير	(224)	(129)	542	(1,026)	(634)	(1,471)

2024 ألف دينار كويتي

تأثير الانخفاض بمقدار 25 نقطة أساس	لغاية 7 أيام	من 7 أيام إلى شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنة	إجمالي التأثير
الأصول	(1,417)	(1,514)	(3,380)	(1,671)	(700)	(8,684)
الالتزامات	1,642	1,643	2,838	2,697	1,335	10,155
صافي التأثير	224	129	(542)	1,026	634	1,471

5.5 مخاطر حقوق الملكية في السجلات المصرفية

بلغت استثمارات البنك في مراكز حقوق الملكية بخلاف صكوك التمويل مبلغ 229,505 ألف دينار كويتي في 31 ديسمبر 2025 (31 ديسمبر 2024: 208,411 ألف دينار كويتي)، كما هو مبين أدناه:

2025	2024	الاستثمارات
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
4,261	3,657	أوراق مالية مسعرة
10,073	9,497	أوراق مالية غير مسعرة
195,937	175,596	صناديق ومحافظ غير مسعرة
19,234	19,661	استثمارات أخرى غير مسعرة
229,505	208,411	الإجمالي

تم تسجيل جميع استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة.

خلال 2025، تم تسجيل أرباح محققة من بيع استثمارات حقوق الملكية بمبلغ 28 ألف دينار كويتي (2024: لا شيء ألف دينار كويتي) في بيان الدخل وقام البنك بإدراج الأرباح غير المحققة من التغير في القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية بمبلغ 576 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2024 : خسائر 134 ألف دينار كويتي) ضمن بنود الدخل الشامل.

في 31 ديسمبر 2025 بلغ الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لاستثمارات حقوق الملكية 19,911 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2024: 16,482 ألف دينار كويتي).

5.6 مخاطر التشغيل

تُعرف المخاطر التشغيلية بأنها مخاطر الخسارة الناتجة عن العمليات الداخلية غير المناسبة أو الفاشلة، تعطل الأنظمة، الأخطاء البشرية، أو عن الأحداث الخارجية التي تتضمن الخسائر الناتجة عن عدم الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية. وعندما لا يتم تنفيذ الضوابط، فإنه يترتب على ذلك عواقب قانونية أو رقابية، كما قد يؤدي ذلك إلى خسارة مالية أو تشويه للسمعة.

5.6.1 إطار عمل مخاطر التشغيل

اعتمد مجلس إدارة البنك مجموعة من السياسات التي يعتمدها مجلس الإدارة والتي يتم تطبيقها لتحديد المخاطر التشغيلية وتقييمها ومتابعتها، بالإضافة إلى أنواع أخرى من المخاطر ذات الصلة بأنشطة البنك المصرفية والمالية.

وتتولى مجموعة إدارة المخاطر إدارة المخاطر التشغيلية. كما تعمل هذه المجموعة على ضمان الالتزام بالسياسات والإجراءات من أجل تحديد المخاطر التشغيلية وتقييمها ومتابعتها ومراقبتها وفق إطار عمل المخاطر بالبنك.

كما يقوم البنك بإدارة المخاطر التشغيلية وفق تعليمات بنك الكويت المركزي الخاصة بـ "الإرشادات العامة لأنظمة الرقابة الداخلية" وتوجيهاته الخاصة بـ "الممارسات الصحيحة لإدارة المخاطر التشغيلية والرقابة عليها". إضافة إلى ذلك، يولي البنك اهتماماً خاصاً بالمخاطر التي قد تنشأ عن عدم الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وأية إخفاقات في ما يتعلق بالمسؤوليات الائتمانية.

وقد قام البنك بوضع سياسته الخاصة بإدارة استمرارية الأعمال من أجل مواجهة أية احتمالات أو إخفاقات داخلية أو خارجية بما يعمل على تيسير عمل البنك.

كما قام البنك بإنشاء موقع طوارئ (DR) للبنية التحتية لتقنية المعلومات الخاصة بالبنك، بما يضمن عدم تأثير المخاطر التشغيلية على أعمال البنك بشكل غير مواتٍ.

سادساً: حسابات الاستثمار

يتلقى بنك وربة الأموال من المودعين عن طريق أنواع مختلفة من المنتجات المتطابقة مع الشريعة الإسلامية. يقوم البنك بتلقي الودائع من العملاء ضمن حسابات الوكالة بالاستثمار المطلقة ويقوم البنك باستثمار هذه الأموال في مختلف الأنشطة الاستثمارية والتمويلية التي تحقق العائد المستهدف.

كما يتلقى البنك الأموال من المودعين من خلال منتجات المضاربة المطلقة، حيث يقوم المودعون بمنح البنك (المضارب) حق استثمار تلك الأموال مقابل الحصول على حصة بالأرباح. ويتحمل المضارب الخسارة في حال الإهمال أو الإخلال بأي من بنود وشروط عقود المضاربة.

يتم تحديد أوعية الأصول التي يتم استثمار الأموال بها، إلى جانب تحديد التكاليف والإيرادات المتعلقة بتلك الأوعية (وهي تلك التي تتعلق مباشرة بأصول الوعاء العام، ولا يتم خصم التكاليف غير المباشرة مثل المصاريف العمومية والإدارية ومصاريف الموظفين) والتي يتم بناء عليها تحديد صافي الأرباح وتوزيعها بين البنك والمودعين نسبياً بناء على كل من حصة المساهمة في وعاء الأصول وتفصيل الاتفاقات التعاقدية مع المودعين.

بلغت نسبة الأرباح التي تم توزيعها على حسابات الاستثمار بنظام المشاركة في الأرباح كما يلي:

2025					
م	فئة الحساب	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
1	حسابات ادخار	%1.493	%1.550	%1.586	%1.524

2024					
م	فئة الحساب	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
1	حسابات ادخار	%1.4936	%1.483	%1.502	%1.586

سابعاً: الضوابط الشرعية

تقوم الإدارة الشرعية بوحداتها النوعية بمراقبة تنفيذ القرارات الشرعية الصادرة لبنك وربة والتدقيق على مدى صحة تنفيذها. كما تقوم الإدارة الشرعية بالرد على أية استفسارات تخص القرارات الشرعية. كما تتضمن أنشطة الإدارة الشرعية مراجعة السياسات والإجراءات والوثائق بما في ذلك نماذج العقود والاتفاقيات.

وقد تم التدقيق الشرعي على العمليات المصرفية للبنك بناءً على خطة تدقيق سنوية والتي من شأنها تغطية جميع إدارات البنك وبناءً على ذلك يتم إصدار تقرير بالنتائج يتم تقديمه من قبل هيئة الرقابة الشرعية إلى الجمعية العمومية في اجتماع الجمعية السنوي.

في 31 ديسمبر 2025 بلغت مكافآت أعضاء هيئة الرقابة الشرعية للعام المنتهي 60 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2024 : 60 ألف دينار كويتي).

ثامناً: سياسات المكافآت في البنك

لجنة الترشيحات والمكافآت:

يتزأس اللجنة السيدة/ مي مهلهل المضيف وتضم في عضويتها كل من السيد/ بدر خالد الشلفان والسيدة/ بسمة حامد الصانع والسيد/ محمد حامد الشلفان والسيد/ مشاري فهد المسلم، وتقوم اللجنة بتقديم المساعدة لمجلس الإدارة في شأن تحديد صلاحية المرشحين لعضوية مجلس الإدارة، والمرشح لوظيفة الرئيس التنفيذي ونوابه ومساعديه، فضلاً عن التأكد من فعالية والإلتزام بتطبيق السياسة الخاصة بالترشيحات واتفاقها مع أهداف البنك.

ولقد قامت اللجنة بالاستعانة بمستشار خارجي لإعداد برنامج الحوافز طويلة الأجل لمسؤولي الإدارة العليا في البنك.

وتتضمن مهام لجنة الترشيحات والمكافآت في ما يتعلق بسياسة إدارة التعويضات (المكافآت) ما يلي على سبيل المثال لا الحصر:

- إجراء مراجعة دورية للسياسة أو عندما يوصي بذلك مجلس الإدارة وتقديم التوصيات إلى المجلس لتعديل / تحديث هذه السياسة.
 - إجراء تقييم دوري لمدى كفاية وفاعلية سياسة منح المكافآت لضمان تحقيق أهدافها المعلنة.
 - تقييم الممارسات التي يتم بموجبها منح المكافآت مقابل إيرادات مستقبلية ذات توقيت واحتمال غير مؤكدين.
 - تقديم توصيات إلى مجلس الإدارة بشأن مستوى ومكونات مكافآت رئيس الجهاز التنفيذي ومساعديه ومن هم بمستوى هذه الوظائف من المسؤولين التنفيذيين في البنك، للحصول على موافقة المجلس عليها.
 - تحديد منظومة منح المكافآت بما يتماشى مع مبادئ الممارسات السليمة في منح المكافآت.
 - العمل بشكل وثيق مع لجنة إدارة المخاطر لدى البنك و/أو الرئيس المسؤول عن المخاطر وذلك عند تقييم الحوافز المقترحة بواسطة نظام منح المكافآت.
 - مراجعة السياسة والممارسات ذات الصلة بشكل دوري أو حسب الحاجة على الأقل لضمان تحقيق أهدافها المقررة في ضوء المعلومات التي اطلعت عليها والخاصة بسير عمل نظام المكافآت.
- بلغ عدد الاجتماعات التي عقدتها لجنة المكافآت خلال العام (5) اجتماعات وبلغت المكافآت التي تم دفعها لأعضائها 162.5 ألف دينار كويتي للعام المنتهي في 31 ديسمبر 2025 (31 ديسمبر 2024 : 87.250 ألف دينار كويتي).

التعويضات بحسب فئات الموظفين المختلفة في بنك وربة:

1. الإدارة العليا وتشمل هذه الفئة الرئيس التنفيذي ونوابه و/أو كبار التنفيذيين الآخرين الذين يخضع تعيينهم لموافقة السلطات الرقابية والإشرافية، وشملت الأجر الثابت لتلك الفئة المرتبات الأساسية والاستحقاقات والبدلات فضلاً عن مزايا نهاية الخدمة.
 2. المسؤولون عن الرقابة المالية ورقابة المخاطر، وشملت الأجر الثابت لتلك الفئة المرتبات الأساسية والاستحقاقات والبدلات فضلاً عن مزايا نهاية الخدمة، وهذه الفئة تشمل مسؤولي الرقابة المالية وإدارة المخاطر وإدارة الإلتزام وإدارة التدقيق الداخلي ووحدة مكافحة غسيل الأموال.
 3. المتعرضون للمخاطر المادية، وشملت الأجر الثابت لتلك الفئة المرتبات الأساسية والاستحقاقات والبدلات فضلاً عن مزايا نهاية الخدمة، وهذه الفئة تشمل فئة الإدارة العليا ورؤساء الأقسام من الوظائف ذات السلطات المالية والذين يقومون بتفويض المسؤوليات لموظفي إدارتهم، وتقع عليهم المسؤولية النهائية والخضوع للمساءلة عن المخاطر المتخذة.
- يضع بنك وربة سياسة توفر تعويضات ومكافآت عادلة ومناسبة وتنافسية لموظفيه من شأنها تشجيع ومكافأة الأداء المتميز كما تساعد على استقطاب الأفراد ذوي المؤهلات والخبرات المناسبة للعمل في البنك، هذا بالإضافة إلى توفير المرونة بما يتماشى مع متغيرات ومقتضيات سوق العمل وفق أسلوب منظم وموحد، هذا وقد وضع البنك إجراءات منظمة لصرف المكافآت المالية أخذاً بعين الاعتبار تطبيق الضوابط الخاصة بنظام الإسترداد «Claw Back» إذا لزم الأمر.
- كما أن مجلس الإدارة في البنك يقوم بالإشراف الفعال على نظم وعمليات المكافآت ومراجعة هيكل الرواتب والإشراف عليه لضمان التطبيق الصحيح بمساعدة لجنة الترشيحات والمكافآت حيث تتضمن مهامها إعداد سياسة المكافآت ورفعها إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها وإجراء مراجعة دورية للسياسة وتقديم التوصيات التي من شأنها ضمان سير عملية منح المكافآت على النحو السليم.
- تكون السياسة متوافقة مع التحمل الحصيف للمخاطر، حيث يجب ربط المكافآت بالأداء المتوسط والطويل الأجل للبنك، مع مراعاة تغيير مكونات المكافآت الممنوحة للموظفين بما يناسب المخاطر على المدى الطويل (الإطار الزمني للمخاطر).

تقييم الوظائف:

1. يتم استخدام تقييم الوظائف لتحديد قيمة مالية عادلة للوظائف الفردية داخل البنك.
 2. العناصر التي تؤخذ في الاعتبار في عملية تقييم الوظائف هي صعوبة ودقة مهام الوظيفة، ومتطلبات المعرفة والضغط وسلطة وفعالية الوظيفة، وذلك باستخدام طريقة Task لتقييم الوظائف.
 3. لكل من هذه العناصر، يتم تقييم العمل على نطاق منفصل، يترتب على نتائج تقييم وظائف البنك تحديد الوظيفة ضمن هيكل الدرجات الوظيفية المعني بما يتماشى مع أفضل الممارسات.
 4. تتولى إدارة التعويضات وإدارة الأداء مسؤولية تقييم الوظائف بناء على توصيفات وظيفة دقيقة.
- لم يحصل أي موظف على مكافآت عند التوقيع على عقود عمل (مكافآت عند التوقيع) خلال 2025 (2024): لم يحصل أي موظف على مكافآت عند التوقيع على عقود عمل (مكافآت عند التوقيع).

يوضح الجدول التالي قيمة المكافآت التي تم دفعها للإدارة التنفيذية:

2025

م	إجمالي قيمة الأجر والمكافآت الممنوحة خلال فترة التقرير	غير مقيدة (دينار كويتي)	مؤجلة (دينار كويتي)
	مكافآت ثابتة	-	-
1	نقدية	2,333,036	-
2	أسهم أو أدوات متعلقة بالأسهم	-	-
3	مكافآت أخرى	53,043	-
	مكافآت متغيرة	-	-
4	نقدية	2,067,763	186,608
5	أسهم أو أدوات متعلقة بالأسهم	-	-
6	مكافآت أخرى	94,472	-
	الإجمالي	4,548,314	186,608

2024

م	إجمالي قيمة الأجر والمكافآت الممنوحة خلال فترة التقرير	غير مقيدة (دينار كويتي)	مؤجلة (دينار كويتي)
	مكافآت ثابتة	-	-
1	نقدية	2,131,500	-
2	أسهم أو أدوات متعلقة بالأسهم	-	-
3	مكافآت أخرى	63,415	-
	مكافآت متغيرة	-	-
4	نقدية	1,274,779	188,470
5	أسهم أو أدوات متعلقة بالأسهم	-	-
6	مكافآت أخرى	49,868	-
	الإجمالي	3,519,563	188,470

يوضح الجدول التالي المكافآت التي حصل عليها الموظفون ذوو صلاحيات اتخاذ قرارات بشأن انكشافات المخاطر:

2025

م	إجمالي قيمة الأجر والمكافآت الممنوحة خلال فترة التقرير	غير مقيدة (دينار كويتي)	مؤجلة (دينار كويتي)
	مكافآت ثابتة		
1	نقدية	1,966,116	-
2	أسهم أو أدوات متعلقة بالأسهم	-	-
3	مكافآت أخرى	64,860	-
	مكافآت متغيرة		
4	نقدية	1,910,950	194,072
5	أسهم أو أدوات متعلقة بالأسهم	-	-
6	مكافآت أخرى	187,472	-
	الإجمالي	4,129,398	194,072

2024

م	إجمالي قيمة الأجر والمكافآت الممنوحة خلال فترة التقرير	غير مقيدة (دينار كويتي)	مؤجلة (دينار كويتي)
	مكافآت ثابتة		
1	نقدية	1,977,534	-
2	أسهم أو أدوات متعلقة بالأسهم	-	-
3	مكافآت أخرى	74,560	-
	مكافآت متغيرة		
4	نقدية	1,204,236	197,025
5	أسهم أو أدوات متعلقة بالأسهم	-	-
6	مكافآت أخرى	96,218	-
	الإجمالي	3,352,549	197,025

يوضح الجدول التالي المكافآت التي حصلت عليها كل فئة من موظفي البنك:

2025

م	فئة الموظفين	عدد الموظفين في هذه الفئة	مكافآت نهاية الخدمة التي دفعت خلال السنة (بالدينار الكويتي)	الأجر والمكافآت المدفوعة خلال السنة "غير مقيدة" (بالدينار الكويتي)
1	الإدارة العليا	19	93,208	4,548,314
2	الموظفون ذوو صلاحيات اتخاذ قرارات بشأن انكشافات المخاطر	16	63,575	4,129,398
3	وظائف الرقابة المالية ورقابة المخاطر	14	-	1,442,194

2024

م	فئة الموظفين	عدد الموظفين في هذه الفئة	مكافآت نهاية الخدمة التي دفعت خلال السنة (بالدينار الكويتي)	الأجر والمكافآت المدفوعة خلال السنة "غير مقيدة" (بالدينار الكويتي)
1	الإدارة العليا	17	-	3,519,563
2	الموظفون ذوو صلاحيات اتخاذ قرارات بشأن انكشافات المخاطر	16	-	3,352,549
3	وظائف الرقابة المالية ورقابة المخاطر	13	-	1,311,808

12

البيانات المالية وتقرير مراقبي الحسابات



البيانات المالية وتقرير مراقبي الحسابات

بيان المركز
المالي المجمع
148
صفحة 148

تقرير مراقبي
الحسابات المستقلين
143
صفحة 143

بيان الدخل
الشامل المجمع
150
صفحة 150

بيان الأرباح أو
الخسائر المجمع
149
صفحة 149

بيان التدفقات
النقدية المجمع
152
صفحة 152

بيان التغيرات في
حقوق الملكية المجمع
151
صفحة 151

إيضاحات حول
البيانات المالية المجمعة
153
صفحة 153



كى بى إم جى القناعى وشركاه
برج الحمراء، الدور 25
شارع عبد العزيز الصقر
ص.ب. 24، الصفاة 13001
الكويت
تليفون: +965 2228 7000
فاكس: +965 2228 7444

إرنست ويونغ العيبان والعصيمي وشركاهم

هاتف: +965 2245 2880 / 2295 5000
فاكس: +965 2245 6419
kuwait@kw.ey.com
ey.com



نبني المستقبل بثقة

ص.ب. 74
برج الشايح - الطابق 16 و 17
شارع السور - المرقاب
الصفاة 13001 - دولة الكويت

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى حضرات السادة مساهمي بنك وربة ش.م.ك.ع.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة لبنك وربة ش.م.ك.ع. ("البنك") وشركاته التابعة (يشار إليها معاً بـ "المجموعة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي المجموع كما في 31 ديسمبر 2025 وبيانات الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك معلومات السياسات المحاسبية المادية.

في رأينا، أن البيانات المالية المجمعة المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي المجموع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2025 وعن أداؤها المالي المجموع وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية - معايير المحاسبة المتبعة من قبل بنك الكويت المركزي والمطبقة في دولة الكويت.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقاً لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في تقريرنا في قسم "مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة". ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لميثاق الأخلاقيات المهنية الدولي للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) ("الميثاق") كما هو مطبق على عمليات تدقيق البيانات المالية للمنشآت ذات المصلحة العامة. وقد قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات الميثاق. وإننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية، في حكمنا المهني، هي تلك الأمور التي كانت الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. وتم عرض هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة ككل وفي إبداء رأينا حولها، ونحن لا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

الخسائر الائتمانية للتسهيلات التمويلية

إن الاعتراف بخسائر الائتمان للتسهيلات التمويلية النقدية وغير النقدية ("التسهيلات التمويلية") يمثل خسائر الائتمان المتوقعة التي يتم تحديدها طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية ("المعيار الدولي للتقارير المالية 9")، التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصص المطلوب احتسابه وفقاً لقواعد بنك الكويت المركزي بشأن تصنيف التسهيلات التمويلية واحتساب المخصصات لها ("قواعد بنك الكويت المركزي")، أيهما أعلى، كما هو مفصّل عنها في السياسات المحاسبية بالإيضاح 2.4.4 والإيضاح 4 حول البيانات المالية المجمعة.

تقرير مراقب الحسابات المستقل
إلى حضرات السادة مساهمي بنك وربة ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

الخسائر الائتمانية للتسهيلات التمويلية (تتمة)

إن الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9، والمحددة وفقاً للوائح بنك الكويت المركزي، يعتبر سياسة محاسبية معقدة تتطلب أحكاماً جوهرية في تطبيقها. إذ تعتمد خسائر الائتمان المتوقعة على تقدير الإدارة في تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وتصنيف التسهيلات التمويلية إلى مراحل مختلفة، وتحديد وقت حدوث التعثر، ووضع نماذج لتقييم احتمالية تعثر العملاء، وتقدير التدفقات النقدية من الاسترداد أو تحقيق الضمانات.

يستند الاعتراف بالمخصص المحدد للتسهيل التمويلي منخفض القيمة طبقاً لقواعد بنك الكويت المركزي إلى التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي حول الحد الأدنى للمخصص المعترف به بالإضافة إلى أي مخصص إضافي يتم تسجيله استناداً إلى تقدير الإدارة حول التدفقات النقدية المتوقعة فيما يتعلق بذلك التسهيل التمويلي.

لقد حددنا "الخسائر الائتمانية للتسهيلات التمويلية" كأحد أمور التدقيق الرئيسية نظراً لأهمية التسهيلات التمويلية وما يرتبط بها من عدم تأكد من التقديرات والأحكام المطبقة من قبل الإدارة في تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وتصنيف التسهيلات التمويلية إلى مراحل مختلفة وإجراء التعديلات على نماذج خسائر الائتمان المتوقعة متى كان ذلك ممكناً.

تشمل إجراءات تدقيقنا تقييم تصميم وتنفيذ الضوابط المتعلقة بالبيانات والافتراضات التي تستخدمها المجموعة في وضع النماذج، وحوكمتها، وضوابط المراجعة التي تقوم بها الإدارة في تحديد التصنيف المرحلي وكفاية الخسائر الائتمانية.

فيما يتعلق بخسائر الائتمان المتوقعة، استناداً إلى المعيار الدولي للتقارير المالية 9 وحسبما هو محدد بموجب تعليمات بنك الكويت المركزي، قمنا باختيار عينات للتسهيلات التمويلية القائمة بما في ذلك التسهيلات التمويلية المعاد جدولتها وقمنا بتقييم مدى ملاءمة تحديد المجموعة للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان والأساس المترتب على ذلك لتصنيف التسهيلات التمويلية إلى مراحل مختلفة. وقمنا بالاستعانة بالمتخصصين لدينا لمراجعة احتمالية التعثر والخسارة عند التعثر وقيمة التعرض عند التعثر والتوجيهات، إن وجدت، التي تم مراعاتها من قبل الإدارة لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة أخذاً في الاعتبار تعليمات بنك الكويت المركزي. وبالنسبة لعينة من التسهيلات التمويلية، قمنا باحتساب خسائر الائتمان المتوقعة، بما في ذلك أهلية وقيمة الضمان المحتسب في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة المستخدمة من قبل المجموعة.

تقرير مراقب الحسابات المستقل
إلى حضرات السادة مساهمي بنك وربة ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

الخسائر الائتمانية للتسهيلات التمويلية (تتمة)

إضافة إلى ذلك، فيما يتعلق بمتطلبات احتساب المخصصات القائمة على قواعد بنك الكويت المركزي، قمنا بتقييم المعايير الخاصة بتحديد ما إذا كان هناك أي متطلبات لاحتساب أي خسائر ائتمانية وفقاً للتعليمات ذات الصلة، والتحقق من احتسابها متى كانت مطلوبة وفقاً لتلك التعليمات. بالنسبة للعينات التي تم اختيارها والتي شملت التسهيلات التمويلية المعاد جدولتها، تحققنا مما إذا كانت إدارة المجموعة قد قامت بتحديد كافة أحداث الانخفاض في القيمة. وبالنسبة للعينات التي تم اختيارها والتي تضمنت أيضاً التسهيلات التمويلية منخفضة القيمة، قمنا بتقدير قيمة الضمان وتحقيقنا من عمليات احتساب المخصصات المترتبة عليها.

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2025

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2025، بخلاف البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقبي الحسابات حولها. لقد حصلنا على تقرير مجلس إدارة البنك، قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، ونتوقع الحصول على باقي أقسام التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2025 بعد تاريخ تقرير مراقبي الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يغطي المعلومات الأخرى ولم ولن نعبر عن أي نتيجة تدقيق حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المذكورة أعلاه وتحديد ما إذا كانت غير متوافقة بصورة مادية مع البيانات المالية المجمعة أو حسبما وصل إليه علمنا أثناء التدقيق أو وجود أي أخطاء مادية بشأنها. وإذا ما توصلنا إلى وجود أي أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها على المعلومات الأخرى والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، فإنه يتعين علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية - معايير المحاسبة المتبعة من قبل بنك الكويت المركزي والمطبقة في دولة الكويت وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية المجمعة، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعترض الإدارة تصفية المجموعة أو وقف أعمالها أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائماً باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية المجمعة.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى حضرات السادة مساهمي بنك وربة ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكاماً مهنيةً وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

◀ تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ؛ حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.

◀ فهم أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى المجموعة.

◀ تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.

◀ التوصل إلى مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكيد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكاً جوهرياً حول قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود عدم تأكيد مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار، في تقرير مراقبي الحسابات، الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية المجمعة أو تعديل رأينا في حالة عدم ملائمة الإفصاحات. تستند نتائج تدقيقنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقبي الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.

◀ تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.

◀ تخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للمجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول المعلومات المالية للشركات أو وحدات أنشطة المجموعة داخل المجموعة كأساس لإبداء رأي حول البيانات المالية المجمعة. ونحن مسؤولون عن إبداء التوجيهات والمراجعة والإشراف على أعمال التدقيق والتي تم تنفيذها لأغراض تدقيق المجموعة وتحمل المسؤولية فقط عن رأي التدقيق.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهريّة في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

نقدم أيضاً للمسؤولين عن الحوكمة بياناً يفيد بالتزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يختص بالاستقلالية، ونبلغهم أيضاً بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي نرى بصورة معقولة أنها من المحتمل أن تؤثر على استقلاليتنا بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة للحد من التهديدات أو التدابير ذات الصلة المطبقة، متى كان ذلك مناسباً.

ومن خلال الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بها، نحدد تلك الأمور التي تشكل الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية، ولذلك تعتبر هي أمور التدقيق الرئيسية. إننا نفصح عن هذه الأمور في تقرير مراقبي الحسابات الخاص بنا ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو في أحوال نادرة جداً، عندما نتوصل إلى أن أمراً ما يجب عدم الإفصاح عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع بشكل معقول أن النتائج العكسية المترتبة على هذا الإفصاح تتجاوز المكاسب العامة له.

تقرير مراقب الحسابات المستقل
إلى حضرات السادة مساهمي بنك وربة ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا أيضاً أن البنك يحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر. وأنا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/رب، ر ب إ/ 336/ 2014 المؤرخ 24 يونيو 2014 والتعديلات اللاحقة له، والتعميم رقم 2/رب، ر ب إ/ 343/ 2014 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 والتعديلات اللاحقة له، على التوالي، وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا، لم تقع مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/رب، ر ب إ/ 336/ 2014 المؤرخ 24 يونيو 2014 والتعديلات اللاحقة له، والتعميم رقم 2/رب، ر ب إ/ 343/ 2014 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 والتعديلات اللاحقة له، على التوالي، وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها، أو لعقد التأسيس وللنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا، لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.



صافي عبد العزيز المطوع
مراقب حسابات - ترخيص رقم 138
من كي بي إم جي القناعي وشركاه
عضو في كي بي إم جي العالمية



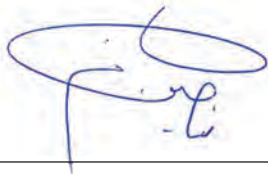
شيوخه عدنان الفليح
سجل مراقبي الحسابات رقم 289 فئة أ
إرنست ويونغ
العيان والعصيمي وشركاهم

4 فبراير 2026
الكويت

بيان المركز المالي المجمع

كما في 31 ديسمبر 2025

2024	2025	إيضادات	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي		
			الموجودات
456,581	241,619	3	نقد وأرصدة لدى البنوك
385,084	358,484		إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي
3,642,603	4,007,489	4	مدينو التمويل
198,914	219,432	5	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
381,560	411,122	6	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
-	513,296	7	استثمار في شركة زميلة
118,791	123,409	8	استثمار في مشاريع مشتركة
39,544	40,565	9	عقارات استثمارية
52,215	49,528		موجودات أخرى
18,480	63,262	10	عقارات ومعدات
5,293,772	6,028,206		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
1,332,641	1,299,061	11	المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
3,149,067	3,510,073	12	حسابات المودعين
308,304	156,574	13	صكوك مصدرة
92,010	82,383		مطلوبات أخرى
4,882,022	5,048,091		إجمالي المطلوبات
			حقوق الملكية
218,360	449,822	14	رأس المال
80,375	298,735		علاوة إصدار أسهم
11,225	16,420	14	احتياطي قانوني
(2,694)	7,632		احتياطي القيمة العادلة
579	1,688		احتياطي تحويل العملات الأجنبية
14,995	8,241		أرباح مرحلة
322,840	782,538		
13,102	44,982	14	توزيعات أرباح مقترحة
335,942	827,520		حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك
75,808	152,595	15	الصكوك الدائمة الشريحة 1
411,750	980,115		إجمالي حقوق الملكية
5,293,772	6,028,206		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية



شاهين حمد الغانم
الرئيس التنفيذي



حمد مساعد السايير
رئيس مجلس الإدارة

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 28 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان الأرباح أو الخسائر المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

2024	2025	إيضاحات
244,859	257,916	ودائع وإيرادات تمويل
(190,070)	(198,117)	تكاليف تمويل وتوزيع للمودعين
54,789	59,799	صافي إيرادات التمويل
10,607	32,675	16 صافي إيرادات استثمار
7,734	11,849	17 صافي إيرادات أتعاب وعمولات
2,728	2,824	إيرادات أخرى
4,448	2,147	أرباح تحويل عملات أجنبية
80,306	109,294	صافي إيرادات التشغيل
(29,124)	(30,054)	تكاليف موظفين
(9,707)	(10,648)	مصروفات عمومية وإدارية
(7,526)	(6,399)	مصروف استهلاك
(46,357)	(47,101)	صافي مصروفات التشغيل
33,949	62,193	صافي ربح التشغيل قبل مخصص انخفاض القيمة وخسائر الائتمان
(10,408)	(10,248)	18 مخصص الانخفاض في القيمة وخسائر الائتمان
23,541	51,945	الربح قبل الضرائب ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة
(1,073)	(2,258)	19 الضرائب
(66)	(66)	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
22,402	49,621	صافي ربح السنة
7.93 فلس	11.46 فلس	20 ربحية السهم الأساسية والمخفضة

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 28 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان الدخل الشامل المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

2024	2025	إيضاحات
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
22,402	49,621	صافي ربح السنة
إيرادات (خسائر) شاملة أخرى		
إيرادات (خسائر) شاملة أخرى سيتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر:		
أدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى:		
4,087	9,612	صافي التغير في القيمة العادلة
(93)	(382)	18 التغيرات في مخصص خسائر الائتمان المتوقعة
(1,599)	(524)	16 إعادة تصنيف إلى الأرباح أو الخسائر
2,395	8,706	صافي الأرباح من أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
(554)	1,032	فروق تحويل عملات أجنبية ناتجة من تحويل عمليات أجنبية
(438)	-	8 حصة في الخسائر الشاملة الأخرى لاستثمار في مشروع مشترك
(42)	77	صافي فروق تحويل عملات أجنبية معاد إدراجها إلى الأرباح أو الخسائر نتيجة إلغاء الاعتراف بالاستثمار في مشروع مشترك
1,361	9,815	إجمالي البنود التي يتم أو قد يتم إعادة تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر
إيرادات (خسائر) شاملة أخرى لن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر		
(134)	576	صافي التغير في القيمة العادلة لاستثمارات في أسهم مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
-	1,044	حصة في الإيرادات الشاملة الأخرى لاستثمار في شركة زميلة
(134)	1,620	إجمالي البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر
1,227	11,435	إيرادات شاملة أخرى للسنة
23,629	61,056	إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 28 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

إجمالي حقوق الملكية	الصكوك الدائمة الشريحة 1	حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك	توزيعات الأرباح المقترحة	الإجمالي الفرعي	الأرباح المرطبة	احتياطي تحويل العملات الأجنبية	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي قانوني	علاوة إصدار أسهم	رأس المال	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
411,750	75,808	335,942	13,102	322,840	14,995	579	(2,694)	11,225	80,375	218,360	كما في 1 يناير 2025
49,621	-	49,621	-	49,621	49,621	-	-	-	-	-	صافي ربح السنة
11,435	-	11,435	-	11,435	-	1,109	10,326	-	-	-	إيرادات شاملة أخرى
61,056	-	61,056	-	61,056	49,621	1,109	10,326	-	-	-	إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة
436,720	-	436,720	-	436,720	-	-	-	-	218,360	218,360	الزيادة في رأس المال (إيضاح 14)
-	-	-	(13,102)	13,102	-	-	-	-	-	13,102	إصدار أسهم منحة (إيضاح 14)
(350)	-	(350)	-	(350)	(350)	-	-	-	-	-	تكلفة متعلقة مباشرة بالزيادة في رأس المال
-	-	-	-	-	(5,195)	-	-	5,195	-	-	المحول إلى الاحتياطي القانوني (إيضاح 14)
76,787	76,787	-	-	-	-	-	-	-	-	-	إصدار صكوك دائمة - الشريحة 1 (إيضاح 15)
(5,464)	-	(5,464)	-	(5,464)	(5,464)	-	-	-	-	-	أرباح مدفوعة للصكوك الدائمة - الشريحة 1 (إيضاح 15)
(384)	-	(384)	-	(384)	(384)	-	-	-	-	-	تكاليف متعلقة مباشرة بإصدار الصكوك الدائمة - الشريحة 1
-	-	-	44,982	(44,982)	(44,982)	-	-	-	-	-	توزيعات أرباح مقترحة (إيضاح 14)
980,115	152,595	827,520	44,982	782,538	8,241	1,688	7,632	16,420	298,735	449,822	في 31 ديسمبر 2025
391,196	75,808	315,388	12,360	303,028	11,124	1,175	(4,517)	8,871	80,375	206,000	كما في 1 يناير 2024
22,402	-	22,402	-	22,402	22,402	-	-	-	-	-	صافي ربح السنة
1,227	-	1,227	-	1,227	-	(596)	1,823	-	-	-	إيرادات (خسائر) شاملة أخرى
23,629	-	23,629	-	23,629	22,402	(596)	1,823	-	-	-	إجمالي الإيرادات (الخسائر) الشاملة للسنة
-	-	-	(12,360)	12,360	-	-	-	-	-	12,360	إصدار أسهم منحة (إيضاح 14)
-	-	-	-	-	(2,354)	-	-	2,354	-	-	المحول إلى الاحتياطي القانوني (إيضاح 14)
(3,075)	-	(3,075)	-	(3,075)	(3,075)	-	-	-	-	-	أرباح مدفوعة للصكوك الدائمة - الشريحة 1 (إيضاح 15)
-	-	-	13,102	(13,102)	(13,102)	-	-	-	-	-	توزيعات أرباح مقترحة (إيضاح 14)
411,750	75,808	335,942	13,102	322,840	14,995	579	(2,694)	11,225	80,375	218,360	في 31 ديسمبر 2024

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 28 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التدفقات النقدية المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

2024	2025	إيضاحات	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي		
أنشطة التشغيل			
23,541	51,945		الربح قبل الضرائب ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة تعديلات ل:
(10,607)	(32,675)	16	صافي إيرادات استثمار
(230)	-		ربح من إلغاء الاعتراف بعقود تأجير
1,438	1,426		مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
7,526	6,399		مصروف استهلاك
10,408	10,248	18	مخصص الانخفاض في القيمة وخسائر الائتمان
32,076	37,343		
التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل:			
25,920	(100,667)		إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي
(197,640)	(375,030)		مدينو التمويل
23,828	677		موجودات أخرى
169,792	(299,580)		المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
241,922	361,006		حسابات المودعين
23,048	(14,119)		مطلوبات أخرى
318,946	(390,370)		التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من العمليات
(261)	(333)		مكافأة نهاية الخدمة مدفوعة
(1,124)	(1,061)		ضرائب مدفوعة
317,561	(391,764)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة التشغيل
أنشطة الاستثمار			
(47,723)	(48,169)		شراء/ مساهمات رأسمالية لموجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
19,907	30,822		متحصلات من بيع/ استرداد موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
(289,377)	(344,909)		شراء موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
280,530	321,421		متحصلات من بيع موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
(13,949)	(10,823)		إضافات إلى استثمار في مشاريع مشتركة
3,854	3,068		متحصلات من بيع/ استرداد استثمار في مشاريع مشتركة
(35,931)	-		شراء عقار استثماري
-	16		متحصلات من بيع ممتلكات ومعدات
(5,507)	(45,121)		شراء ممتلكات ومعدات
-	(230,825)	7	المقابل المدفوع لحيازة أصل لشركة تابعة
5,871	12,077		توزيعات أرباح مستلمة من موجودات مالية
331	146		إيرادات استثمار أخرى مستلمة
1,159	4,583		توزيعات مستلمة من مشاريع مشتركة
447	4,229		إيرادات تأجير مستلمة
(80,388)	(303,485)		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار
أنشطة التمويل			
152,950	-		متحصلات من إصدار الصكوك
2,741	(380)		صافي الحركة في الصكوك المصدرة
(152,450)	(150,000)		مدفوعات صكوك
(3,400)	(3,982)		سداد مطلوبات التأجير
(3,075)	(5,464)		أرباح مدفوعة لحاملي الصكوك الدائمة - الشريحة 1
-	(384)		التكلفة المتعلقة بإصدار الصكوك الدائمة - الشريحة 1
-	76,787		متحصلات من إصدار الصكوك الدائمة - الشريحة 1
-	436,720		متحصلات من الزيادة في رأس المال
-	(350)		تكاليف متعلقة مباشرة بالزيادة في رأس المال
(3,234)	352,947		صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التمويل
233,939	(342,302)		صافي (النقص) الزيادة في النقد والنقد المعادل
468,862	702,801		النقد والنقد المعادل في 1 يناير
702,801	360,499	3	النقد والنقد المعادل في 31 ديسمبر
معلومات إضافية حول التدفقات النقدية التشغيلية			
(189,874)	(187,297)		تكاليف تمويل مدفوعة
258,703	260,426		إيرادات تمويل مستلمة

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 28 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

1. معلومات حول الشركة

بنك وربة ش.م.ك.ع. ("البنك") هو شركة مساهمة عامة كويتية تأسست في 17 فبراير 2010 في دولة الكويت بموجب المرسوم الأميري رقم 289 / 2009. إن البنك مسجل كمؤسسة مصرفية إسلامية وفقاً لقواعد ولوائح بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي") بتاريخ 7 أبريل 2010، وأسهمه متداولة علناً في بورصة الكويت. يقع المركز الرئيسي للبنك في برج الراجية، - دور الميزانين 1 - شارع عمر بن الخطاب، وعنوانه البريدي المسجل هو ص.ب. 1220، الصفاة 13013، دولة الكويت.

يتمثل نشاط البنك بشكل رئيسي في تقديم الخدمات المصرفية للشركات وللأفراد وأنشطة الاستثمار المصرفية وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك طبقاً لما تعتمده هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

اعتمدت الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك في اجتماعها المنعقد بتاريخ 31 مارس 2025 البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024. تم عرض التوزيعات المقترحة من قبل مجلس الإدارة والتي تمت الموافقة عليها من قبل مساهمي البنك للسنة المنتهية بذلك التاريخ في إيضاح 14.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة للبنك وشركته التابعة والشركات ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل للبنك (يشار إليها معاً بـ "المجموعة") للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 بناءً على قرار مجلس الإدارة الصادر في 12 يناير 2026. لمساهمي البنك صلاحية تعديل هذه البيانات المالية المجمعة في اجتماع الجمعية العمومية السنوية.

2.1 أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً لتعليمات مؤسسات الخدمات المالية الصادرة عن بنك الكويت المركزي في دولة الكويت. وتتطلب هذه التعليمات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية ("معايير المحاسبة") الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي في ضوء التعديلات لقياس خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً لمخصص خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات التمويلية المحتسبة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 - الأدوات المالية ("المعيار الدولي للتقارير المالية 9") التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي، أيهما أعلى؛ والتأثير الناتج على الإفصاحات ذات الصلة.

يشار إلى إطار العمل المذكور أعلاه في ما يلي بـ "المعايير الدولية للتقارير المالية - معايير المحاسبة - المتبعة من قبل بنك الكويت المركزي والمطبقة في دولة الكويت".

تم إعداد البيانات المالية المجمعة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وأدوات الدين وأدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى والعقارات الاستثمارية ومبادلات العملات الأجنبية الآجلة والتي تم قياس جميعها وفقاً للقيمة العادلة.

يعرض البنك بيان مركزه المالي المجموع حسب ترتيب السيولة استناداً إلى نية البنك وقدرته على استرداد/تسوية أغلبية موجودات ومطلوبات بنود البيانات المالية المقابلة. تم عرض التحليل المتعلق بالاسترداد أو التسوية خلال 12 شهراً بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة (المتداولة) والاسترداد أو التسوية بما يتجاوز 12 شهراً بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة (غير المتداولة) ضمن الإيضاح 23.

يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي وهو أيضاً عملة التعامل للبنك. وتم تقريب كافة القيم إلى أقرب ألف دينار كويتي، ما لم يشار إلى خلاف ذلك.

2.2 التغييرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

إن السياسات المحاسبية المطبقة في إعداد هذه البيانات المالية المجمعة مماثلة لتلك المستخدمة في السنة المالية السابقة باستثناء تطبيق المعايير الجديدة التي تسري اعتباراً من 1 يناير 2025. لم تقم المجموعة بالتطبيق المبكر لأي معيار أو تفسير أو تعديل آخر صادر ولكن لم يسر بعد.

2.2.1 المعايير الجديدة والتفسيرات والتعديلات المطبقة من قبل المجموعة

قامت المجموعة لأول مرة بتطبيق بعض المعايير والتعديلات التي تسري للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2025 (ما لم يُذكر خلاف ذلك). لم تقم المجموعة بالتطبيق المبكر لأي معيار أو تفسير أو تعديل آخر صادر ولكن لم يسر بعد.

عدم قابلية العملات للتحويل - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 21

بالنسبة لفترة البيانات المالية المجمعة التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2025، تحدد التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 21 - عدم قابلية العملات للتحويل (تأثيرات التغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية) كيفية تقييم ما إذا كانت العملة قابلة للتحويل وكيفية تحديد سعر الصرف عند عدم القابلية للتحويل. كما تتطلب التعديلات الإفصاح عن المعلومات التي تُمكن مستخدمي بياناتها المالية من فهم كيفية تأثير عدم قابلية العملات للتحويل إلى عملة أخرى على الأداء والمركز المالي والتدفقات النقدية للمنشأة أو كيفية توقع حدوث هذا التأثير.

لم يكن لهذا التعديل تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

2.3 معايير صادرة ولكن لم تسر بعد

في ما يلي المعايير الجديدة والمعدلة والتفسيرات الصادرة ولكن لم تسر بعد حتى تاريخ إصدار البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

تعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية - تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية 7

في 30 مايو 2024، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية 7. تعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية (التعديلات). تتضمن التعديلات:

- توضيحات بشأن متطلبات الاعتراف وإلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية.
- توضيح أن الالتزام المالي يتم إلغاء الاعتراف به في "تاريخ التسوية". مع إدخال أحد خيارات السياسة المحاسبية (إذا تم استيفاء شروط محددة) لإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية التي تم تسويتها باستخدام نظام سداد إلكتروني قبل تاريخ التسوية.
- تقديم إرشادات إضافية حول كيفية تقييم التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية المقترنة بخصائص المسؤولية البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والخصائص المماثلة.
- توضيحات حول ما يشكل "خصائص عدم الرجوع" وخصائص الأدوات المترابطة تعاقدياً.
- تقديم متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية ذات الخصائص المحتملة والإفصاحات الإضافية عن أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى.

في ما يتعلق بالتعديلات على استبعاد المطلوبات المالية التي يتم تسويتها من خلال نظام الدفع الإلكتروني، تقوم المجموعة حالياً بإجراء تقييم شامل لجميع أنظمة الدفع الإلكترونية المادية المستخدمة في مختلف الدول التي تعمل بها. يهدف هذا التقييم إلى تحديد ما إذا كانت التعديلات ستؤدي إلى تغييرات جوهرية في الممارسات الحالية، وما إذا كانت تستوفي الشروط لتطبيق خيار السياسة المحاسبية لاستبعاد هذه المطلوبات المالية قبل تاريخ التسوية. بالإضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بمراجعة جميع أنظمة الدفع الأخرى (مثل الشيكات وبطاقات الائتمان وبطاقات الخصم)، للتأكد من إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية المقابلة عند إطفاء الحق في التدفقات النقدية وإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية المقابلة في تاريخ التسوية.

تسري التعديلات على فترات البيانات المالية المجمعة السنوية بداية من أو بعد 1 يناير 2026. يُسمح بالتطبيق المبكر، مع خيار التطبيق المبكر للتعديلات بشأن تصنيف الموجودات المالية والإفصاحات ذات الصلة فقط. لا تعزم المجموعة حالياً تطبيق التعديلات مبكراً.

المعيار الدولي للتقارير المالية 18 العرض والإفصاح في البيانات المالية

في أبريل 2024، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي للتقارير المالية 18 "العرض والإفصاح في البيانات المالية"، الذي يحل محل معيار المحاسبة الدولي 1 "عرض البيانات المالية". يستحدث المعيار الدولي للتقارير المالية 18 متطلبات جديدة للعرض في بيان الأرباح أو الخسائر، بما في ذلك القيم الإجمالية والإجمالية الفرعية المحددة. علاوةً على ذلك، يتعين على المنشآت تصنيف جميع الإيرادات والمصروفات في بيان الأرباح أو الخسائر ضمن واحدة من خمس فئات: التشغيل والاستثمار والتمويل وضرائب الدخل والعمليات الموقوفة، حيث تعتبر الفئات الثلاث الأولى فئات جديدة. كما توجد متطلبات وخيارات عرض محددة للمنشآت التي لديها أنشطة أعمال رئيسية محددة (سواء لتقديم التمويل للعملاء أو الاستثمار في نوع معين من الموجودات، أو كليهما).

كما يتطلب المعيار الإفصاح عن مقاييس الأداء التي حددتها الإدارة حديثاً، والتي تمثل قيم إجمالية فرعية للإيرادات والمصروفات، ويتضمن متطلبات جديدة لتجميع وتجزئة المعلومات المالية بناءً على "الدوار" المحددة للبيانات المالية الأساسية والإيضاحات. بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء تعديلات محدودة النطاق على معيار المحاسبة الدولي 7 "بيان التدفقات النقدية"، والتي تتضمن تغيير نقطة البداية لتحديد التدفقات النقدية من العمليات وفقاً للطريقة غير المباشرة، من "الأرباح أو الخسائر" إلى "الأرباح أو الخسائر التشغيلية" وإلغاء الخيار بشأن تصنيف التدفقات النقدية من توزيعات الأرباح والفوائد. بالإضافة إلى ذلك، ثمة تعديلات مترتبة على العديد من المعايير الأخرى.

يسري المعيار الدولي للتقارير المالية 18 والتعديلات اللاحقة لفترات البيانات المالية المجمعة التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2027 مع السماح بالتطبيق المبكر. والمجموعة لا تعتزم حالياً التطبيق المبكر للمعيار.

وتعمل المجموعة حالياً على تحديد كافة تأثيرات المعيار على البيانات المالية الرئيسية والإيضاحات حول البيانات المالية. تأخذ المجموعة في اعتبارها أنشطة أعمالها الرئيسية لتشمل تقديم التمويل إلى العملاء والاستثمار في الموجودات المالية. وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 18، يتم تصنيف بعض الإيرادات والمصروفات المتعلقة بتلك الأنشطة في فئة التشغيل. كاستثناء من المتطلبات العامة التي كانت ستؤدي بخلاف ذلك إلى تصنيفها في فئة الاستثمار أو التمويل.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية المادية

قامت المجموعة بتطبيق السياسات المحاسبية التالية بشكل متناسق على جميع الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية المجمعة.

2.4.1 أساس التجميع

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للبنك وشركائه ذات الأغراض الخاصة المملوكة له بالكامل (الشركات المستثمر فيها الخاضعة لسيطرة البنك) وشركته التابعة كما في 31 ديسمبر 2025. تنشأ السيطرة عندما تتعرض المجموعة لمخاطر أو يكون لها حقوق في عائدات متغيرة من مشاركتها في الشركة المستثمر فيها ويكون لديها قدرة التأثير على تلك العائدات من خلال سيطرتها على الشركة المستثمر فيها.

وبصورة محددة، تسيطر المجموعة على الشركة المستثمر فيها فقط عندما يكون لدى المجموعة:

- السيطرة على الشركة المستثمر فيها (أي الحقوق الحالية التي تمنحها القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة الخاصة بالشركة المستثمر فيها)
- التعرض لمخاطر، أو يكون لها حقوق في، عائدات متغيرة من مشاركتها في الشركة المستثمر فيها؛ و
- القدرة على استخدام سيطرتها على الشركة المستثمر فيها في التأثير على عائداتها.

بصورة عامة، هناك افتراض بأن السيطرة تنشأ عن أغلبية حقوق التصويت. لدعم هذا الافتراض وعندما تحتفظ المجموعة بأقل من أغلبية حقوق التصويت أو حقوق مماثلة للشركة المستثمر فيها، تأخذ المجموعة في اعتبارها كافة الحقائق والظروف ذات الصلة عند تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها بما في ذلك:

- الترتيب التعاقدية القائم مع حاملي الأصوات الآخرين في الشركة المستثمر فيها؛
- الحقوق الناتجة من الترتيبات التعاقدية الأخرى؛
- حقوق التصويت لدى المجموعة وحقوق التصويت المحتملة.

تعيد المجموعة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها في حالة إذا كانت المعلومات والظروف تشير إلى وجود تغيرات في عامل واحد أو أكثر من العوامل الثلاثة للسيطرة. يبدأ تجميع الشركة ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل والشركة التابعة عندما تمارس المجموعة السيطرة على الشركة ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل والشركة التابعة ويتوقف التجميع عندما تفقد المجموعة سيطرتها على الشركة ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل والشركة التابعة. ويتم إدراج الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات المتعلقة بالشركة ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل والشركة التابعة التي تم حيازتها أو بيعها خلال السنة في البيانات المالية المجمعة من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة حتى تاريخ توقف سيطرة المجموعة على الشركة ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل أو الشركة التابعة.

تتعلق الأرباح أو الخسائر وكل بند من بنود الإيرادات الشاملة الأخرى بمساهمي الشركة الأم للمجموعة وبالحصص غير المسيطرة حتى إن أدى ذلك الأمر إلى رصيد عجز للحصص غير المسيطرة. ويتم عند الضرورة إجراء تعديلات على البيانات المالية للشركات التابعة بحيث تتوافق السياسات المحاسبية لها مع السياسات المحاسبية للمجموعة. يتم استبعاد كافة الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات بين أعضاء المجموعة بالكامل عند التجميع.

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية في الشركة ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل أو الشركة التابعة، دون فقد السيطرة، كمعاملة حقوق ملكية.

إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة ذات أغراض خاصة مملوكة بالكامل أو شركة تابعة، فإنها تستبعد الموجودات ذات الصلة (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات والحصص غير المسيطرة والبنود الأخرى لحقوق الملكية في حين يتم تحقق الأرباح أو الخسائر الناتجة ضمن الأرباح أو الخسائر. يتم تسجيل أي استثمار محتفظ به وفقاً للقيمة العادلة.

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للبنك وشركائه ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل والشركة التابعة. في ما يلي الشركات ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل والشركة التابعة للبنك:

نسبة حصة الملكية %		اسم الشركة التابعة	الأنشطة الرئيسية	بلد التأسيس	2025	2024
100	100					
100	100	شركة صكوك وربة الشريحة 1 (2) المحدودة	الأوراق المالية	جزر كايمان	100	100
-	100	شركة صكوك وربة الشريحة 1 (3) المحدودة	الأوراق المالية	جزر كايمان	100	-
100	100	شركة وربة الاستشارية المحدودة	خدمات إدارة الشركات	جزر كايمان	100	100
100	100	نسيمة تاور للاستثمار ش.ذ.م.م.	الاستثمار في المشاريع التجارية والإدارة	الإمارات العربية المتحدة	100	100
-	100	شركة وربة الاستراتيجية ش.ش.و.	التجارة العامة	الكويت	100	-
-	100	شركة وربة القابضة ش.ش.و.	شركة قابضة	الكويت	100	-
-	100	شركة جرت العقارية ذ.م.م. (تحت التصفية)	العقارات	الكويت	100	-

2.4.2 الأدوات المالية - الاعتراف المبدي

2.4.2.1 تاريخ الاعتراف

يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية باستثناء أرصدة مديني التمويل وحسابات المودعين مبدئياً في تاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة. وهذا يتضمن المتاجرة بالطريقة الاعتيادية؛ أي مشتريات أو مبيعات للموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال إطار زمني يتم تحديده عموماً وفقاً للنظم أو العرف السائد في الأسواق. يتم تسجيل التمويل إلى العملاء عند تحويل الأموال إلى حسابات العملاء. وتسجل المجموعة حسابات المودعين عند تحويل الأموال إلى المجموعة.

2.4.2.2 القياس المبدي للأدوات المالية

يعتمد تصنيف الأدوات المالية عند الاعتراف المبدي على شروطها التعاقدية ونموذج الأعمال المستخدم في إدارة الأدوات. وتفاصيل الأدوات المالية مبدئياً وفقاً لقيمتها العادلة باستثناء في حالة الموجودات والمطلوبات المالية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، حيث يتم إضافة أو اقتطاع تكاليف المعاملة من هذا المبلغ.

2.4.2.3 ربح أو خسارة اليوم الأول

عندما يختلف سعر المعاملة للأداة عن القيمة العادلة عند استحداث تلك الأداة، وكان احتساب القيمة العادلة يستند إلى أسلوب تقييم يعتمد فقط على المدخلات الملحوظة في معاملات السوق، تقوم المجموعة بإدراج الفرق بين سعر المعاملة والقيمة العادلة ضمن إيرادات الاستثمار. في تلك الحالات التي تستند فيها القيمة العادلة إلى النماذج التي لها بعض المدخلات غير الملحوظة، يكون الفرق بين سعر المعاملة والقيمة العادلة مؤجلاً ويدرج فقط ضمن الأرباح أو الخسائر عندما تصبح المدخلات ملحوظة أو عندما يتم إلغاء الاعتراف بالأداة.

2.4.2.4 تحديد تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية

حددت المجموعة تصنيف وقياس موجوداتها المالية والمطلوبات المالية كما يلي:

• النقد والنقد المعادل

يتكون النقد والنقد المعادل - كما هو مشار إليه في بيان التدفقات النقدية المجمع - من النقد في الصندوق والحسابات الجارية غير المحتجزة لدى البنوك المركزية والودائع لدى البنوك المستحقة عند الطلب أو ذات فترة استحقاق أصلية مدتها ثلاثة أشهر أو أقل. يدرج النقد والنقد المعادل بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل الربح الفعلي.

• الإيداعات لدى البنوك ومدينو التمويل والاستثمارات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة

تقوم المجموعة فقط بقياس الإيداعات لدى البنوك ومدينو التمويل والاستثمارات المالية الأخرى وفقاً للتكلفة المطفأة إذا كانت تستوفي الشرطين التاليين:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال بهدف الاحتفاظ بالموجودات المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية
- أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تمثل مدفوعات أصل المبلغ والربح فقط على أصل المبلغ القائم.

يتم قياس أدوات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة لاحقاً وفقاً للتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي المعدل مقابل خسائر انخفاض القيمة، إن وجدت، يتم تسجيل إيرادات الأرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية والانخفاض في القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم تسجيل أي ربح أو خسارة نتيجة لإلغاء الاعتراف في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

إن تفاصيل هذه الشروط موضحة أدناه.

المرابحة

إن المرابحة هي اتفاقية تتعلق ببيع السلع بالتكلفة، زائداً هامش ربح متفق عليه، حيث يقوم البائع بإخطار المشتري بالسعر الذي ستتم المعاملة وفقاً له وكذلك مبلغ الربح الذي سيتم الاعتراف به.

الإجارة

يتم إبرام عقد التأجير بين المجموعة (المؤجر) والعميل (المستأجر)، حيث تحقق المجموعة بموجبه عائداً عن طريق تحميل الإيجارات على الموجودات المؤجرة إلى العملاء.

التورق

هو منتج يشتري فيه العميل بضاعة من المجموعة على أساس الدفع المؤجل ثم يبيعها على الفور نقداً إلى طرف آخر. تمثل الإيداعات لدى بنك الكويت المركزي التورق لدى بنك الكويت المركزي والتورق لصالح الدين العام.

المضاربة

هو اتفاق بين طرفين يقدم بموجبه أحدهما الأموال (رب المال) ويقوم الآخر بصنع الجهود وتقديم الخبرة (المضارب) وهو المسؤول عن استثمار هذه الأموال في شركة معينة أو نشاط خاص مقابل نسبة متفق عليها مسبقاً من إيرادات المضاربة إذا كانت هناك أرباح. أما في حالة الخسارة العادية، يتحمل رب المال خسارة ماله والمضارب يتحمل خسارة جهوده. مع ذلك، في حالة الإهمال أو الإخلال بأي من شروط وأحكام اتفاقية المضاربة، يتحمل المضارب وحده الخسائر. تعمل المجموعة كمضارب عند قبول الأموال من المودعين وكتب المال عند استثمار هذه الأموال على أساس المضاربة.

الوكالة

إن الوكالة هي اتفاقية تقوم بموجبها المجموعة بتقديم مبلغ من المال إلى عميل بموجب اتفاقية وكالة، الذي يقوم باستثمار هذا المبلغ وفقاً لشروط محددة مقابل أتعاب متفق عليها. يلتزم الوكيل بإعادة المبلغ في حالة الإهمال أو مخالفة أي من شروط وأحكام الوكالة.

أرصدة مديني التمويل الأخرى والسلف

تمثل أرصدة مديني التمويل الأخرى والسلف موجودات مالية ذات دفعات سداد ثابتة أو قابلة للتحديد وتواريخ استحقاق محددة. بعد الاعتراف المبدئي، يتم قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي. يتم تعديل القياس لتأثير عمليات تحوط القيمة العادلة والمشطوبات ومخصصات خسائر الائتمان. تتضمن التكلفة المطفأة أي خصومات حيازة أو أقساط بالإضافة إلى الرسوم التي تعد جزءاً من احتساب معدل الربح الفعلي. يتم تسجيل الإطفاء الناتج كإيرادات تمويل في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

تقييم نموذج الأعمال

تحدد المجموعة نموذج أعمالها عند المستوى الذي يعكس على النحو الأفضل كيفية إدارتها لمجموعات الموجودات المالية لتحقيق الأغراض من الأعمال:

- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال ورفع التقارير عنها إلى موظفي الإدارة العليا للمنشأة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال)، وبالأخص كيفية إدارة تلك المخاطر؛
- كيفية مكافأة مديري الأعمال (على سبيل المثال أن تستند المكافأة إلى القيمة العادلة للموجودات المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية التي تم تحصيلها)
- كما أن معدل التكرار المتوقع وقيمة وتوقيت المبيعات المتوقعة تعتبر من العوامل الهامة في تقييم المجموعة.

يستند تقييم نموذج الأعمال إلى السيناريوهات المحتملة بصورة معقولة دون وضع نموذج "السيناريو الأسوأ" أو "سيناريو حالات الضغط" في الاعتبار. في حالة تحقيق التدفقات النقدية بعد الاعتراف المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للمجموعة، لن تغير المجموعة من تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال، ولكنها ستدرج هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية المستحدثة أو المشتراة مؤخراً في الفترات اللاحقة.

اختبار مدفوعات أصل المبلغ والربح فقط

خطوة ثانية من عملية التصنيف، تقوم المجموعة بتقييم الشروط التعاقدية للأصل المالي لتحديد ما إذا كانت تستوفي اختبار مدفوعات أصل المبلغ والربح فقط.

لأغراض هذا الاختبار، يُعرف "أصل المبلغ" بالقيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي وقد يتغير على مدى عمر الأصل المالي (كأن يتم سداد أصل المبلغ أو إطفاء القسط / الخصم).

إن العناصر الأكثر أهمية للربح ضمن ترتيب الإقراض تتمثل عادةً في مراعاة القيمة الزمنية للأموال ومخاطر الائتمان. ولإجراء تقييم مدفوعات أصل المبلغ والربح فقط، تقوم المجموعة بتطبيق أحكام، وتراعي العوامل ذات الصلة مثل العملة المدرج بها الأصل المالي وفترة تحقق معدل الربح عن هذا الأصل.

على النقيض، فإن الشروط التعاقدية التي تسمح بالتعرض لأكثر من الانكشاف للمخاطر أو التقلب في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب إقراض أساسي لا تتيح تدفقات نقدية تعاقدية تتمثل في مدفوعات أصل المبلغ والربح عن المبلغ القائم فقط. وفي مثل هذه الحالات، ينبغي أن يتم قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

تطبق المجموعة فئة التصنيف الجديدة لأدوات الدين المقاسة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 في حالة استيفاء الشرطين التاليين:

- أن يتم الاحتفاظ بالأداة ضمن نموذج أعمال يكون الغرض منه تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية و
- أن تفي الشروط التعاقدية للأصل المالي باختبار مدفوعات أصل المبلغ والربح فقط.

يتم قياس أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى لاحقًا بالقيمة العادلة مع إدراج الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى. ويتم تسجيل عائدات الأرباح وأرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية وخسائر الائتمان المتوقعة ضمن الأرباح أو الخسائر بنفس الطريقة المتبعة للموجودات المالية المقاسة وفقًا للتكلفة المطفأة. تم توضيح طريقة احتساب خسائر الائتمان المتوقعة لأدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى أدناه. عند إلغاء الاعتراف، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة سابقًا في الإيرادات الشاملة الأخرى إلى الإيرادات الشاملة الأخرى أو الخسائر.

لا تعمل خسائر الائتمان المتوقعة لأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى على تخفيض القيمة الدفترية لهذه الموجودات المالية في بيان المركز المالي المجمع والتي تظل مقاسة وفقًا للقيمة العادلة. بدلاً من ذلك، يتم تسجيل مبلغ مكافئ للمخصص الذي قد ينشأ في حالة قياس الموجودات وفقًا للتكلفة المطفأة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى كمبلغ انخفاض قيمة متراكم، مع تحميل مقابل على الأرباح أو الخسائر. ويعد إدراج الخسائر المتراكمة المسجلة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى إلى الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الاعتراف بالموجودات.

أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

عند الاعتراف المبدئي، قد تختار المجموعة أحيانًا تصنيف بعض الاستثمارات في الأسهم على نحو غير قابل للإلغاء كأدوات حقوق ملكية وفقًا للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى عندما تستوفي تعريف حقوق الملكية طبقًا لمعيار المحاسبة الدولي 32 الأدوات المالية: العرض ولا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة. يتم تحديد مثل هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

يتم لاحقًا قياس أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى وفقًا للقيمة العادلة. ويتم تحقق التغيرات في القيمة العادلة بما في ذلك بند تحويل العملات الأجنبية ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى وعرضها ضمن التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة كجزء من حقوق الملكية (احتياطي القيمة العادلة). ويتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة المسجلة سابقًا ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى إلى الأرباح المرحلة عند إلغاء الاعتراف، ولا يتم تحققها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم إثبات إيرادات توزيعات الأرباح من أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع ما لم تمثل بشكل واضح استردادًا لجزء من تكلفة الاستثمار وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بها في الإيرادات الشاملة الأخرى. ولا تخضع أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى لتقييم الانخفاض في القيمة.

الموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تمثل الموجودات المالية والمطلوبات المالية ضمن هذه الفئة في تلك الموجودات والمطلوبات التي قامت الإدارة بتصنيفها عند الاعتراف المبدئي أو يتعين على نحو إلزامي قياسها بالقيمة العادلة طبقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. لا تحدد الإدارة تصنيف الأداة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف المبدئي إلا عند استيفاء أحد المعايير التالية. يتحدد هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة:

- يجب أن يستبعد التصنيف أو يحد بشكل كبير من المعالجة غير المتسقة التي يمكن أن تنتج في الحالات الأخرى من قياس الموجودات أو المطلوبات أو إدراج الأرباح أو الخسائر وفقًا للأساس مختلف، أو
- تمثل المطلوبات جزءًا من مجموعة مطلوبات مالية ويتم إدارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة وفق استراتيجية استثمار أو إدارة مخاطر موثقة.
- تتضمن المطلوبات واحدة أو أكثر من المشتقات المتضمنة ما لم تعدل بشكل كبير من التدفقات النقدية التي يقتضيها العقد بخلاف ذلك أو عندما يتضح في ضوء قدر قليل من التحليل أو دونه متى يتم مراعاة أداة مماثلة واحتمالية عدم السماح بفصل الأداة (الأدوات) المشتقة المتضمنة.

المطلوبات المالية بخلاف المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تقاس هذه المطلوبات المالية لاحقًا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي. يتم احتساب التكلفة المطفأة أخذًا في الاعتبار أي خصم أو علاوة عند الإصدار والتكاليف التي تعتبر جزءًا مكملًا من معدل الربح الفعلي.

يتم تصنيف المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وحسابات المودعين والصكوك المصدرة كـ "مطلوبات مالية بخلاف المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر".

تسجل المصروفات المستحقة عن المبالغ التي سيتم دفعها في المستقبل مقابل الخدمات المستلمة سواء صدرت بها فواتير إلى المجموعة أو لم تصدر.

الضمانات المالية وخطابات الائتمان والتزامات القروض غير المسحوبة

تقوم المجموعة بإصدار الضمانات المالية وخطابات الائتمان والتزامات القروض.

يتم مبدئيًا تسجيل الضمانات المالية في البيانات المالية المجمعة بالقيمة العادلة التي تمثل القسط المستلم. لاحقًا للاعتراف المبدئي، يتم قياس التزام المجموعة بموجب كل ضمان وفقًا للمبلغ المسجل مبدئيًا ناقصًا الإطفاء المتراكم المدرج في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع. واعتباراً من 1 يناير 2018، تم قياس التزام البنك مقابل خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي، أو المخصص المطلوب من قبل بنك الكويت المركزي أيهما أعلى.

يتم تسجيل القسط المستلم في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع ضمن صافي إيرادات الأتعاب والعمولات على أساس القسط الثابت على مدى فترة الضمان.

2.4.3 الأدوات المالية - إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية

يستبعد الأصل المالي (أو جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة موجودات مالية مماثلة حيثما كان ذلك مناسباً) عندما:

- تنتهي الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصل؛ أو
- تقوم المجموعة بتحويل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل أو تتحمل التزاماً يدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون تأخير مادي إلى طرف آخر بموجب ترتيب "القبض والدفع" وإما (أ) أن تقوم المجموعة بتحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو (ب) ألا تقوم المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل ولكنها فقدت السيطرة على هذا الأصل.

عندما تقوم المجموعة بتحويل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل أو تدخل في ترتيب القبض والدفع، تقوم بتقييم ما إذا كانت تحتفظ بمخاطر ومزايا الملكية وإلى أي مدى ذلك. وإذا لم تقم المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل ولم تفقد السيطرة على الأصل، تستمر المجموعة في تسجيل الأصل المحول بمقدار استمرار مشاركة المجموعة في هذا الأصل. في هذه الحالة، تسجل المجموعة أيضاً الالتزام ذي الصلة. يتم قياس الأصل المحول والالتزام المرتبط به على أساس يعكس الحقوق والالتزامات التي تحتفظ بها المجموعة.

يتم قياس السيطرة المستمرة التي تأخذ شكل ضمان على الأصل المحول بالقيمة الدفترية الأصلية لذلك الأصل أو الحد الأقصى من مبلغ المقابل المستلم الذي قد ينبغي على المجموعة سداه أيهما أقل.

يتم إلغاء الاعتراف بالالتزام المالي عند الإغفاء من الالتزام المرتبط بالمطلوبات أو إلغاؤه أو انتهاء سريانه. عند استبدال التزام مالي حالي بأخر من نفس الممول بشروط مختلفة بشكل كبير، أو بتعديل شروط الالتزام المالي الحالي بشكل جوهري، يتم معاملة هذا التبديل أو التعديل كإلغاء اعتراف بالالتزام الأصلي واعتراف بالالتزام الجديد. ويُدرج الفرق في القيمة الدفترية ذات الصلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع.

إلغاء الاعتراف نتيجة التعديل الجوهري أو بسبب الشروط والأحكام

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي مثل أرصدة مديني التمويل عندما يعاد التفاوض حول الشروط والأحكام في حدود أن تتحول هذه الأرصدة بصورة جوهريّة إلى تمويل جديد مع إدراج الفرق كأرباح أو خسائر إلغاء اعتراف في حدود عدم تسجيل خسارة الانخفاض في القيمة بالفعل. ويتم تصنيف أرصدة مديني التمويل المسجلة حديثاً ضمن المرحلة 1 لأغراض قياس خسائر الائتمان المتوقعة ما لم تعتبر منخفضة القيمة ائتمانياً.

عند تقييم إمكانية إلغاء الاعتراف بأرصدة مديني التمويل أو الاعتراف بها، تراعي المجموعة العوامل التالية من بين عدة عوامل أخرى:

- تغير عملة التمويل
- انطباق إحدى خصائص أدوات حقوق الملكية
- تغير الطرف المقابل
- في حالة وقوع مثل هذه التعديلات، فإن الأداة في تلك الحالة لم تعد تستوفي معايير اختبار تحقق مدفوعات أصل المبلغ والربح فقط

إذا لم تؤد هذه التعديلات إلى تدفقات نقدية مختلفة بصورة جوهريّة، فبالتالي يتم إلغاء الاعتراف. واستناداً إلى التغيير في التدفقات النقدية المخصومة وفقاً لمعدل الربح الفعلي الأصلي، تسجل المجموعة أرباحاً أو خسائر التعديل في حدود عدم تسجيل خسائر الانخفاض في القيمة بالفعل.

2.4.4 انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

2.4.4.1 خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي

ينطبق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة على الموجودات المالية المقاسة وفقاً للتكلفة المطفأة وموجودات العقود وأدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى. تستند خسائر الائتمان إلى خسائر الائتمان المتوقعة المرتبطة باحتمالات التعثر خلال فترة الاثني عشر شهراً التالية ما لم يكن هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي. وفي حالة استيفاء الأصل المالي لتعريف الانخفاض في القيمة الائتمانية للموجودات المشتراة أو المستحقة، تستند خسائر الائتمان إلى التغير في خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصل.

تقوم المجموعة بقياس خسائر الائتمان المتوقعة لمديني التمويل والتسهيلات الائتمانية غير النقدية في صورة الكفالات البنكية وخطابات الضمان والاعتمادات المستندية والتسهيلات الائتمانية النقدية وغير النقدية غير المسحوبة (القابلة وغير القابلة للإلغاء) (يشار إليها معاً بـ "التسهيلات التمويلية") والودائع لدى البنوك والاستثمار في أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى.

تعتبر المجموعة الأرصدة لدى بنك الكويت المركزي والصكوك المصدرة من بنك الكويت المركزي وحكومة الكويت ذات مخاطر ائتمان منخفضة استناداً إلى التصنيفات الائتمانية الخارجية للأطراف المقابلة وبالتالي، تعتبر خسائر الائتمان المتوقعة ضئيلة. إن الاستثمارات في أسهم لا تتعرض لخسائر الائتمان المتوقعة.

ترى المجموعة أن النقد والنقد المعادل ذي مخاطر ائتمان منخفضة استناداً إلى التصنيفات الائتمانية الخارجية للأطراف المقابلة وضمن بنك الكويت المركزي للودائع المودعة لدى البنوك المحلية.

تقوم المجموعة باحتساب مخصص خسائر الائتمان للتسهيلات التمويلية وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي وتسجل مخصص لانخفاض قيمة التسهيلات التمويلية طبقاً لخسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة طبقاً لتعليمات البنك المركزي أيهما أعلى.

خسائر الائتمان المتوقعة

تطبق المجموعة طريقة مكونة من ثلاث مراحل لقياس خسائر الائتمان المتوقعة كما يلي:

المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً

تقيس المجموعة مخصصات الخسائر بمبلغ مكافئ لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً للموجودات المالية التي لا تتعرض لزيادة مادية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي أو للانكشافات المحددة كانكشافات ذات مخاطر ائتمان منخفضة في تاريخ البيانات المالية المجمعة. وتعتبر المجموعة الأصل كأي مخاطر ائتمانية منخفضة عندما يفي تصنيف مخاطر الائتمان لهذا الأصل بالتعريف المتعارف عليه عالمياً "درجة الاستثمار".

المرحلة 2: خسائر الائتمان على مدار عمر الأداة - دون أي انخفاض ائتماني

تقيس المجموعة مخصصات الخسائر للموجودات المالية التي تشهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ولكن دون أن تتعرض للانخفاض الائتماني وفقاً لمبلغ يكافئ خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة المالية.

المرحلة 3: خسائر الائتمان على مدار عمر الأداة - مع التعرض للانخفاض الائتماني

تقيس المجموعة مخصصات الخسائر للموجودات المالية التي تحددت كمنخفضة ائتمانياً استناداً إلى دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة وفقاً لمبلغ يكافئ نسبة 100% من صافي الانكشاف أي بعد خصم الضمانات المعتمدة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي.

بالنسبة لخسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة فهي خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج من كافة أحداث التعثر المحتملة على مدار العمر المتوقع للأداة المالية. وتعتبر خسائر الائتمان المتوقعة على مدار اثني عشر شهراً هي جزء من خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة والتي تنتج من أحداث التعثر المحتملة خلال فترة الاثني عشر شهراً بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة. تحتسب كل من خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة وخسائر الائتمان المتوقعة على مدار الاثني عشر شهراً إما على أساس فردي أو مجمع حسب طبيعة المحفظة الأساسية للأدوات المالية.

تحديد مرحلة الانخفاض في القيمة

في تاريخ كل بيانات مالية مجمعة، تقوم المجموعة أيضاً بتقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي من خلال مقارنة مخاطر التعثر التي حدثت على مدار العمر المتوقع المتبقي اعتباراً من تاريخ البيانات المالية المجمعة مع مخاطر التعثر في تاريخ الاعتراف المبدئي. وتتمثل المعايير الكمية المستخدمة لتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان في مجموعة من الضوابط المطلقة والنسبية ذات الصلة. وتعتبر كافة الموجودات المالية التي يتأخر لها السداد لمدة أكثر من 30 يوماً مرتبطة بالزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ويتم نقلها إلى المرحلة 2 حتى لو لم تشر المعايير الأخرى إلى الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.

في تاريخ كل بيانات مالية مجمعة، تقوم المجموعة أيضاً بإجراء تقييم لتحديد ما إذا كان أصل مالي أو مجموعة موجودات مالية تعرضت للانخفاض في القيمة الائتمانية تعتبر المجموعة الأصل المالي منخفض القيمة الائتمانية في حالة وقوع حدث أو أكثر يكون له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدره للأصل المالي أو في حالة التأخر في سداد المدفوعات التعاقدية لمدة أكثر من 90 يوماً. ولأغراض قياس خسائر الائتمان المتوقعة، يتم تصنيف كافة الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية في المرحلة 3. إن الدليل على انخفاض القيمة الائتمانية يستند إلى بيانات ملحوظة عما يلي:

- صعوبات مالية جوهرية للمقترض أو جهة الإصدار؛
- مخالفة العقد مثل التعثر أو التأخر في السداد؛
- منح المقرض امتياز إلى المقترض لم يكن ليتيم منحه في ظروف مغايرة وذلك لأسباب اقتصادية وتعاقدية تتعلق بالصعوبات المالية التي تواجه المقترض
- تلاشي السوق النشط للأوراق المالية نتيجة للصعوبات المالية؛
- شراء أصل مالي بسعر خصم كبير بما يعكس خسائر الائتمان المتكبدة.

في حالة عدم الزيادة الجوهرية لمخاطر الائتمان أو عدم انخفاض القيمة الائتمانية المتعلقة بأصل مالي أو مجموعة موجودات مالية في تاريخ البيانات المالية المجمعة منذ الاعتراف المبدئي، يتم تصنيف هذه الموجودات ضمن المرحلة 1.

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

خسائر الائتمان المتوقعة هي التقديرات على أساس المتوسط المرجح لخسائر الائتمان وتقاس بالقيمة الحالية لكافة أوجه العجز النقدي مخصومة بمعدل الربح الفعلي للأداة المالية. يمثل العجز النقدي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة إلى المجموعة طبقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها. تشمل العناصر الرئيسية لقياس خسائر الائتمان المتوقعة احتمالية التخلف عن السداد واحتساب نسبة الخسارة عند التعثر والاندكشاف للمخاطر عند التعثر. تقوم المجموعة بتقدير هذه العوامل باستخدام نماذج المخاطر الائتمانية المناسبة أخذاً في الاعتبار التصنيفات الائتمانية الداخلية والخارجية لهذه الموجودات وطبيعة وقيمة الضمانات والسيناريوهات المستقبلية للاقتصاد الكلي وعوامل أخرى. تم تعديل هذه الإجراءات لكي تكون وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية - معايير المحاسبة المتبعة من قبل بنك الكويت المركزي والمطبقة في دولة الكويت.

عرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في بيان المركز المالي المجموع

يتم عرض مخصصات الخسائر المرتبطة بخسائر الائتمان المتوقعة كإقتطاع من مجمل القيمة الدفترية للموجودات المالية وذلك بالنسبة للموجودات المالية المدرجة وفقاً للتكلفة المطفأة. وفي حالة أدوات الدين المقاسة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، تسجل المجموعة مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع ويتم تسجيل مبلغ مقابل ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى دون أي تخفيض في القيمة الدفترية للأصل المالي في بيان المركز المالي المجموع.

إدراج المعلومات المستقبلية

تقوم المجموعة بإدراج المعلومات المستقبلية في تقديرها لمدى زيادة المخاطر الائتمانية لأداة ما بصورة ملحوظة منذ الاعتراف المبدئي وقياسها لخسائر الائتمان المتوقعة. ولقد قامت المجموعة بإجراء تحليل تاريخي وتوصلت إلى المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان وخسائر الائتمان المتوقعة. ويتم إجراء تعديلات ترتبط بالاقتصاد الكلي لتحديد مدى التفاوت مقارنة بالسيناريوهات الاقتصادية. وهذه التعديلات تعكس التوقعات المقبولة والمؤيدة للظروف المستقبلية للاقتصاد الكلي والتي قد لا يتم التوصل إليها خلال عمليات احتساب خسائر الائتمان المتوقعة الأساسية. وتشتمل عوامل الاقتصاد الكلي على سبيل المثال لا الحصر على إجمالي الناتج المحلي ومؤشر أسعار السلع ومؤشر أسعار الأسهم وتتطلب تلك العوامل تقيماً لكل من

التوجه الحالي والمتوقع لدورة الاقتصاد الكلي. وتزيد الاستعانة بالمعلومات المستقبلية من الأحكام المطلوبة التي ينبغي اتخاذها حول قياس مدى تأثير خسائر الائتمان المتوقعة بالتغيرات في هذه العوامل المرتبطة بالاقتصاد الكلي. يتم بصورة منتظمة مراجعة المنهجيات والافتراضات بما في ذلك أي توقعات بالظروف الاقتصادية المستقبلية.

سيناريوهات مستقبلية متعددة

تحدد المجموعة مخصصها لخسائر الائتمان باستخدام أربعة سيناريوهات مرجحة ترجيحاً مستقبلياً. تأخذ المجموعة في الاعتبار المصادر الداخلية والخارجية للمعلومات والبيانات من أجل تحقيق توقعات وتنبؤات غير متحيزة. تعد المجموعة السيناريوهات باستخدام التوقعات. يتم إنشاء التوقعات باستخدام نماذج داخلية وخارجية يتم تعديلها بواسطة المجموعة حسب الضرورة لتشكيل وجهة نظر "خط الأساس" للاتجاه المستقبلي الأكثر احتمالية للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالإضافة إلى مجموعة تمثيلية لسيناريوهات التوقعات المحتملة الأخرى. تتضمن العملية وضع اثنين من السيناريوهات الاقتصادية الإضافية (التحسن والتراجع) وأخذ الاحتمالات النسبية لكل نتيجة في الاعتبار.

يمثل "خط الأساس" النتيجة الأكثر احتمالية ويتوافق مع المعلومات التي تستخدمها المجموعة لأغراض أخرى مثل التخطيط الاستراتيجي وإعداد الميزانية التقديرية. تمثل السيناريوهات الأخرى نتائج أكثر تبايناً وتساؤلاً. حددت المجموعة ووثقت العوامل والدوافع الرئيسية لمخاطر الائتمان وخسائر الائتمان لكل مجموعة من الأدوات المالية، وباستخدام تحليل البيانات التاريخية، قامت بتقدير العلاقات بين متغيرات الاقتصاد الكلي ومخاطر الائتمان وخسائر الائتمان.

أرصدة مديني التمويل المعاد التفاوض عليها

في حالات التعثر عن السداد، تسعى المجموعة إلى إعادة هيكلة التمويلات المقدمة إلى العملاء بخلاف حيازة الضمان. قد يتضمن ذلك مد ترتيبات السداد والاتفاق على شروط تمويل جديدة. وفي حالة إعادة التفاوض أو تعديل التمويلات الممنوحة إلى العملاء ولكن دون أن يتم إلغاء الاعتراف بها، يتم قياس أي انخفاض في القيمة بواسطة طريقة معدل الربح الفعلي الأصلي كما تم احتسابه قبل تعديل شروط التمويل. وتتولى الإدارة باستمرار مراجعة أرصدة مديني التمويل التي أعيد التفاوض بشأنها، إن وجدت، لضمان الالتزام بكافة المعايير واحتمالية سداد الدفعات المستقبلية. كما تقوم الإدارة بتقييم مدى وجود أي زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان أو وجوب تصنيف التسهيلات الائتماني ضمن المرحلة 3.

2.4.4.2 مخصصات لخسائر الائتمان وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي

يتعين على المجموعة احتساب مخصصات لخسائر الائتمان لمديني التمويل طبقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي بشأن مديني التمويل وحساب المخصصات. ويتم تصنيف أرصدة مديني التمويل كمتأخرة السداد عندما لا يتم استلام المدفوعات في تاريخ السداد التعاقدية المقرر لها أو عندما تزيد قيمة التسهيلات عن الحدود المقررة المعتمدة مسبقاً. يتم تصنيف رصيد مديني التمويل كمتأخر السداد ومنخفض القيمة عند التأخر في سداد الأرباح أو قسط المبلغ الأساسي لمدة تزيد عن 90 يوماً وعندما تكون القيمة الدفترية للتسهيلات أكبر من قيمته المقدرة الممكن استردادها. وتتم إدارة ومراقبة أرصدة مديني التمويل المصنفة كـ "متأخرة السداد" و"متأخرة السداد ومنخفضة القيمة" معاً كتسهيلات غير منتظمة ويتم تصنيفها إلى الفئات الأربعة التالية والتي يتم استخدامها لتحديد المخصصات:

الفئة	المعايير	المخصص المحدد
قائمة المراقبة	غير منتظمة لمدة تصل إلى 90 يوماً	-
متدنية	غير منتظمة لمدة تتراوح بين 91 - 180 يوماً	20%
مشكوك في تحصيلها	غير منتظمة لمدة تتراوح بين 181 - 365 يوماً	50%
معدومة	غير منتظمة لفترة تتجاوز 365 يوماً	100%

قد تدرج المجموعة أيضاً تسهيلاتاً ائتمانية ضمن إحدى الفئات المذكورة أعلاه بناءً على رأي الإدارة حول ظروف العميل المالية و/أو غير المالية.

يتم احتساب مخصصات عامة بحد أدنى بنسبة 1% للتسهيلات النقدية وبنسبة 0.5% للتسهيلات غير النقدية على كافة مديني التمويل المعمول بها (بالصافي بعد خصم بعض فئات الضمان المقيدة) والتي لا تخضع لاحتساب مخصص محدد.

2.4.5 الشطب

يتم شطب الموجودات المالية إما جزئياً أو بالكامل فقط عندما لا يكون لدى المجموعة توقع معقول باسترداد الأصل المالي بالكامل أو جزئياً. في حالة إذا زاد المبلغ المشطوب عن مخصص الخسائر المتراكمة، يتم معاملة الفرق في البداية كإضافة إلى المخصص والتي يتم تطبيقها مقابل مجمل القيمة الدفترية. وتدرج أي استردادات لاحقة ضمن بند إيرادات أخرى.

2.4.6 المقاصة

يتم فقط إجراء المقاصة بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية ويذكر صافي المبلغ في بيان المركز المالي المجموع عندما يكون للمجموعة حق ملزم قانوناً بمقاصة المبالغ المحققة وتنوي المجموعة تسوية هذه المبالغ على أساس الصافي أو تحقيق الموجودات والمطلوبات في آن واحد.

2.4.7 الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التحوط

في بداية علاقة التحوط، تقوم المجموعة بشكل رسمي بتصنيف وتوثيق علاقة التحوط التي تهدف المجموعة لتطبيق محاسبة التحوط عليها وهدف إدارة المخاطر واستراتيجية إجراء التحوط.

يشمل التوثيق تحديد أداة التحوط وبند التحوط وطبيعة المخاطر التي يتم التحوط منها وكيفية قيام المجموعة بتقييم استيفاء علاقة التحوط لمتطلبات فعالية التحوط من عدمه (بما في ذلك تحليل مصادر فعالية التحوط وكيفية تحديد نسبة التحوط). تتأهل علاقة التحوط لمحاسبة التحوط عندما تستوفي كافة متطلبات الفعالية التالية:

- هناك "علاقة اقتصادية" بين بند التحوط وأداة التحوط.
- ليس لمخاطر الائتمان "تأثير مهيم على تغيرات القيمة" الناتجة من العلاقة الاقتصادية.
- تكون نسبة التحوط المرتبطة بعلاقة التحوط مماثلة لتلك الناتجة من نوعية البند المتحوط له والذي تقوم المجموعة بالتحوط منه فعلياً، ومقدار أداة التحوط التي تستخدمها المجموعة فعلياً للتحوط من مقدار بند التحوط ذلك.

عمليات تحوط التدفقات النقدية

توفر عمليات تحوط التدفقات النقدية تحوطاً للتعرض للتباين في التدفقات النقدية الذي إما أن ينسب إلى مخاطرة معينة ترتبط بموجودات أو مطلوبات مسجلة أو بمعاملة محتملة بصورة كبيرة أو مخاطر العملات الأجنبية ضمن التزام تام غير مسجل.

طبقاً لإطار إدارة المخاطر الأوسع لدى المجموعة، تقوم استراتيجية المجموعة على تطبيق محاسبة تحوط التدفقات النقدية للإبقاء على تقلبات معدلات الربح وإعادة تقييم العملات الأجنبية ضمن الحدود المقررة. وهذا التطبيق لمحاسبة تحوط التدفقات النقدية يتيح للمجموعة الحد من تقلبات التدفقات النقدية الناتجة من مخاطر العملات الأجنبية ومعدلات الربح لأداة أو مجموعة أدوات أو التحوط للتفاوتات في معدلات الربح على مستوى المحفظة مقارنة بالمطلوبات المتغيرة بما في ذلك الإصدارات المستقبلية. ومن وجهة نظر محاسبية، تتمثل عملية تحوط التدفقات النقدية في التحوط للتعرض لمخاطر التباين في التدفقات النقدية الذي ينسب إما إلى مخاطرة محددة مرتبطة بأصل أو التزام مسجل (مثل جميع أو بعض مدفوعات الأرباح المستقبلية على الدين ذي المعدلات المتغيرة) أو معاملة متوقعة محتملة بدرجة كبيرة وقد تؤثر على الأرباح أو الخسائر.

بالنسبة لعمليات تحوط التدفقات النقدية المصنفة والمؤهلة، يتم تسجيل الجزء الفعال من الأرباح أو الخسائر المتراكمة لأداة التحوط مبدئياً ومباشرة في الإيرادات الشاملة الأخرى ضمن حقوق الملكية (احتياطي تحوط التدفقات النقدية). يتم تسجيل الجزء غير الفعال من الأرباح أو الخسائر لأداة التحوط مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر.

عندما تؤثر التدفقات النقدية المتحوط لها على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، يتم تسجيل الجزء الفعال من الأرباح أو الخسائر لأداة التحوط ضمن بند الإيرادات أو المصروفات المقابلة لبيان الأرباح أو الخسائر.

عندما تنتهي صلاحية أداة التحوط أو يتم بيعها أو إلغاؤها أو ممارستها أو لم تعد مؤهلة للوفاء بمعايير محاسبة التحوط، تبقى أي أرباح أو خسائر متراكمة مسجلة في الإيرادات الشاملة الأخرى في ذلك الوقت ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى ويتم تسجيلها عند التسجيل النهائي لمعاملة التحوط المتوقعة في بيان الأرباح أو الخسائر. وعندما لم يعد من المتوقع حدوث المعاملة المتوقعة، يتم تحويل الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة في الإيرادات الشاملة الأخرى مباشرة إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

لاختبار فعالية التحوط، تقارن المجموعة التغيرات في القيمة العادلة لأدوات التحوط بالتغيرات في القيمة العادلة للبنود المتحوط لها والتي ترتبط بالمخاطرة المتحوط لها (على سبيل المثال، مخاطر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية الآجلة أو مخاطر معدلات الربح).

إن المصادر المحتملة لعدم فعالية عمليات تحوط التدفقات النقدية هي نفسها بشكل عام تلك الخاصة بعمليات تحوط القيمة العادلة، المبينة أعلاه. غير أنه بالنسبة لعمليات تحوط التدفقات النقدية، فإن مخاطر الدفع المسبق أقل صلة، وتنشأ أسباب عدم فعالية التحوط من التغيرات في توقيت ومقدار التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

2.4.8 الاستثمار في شركات زميلة ومشاريع مشتركة

إن الشركة الزميلة هي شركة تمارس عليها المجموعة تأثيرًا ملموسًا ولكن دون ممارسة السيطرة. إن التأثير الملموس هو القدرة على المشاركة في اتخاذ قرارات السياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها ولكن دون ممارسة السيطرة أو السيطرة المشتركة على تلك السياسات.

يمثل المشروع المشترك نوعًا من الترتيبات المشتركة التي بموجبها يكون للأطراف التي تمارس سيطرة مشتركة على الترتيب حقوق في صافي موجودات المشروع المشترك. إن السيطرة المشتركة هي مشاركة متفق عليها تعاقديًا للسيطرة على الترتيب والتي تتحقق فقط عندما تتطلب القرارات حول الأنشطة ذات صلة موافقة جماعية للأطراف التي تتشارك السيطرة.

إن الاعتبارات التي تم مراعاتها عند تحديد التأثير الملموس مماثلة لتلك الضرورية لتحديد السيطرة على الشركات التابعة.

يتم تسجيل الاستثمار في شركة زميلة أو مشاريع مشتركة مبدئيًا بالتكلفة ويتم المحاسبة عنه لاحقًا بطريقة حقوق الملكية المحاسبية. يتم تسجيل حصة المجموعة في أرباح أو خسائر ما بعد الحيابة من الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. كما يتم تسجيل حصة المجموعة من الحركات في ما بعد الحيابة في الإيرادات الشاملة الأخرى ضمن بيان الدخل الشامل المجمع. إضافة إلى ذلك، عندما يكون تغيير مباشرة في حقوق ملكية المشروع المشترك أو الشركة الزميلة، تسجل المجموعة حصتها في أي تغييرات، متى كان ذلك ممكنًا، في بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع. يتم تعديل الحركات في ما بعد الحيابة المتراكمة مقابل القيمة الدفترية للاستثمار.

عند حيابة الاستثمار في شركة زميلة، يتم الاعتراف بأي زيادة في تكلفة الاستثمار عن حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة لدى الشركة المستثمر فيها كشهرة، والتي تُدرج ضمن القيمة الدفترية للاستثمار. كما يتم الاعتراف بأي زيادة في حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة عن تكلفة الاستثمار، بعد إعادة التقييم، مباشرة في الأرباح أو الخسائر في الفترة التي يتم فيها حيابة الاستثمار.

يتم تضمين الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة أو المشروع المشترك في القيمة الدفترية للاستثمار ولا يتم اختبار انخفاض القيمة بشكل منفصل.

يتم إعداد البيانات المالية للشركات الزميلة والمشاريع المشتركة باستخدام سياسات محاسبية متماثلة ويتم تعديلها، عند الضرورة، لتتوافق مع السياسات المحاسبية مع تلك الخاصة بالمجموعة.

يتم إعداد البيانات المالية لأغلبية المشاريع المشتركة خلال فترة 3 أشهر من تاريخ البيانات المالية المجمعة للمجموعة. ويتم موازنة المشاريع المشتركة المتبقية مع فترة البيانات المالية المجمعة للمجموعة. يتم عند الضرورة إجراء تعديلات لتتوافق السياسات المحاسبية مع تلك الخاصة بالمجموعة.

تجري المجموعة تقديرًا في تاريخ كل بيانات مالية مجمعة لغرض تحديد في ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على انخفاض قيمة الاستثمار في الشركة الزميلة والمشاريع المشتركة. وفي هذه الحالة، تقوم المجموعة باحتساب قيمة انخفاض القيمة بالفرق بين المبلغ الممكن استرداده من الشركة الزميلة والمشروع المشترك وقيمتهمما الدفترية. وتدرج المبلغ في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

عند فقد التأثير الملموس أو السيطرة المشتركة على الشركة الزميلة أو المشروع المشترك، تقوم المجموعة بقياس وتسجيل أي استثمار محتفظ به وفقًا لقيمتها العادلة. يتم المحاسبة عن الأرباح أو الخسائر من هذه المعاملة عن طريق مقارنة القيمة الدفترية للشركة الزميلة أو المشروع المشترك عند فقد التأثير الملموس أو السيطرة المشتركة بإجمالي القيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به والمتحصلات من البيع. يتم تسجيل هذا الربح أو الخسارة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

2.4.9 دمج الأعمال والشهرة

يتم المحاسبة عن دمج الأعمال باستخدام طريقة الحيابة المحاسبية. تقاس تكلفة الحيابة وفقًا لمجموع المقابل المقدم، ويقاس بالقيمة العادلة في تاريخ الحيابة وقيمة أي حصص غير مسيطرة في الشركة المشترية. بالنسبة لكل عملية دمج أعمال، تقوم المجموعة بقياس الحصص غير المسيطرة في الشركة المشترية بالقيمة العادلة أو بنسبة الحصة في صافي قيمة الموجودات المحددة للشركة المشترية. تدرج التكاليف المتعلقة بالحيابة كمصروف عند تكبدها وتدرج بصورة عامة ضمن المصروفات العمومية والإدارية.

تحدد المجموعة أنها قامت بحيازة الأعمال عندما تتضمن مجموعة من الأنشطة والموجودات التي تم حيازتها مدخلات وعملية جوهرية حيث يساهمان معًا بشكل كبير في القدرة على إنشاء مخرجات. تعتبر العملية التي يتم حيازتها جوهرية إذا كانت ضرورية للقدرة على الاستمرار في إنتاج المخرجات، وتشمل المدخلات التي تم حيازتها القوى العاملة المنظمة التي تتمتع بالمهارات أو المعرفة أو الخبرة اللازمة لأداء هذه العملية أو تساهم بشكل كبير في القدرة على الاستمرار في إنتاج المخرجات وتعتبر فريدة أو نادرة أو لا يمكن استبدالها دون تكلفة كبيرة أو جهد أو تأخير في القدرة على الاستمرار في إنتاج المخرجات.

عندما تقوم المجموعة بحيازة أعمال، تقوم بتقييم الموجودات والمطلوبات المالية المقدرة لغرض التصنيف والتحديد المناسب وفقًا للشروط التعاقدية والظروف الاقتصادية والظروف ذات الصلة كما في تاريخ الحيازة. يتضمن هذا الفصل بين المشتقات المتضمنة في العقود الرئيسية للشركة المشترية.

يتم تقييم المقابل المحتمل الناتج من دمج الأعمال بالقيمة العادلة في تاريخ الحيازة. لا يتم إعادة قياس المقابل المحتمل المصنف كحقوق ملكية وتتم المحاسبة عن التسوية اللاحقة ضمن حقوق الملكية.

يتمثل المقابل المحتمل المصنف كأصل أو التزام في أداة مالية وتقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية، ويتم قياسه بالقيمة العادلة مع إدراج التغيرات في القيمة العادلة المسجلة في الأرباح أو الخسائر طبقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. ويتم قياس المقابل المحتمل الآخر الذي لا يندرج ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 وفقًا للقيمة العادلة في تاريخ كل بيانات مالية مجمعة مع إدراج التغيرات في القيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر.

يتم قياس الشهرة مبدئيًا بالتكلفة (التي تمثل زيادة إجمالي المقابل المقدم والمبلغ المسجل للحصص غير المسيطرة وأي حصة سابقة محتفظ بها عن صافي الموجودات المحددة التي تم حيازتها والمطلوبات المقدرة). إذا كانت القيمة العادلة لصافي الموجودات التي تم حيازتها تزيد عن إجمالي المقابل المحول، تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كانت قد حددت بشكل صحيح كافة الموجودات التي تم حيازتها وكافة المطلوبات المقدرة ومراجعة الإجراءات المستخدمة لقياس المبالغ التي سيتم تسجيلها في تاريخ الحيازة. إذا كانت نتائج إعادة التقييم لا تزال تشير إلى زيادة القيمة العادلة لصافي الموجودات التي تم حيازتها عن إجمالي المقابل المحول، يدرج الربح في الأرباح أو الخسائر.

في حالة توزيع الشهرة على إحدى وحدات إنتاج النقد ويتم استبعاد جزء من العملية بداخل تلك الوحدة، يتم إدراج الشهرة المرتبطة بالعملية المستبعدة في القيمة الدفترية للعملية عند تحديد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن استبعاد العملية. يتم قياس الشهرة المستبعدة في هذه الحالة على أساس القيم النسبية للعملية المستبعدة والجزء المحتفظ به من وحدة إنتاج النقد.

يتم مبدئيًا قياس الالتزام المحتمل في عملية دمج الأعمال وفقًا لقيمه العادلة. يتم قياسه لاحقًا بالمبلغ المسجل وفقًا لمتطلبات المخصصات في معيار المحاسبة الدولي 37 المخصصات والمطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة أو المبلغ المسجل مبدئيًا ناقصًا (متى أمكن) الإطفاء المتراكم المسجل وفقًا لمتطلبات الاعتراف بالإيرادات، أيهما أعلى.

2.4.10 عقارات استثمارية

يتم قياس العقارات الاستثمارية مبدئيًا بالتكلفة، بما في ذلك تكاليف المعاملة. لاحقًا للاعتراف المبدئي، يتم إدراج العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة التي تعكس ظروف السوق في تاريخ البيانات المالية المجمعة. يتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي تنشأ فيها بما في ذلك التأثير الضريبي المقابل. يتم تحديد القيمة العادلة استنادًا إلى تقييم سنوي يتم إجراؤه من قبل مقيم مستقل معتمد باستخدام أساليب تقييم مناسبة.

يلغى الاعتراف بالعقارات الاستثمارية عندما يتم بيعها (أي في تاريخ حصول المستلم على السيطرة) أو عندما يتم سحبها بصفة دائمة من الاستخدام ولا يتوقع أي مزايا اقتصادية مستقبلية من بيعها. يتم تسجيل الفرق بين صافي المتحصلات من البيع والقيمة الدفترية للأصل في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي يتم فيها إلغاء الاعتراف. عند تحديد قيمة المقابل الناتج من إلغاء الاعتراف بالعقار الاستثماري، تراعي المجموعة تأثيرات المقابل المتغير ووجود بنود تمويل جوهرية والمقابل غير النقدي والمقابل المستحق إلى المشتري (إن وجد).

تتم التحويلات إلى (أو من) العقار الاستثماري فقط عندما يكون هناك تغيير في الاستخدام. بالنسبة للتحويل من العقار الاستثماري إلى عقار يشغله المالك، فإن التكلفة المقدرة للمحاسبة اللاحقة تمثل القيمة العادلة في تاريخ التغيير في الاستخدام. إذا أصبح العقار الذي يشغله المالك عقارًا استثماريًا، تقوم المجموعة بالمحاسبة عن هذا العقار وفقًا للسياسة المنصوص عليها للممتلكات والمعدات حتى تاريخ التغيير في الاستخدام.

2.4.11 ممتلكات ومعدات

تدرج الممتلكات والمعدات بالتكلفة التاريخية ناقصًا للاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. تتضمن التكلفة التاريخية الإنفاق المتعلق مباشرةً بصيانة البنود.

تدرج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو تسجل كأصل منفصل، وفقًا لما هو ملائم، وذلك فقط عندما يكون تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالبند إلى المجموعة أمرًا محتملاً ويمكن قياس تكلفة البند بصورة موثوق فيها. تدرج كافة الإصلاحات والصيانة الأخرى في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند تكبدها.

لا يتم استهلاك الأرض. يحتسب الاستهلاك لبنود الممتلكات والمعدات الأخرى على أساس القسط الثابت وذلك لتوزيع تكلفتها بالصافي بعد القيمة التخريدية على مدى الأعمار الإنتاجية المقدره كما يلي:

• مباني	40 سنة
• أثاث وتركيبات ومعدات	5 سنوات
• سيارات	5 سنوات
• تحسينات على عقارات مستأجرة	5 سنوات
• أجهزة وبرامج كمبيوتر	5 سنوات
• قفليات	10 سنوات

إن بند الممتلكات والمعدات وأي جزء جوهري مسجل مبدئيًا يتم إلغاء الاعتراف به عند البيع (أي في تاريخ حصول المستلم على السيطرة) أو عند عدم توقع مزايا اقتصادية مستقبلية من استخدامه أو بيعه. تدرج أي أرباح أو خسائر ناتجة عن إلغاء الاعتراف بالأصل (المحتسبة بالفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية للأصل) في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند إلغاء الاعتراف بالأصل.

يتم مراجعة القيم التخريدية والأعمار الإنتاجية وطرق الاستهلاك للممتلكات والمعدات في نهاية كل سنة مالية وتعديلها بأثر مستقبلي، متى كان ذلك مناسبًا.

2.4.12 انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تقوم المجموعة بتاريخ كل بيانات مالية مجمعة بإجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على أن أصلًا قد تنخفض قيمته. إذا ما ظهر مثل ذلك المؤشر أو عند ضرورة إجراء اختبار انخفاض القيمة السنوي للأصل، تقوم المجموعة بتقدير المبلغ المقدر الممكن استرداده لهذا الأصل. إن المبلغ الممكن استرداده للأصل هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة إنتاج النقد ناقصًا تكاليف البيع أو قيمته أثناء الاستخدام أيهما أعلى. ويتم تحديده لكل أصل على حدة ما لم يكن الأصل منتجًا لتدفقات نقدية مستقلة على نحو كبير عن تلك التي يتم إنتاجها من الموجودات الأخرى أو مجموعات الموجودات.

عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل أو وحدة إنتاج النقد عن المبلغ الممكن استرداده، يعتبر الأصل قد انخفضت قيمته ويخفض إلى قيمته الممكن استرداده.

عند تقدير القيمة أثناء الاستخدام، تخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى القيمة الحالية باستخدام معدل خصم قبل الضرائب يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المرتبطة بالأصل. عند تحديد القيمة العادلة ناقصًا تكاليف البيع، يتم مراعاة معاملات السوق الحديثة. في حالة عدم توافر تلك المعاملات، يتم استخدام نموذج تقييم مناسب. إن هذه العمليات الحسابية يتم تأييدها بمضاعفات التقييم وأسعار الأسهم المسعرة للشركات المتداولة علنًا أو مؤشرات القيمة العادلة المتاحة.

يستند احتساب المجموعة لانخفاض القيمة إلى الموازنات التقديرية التفصيلية وحسابات التنبؤ التي يتم إعدادها بصورة منفصلة لكل وحدة من وحدات إنتاج النقد لدى المجموعة والتي يتم توزيع الشهرة عليها. تغطي هذه الموازنات التقديرية والتفديرات المحاسبية عادة فترة خمس سنوات. يتم حساب معدل نمو طويل الأجل ويتم تطبيقه لتوقع التدفقات النقدية المستقبلية بعد السنة الخامسة.

بالنسبة للموجودات باستثناء الشهرة، يتم بتاريخ كل بيانات مالية مجمعة إجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو قد انخفضت. فإذا ما وجد هذا المؤشر، تقوم المجموعة بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل أو لوحد إنتاج النقد. يتم رد خسارة انخفاض القيمة المسجلة سابقاً فقط إذا كان هناك تغير في الافتراضات المستخدمة لتحديد المبلغ الممكن استرداده للأصل منذ أن تم إدراج آخر خسارة لانخفاض القيمة. إن مبلغ الرد محدد بحيث لا يمكن أن يتجاوز المبلغ الممكن استرداده للأصل المبلغ الممكن استرداده أو القيمة الدفترية التي كان من الممكن

تحديدها بالصادفي بعد الاستهلاك في ما لو لم يتم تسجيل خسارة انخفاض القيمة للأصل في سنوات سابقة. يدرج هذا الرد في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، ما لم يسجل الأصل بمبلغ معاد تقييمه، وفي هذه الحالة يتم معاملة الرد كزيادة من إعادة التقييم.

يتم اختبار الشهرة سنويًا كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة لتحديد الانخفاض في القيمة عندما تتوافر الظروف التي تشير إلى احتمال انخفاض القيمة الدفترية. يتحدد انخفاض قيمة الشهرة بتقييم المبلغ الممكن استرداده لكل وحدة إنتاج نقد (أو مجموعة من وحدات إنتاج النقد) التي تتعلق بها الشهرة. تسجل خسائر انخفاض القيمة إذا كان المبلغ الممكن استرداده لوحدة إنتاج النقد أقل من قيمتها الدفترية. لا يمكن رد خسائر انخفاض القيمة المتعلقة بالشهرة في فترات مستقبلية.

2.4.13 مكافأة نهاية الخدمة

تحتسب المجموعة مخصصاً لمكافأة نهاية الخدمة لكافة موظفيها وفقاً لقانون العمل الكويتي. إن استحقاق هذه المكافأة يستند إلى الراتب النهائي للموظف ومدى الخدمة وإتمام الحد الأدنى المطلوب من فترة الخدمة. إن التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت تستحق على مدى فترة الخدمة.

2.4.14 الاعتراف بالإيرادات

يتم الاعتراف بالإيرادات إما عند نقطة زمنية معينة أو على مدار الوقت عندما تفي المجموعة بالتزامات الأداء عن طريق تحويل البضاعة أو الخدمات المتعهد بها إلى عملائها.

إيرادات التمويل

تتضمن إيرادات التمويل الإيرادات من استثمارات الوكالة والمرابحة والتورق والإجارة ويتم احتسابها باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي. إن طريقة معدل الربح الفعلي هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة للأصل المالي وتوزيع إيرادات التمويل على الفترة ذات الصلة.

يتم إيقاف عملية الاعتراف بإيرادات التمويل في ما يتعلق بمديني التمويل حيث يكون الربح و/ أو أصل المبلغ متأخرًا في السداد لمدة 90 يومًا أو أكثر.

إيرادات الأتعاب والعمولات

إن الأتعاب المكتسبة من تقديم الخدمات على مدار الوقت تستحق على مدار تلك الفترة. وهذه الأتعاب تتضمن إيرادات العمولات وأتعاب الإدارة والاستشارات الأخرى.

تكتسب المجموعة إيرادات الأتعاب والعمولات من مجموعة متنوعة من الخدمات المالية التي تقدمها لعملائها. يتم تسجيل إيرادات الأتعاب والعمولات وفقاً للمبلغ الذي يعكس المقابل الذي تتوقع المجموعة أحيثها فيه مقابل تقديم الخدمات.

يتم تحديد التزامات الأداء وكذلك توقيت الوفاء بها في بداية العقد. ولا تتضمن عقود إيرادات المجموعة عادةً العديد من التزامات الأداء.

عندما تقدم المجموعة الخدمة لعملائها، يتم إصدار فاتورة بالمبلغ النقدي المقابل لها وعادةً ما يستحق على الفور عند الوفاء بالخدمة عند نقطة زمنية معينة أو في نهاية فترة العقد في حالة الخدمة المقدمة على مدار الوقت.

انتهت المجموعة بشكل عام إلى أنها شركة رئيسية في ترتيبات إيراداتها حيث إنها تسيطر بصورة نمطية على الخدمات قبل تحويلها إلى العميل.

صافي إيرادات الاستثمار

يتضمن صافي إيرادات الاستثمار كافة الأرباح والخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة والحصة في نتائج المشاريع المشتركة والشركات الزميلة وإيرادات توزيعات الأرباح وإيرادات التأجير والأرباح أو الخسائر المحققة وبيع الموجودات المالية.

• إيرادات التأجير

تكون المجموعة هي المؤجر في عقود التأجير التشغيلي. يتم المحاسبة عن إيرادات التأجير الناتجة من عقود التأجير التشغيلي للعقار الاستثماري على أساس القسط الثابت على مدى فترات عقود التأجير.

• إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام المدفوعات.

الإيرادات الأخرى

تتضمن الإيرادات الأخرى المحصل من الاتفاقات المشطوبة.

2.4.15 منح حكومية

تُسجل المنح الحكومية عندما يكون هناك تأكيدات معقولة بأنه سيتم استلام هذه المنح والالتزام بكافة الشروط المتعلقة بها. عندما تتعلق المنحة ببند مصروفات، فيتم الاعتراف بها كإيرادات على أساس متماثل على مدى الفترات التي يتم فيها تسجيل التكاليف ذات الصلة كمصروفات والتي سيتم التعويض مقابلها. وعندما تتعلق المنحة بأصل ما، فيتم الاعتراف بها كإيرادات بمبالغ متساوية على مدى العمر الإنتاجي المتوقع للأصل ذي الصلة.

عندما تستلم المجموعة منحةً للموجودات غير النقدية، يتم تسجيل الأصل والمنحة بمبالغ اسمية ويتم إدراجها في الأرباح أو الخسائر على مدى العمر الإنتاجي المتوقع للأصل، استنادًا إلى نمط استهلاك مزايا الأصل الأساسي على أقساط سنوية متساوية.

2.4.16 تحويل العملات الأجنبية

العملة الرئيسية وعملة العرض

يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي. وبالنسبة لكل شركة بالمجموعة، يحدد البنك العملة الرئيسية وتقاس البنود المدرجة في البيانات المالية لكل شركة باستخدام تلك العملة الرئيسية. وتستخدم المجموعة طريقة التجميع المباشرة.

المعاملات والأرصدة

يجري قيد المعاملات بالعملات الأجنبية مبدئيًا وفقًا لسعر صرف العملة الرئيسية الفوري السائد بتاريخ المعاملة.

كما يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية وفقًا لسعر صرف العملة الرئيسية الفوري بتاريخ البيانات المالية المجمعة. تؤخذ كافة فروق تحويل العملات الأجنبية الناتجة من الأنشطة لغير المتاجرة إلى بند أرباح/ (خسائر) تحويل العملات الأجنبية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

تحول البنود غير النقدية المقاسة وفقًا للتكلفة التاريخية بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف الفورية كما في تاريخ الاعتراف.

شركات المجموعة

عند التجميع، يتم تحويل موجودات ومطلوبات العمليات الأجنبية إلى الدينار الكويتي وفقًا لسعر الصرف الفوري السائد في تاريخ البيانات المالية المجمعة ويتم تحويل بيانات الدخل الخاصة بها وفقًا لأسعار الصرف الفورية السائدة في تواريخ المعاملات. تدرج فروق تحويل العملات الأجنبية الناتجة عن التحويل بغرض التجميع ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى.

يتم معاملة أية شهرة ناتجة من حيازة عملية أجنبية أو أي تعديلات بالقيمة العادلة على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات الناشئة عن الحيازة كموجودات ومطلوبات للعمليات الأجنبية ويتم تحويلها وفقًا لسعر الصرف عند الإقفال.

2.4.17 الضرائب

الحد الأدنى للضريبة المحلية الإضافية

تم احتساب مخصص لضرائب الدخل الناشئة عن قانون الضرائب الصادر عن دولة الكويت (القانون رقم 157 لسنة 2024) لتطبيق الحد الأدنى للضريبة المحلية الإضافية على الكيانات التي تُعد جزءًا من مجموعة متعددة الجنسيات ذات إيرادات سنوية تبلغ 750 مليون يورو أو أكثر، وذلك وفقًا للائحة التنفيذية الصادرة بموجب القرار الوزاري رقم 55 لسنة 2025. تطبق المجموعة الإعفاء الإلزامي والمؤقت لعدم تسجيل الضرائب المؤجلة المتعلقة بهذه الضرائب الإضافية. راجع إيضاح 19 لمزيد من المعلومات.

مخصص حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

تحتسب المجموعة حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بنسبة 1% من ربح السنة وفقاً للاحتساب المعدل استناداً إلى قرار أعضاء مجلس إدارة المؤسسة الذي ينص على أنه يجب استبعاد التحويل إلى الاحتياطي القانوني من ربح السنة عند تحديد الحصة.

لدى المجموعة رصيد مستحق إلى مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بمبلغ 341 ألف دينار كويتي (2024: 212 ألف دينار كويتي). تم إدراجه ضمن مطلوبات أخرى في بيان المركز المالي المجمع، والذي سيتم سداه لاحقاً لنهاية السنة.

2.4.18 معلومات القطاعات

القطاع هو جزء يمكن تمييزه من المجموعة ويعمل في أنشطة أعمال ينتج عنها اكتساب إيرادات وتكبّد تكاليف. تستخدم إدارة المجموعة قطاعات التشغيل لتوزيع الموارد وتقييم الأداء. ويتم تجميع قطاعات التشغيل التي لها نفس السمات الاقتصادية والمنتجات والخدمات وفئات العملاء - وفقاً لما هو ملائم - وإعداد تقارير حولها كقطاعات قابلة لرفع التقارير عنها.

2.4.19 مخصصات

تسجل المخصصات عندما يكون لدى المجموعة التزام حالي (قانوني أو استدلاي) ناتج عن حدث وقع من قبل، كما أنه من المحتمل أن تظهر الحاجة إلى التدفق الصادر للموارد المتضمنة لمنافع اقتصادية لتسوية الالتزام ويمكن إجراء تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام. عندما يكون تأثير القيمة الزمنية للأموال مادياً، تحدد المجموعة مستوى المخصص عن طريق خصم التدفقات النقدية المتوقعة وفقاً لمعدل خصم قبل الضرائب يعكس المعدلات الحالية المرتبطة بالالتزام. يتم عرض المصروفات المتعلقة بأي مخصص في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع بالصافي بعد أي استرداد في مخصص انخفاض القيمة وخسائر الائتمان.

2.4.20 موجودات ومطلوبات محتملة

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة في البيانات المالية المجمع ولكن يتم الإفصاح عنها عندما يكون تدفق المنافع الاقتصادية مرجحاً. لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمع ولكن يتم الإفصاح عنها ما لم يكن احتمال التدفق الصادر للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية أمراً مستبعداً.

2.4.21 موجودات بصفة الأمانة

تقدم المجموعة خدمات بصفة الأمانة والتي تؤدي إلى امتلاك أو استثمار الموجودات نيابة عن عملائها. ولا يتم تسجيل الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة ضمن البيانات المالية المجمع ما لم يتم الوفاء بمعايير الاعتراف نظراً لأنها ليست موجودات خاصة بالمجموعة (إيضاح 28).

2.4.22 توزيعات الأرباح عن الأسهم العادية

يتم تسجيل توزيعات الأرباح عن الأسهم العادية كالتزام ويتم اقتطاعها من حقوق الملكية عند اعتمادها من قبل مساهمي المجموعة. يتم اقتطاع توزيعات الأرباح المرحلية من حقوق الملكية عند الإعلان عنها ولم تعد بناء على تقدير المجموعة.

يتم الإفصاح عن توزيعات الأرباح للسنة التي تمت الموافقة عليها بعد تاريخ البيانات المالية المجمع كحدث لاحق لتاريخ البيانات المالية المجمع.

2.4.23 صكوك مصدرة

الصكوك المصدرة هي مطلوبات مالية وتدرج مبدئياً وفقاً للقيمة العادلة والتي تتمثل في متحصلات الإصدار بالصافي بعد تكاليف المعاملات وتنافس لاحقاً وفقاً للتكلفة المطفأة بواسطة طريقة معدل الربح الفعلي.

2.4.24 عقود التأجير

تقوم المجموعة في بداية عقد التأجير بتحديد ما إذا كان العقد يمثل أو يتضمن عقد تأجير. أي إذا كان العقد ينص على حق السيطرة على استخدام أصل محدد لفترة من الوقت لقاء مقابل نقدي.

2.4.24.1 المجموعة كمستأجر

تطبق المجموعة طريقة فردية للاعتراف والقياس بالنسبة لكافة عقود التأجير باستثناء عقود التأجير قصيرة الأجل وعقود تأجير الموجودات منخفضة القيمة. وتسجل المجموعة مطلوبات التأجير لتسجيل مدفوعات عقود التأجير وموجودات حق الاستخدام بما يمثل حق استخدام الموجودات ذات الصلة.

موجودات حق الاستخدام

تسجل المجموعة موجودات حق الاستخدام في تاريخ بدء عقد التأجير (أي تاريخ توافر الأصل الأساسي للاستخدام). يتم قياس موجودات حق الاستخدام بالتكلفة ناقصاً أي استهلاك متراكم وخسائر انخفاض القيمة، ويتم تعديلها مقابل أي إعادة قياس لمطلوبات التأجير. تتضمن تكلفة موجودات حق الاستخدام مبلغ مطلوبات التأجير المسجل، والتكاليف المبدئية المباشرة المتكبدة، ومدفوعات التأجير التي تمت في أو قبل تاريخ البدء، ناقصاً أي حوافز تأجير مستلمة. يتم استهلاك موجودات حق الاستخدام على أساس القسط الثابت على مدى فترة التأجير.

تعرض موجودات حق الاستخدام إلى الانخفاض القيمة بما يتماشى مع سياسة المجموعة كما هو موضح في إيضاح 2.4.12 - انخفاض قيمة الموجودات غير المالية.

مطلوبات التأجير

في تاريخ بدء عقد التأجير، تسجل المجموعة مطلوبات التأجير المقاسة بالقيمة الحالية لمدفوعات التأجير التي يتعين سدادها على مدى مدة التأجير. تتضمن مدفوعات التأجير مدفوعات ثابتة (ناقصاً أي حوافز تأجير مستحقة ومدفوعات التأجير المتغيرة التي تستند إلى مؤشر أو سعر، والمبالغ المتوقعة سدادها بموجب ضمانات القيمة التخريدية. تتضمن مدفوعات التأجير أيضاً سعر ممارسة خيار الشراء المؤكد ممارسته من قبل المجموعة بصورة معقولة ومدفوعات غرامات إنهاء مدة عقد التأجير إذا كانت مدة عقد التأجير تعكس ممارسة المجموعة لخيار الإنهاء. يتم تسجيل مدفوعات التأجير المتغيرة التي لا تستند إلى مؤشر أو سعر كمصروفات في الفترة التي يقع فيها الحدث أو الشرط الذي يستدعي حدوث السداد.

2.4.24.2 المجموعة كمؤجر

إن عقود التأجير التي لا تقوم بموجبها المجموعة بتحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة المتعلقة بملكية الأصل يتم تصنيفها كعقود تأجير تشغيلي. يتم المحاسبة عن إيرادات التأجير الناتجة على أساس القسط الثابت على مدى فترات عقود التأجير وتدرج ضمن الإيرادات في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع نتيجة لطبيعتها التشغيلية. تضاف التكاليف المبدئية المباشرة المتكبدة أثناء التفاوض حول عقد التأجير التشغيلي والترتيب له إلى القيمة الدفترية للأصل المؤجر، وتسجل على مدى فترة عقد التأجير على نفس أساس إيرادات التأجير. تسجل الإيجارات المحتملة كإيرادات في الفترة التي يتم فيها اكتسابها.

2.4.25 تكلفة التمويل

تتعلق تكلفة التمويل بشكل مباشر بالمستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية وحسابات المودعين والصكوك المصدرة. يتم تسجيل جميع تكاليف التمويل كمصروفات في الفترة التي يتم فيها تكبدها.

2.5 الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المسجلة للإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات والإفصاحات المرفقة، بالإضافة إلى الإفصاح عن المطلوبات المحتملة. إن عدم التأكد من هذه الافتراضات والتقديرات قد يؤدي إلى نتائج تتطلب إجراء تعديل مادي على القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المتأثرة في الفترات المستقبلية. في إطار تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، قامت الإدارة باتخاذ الأحكام والافتراضات التالية التي تتعلق بالمصادر المستقبلية والرئيسية الأخرى لعدم التأكد من التقديرات في تاريخ البيانات المالية المجمعة، والتي تمثل مخاطر جوهرية قد تؤدي إلى إجراء تعديل مادي على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات في السنة المالية التالية.

قد تتغير الظروف والافتراضات الحالية حول التطورات المستقبلية نتيجة للظروف الناشئة خارج نطاق سيطرة المجموعة وتنعكس على الافتراضات في حالة حدوثها. في ما يلي البنود التي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المسجلة في البيانات المالية المجمعة والأحكام و/أو التقديرات الرئيسية للإدارة في ما يتعلق بالأحكام/التقديرات ذات الصلة.

2.5.1 الأحكام الهامة

تجميع الشركات ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل

إن الشركة ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل هي منشأة يتم إنشاؤها بحيث لا يمثل حق التصويت أو الحقوق المماثلة العامل الأساسي في اتخاذ قرار بشأن الجهة التي تمارس السيطرة عليها؛ على سبيل المثال عندما تتعلق حقوق التصويت بالمهام الإدارية فقط، ويتم توجيه الأنشطة ذات الصلة استناداً إلى اتفاقيات تعاقدية. تقوم المجموعة بتجميع المنشآت المهيكلة التي تمارس السيطرة عليها، وفقاً للمبين في إيضاح 2.4.1، وعند اتخاذ هذه الأحكام، تأخذ المجموعة في اعتبارها أيضاً حق التصويت والحقوق المماثلة المتاحة لها وللأطراف الأخرى مما قد يحد من قدرة المجموعة على ممارسة السيطرة، بما في ذلك حق تعيين أو إعادة تكليف أو استبعاد أعضاء من موظفي الإدارة العليا للمنشأة المهيكلة ممن لديهم القدرة على توجيه الأنشطة ذات الصلة.

القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة للأدوات المالية تمثل السعر المستلم لبيع أصل أو المدفوع لنقل التزام في معاملة منتظمة في السوق الأصلي (أو السوق الأكثر ملاءمة) في تاريخ القياس وفقاً لظروف السوق الحالية (أي سعر البيع) بغض النظر عما إذا كان السعر ملحوظاً بصورة مباشرة أو مقدراً باستخدام أسلوب تقييم آخر. في حالة عدم إمكانية تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المسجلة في بيان المركز المالي المجمع من الأسواق النشطة، فيتم تحديدها باستخدام العديد من أساليب التقييم التي تتضمن استخدام نماذج التقييم. ويتم أخذ المدخلات الخاصة بتلك النماذج من الأسواق الملحوظة كلما أمكن، ولكن في حالة عدم الإمكان، يلزم إجراء التقدير لتحديد القيمة العادلة.

تتضمن الأحكام والتقديرية اعتبارات السيولة ومدخلات النماذج المتعلقة بالبنود مثل مخاطر الائتمان (المتعلقة بالمنشأة والأطراف المقابلة)، وتعديلات قيمة التمويل، والترابط والتقلبات. للاطلاع على المزيد من التفاصيل حول تحديد القيمة العادلة، يرجى الرجوع إلى إيضاح 26.

محاسبة التحوط

تتضمن سياسات محاسبة التحوط لدى المجموعة جانباً من الأحكام والتقديرية. ستأثر التقديرية المتعلقة بمعدلات الربح المستقبلية والبيئة الاقتصادية العامة بمدى توفر بنود التحوط المناسبة لها وتوقيت توافرها، بالإضافة إلى التأثير على فاعلية علاقات التحوط.

تصنيف الموجودات المالية

تحدد المجموعة تصنيف الموجودات المالية استناداً إلى تقييم نموذج الأعمال الذي يتم ضمنه الاحتفاظ بالموجودات وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للأصل المالي ترتبط بمدفوعات أصل المبلغ والربح.

تصنيف العقارات

تقرر الإدارة عند حيازة عقار ما إذا كان يجب تصنيفه كعقار استثماري أو ضمن بند ممتلكات ومعدات. تقوم المجموعة بتصنيف العقار كعقار استثماري إذا تم حيازته لتحقيق إيرادات تأجير أو زيادة القيمة الرأسمالية أو لاستخدام مستقبلي غير محدد. تصنف المجموعة العقار كممتلكات ومعدات عند حيازته بغرض إشغاله من قبل المالك.

تحديد مدة عقود التأجير التي تتضمن خيارات التجديد والإلغاء - المجموعة كمستأجر

تحدد المجموعة مدة عقد التأجير بوصفها مدة غير قابلة للإلغاء لعقد التأجير إلى جانب أي فترات يشملها خيار تمديد فترة عقد التأجير في حالة التأكد من ممارسته بشكل معقول، أو أي فترات يشملها خيار إنهاء عقد التأجير في حالة التأكد بصورة معقولة من عدم ممارسته.

لدى المجموعة العديد من عقود التأجير التي تتضمن خيارات التمديد والإلغاء. وتستعين المجموعة بالأحكام في تقييم ما إذا كان من المؤكد بصورة معقولة ممارسة خيار تجديد أو إنهاء عقد التأجير أم لا. أي أنها تراعي كافة العوامل ذات الصلة التي تحقق حافزاً اقتصادياً لممارسة خيار التجديد أو الإلغاء. وبعد تاريخ بداية عقد التأجير، تعيد المجموعة تقييم مدة عقد التأجير إذا كان هناك حدث أو تغير جوهري في الظروف يقع في نطاق سيطرة المجموعة تقييم مدة عقد التأجير إذا كان هناك حدث أو تغير ويؤثر على قدرتها على ممارسة أو عدم ممارسة خيار التجديد أو الإلغاء (مثل إجراء تحسينات جوهرياً على عقارات مستأجرة أو إجراء تخصيص جوهري للأصل المؤجر).

2.5.2 عدم التأكد من التقديرية

تم أيضاً عرض الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بالأسباب المستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى لعدم التأكد من التقديرية بتاريخ البيانات المالية المجمع والتي تنطوي على مخاطرة جوهرياً بأن تؤدي إلى تعديل مادي على القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة. ضمن الإيضاحات الفردية حول بنود البيانات المالية ذات الصلة. تستند المجموعة في افتراضاتها وتقديراتها إلى المؤشرات المتاحة عند إعداد البيانات المالية المجمع. ولكن الظروف والافتراضات الحالية حول التطورات المستقبلية قد تتغير نتيجة للتغيرات في السوق أو الظروف الناتجة والتي تخرج عن نطاق سيطرة المجموعة. تنعكس هذه التغيرات في الافتراضات عند حدوثها.

انخفاض قيمة الاستثمار في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة

تحتسب المجموعة قيمة انخفاض القيمة على أنها الفرق بين المبلغ الممكن استرداده وقيمتها الدفترية، وذلك في حال وجود أي دليل موضوعي على انخفاض قيمة الاستثمار في الشركات الزميلة أو المشاريع المشتركة. ويتطلب تقدير المبلغ الممكن استرداده من المجموعة تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة واختيار المدخلات المناسبة للتقييم.

انخفاض قيمة الشهرة

تقوم المجموعة على الأقل مرة واحدة سنويًا بتحديد ما إذا كانت الشهرة قد انخفضت قيمتها. يتطلب ذلك تقدير القيمة أثناء الاستخدام لوحدات إنتاج النقد. كما أن تقدير القيمة أثناء الاستخدام يتطلب من المجموعة تقدير للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من وحدة إنتاج النقد وكذلك اختيار معدل الخصم المناسب لاحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

انخفاض قيمة الأدوات المالية وخسائر الائتمان المتوقعة للأدوات المالية - طبقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزامًا بتعليمات بنك الكويت المركزي

إن قياس خسائر انخفاض القيمة لكافة فئات الأدوات المالية يتطلب إصدار الأحكام وخصوصًا في ما يتعلق بتقدير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وقيم الضمانات عند تحديد خسائر الانخفاض في القيمة وتقييم الازدياد الملحوظ في خسائر الائتمان. يتم استقاء هذه التقديرات من عدة عوامل، التي يمكن أن تؤدي التغييرات فيها إلى مستويات مختلفة من المخصصات.

تمثل حسابات خسائر الائتمان المتوقعة للمجموعة مخرجات نموذج معقد مع وضع عدد من الافتراضات الأساسية في ما يتعلق باختيار المدخلات المتغيرة والعلاقات ما بينها. إن بنود نموذج خسائر الائتمان المتوقعة التي تعتبر أحكامًا وتقديرات محاسبية تتضمن ما يلي:

- نموذج التصنيف الائتماني الداخلي للمجموعة الذي يربط احتمالات التعثر بدرجات التصنيف الفردية؛ و
- معايير المجموعة لتقييم ما إذا كان هناك ازدياد ملحوظ في مخاطر الائتمان بحيث ينبغي قياس مخصصات الموجودات المالية على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة والتقييم النوعي؛ و
- تصنيف الموجودات المالية عند تقييم خسائر الائتمان المتوقعة لها على أساس مجمع؛ و
- تطوير نماذج خسائر الائتمان المتوقعة بما في ذلك العديد من الصيغ واختيار المدخلات؛ و
- تحديد العلاقات بين السيناريوهات المرتبطة بالاقتصاد الكلي والمدخلات الاقتصادية وتأثيرها على احتمالية التعثر واحتساب نسبة الخسائر عند التعثر والتعرض للمخاطر عند التعثر؛ و
- اختيار السيناريوهات المستقبلية المتعلقة بالاقتصاد الكلي والاحتمالات المرجحة بها لتحقيق المدخلات الاقتصادية اللازمة لنماذج خسائر الائتمان المتوقعة.

لدى المجموعة سياسة تنص على المراجعة المنتظمة لنموذجها ضمن سياق الخبرة بالخسائر الفعلية وتعديله عند الضرورة.

خسائر انخفاض قيمة مديني التمويل - التزامًا بتعليمات بنك الكويت المركزي

تقوم المجموعة بمراجعة أرصدة مديني التمويل بصورة منتظمة لتحديد ما إذا كان يجب تسجيل خسائر انخفاض القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. وبصفة خاصة، يتعين على الإدارة إصدار أحكام جوهرية عند تقييم مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة.

تستند مثل هذه التقديرات بالضرورة إلى افتراضات حول عدة عوامل تتضمن درجات متفاوتة من الأحكام وعدم التأكد.

تقييم الاستثمارات في الأسهم غير المسعرة

يستند تقييم الموجودات المالية غير المسعرة عادةً إلى أحد العوامل التالية:

- معاملات حديثة في السوق بشروط تجارية متكافئة؛ أو
- القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة إلى حد كبير؛ أو
- مضاعف الربحية؛ أو
- التدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بالمعدلات الحالية المطبقة لبنود ذات شروط وسمات مخاطر مماثلة؛ أو
- نماذج تقييم أخرى.

إن تحديد التدفقات النقدية وعوامل الخصم للاستثمارات في الأسهم غير المسعرة يتطلب تقديرًا جوهريًا.

تقييم العقارات الاستثمارية

يتم تحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية بالاستعانة بخبراء تقييم العقارات باستخدام أساليب التقييم المتعارف عليها بالإضافة إلى مبادئ المعيار الدولي للتقارير المالية 13 قياس القيمة العادلة.

تم عرض الطرق والافتراضات الجوهرية المستخدمة من قبل خبراء التقييم في تقدير القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في إيضاحي 9 و26.

قياس القيمة العادلة

تستخدم الإدارة أساليب تقييم لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية (عندما لا تتوفر لها أسعار سوق نشط). ويتضمن ذلك وضع تقديرات وافتراضات تتوافق مع الطريقة التي يتبعها المشاركون في السوق في تسعير الأداة المالية. تستند الإدارة في افتراضاتها إلى البيانات الملحوظة قدر الإمكان، إلا أن هذه البيانات قد لا تكون متوفرة بصورة دائمة. وفي تلك الحالة، تقوم الإدارة باستخدام أفضل المعلومات المتاحة. قد تختلف القيمة العادلة المقدره عن الأسعار الفعلية التي سيتم تحقيقها في معاملة متكافئة في تاريخ البيانات المالية المجمعة.

عقود التأجير - تقدير معدل الاقتراض المتزايد

لا يمكن للمجموعة أن تحدد بسهولة معدل الربح المتضمن في عقد التأجير وبالتالي فإنها تستخدم معدل الاقتراض المتزايد لقياس مطلوبات التأجير. إن معدل الاقتراض المتزايد هو المعدل الذي يتعين على المجموعة سداها لاقتراض الأموال اللازمة للحصول على أصل ذي قيمة مماثل للأصل المرتبط بحق الاستخدام في بيئة اقتصادية مماثلة على أن يتم الاقتراض لمدة مماثلة مقابل ضمان مماثل. لذلك يعكس معدل الاقتراض المتزايد ما "يتعين على المجموعة" سداها، والذي يتطلب تقديراً عند عدم توفر أسعار ملحوظة أو عندما تحتاج إلى تعديل لتعكس شروط وأحكام عقد التأجير.

تقوم المجموعة بتقدير معدل الاقتراض المتزايد باستخدام مدخلات ملحوظة (مثل معدلات الربح في السوق) عندما تكون متاحة ومطلوبة لإجراء بعض التقديرات الخاصة بالمنشأة.

3. النقد والنقد المعادل

لأغراض بيان التدفقات النقدية المجمع، يتكون النقد والنقد المعادل في 31 ديسمبر مما يلي:

2024	2025	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
5,953	7,918	نقد
407,192	169,041	حساب جاري لدى بنك الكويت المركزي
43,436	64,660	حسابات جارية لدى بنوك تجارية
456,581	241,619	إجمالي النقد والأرصدة لدى البنوك
107,192	70,012	إيداعات لدى بنك الكويت المركزي ذات فترة استحقاق أصلية خلال 3 أشهر أو أقل
139,028	48,868	إيداعات لدى البنوك ذات فترة استحقاق أصلية خلال 3 أشهر أو أقل
702,801	360,499	إجمالي النقد والنقد المعادل

تمثل الإيداعات لدى البنوك الإيداعات لدى مؤسسات مالية حسنة السمعة ذات تصنيفات ائتمانية مناسبة تحددها وكالات التصنيف الائتماني العالمية.

4. مدينو التمويل

تتضمن أرصدة مديني التمويل بصورة أساسية التسهيلات المقدمة لعملاء المجموعة على شكل عقود مرابحة وإجارة ووكالة. يتم عند الضرورة ضمان أرصدة مديني التمويل بأشكال مقبولة من الضمانات للحد من أثر مخاطر الائتمان ذات الصلة.

2024	2025	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
3,316,359	3,662,684	مدينو مرابحة
609,399	650,876	مدينو إجارة
9,395	9,292	مدينو وكالة
21,497	11,606	أخرى
(219,899)	(226,518)	ناقصاً: أرباح مؤجلة
3,736,751	4,107,940	مدينو التمويل قبل مخصص انخفاض القيمة
(94,148)	(100,451)	ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي
3,642,603	4,007,489	

في ما يلي تحليل إضافي لأرصدة مديني التمويل، بالصافي بعد الربح المؤجل، على أساس طبيعة العمل:

2024	2025	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
2,333,110	2,570,975	شركات
1,403,641	1,536,965	أفراد
3,736,751	4,107,940	مدينو التمويل قبل مخصص انخفاض القيمة
(94,148)	(100,451)	ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي
3,642,603	4,007,489	

خلال السنة، استزدت المجموعة مبلغ 2,172 ألف دينار كويتي من الصفقات المشطوبة في السنوات السابقة (2,281:2024) ألف دينار كويتي). يتم تسجيل المبلغ ضمن إيرادات أخرى في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع.

تم إدراج رصيد المخصص المتاح للتسهيلات غير النقدية بمبلغ 8,029 ألف دينار كويتي (6,771:2024) ألف دينار كويتي) ضمن مطلوبات أخرى في بيان المركز المالي المجموع.

بلغت خسائر الائتمان المتوقعة المحتسبة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي مبلغ 80,215 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2025 (77,550:2024) ألف دينار كويتي). وهو ما يقل عن المخصصات المحتسبة وفقاً لمتطلبات تعليمات بنك الكويت المركزي بمبلغ 108,480 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2025 (100,919:2024) ألف دينار كويتي).

في ما يلي الحركة في مخصص انخفاض القيمة للتسهيلات النقدية وغير النقدية وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي:

31 ديسمبر 2025			
الإجمالي	المخصص العام	المخصص المحدد	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
			تسهيلات نقدية
94,148	86,541	7,607	كما في 1 يناير 2025
10,144	5,665	4,479	المخصص المحمل خلال السنة
(3,792)	-	(3,792)	الأرصدة المشطوبة خلال السنة
(49)	(49)	-	حركة العملات الأجنبية
100,451	92,157	8,294	كما في 31 ديسمبر 2025
			تسهيلات غير نقدية
6,771	2,193	4,578	كما في 1 يناير 2025
1,254	692	562	المخصص المحمل خلال السنة
4	4	-	حركة العملات الأجنبية
8,029	2,889	5,140	كما في 31 ديسمبر 2025
			إجمالي التسهيلات
100,919	88,734	12,185	كما في 1 يناير 2025
11,398	6,357	5,041	المخصص المحمل خلال السنة (إيضاح 18)
(3,792)	-	(3,792)	الأرصدة المشطوبة خلال السنة
(45)	(45)	-	حركة العملات الأجنبية
108,480	95,046	13,434	كما في 31 ديسمبر 2025

31 ديسمبر 2024			
الإجمالي	المخصص العام	المخصص المحدد	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
			تسهيلات نقدية
94,801	84,761	10,040	كما في 1 يناير 2024
7,989	1,764	6,225	المخصص المحمل خلال السنة
(8,658)	-	(8,658)	الأرصدة المشطوبة خلال السنة
16	16	-	حركة العملات الأجنبية
94,148	86,541	7,607	كما في 31 ديسمبر 2024
			تسهيلات غير نقدية
5,414	1,661	3,753	كما في 1 يناير 2024
1,367	542	825	المخصص المحمل خلال السنة
(10)	(10)	-	حركة العملات الأجنبية
6,771	2,193	4,578	كما في 31 ديسمبر 2024
			إجمالي التسهيلات
100,215	86,422	13,793	كما في 1 يناير 2024
9,356	2,306	7,050	المخصص المحمل خلال السنة (إيضاح 18)
(8,658)	-	(8,658)	الأرصدة المشطوبة خلال السنة
6	6	-	حركة العملات الأجنبية
100,919	88,734	12,185	كما في 31 ديسمبر 2024

في ما يلي تحليل للقيم الدفترية لمديني التمويل (التسهيلات النقدية) وخسائر الائتمان المتوقعة المقابلة بناءً على معايير التصنيف المرحلي وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي:

كما في 31 ديسمبر 2025				
الإجمالي	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
مدينو التمويل				
2,383,530	-	71,389	2,312,141	مرتفعة
1,502,757	-	103,493	1,399,264	قياسية
221,653	56,930	119,199	45,524	متأخرة السداد أو منخفضة القيمة
4,107,940	56,930	294,081	3,756,929	

كما في 31 ديسمبر 2024				
الإجمالي	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
مدينو التمويل				
1,781,760	-	29,674	1,752,086	مرتفعة
1,673,312	-	150,462	1,522,850	قياسية
281,679	44,385	133,419	103,875	متأخرة السداد أو منخفضة القيمة
3,736,751	44,385	313,555	3,378,811	

في ما يلي تحليل للتغيرات في خسائر الائتمان المتوقعة المتعلقة بمديني التمويل (التسهيلات النقدية) المحتسبة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي:

31 ديسمبر 2025				
الإجمالي	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
54,311	31,881	9,481	12,949	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة كما في 1 يناير 2025
-	54	197	(251)	التحويل من المرحلة 1
-	585	(1,655)	1,070	التحويل من المرحلة 2
-	(300)	81	219	التحويل من المرحلة 3
893	4,327	1,722	(5,156)	(رد) تحميل خسائر الائتمان المتوقعة الإضافية للسنة
(3,792)	(3,792)	-	-	مبالغ مشطوبة
51,412	32,755	9,826	8,831	كما في 31 ديسمبر 2025

31 ديسمبر 2024				
الإجمالي	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
40,255	16,048	9,950	14,257	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة كما في 1 يناير 2024
-	222	174	(396)	التحويل من المرحلة 1
-	3,836	(4,902)	1,066	التحويل من المرحلة 2
-	(2,367)	2,104	263	التحويل من المرحلة 3
22,714	22,800	2,155	(2,241)	(رد) تحميل خسائر الائتمان المتوقعة الإضافية للسنة
(8,658)	(8,658)	-	-	مبالغ مشطوبة
54,311	31,881	9,481	12,949	كما في 31 ديسمبر 2024

في ما يلي تحليل للقيم الدفترية للمطلوبات المحتملة والالتزامات (التسهيلات غير النقدية) وخسائر الائتمان المتوقعة المقابلة بناءً على معايير التصنيف المرحلي وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي:

كما في 31 ديسمبر 2025			
الإجمالي	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
التسهيلات غير النقدية			
429,292	-	1,561	427,731
161,285	-	49,202	112,083
19,971	19,971	-	-
610,548	19,971	50,763	539,814
1,584,952	807	44,144	1,540,001

كما في 31 ديسمبر 2024			
الإجمالي	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
التسهيلات غير النقدية			
202,100	-	1,188	200,912
246,646	-	64,697	181,949
15,926	15,926	-	-
464,672	15,926	65,885	382,861
803,285	9,349	38,146	755,790

تحليل التغيرات في خسائر الائتمان المتوقعة في ما يتعلق بالتسهيلات غير النقدية التي يتم احتسابها طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي:

كما في 31 ديسمبر 2025			
الإجمالي	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
23,239	16,905	4,110	2,224
-	-	4	(4)
-	11	(242)	231
5,564	3,136	3,038	(610)
28,803	20,052	6,910	1,841

كما في 31 ديسمبر 2024			
الإجمالي	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
8,976	3,768	2,959	2,249
-	-	47	(47)
-	1,278	(1,366)	88
-	(2)	-	2
14,263	11,861	2,470	(68)
23,239	16,905	4,110	2,224

5. موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

2024	2025	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
3,657	4,261	أدوات حقوق ملكية - مسعرة
193,470	215,144	صناديق - غير مسعرة
1,787	27	أوراق مالية أخرى - غير مسعرة
198,914	219,432	

تم عرض الجدول الهرمي لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية والإفصاح عنها بواسطة أساليب التقييم في إيضاح 26.

6. موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

2024	2025	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
372,063	401,049	صكوك مسعرة
9,497	10,073	أدوات حقوق ملكية غير مسعرة
381,560	411,122	

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، قامت الإدارة بإجراء مراجعة للموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (الصكوك) لتقييم خسائر الائتمان المتوقعة. استنادًا إلى التقييم، قامت الإدارة برد خسائر ائتمان متوقعة بمبلغ 382 ألف دينار كويتي (2024: رد مبلغ 93 ألف دينار كويتي) في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للسنة (إيضاح 18).

تم عرض الجدول الهرمي لتحديد والإفصاح عن القيم العادلة للأدوات المالية حسب أساليب التقييم في إيضاح 26.

تعرض الاستثمارات في أدوات الدين لخسائر الائتمان المتوقعة. في ما يلي تحليل التغيرات في مجمل القيمة الدفترية وما يقابلها من خسائر الائتمان المتوقعة في ما يتعلق بالاستثمار في أدوات الدين:

31 ديسمبر 2025				
الإجمالي	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
372,063	-	30,433	341,630	مجمل القيمة الدفترية كما في 1 يناير 2025
23,124	-	(12,117)	35,241	موجودات جديدة مشتراة (مدفوعات وموجودات مستعدة خلال السنة)، بالصافي
5,862	-	(11,699)	17,561	القيمة العادلة وحركات العملات الأجنبية
401,049	-	6,617	394,432	كما في 31 ديسمبر 2025

31 ديسمبر 2025				
الإجمالي	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
1,092	-	293	799	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة كما في 1 يناير 2025
(15)	-	(60)	45	التأثير الناتج عن الشراء/إلغاء الاعتراف
(367)	-	(202)	(165)	إعادة قياس خسائر الائتمان المتوقعة
710	-	31	679	كما في 31 ديسمبر 2025

31 ديسمبر 2024				
الإجمالي	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
360,303	-	31,685	328,618	مجمّل القيمة الدفترية كما في 1 يناير 2024
9,728	-	(1,849)	11,577	موجودات جديدة مشتراة (مدفوعات وموجودات مستبعدة خلال السنة)، بالصافي
2,032	-	597	1,435	القيمة العادلة وحركات العملات الأجنبية
<u>372,063</u>	<u>-</u>	<u>30,433</u>	<u>341,630</u>	كما في 31 ديسمبر 2024

31 ديسمبر 2024				
الإجمالي	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
1,185	-	572	613	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة كما في 1 يناير 2024
108	-	27	81	التأثير الناتج عن الشراء/ إلغاء الاعتراف
(201)	-	(306)	105	إعادة قياس خسائر الائتمان المتوقعة
<u>1,092</u>	<u>-</u>	<u>293</u>	<u>799</u>	كما في 31 ديسمبر 2024

7. استثمار في شركة زميلة

في 8 أبريل 2025، قام البنك بحيازة شركة كويتية ذات مسؤولية محدودة وهي "شركة وربة للاستراتيجية ش.ش.و." (سابقًا: شركة الغانم التجارية ذ.م.م.) ("الشركة المشتراة") بمقابل قدره 498,161 ألف دينار كويتي (مقابل نقدي قدره 230,825 ألف دينار كويتي، مع الاعتراف بقروض بنكية ومطلوبات أخرى للشركة المشتراة بمبلغ 267,336 ألف دينار كويتي). تمتلك الشركة المشتراة نسبة 32.75% حصة ملكية في بنك الخليج ش.م.ك.ع، وهو بنك مدرج في بورصة الكويت. وبناءً على ذلك، يمتلك البنك بشكل غير مباشر نسبة 32.75% من رأس مال بنك الخليج. وقد حددت الإدارة أن البنك يمارس تأثيراً جوهرياً على بنك الخليج ("الشركة الزميلة") بموجب ملكيته في الأسهم. يتم المحاسبة عن الشركة الزميلة وفقاً لطريقة حقوق الملكية.

خلصت الإدارة إلى أن الشركة المشتراة لا تمثل دمج أعمال، ولذلك قام البنك باحساب عملية حيازة الشركة المشتراة كحيازة موجودات. يتم المحاسبة عن عملية حيازة الشركة الزميلة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 28 الاستثمار في الشركات الزميلة والمشاركات المشتركة مع تطبيق المفهوم الأساسي لطريقة الحيازة كما هو موضح في المعيار الدولي للتقارير المالية 3: دمج الأعمال. ووفقاً لمتطلبات هذا المعيار، ستقوم المجموعة بإجراء عملية توزيع سعر الشراء، التي سيتم الانتهاء منها خلال سنة واحدة من تاريخ الحيازة. وبناءً على ذلك، تم تسجيل الاستثمار في الشركة الزميلة، كما في 31 ديسمبر 2025، بالمبالغ المؤقتة للموجودات التي تم حيازتها والمطلوبات المقدرّة.

في 15 يونيو 2025، حصل البنك على إشعار بالعلم من بنك الكويت المركزي بشأن الاندماج المحتمل مع بنك الخليج. يقوم البنك حالياً بأعمال الفحص النافي للجهالة، وذلك بالتنسيق مع بنك الخليج لتنفيذ الإجراءات المطلوبة المرتبطة بهذه المرحلة:

حركة الاستثمار في شركة زميلة:

2025	ألف دينار كويتي
-	في 1 يناير 2025
	الاستثمار خلال السنة
264,670	الحصة في صافي الموجودات المشتراة
233,491	الشهرة المدرجة في الاستثمار
14,091	الحصة في الربح خلال السنة (إيضاح 16)*
1,044	الحصة في الإيرادات الشاملة الأخرى للاستثمار في شركة زميلة
<u>513,296</u>	كما في 31 ديسمبر 2025

* بناءً على قرار هيئة الرقابة الشرعية، يسمح للبنك للأغراض المحاسبية بالاعتراف بنتائج أعمال الشركة التابعة شركة وربة للاستراتيجية ش.ش.و. (المعروفة سابقًا باسم شركة الغانم التجارية ذ.م.م.) المالكة لنسبة 32.75% من أسهم بنك الخليج (شركة زميلة) في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع كإيراد استثمار يتم معالجته وفق خطة شرعية زمنية لاحقة بإشراف هيئة الرقابة الشرعية.

يوضح الجدول التالي ملخص المعلومات المالية لاستثمار المجموعة في شركة زميلة:

2025	
ألف دينار كويتي	
ملخص بيان المركز المالي المجمع للشركة الزميلة:	
3,179,437	موجودات متداولة
4,520,272	موجودات غير متداولة
(6,083,181)	مطلوبات متداولة
(762,163)	مطلوبات غير متداولة
854,365	صافي الموجودات
3,134,423	مطلوبات محتملة والتزامات

من تاريخ الحيابة إلى 31 ديسمبر 2025	
ألف دينار كويتي	
ملخص بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للشركة الزميلة:	
144,909	إيرادات التشغيل
43,027	ربح الفترة
3,187	إيرادات شاملة أخرى
46,214	إجمالي الإيرادات الشاملة

في ما يلي مطابقة ملخص المعلومات المالية المذكورة أعلاه بالقيمة الدفترية للاستثمار في الشركة الزميلة والمعترف بها في البيانات المالية المجمعة:

2025	
ألف دينار كويتي	
854,365	صافي الموجودات
%32.75	حصة ملكية المجموعة
279,805	حصة المجموعة في صافي الموجودات
233,491	الشهرة
513,296	القيمة الدفترية

8. استثمار في مشاريع مشتركة

يتم المحاسبة عن حصة المجموعة في المشاريع المشتركة بواسطة طريقة حقوق الملكية في البيانات المالية المجمعة. يعرض الجدول التالي ملخص المعلومات المالية للمشاريع المشتركة استنادًا للبيانات المالية المعدة وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية - معايير المحاسبة، ومطابقة مع القيمة الدفترية للاستثمار في البيانات المالية المجمعة:

2024	2025	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
119,271	118,791	كما في 1 يناير
10,334	10,823	صافي الإضافات
(692)	(2,991)	استرداد
(7,972)	(293)	حصة في النتائج (إيضاح 16)
(1,159)	(4,583)	توزيعات مستلمة
(553)	1,662	تعديل تحويل عملات أجنبية
(438)	-	الحصة في الخسائر الشاملة الأخرى من الاستثمار في مشروع مشترك
<u>118,791</u>	<u>123,409</u>	كما في 31 ديسمبر

في ما يلي المشاريع المشتركة الرئيسية للمجموعة:

نسبة حصة الملكية %		اسم المشروع المشترك	الأنشطة الرئيسية	بلد التأسيس
2024	2025			
55	55	كورتلاند جرينجيت بروبرتي	استثمار عقاري	المملكة المتحدة
99	99	جي سي ام انفينيوم	استثمار عقاري	المملكة المتحدة
99	99	ريديج آت روبنسون	استثمار عقاري	الولايات المتحدة الأمريكية
98	98	بيلا فيدا	استثمار عقاري	الولايات المتحدة الأمريكية
86	86	بروجكت كانيون	استثمار عقاري	الولايات المتحدة الأمريكية
98	98	جيفرسون بالم بيتش فند	استثمار عقاري	الولايات المتحدة الأمريكية
51	51	بروجكت إميرالد	استثمار عقاري	المملكة المتحدة
98	98	برودستون دورهام	استثمار عقاري	الولايات المتحدة الأمريكية
98	98	أتيقا مالون	استثمار عقاري	الولايات المتحدة الأمريكية
57	57	تايبستري وستلاند بروبرتي	استثمار عقاري	الولايات المتحدة الأمريكية

يعرض الجدول التالي ملخص المعلومات المالية لاستثمار المجموعة في المشاريع المشتركة:

2024	2025	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
15,280	20,217	موجودات متداولة
131,234	119,568	موجودات غير متداولة
(1,378)	(1,263)	مطلوبات متداولة
<u>145,136</u>	<u>138,522</u>	حقوق الملكية
<u>118,791</u>	<u>123,409</u>	حصة المجموعة في حقوق الملكية
<u>118,791</u>	<u>123,409</u>	القيمة الدفترية لاستثمار المجموعة

2024	2025	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	

ملخص بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للمشاريع المشتركة:

(9,543)	240	إيرادات
(222)	(266)	مصروفات إدارية ومصروفات أخرى
(9,765)	(26)	خسارة السنة
(7,972)	(293)	حصة المجموعة في خسارة السنة
(438)	-	الحصة في الخسارة الشاملة الأخرى

لا توجد التزامات رأسمالية لدى المشاريع المشتركة كما في 31 ديسمبر 2025 (2024: لا شيء) ولا توجد مطلوبات محتملة كما في 31 ديسمبر 2025 و2024.

9. عقارات استثمارية

2024	2025	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	

1,675	39,544	الرصيد الافتتاحي في 1 يناير
35,931	-	إضافات خلال السنة
1,938	1,404	تعديل القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية (إيضاح 16)
-	(383)	تعديل تحويل عملات أجنبية
39,544	40,565	الرصيد الختامي في 31 ديسمبر

يتم تحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية استناداً إلى تقييمات صادرة من مقيمين مستقلين ومعتمدين يتمتعون بالمؤهلات المهنية ذات الصلة المعترف بها. بالإضافة إلى الخبرة الحديثة بمواقع وفتات العقارات الاستثمارية الخاضعة للتقييم. إن نماذج التقييم المطبقة تتسق مع مبادئ المعيار الدولي للتقارير المالية 13، ويتم تحديد القيمة العادلة من خلال طريقة المقارنة بالسوق وطريقة رسملة الإيرادات أخذاً في الاعتبار طبيعة واستخدام كل عقار. بموجب طريقة مقارنة السوق، يتم تقدير القيمة العادلة على أساس معاملات قابلة للمقارنة. وحدة المقارنة التي تطبقها المجموعة هي سعر المتر المربع. وبموجب طريقة رسملة الإيرادات، يتم تقدير القيمة العادلة أخذاً في الاعتبار القيمة الإيجارية ومعدل الإشغال ونمو الإيجارات سنوياً. وبناءً على هذه التقييمات، شهدت القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية زيادة بمبلغ 1,404 ألف دينار كويتي مقارنة بقيمتها الدفترية كما في 31 ديسمبر 2025 (2024: زيادة بمبلغ 1,938 ألف دينار كويتي).

إن معدلات الزيادة (النقص) الجوهرية في السعر المقدر للمتر المربع فقط ستؤدي إلى ارتفاع (انخفاض) جوهري في القيمة العادلة على أساس متماثل.

إن معدلات الزيادة (الانخفاض) الجوهرية في القيمة الإيجارية المقدر ونمو الإيجارات سنوياً على حدة ستؤدي إلى ارتفاع (انخفاض) جوهري في القيمة العادلة للعقارات. إن معدلات الزيادة (الانخفاض) الجوهرية في معدل الشغور طويل الأجل ومعدل الخصم (وعائد التخارج) على حدة ستؤدي إلى انخفاض (ارتفاع) جوهري في القيمة العادلة.

بشكل عام، فإن التغيير في الافتراضات الموضوعية لقيمة التأجير المقدره يصحبه تغيير مماثل الاتجاه في معدل نمو الإيجار السنوية ومعدل الخصم (وعائد التخارج)، كما يصحبه تغيير معاكس في معدل الشغور طويل الأجل.

2024	2025	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	

447	4,229	إيرادات تأجير محققة من عقارات استثمارية
(47)	(2,686)	مصروفات تشغيل مباشرة
400	1,543	صافي إيرادات التأجير الناتجة من عقارات استثمارية (إيضاح 16)

لا تخضع المجموعة لأي قيود حول قابلية تحقيق العقارات الاستثمارية وأي التزامات تعاقدية لشراء أو إنشاء أو تطوير عقارات استثمارية أو إجراء إصلاحات عليها وصيانتها وتحسينها.

إن الجدول الهرمي للقيمة العادلة للعقارات الاستثمارية مفصّل عنه في إيضاح 26.

10. ممتلكات ومعدات

خلال الفترة الحالية، قام البنك بحيازة عقار لاستخدامه كمركز رئيسي مستقبلي له لقاء مقابل نقدي قدره 40,394 ألف دينار كويتي. ويعتبر العقار قيد التطوير حالياً. وبناءً على ذلك، تم إدراج العقار ضمن بند الممتلكات والمعدات كأعمال رأسمالية قيد التنفيذ وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 16: الممتلكات والمنشآت والمعدات. سيتم إعادة تصنيف العقار إلى الفئة المناسبة ضمن بند الممتلكات والمعدات عند اكتماله وتجهيزه للاستخدام المقصود منه:

11. المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

يمثل المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى ودائع مستلمة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى بموجب عقود الوكالة والمرابحة.

12. حسابات المودعين

تتضمن حسابات المودعين للمجموعة ما يلي:

• الودائع غير الاستثمارية في شكل حسابات جارية

لا تستحق هذه الودائع أي أرباح ولا تتحمل التعرض لأي مخاطر خسائر؛ حيث تضمن المجموعة سداد أرصدها ذات الصلة عند الطلب. وبالتالي، تعتبر هذه الودائع قرصاً حسناً من المودعين إلى المجموعة.

• الودائع الاستثمارية

تتضمن هذه الودائع ودائع المرابحة والوكالة، التي يكون لها فترات استحقاق ثابتة كما هو محدد في مدة العقد، باستثناء حسابات الادخار الاستثمارية والمضاربة التي تكون متاحة لفترة غير محدودة.

13. صكوك مصدرة

في 10 يوليو 2024، قام البنك بإتمام إصدار صكوك غير مكفولة بضمان (دين ذو أولوية بالسداد) بمبلغ 500 مليون دولار أمريكي (156.5 مليون دينار كويتي) بفترة استحقاق تصل إلى 5 سنوات تنتهي في 10 يوليو 2029. لدى هذه الصكوك معدل كوبون ثابت بنسبة 5.351% سنوياً، وتستحق السداد بنهاية كل نصف سنة كمتأخرات. إن الصكوك مدرجة في كل من سوق لندن للأوراق المالية الدولية وناسداك دبي.

تقدر الصكوك غير المكفولة بضمان (دين ذو أولوية بالسداد) التي تم إصدارها في 17 يونيو 2020 بقيمة 150 مليون دينار كويتي واستحقت في 17 يونيو 2025.

14. حقوق الملكية

رأس المال

تم الموافقة في اجتماع الجمعية العمومية غير العادية المؤجلة لمساهمي البنك، المنعقد بتاريخ 2 مارس 2025، على زيادة رأس المال المصرح به بنسبة 100% من خلال طرح عدد 2,183,600 ألف سهم من أسهم حقوق الأولوية للاكتتاب إلى مساهمي البنك وتفويض مجلس الإدارة لتحديد سعر السهم. وحدد مجلس الإدارة السعر بقيمة 200 فلس للسهم (القيمة الاسمية للسهم بواقع 100 فلس وعلو الإصدار بقيمة 100 فلس). تم تسجيل زيادة رأس المال في السجل التجاري بتاريخ 6 مايو 2025 بموجب رقم التسجيل 334402.

وبناءً عليه، تضمن رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل كما في 31 ديسمبر 2025 عدد 4,498,216 ألف سهم (2024): 2,183,600 ألف سهم) بقيمة اسمية قدرها 100 فلس للسهم.

الاحتياطي القانوني

وفقاً لقانون الشركات وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك وتعديلاتهما، يتم اقتطاع نسبة لا تقل عن 10% من ربح السنة بحد أدنى قبل الضرائب ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي القانوني. يجوز للجمعية العمومية السنوية للبنك أن تقر وقف

هذا الاقتطاع السنوي عندما يتجاوز الاحتياطي نسبة 50% من رأس المال المصدر. ولا يجوز استخدام الاحتياطي إلا في مبادلة الخسائر أو سداد توزيعات أرباح بنسبة تصل إلى 5% من رأس المال المدفوع في السنوات التي لا يسمح فيها الربح بسداد توزيعات هذه الأرباح بسبب عدم وجود الاحتياطيات القابلة للتوزيع. ويتم رد أي مبالغ مخصومة من الاحتياطي عندما تسمح الأرباح في السنوات التالية بذلك، ما لم يتجاوز هذا الاحتياطي نسبة 50% من رأس المال المصدر. تم اقتطاع مبلغ 5,195 ألف دينار كويتي إلى الاحتياطي القانوني خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (2024: 2,354 ألف دينار كويتي).

الاحتياطي الاختياري

وفقاً لعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك وتعديلاتهما، يتم خصم نسبة مئوية لأغراض الاحتياطي الاختياري بناء على توصية مجلس الإدارة وبما يخضع لموافقة الجمعية العمومية السنوية. يجوز أن تتوقف هذه الاقتطاعات بقرار من الجمعية العمومية العادية بناءً على توصية مجلس الإدارة وموافقة بنك الكويت المركزي.

لم يقر مجلس الإدارة بالتوصية بإجراء أي اقتطاعات إلى الاحتياطي الاختياري في السنة الحالية والسنة السابقة.

توزيعات الأرباح المسددة والمقترحة

- وافقت الجمعية العمومية السنوية العادية لمساهمي البنك المنعقدة بتاريخ 27 مارس 2025 على توزيعات أرباح لأسهم منحة بنسبة 6% وبمبلغ 13,102 ألف دينار كويتي إلى مساهمي البنك عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 (2024: أسهم منحة بنسبة 6% بقيمة 12,360 ألف دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023).
- وافق مساهمو البنك في الجمعية العمومية غير العادية المؤجلة المنعقدة بتاريخ 6 أبريل 2025، على زيادة رأس مال البنك المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من خلال إصدار عدد 131,016 ألف سهم من أسهم منحة بنسبة 6% من رأس المال المصرح به والمدفوع كما في 31 ديسمبر 2024 (أي: 6 أسهم لكل 100 سهم) بمبلغ 13,102 ألف دينار كويتي إلى المساهمين المسجلين في سجلات البنك كما في نهاية تاريخ التسجيل المقرر في 20 أبريل 2025. وقد تم الانتهاء من الإجراءات القانونية المتعلقة بإصدار أسهم المنحة خلال السنة. وقد تم التأشير بالزيادة في رأس المال في السجل التجاري بتاريخ 13 أبريل 2025.
- أوصى مجلس الإدارة بتوزيعات أرباح نقدية قدرها 5 فلس لكل سهم (2024: لا شيء) وأسهم منحة بنسبة 5% (2024: 6%) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025. تكون توزيعات الأرباح النقدية وأسهم المنحة واجبة الدفع للمساهمين في حال اعتمادها الجمعية العمومية السنوية للمساهمين وذلك بعد الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات التنظيمية.

15. الصكوك الدائمة - الشريحة 1

إن صكوك الشريحة 1 هي أوراق مالية دائمة ليس لها تاريخ استرداد محدد، وتشكل التزامات ثانوية مباشرة وغير مكفولة بضمان للبنك (ذات أولوية على رأس المال فقط) وفقاً لأحكام وشروط عقد مضاربة. يتم استثمار صافي المتحصلات من صكوك الشريحة 1 عن طريق عقد المضاربة مع البنك (مضارب) على أساس غير مفيد ومشارك في الأنشطة العامة للبنك التي تنفذ عن طريق وعاء المضاربة العام. يجوز للبنك طبقاً لتقديره فقط أن يختار عدم القيام بتوزيع أرباح المضاربة المتوقعة. وفي تلك الحالة، لا تتراكم أرباح المضاربة ولن يعتبر هذا الإجراء كحدث تعثر.

في 29 نوفمبر 2021، قام البنك بإصدار "صكوك الشريحة 1" بناءً على ترتيبات صكوك متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بمبلغ 250 مليون دولار أمريكي (75.8 مليون دينار كويتي)، وتم إدراجها في بورصة أيرلندا وناسداك دبي. يمكن استدعاؤها من قبل البنك بعد فترة خمس سنوات تنتهي في 26 نوفمبر 2026 ("تاريخ الاستدعاء الأول") أو أي تاريخ لسداد الأرباح لاحقاً لذلك التاريخ وفقاً للشروط المحددة للاسترداد. تحمل الصكوك معدل ربح بنسبة 4% سنوياً يسدد في نهاية كل نصف سنة كمتأخرات حتى تاريخ الاستدعاء الأول. وبعد ذلك، يُعاد تحديد معدل الربح المتوقع بناءً على المعدل السائد حينها لمتوسط سعر المبادلة الأمريكي بخمس سنوات، زانداً هامش ربح مبدئي بنسبة 2.748% سنوياً. قام البنك بدفع الأرباح خلال السنة في 30 مايو 2025 و 2 ديسمبر 2025.

في 20 مايو 2025، أصدر البنك، بناءً على ترتيب صكوك متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، صكوك الشريحة 1 بقيمة 250 مليون دولار أمريكي (76.8 مليون دينار كويتي). يتم إدراج صكوك الشريحة 1 في بورصتي لندن وناسداك دبي، ويمكن للبنك استدعاؤها بعد فترة خمس سنوات تنتهي في 20 مايو 2030 ("تاريخ الاستدعاء الأول") أو في أي تاريخ لسداد الأرباح لاحقاً لذلك التاريخ، وفقاً لشروط استرداد محددة. تحمل الصكوك معدل ربح بنسبة 6.25% سنوياً يسدد في نهاية كل نصف سنة كمتأخرات حتى تاريخ الاستدعاء الأول. إذا لم يتم تنفيذ خيار الاستدعاء بعد تاريخ الاستدعاء الأول، فسيتم تحديد معدل الربح المتوقع في تاريخ إعادة التحديد الأول بناءً على سعر العائد السائد المقدر لسندات الخزنة الأمريكية لمدة 5.5 سنوات زانداً هامش إعادة التحديد بنسبة 2.102% سنوياً. قام البنك بدفع أرباح خلال السنة في 27 نوفمبر 2025.

16. صافي إيرادات استثمار

2024	2025	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
1,599	524	أرباح محققة من بيع أدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
-	28	ربح محقق من بيع موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
(7,972)	(293)	حصة في نتائج استثمار في مشاريع مشتركة (إيضاح 8)
-	14,091	حصة في نتائج استثمار في شركة زميلة (إيضاح 7)
5,871	12,077	إيرادات توزيعات أرباح
400	1,543	صافي إيرادات تأجير من عقارات استثمارية (إيضاح 9)
8,845	3,155	أرباح غير محققة من موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
1,938	1,404	تعديل القيمة العادلة لعقارات استثمارية (إيضاح 9)
(410)	-	خسارة من بيع مشاريع مشتركة
336	146	إيرادات استثمار أخرى
10,607	32,675	

17. صافي إيرادات أتعاب وعمولات

2024	2025	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
16,798	24,267	إيرادات أتعاب وعمولات
(9,064)	(12,418)	مصروفات متعلقة بالأتعاب والعمولات
7,734	11,849	صافي الأتعاب والعمولات

يتضمن صافي إيرادات الأتعاب والعمولات رسوم مشاركة في تمويل تم اكتسابها عند إتمام صفقات تمويل مشتركة من قبل المجموعة بمبلغ 2,366 ألف دينار كويتي (2024: 1,897 ألف دينار كويتي).

18. مخصص انخفاض القيمة وخسائر الائتمان

2024	2025	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
(93)	(382)	رد خسائر الائتمان المتوقعة للاستثمارات في صكوك (إيضاح 6)
(49)	(73)	رد خسائر الائتمان المتوقعة لإبداعات لدى البنوك
9,356	11,398	مخصص انخفاض القيمة يتعلق بتسهيلات ائتمانية وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي (إيضاح 4)
1,194	(695)	(رد) تحميل انخفاض قيمة لموجودات أخرى
10,408	10,248	

19. الضرائب

2024	2025	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
-	1,763	الحد الأدنى للضريبة المحلية الإضافية
-	154	ضرائب خارجية
212	341	حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
618	-	ضريبة دعم العمالة الوطنية
243	-	الزكاة
1,073	2,258	

تخضع المجموعة لقواعد نموذج الركيزة الثانية وفقاً لقواعد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية العالمية لمكافحة تآكل القاعدة (GloBE) في عدد من جهات الاختصاص التي تمارس فيها المجموعة أعمالها. أصدرت دولة الكويت القانون رقم 157 لسنة 2024 في 31 ديسمبر 2024 ("القانون") الذي يفرض الحد الأدنى للضريبة المحلية الإضافية اعتباراً من 1 يناير 2025 على الشركات التي تشكل جزءاً من مجموعة الشركات متعددة الجنسيات التي تبلغ إيراداتها السنوية 750 مليون يورو أو أكثر. ينص القانون على استحقاق سداد ضريبة إضافية على الربح الزائد بمعدل يساوي الفرق بين نسبة 15% ومعدل الضريبة الفعلي لجميع الشركات المكونة لمجموعة الشركات متعددة الجنسيات التي تعمل في الكويت. ويتم احتساب معدل الربح الزائد ومعدل الضريبة الإضافية وفقاً للائحة التنفيذية. وكما في تاريخ البيانات المالية المجمعة، قامت دولة الكويت بإصدار لائحته التنفيذية في ما يتعلق بالركيزة الثانية وقد قدرت المجموعة رسوم الحد الأدنى للضريبة المحلية الإضافية بناءً على الإرشادات الحالية ونية أن يكون الحد الأدنى للضريبة المحلية الإضافية مؤهلاً ويتم تفسيره وفقاً لقواعد نموذج الركيزة الثانية بشأن مشروع منع تآكل الوعاء الضريبي العالمي والتعليق المرفق بها. يحل هذا القانون بشكل فعال محل أنظمة قانون ضريبة الشركات وضريبة دعم العمالة الوطنية وضريبة الزكاة الحالية في الكويت للشركات متعددة الجنسيات التي تقع ضمن نطاق هذا القانون. وعلاوةً على ذلك، ففي جهات الاختصاص التي تم فيها تطبيق ضريبة الحد الأدنى العالمية الإضافية أو ضريبة الحد الأدنى المحلية الإضافية، أو كليهما، فقد تم الاعتراف بالتأثير الناتج كجزء من مصروفات ضريبة الدخل الخاص بالبنك.

تطبق المجموعة الاستثناء الإلزامي والمؤقت من الاعتراف بالمعلومات حول موجودات ومطلوبات الضريبة المؤجلة المرتبطة بها والإفصاح عنها، وفقاً لما تقتضيه تعديلات معيار المحاسبة الدولي 12 "الإصلاح الضريبي الدولي - قواعد نموذج الركيزة الثانية".

20. ربحية السهم الأساسية والمخفضة

يتم احتساب مبالغ ربحية السهم الأساسية عن طريق قسمة ربح السنة الخاص بالمساهمين العاديين للبنك وتعديله مقابل الربح المدفوع للصكوك الدائمة - الشريحة 1 على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة. يتم احتساب ربحية السهم المخفضة عن طريق قسمة الربح الخاص بالمساهمين العاديين للبنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة زائداً المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية التي سيتم إصدارها لتحويل كافة الأسهم العادية المخفضة المحتملة إلى أسهم عادية. حيث إنه لا توجد أدوات مخفضة قائمة، فإن ربحية السهم الأساسية والمخفضة متطابقة.

2024	2025	
(معدل إدراجها)*		
22,402	49,621	صافي ربح السنة (ألف دينار كويتي)
(3,075)	(5,464)	ناقصاً: أرباح مدفوعة على الصكوك الدائمة - الشريحة 1 (ألف دينار كويتي)
19,327	44,157	
2,436,611	3,854,317	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة (ألف سهم)
7.93	11.46	ربحية السهم الأساسية والمخفضة (فلس)

* تمت إعادة إدراج ربحية السهم الأساسية والمخفضة المقارنة لتعكس تأثير أسهم المنحة الصادرة في سنة 2025.

لم يتم إجراء أي معاملات أخرى تتضمن أسهم عادية بين تاريخ البيانات المالية المجمعة وتاريخ التصريح بهذه البيانات المالية المجمعة التي قد تتطلب إعادة إدراج ربحية السهم.

21. إفصاحات الأطراف ذات العلاقة

تتألف الأطراف ذات العلاقة من المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة والشركات التي يسيطرون عليها أو يمارسون عليها سيطرة مشتركة والشركات الزميلة وموظفي الإدارة العليا وأفراد عائلاتهم من الدرجة الأولى. تنشأ الأرصدة لدى أطراف ذات علاقة من المعاملات التجارية ضمن سياق الأعمال الطبيعي. إن الإقراض لأعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات العلاقة بهم مضمون بضمانات ملموسة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي.

21.1 مكافأة موظفي الإدارة العليا للبنك:

إن موظفي الإدارة العليا هم الأفراد الذين يتمتعون بصلاحيات ومسؤولية التخطيط والممارسة بصورة مباشرة أو غير مباشرة لصلاحيات السيطرة على أنشطة البنك وموظفيه. ويعتبر البنك أن أعضاء مجلس الإدارة (ولجانه الفرعية) واللجنة التنفيذية من موظفي الإدارة العليا لأغراض معيار المحاسبي الدولي 24 إفصاحات الأطراف ذات العلاقة.

2024	2025	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
3,452	4,548	رواتب ومزايا
185	187	مكافأة نهاية الخدمة
544	797	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
4,181	5,532	

تتضمن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة مكافأة خاصة مقابل مساهماتهم الإضافية المتعلقة بالمشاركة في اللجان التنفيذية وفقاً لقرارات أعضاء مجلس الإدارة.

إن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 تخضع لموافقة الجمعية العمومية السنوية في اجتماعها. وافقت الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك المنعقدة بتاريخ 27 مارس 2025 على مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 بمبلغ 66 ألف دينار كويتي (2023: 66 ألف دينار كويتي).

21.2 الأرصدة والمعاملات مع أعضاء مجلس إدارة البنك وموظفي الإدارة العليا للبنك والمساهمين الرئيسيين:

في ما يلي تفاصيل أرصدة أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين التنفيذيين والمساهمين الرئيسيين:

الرصيد القائم		عدد الأطراف ذات العلاقة		عدد أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين التنفيذيين والمساهمين الرئيسيين أو المشاريع المشتركة	
2024	2025	2024	2025	2024	2025
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي				
أعضاء مجلس الإدارة					
4	1	1	-	1	1
9,457	6,258	32	30	8	7
1,283	-	4	-	-	-
المسؤولون التنفيذيون					
1,159	900	-	-	9	8
5	11	-	-	3	4
2,047	1,497	16	28	16	17
المساهمون الرئيسيون					
5,497	10,585	3	3	-	-
630,045	499,919	4	4	3	3
169	2,586	1	3	-	-
المشاريع المشتركة					
227	224	-	-	39	34
الشركة الزميلة					
-	93	-	-	-	1
-	31,731	-	-	-	1

إن الأرصدة القائمة في نهاية السنة نشأت ضمن سياق الأعمال العادي. إن معدلات الربح المحملة إلى ومن أطراف ذات علاقة محددة بأسعار تجارية عادية.

في ما يلي تفاصيل معاملات أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين التنفيذيين والمساهمين الرئيسيين:

2024	2025
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
أعضاء مجلس الإدارة	
14	11
222	160
المسؤولون التنفيذيون	
190	210
122	70
المساهمون الرئيسيون	
205	518
9	14
28,423	27,143
الشركة الزميلة	
-	10
-	2,541

22. التزامات ومطلوبات محتملة

2024	2025	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
102,519	157,349	قبولات وخطابات ائتمان
362,153	453,199	خطابات ضمان
464,672	610,548	مطلوبات محتملة
246,731	244,237	التزامات رأسمالية والتزامات أخرى

كما في 31 ديسمبر 2025، تتضمن الالتزامات الرأسمالية والالتزامات الأخرى التزامات بمنح الائتمان التي لا يمكن إلغاؤها بمبلغ 168,218 ألف دينار كويتي (2024: 147,868 ألف دينار كويتي). تتضمن هذه الالتزامات منح الائتمان الذي لا يمكن إلغاؤه على مدى فترة التسهيل أو يتم إلغاؤه فقط استجابة لتغير عكسي مادي.

إن التزامات الائتمان هذه لا تمثل بالضرورة احتياجات نقدية مستقبلية، نظرًا لأن الكثير من هذه الالتزامات سوف تنتهي فترة استحقاقها أو يتم إنهاؤها دون أن يتم تمويلها. ليس من المتوقع أن تكون خسائر الائتمان، إن وجدت، والتي قد تنتج من التعرض لهذه الالتزامات جوهرية.

23. إدارة المخاطر

تكمن المخاطر في كافة أنشطة المجموعة ولكن هذه المخاطر تدار بطريقة التحديد والقياس والمراقبة المستمرة وفقًا لحدود القدرة على تحمل المخاطر والضوابط الأخرى. إن هذه الطريقة في إدارة المخاطر ذات أهمية كبيرة لاستمرار المجموعة في تحقيق الأرباح، ويتحمل كل فرد بالبنك مسؤولية التعرض للمخاطر المرتبطة بمسؤولياته. تتعرض المجموعة للمخاطر التالية نتيجة استخدامها للأدوات المالية:

- مخاطر الائتمان;
- مخاطر السوق;
- مخاطر السيولة;
- مخاطر التشغيل.

بالإضافة إلى ذلك، توجد أنواع أخرى من المخاطر التي تحتاج للمراقبة والمتابعة. يعرض هذا الإيضاح معلومات حول تعرض المجموعة لكل نوع من هذه المخاطر المذكورة أعلاه وإطار تطبيق السياسات والنماذج وأساليب التقييم الكمي وعمليات تحديد وقياس وتخفيف ومراقبة وإدارة المخاطر وإدارة رأسمال المجموعة.

إن هذه الطريقة في إدارة المخاطر ذات أهمية كبيرة لاستمرار المجموعة في تحقيق الأرباح ويتحمل كل فرد بالمجموعة مسؤولية التعرض للمخاطر في ما يتعلق بالمسؤوليات المنوط بها داخل المجموعة. تتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق التي تنقسم إلى مخاطر المتاجرة وغير المتاجرة. كما تتعرض أيضاً لمخاطر الدولة والعديد من مخاطر التشغيل والأعمال.

23.1 هيكل إدارة المخاطر

مجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة ("المجلس") المسؤولية الكاملة عن وضع الإطار العام لإدارة المخاطر والإشراف عليها. قام المجلس بإنشاء لجنة مجلس الإدارة للمخاطر التي تتألف من أعضاء من المجلس وذلك لوضع إطار عمل ومراقبة المخاطر التي يتعرض لها البنك والمتطلبات الرقابية ذات الصلة التي تشمل كافة أنواع المخاطر مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل. يقوم رئيس مجموعة إدارة المخاطر بمساعدة لجنة مجلس الإدارة للمخاطر في القيام بهذه المهام.

كما قام المجلس بتشكيل لجنة مجلس الإدارة للتدقيق وفقاً لمتطلبات بنك الكويت المركزي والتي تكون مطابقة من بين مهام أخرى بمراقبة مدى الالتزام بمبادئ وسياسات وإجراءات إدارة المخاطر الخاصة بالمجموعة ومراجعة مدى كفاءة إطار إدارة المخاطر. تقوم وحدة التدقيق الداخلي بمساعدة لجنة مجلس الإدارة للتدقيق في القيام بدورها الرقابي. حيث تتولى وحدة التدقيق الداخلي إجراء المراجعة المنتظمة والخاصة للضوابط الرقابية والإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر، وتعرض النتائج في تقارير ترفع إلى لجنة التدقيق لدى المجموعة.

مجموعة إدارة المخاطر

تقوم مجموعة إدارة المخاطر المستقلة التي يرأسها رئيس مجموعة إدارة المخاطر برفع تقاريرها إلى لجنة مجلس الإدارة للمخاطر والتي تتولى المسؤولية عن المخاطر على مستوى البنك بهدف مساعدة مجلس الإدارة ولجنة مجلس الإدارة للمخاطر في تنفيذ مسؤوليات الإشراف على المخاطر.

يتم وضع سياسات إدارة المخاطر بهدف تحديد المخاطر التي تواجه المجموعة وقياسها ومراقبتها والحد منها وتحليلها. لوضع حدود وضوابط مناسبة للمخاطر، ومراقبة هذه المخاطر والتأكد من الالتزام بحدود القدرة على تحمل المخاطر. تخضع سياسات وأنظمة إدارة المخاطر للمراجعة بانتظام وبشكل مستمر بحيث تعكس التغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية وظروف السوق والمنتجات والخدمات التي تقدمها المجموعة.

23.2 مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي مخاطر عدم قدرة أو تأخر أحد أطراف أداة مالية في الوفاء بالتزامه مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسارة مالية. يتضمن ذلك مخاطر الانخفاض في المركز الائتماني للعملاء. إن هذا الانخفاض لا يعني بالضرورة التعثر، إلا أنه يزيد من احتمال تعثر العميل. إن الأدوات المالية التي ينشأ عنها مخاطر ائتمان تتضمن بشكل رئيسي مدني التمويل والتزامات منح الائتمان والاستثمار في أدوات الدين (أي الصكوك).

لأغراض رقابة إدارة المخاطر، تأخذ المجموعة في الاعتبار كافة عناصر التعرض لمخاطر الائتمان وتقوم بتجميعها، مثل مخاطر تعثر العملاء للملتزمين ومخاطر الدول ومخاطر القطاع في مقياس واحد يتعلق بالتعرض للمخاطر.

إدارة مخاطر الائتمان

قام مجلس إدارة المجموعة باعتماد سياسات التمويل والاستثمار لمختلف مجموعات الأعمال وأنواع الموجودات الاستثمارية. كما اعتمد المجلس ميثاق لجنة الائتمان والاستثمار التنفيذية الذي بموجبه تقوم اللجنة بالفحص المبدئي لطلبات الائتمان واعتمادها إلى جانب الصلاحيات الأخرى المفوضة لها. وقد قام مجلس الإدارة بتشكيل لجنة الائتمان والاستثمار، التي استناداً إلى ميثاقها تعتبر الجهة الثانية المفوضة بإصدار المبادئ الارشادية ومنح الموافقة على مختلف المقترحات التمويلية والاستثمارية بالنيابة عن مجلس إدارة المجموعة.

تقوم مجموعة إدارة المخاطر بإبداء رأي مستقل وإجراء تقييم للمخاطر في ما يتعلق بكل مقترح تمويلي واستثماري يتم عرضه على جهات الموافقة لاتخاذ قرار بشأنه.

تقوم المجموعة بإدارة محفظة التسهيلات الائتمانية بهدف التأكد من تنوعها بشكل جيد واكتسابها لمستوى عائد ملائم للمخاطر التي تحيط بالمحفظة، وتسعى في نفس الوقت لضمان جودة المحفظة الائتمانية.

علاوة على ذلك، تقوم المجموعة بإدارة التعرض لمخاطر الائتمان من خلال الحصول على ضمانات، متى كان ذلك مناسباً، والحد من مدة التعرض للمخاطر أو هيكلتها بما يعود بالفائدة على حجم التعرض لمخاطر الائتمان التي تتعرض لها المجموعة بشكل عام.

بناءً على تعليمات بنك الكويت المركزي، قامت المجموعة بتشكيل لجنة مخصصات، ذات صلاحيات تنفيذية، لتتولى بصورة رئيسية مسؤولية دراسة وتقييم التسهيلات الائتمانية والاستثمارات الحالية للمجموعة وتحديد أي وضع غير طبيعي والصعوبات المرتبطة بوضع العميل الذي يمكن أن يتطلب تصنيف تعرضها للمخاطر كغير منتظم وكذلك تحديد المخصص المطلوب للموجودات والاستثمارات منخفضة القيمة/ محتملة التعرض للانخفاض في القيمة.

تقييم خسائر الائتمان المتوقعة

تعريف ومعالجة التعثر

تعتبر المجموعة الأصل المالي متعثراً وبالتالي إدراجه ضمن المرحلة 3 (المصنفة كمنخفضة القيمة) عند احتساب خسائر الائتمان المتوقعة في الحالات التالية:

- من غير المحتمل أن يقوم المقترض بالوفاء بالتزاماته الائتمانية إلى المجموعة بالكامل دون لجوء المجموعة لاتخاذ الإجراءات القانونية مثل تحويل الضمانات (في الحالات المحتفظ فيها بالضمانات): أو
 - تأخر المقترض عن سداد أي التزام ائتماني مادي للمجموعة لمدة تزيد عن 90 يومًا؛
 - أن تعتبر التزامات المقترض منخفضة القيمة الائتمانية استناداً إلى تقييم نوعي لأغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية.
- ترتبط المجموعة حالات التعرض بالتعثر عندما يتم الاعتراف بالتصنيف الخارجي بأنه على درجة التعثر وفقاً لمقياس التصنيف النسبي لوكالات التصنيف المعترف بها.
- تضع المجموعة في اعتبارها عددًا من المؤشرات التي قد تشير إلى عدم احتمالية السداد كجزء من التقييم الكمي في ما إذا كان العميل متعثراً. ومن بين هذه المؤشرات:
- مخالفة الاتفاقيات؛
 - أن يكون لدى المقترض التزامات متأخرة السداد لدى دائنين أو موظفين عموميين؛
 - وفاة المقترض.

الازدياد الجوهرى في مخاطر الائتمان

تراقب المجموعة باستمرار كافة الموجودات المعرضة لخسائر الائتمان المتوقعة. ولكي يتم تحديد ما إذا كان إحدى الأدوات أو محفظة الأدوات معرضة لخسائر ائتمان متوقعة على مدى 12 شهراً أو خسائر ائتمان متوقعة على مدى عمر الأداة، تراعى المجموعة أي ازدياد جوهري في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي. وتطبق المجموعة معيار كمي متناسق بالنسبة للمحفظة المصنفة داخلياً وخارجياً لكي يتم تقييم أي ازدياد جوهري في مخاطر الائتمان.

التصنيف الداخلي وتقدير احتمالية التعثر

عند إدارة المحفظة الخاصة بالمجموعة، تستعين المجموعة بتصنيفات وإجراءات وأساليب أخرى تأخذ في اعتبارها كافة جوانب المخاطر المحددة، وتستعين المجموعة بمحلل المخاطر الخاص بتصنيف موديز كآلية تصنيف ائتماني داخلية لدى المجموعة. وهذه الأداة تتيح لها القدرة على تحليل الأعمال ووضع تصنيفات المخاطر. كما يدعم التحليل استخدام العوامل المالية والعوامل الذاتية غير المالية على حد سواء. كما تستعين المجموعة بالتصنيفات الخارجية الصادرة عن وكالات التصنيف المعروفة للمحافظ المصنفة خارجياً.

تتمثل سياسة المجموعة في المحافظة على التصنيف الدقيق والمتوافق للمخاطر بالمحفظة الائتمانية. تسهل هذه السياسة الإدارة المركزية للمخاطر ذات الصلة ومقارنة التعرض لمخاطر الائتمان في جميع قطاعات الأعمال والمناطق الجغرافية والمنتجات. يؤيد نظام التصنيف مجموعة متنوعة من التحليلات المالية مع معلومات السوق التي تم معالجتها لتوفير المدخلات الرئيسية لقياس مخاطر الطرف المقابل. قد تم وضع كافة التصنيفات الداخلية للمخاطر بشكل يتناسب مع مختلف الفئات ووفقاً لسياسة التصنيف لدى المجموعة. يتم تقييم وتحديث تصنيفات المخاطر المتعلقة بها بشكل منتظم.

يتطلب المعيار استخدام عامل منفصل لاحتمالية التعثر على مدار 12 شهراً وعلى مدى عمر الأداة، استناداً إلى تخصيص المرحلة للملتزم. وينبغي أن يعكس عامل احتمالية التعثر المستخدم طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 تقدير المجموعة لجودة الموجودات المستقبلية. يتم تحديد احتمالية التعثر على مدار دورة الأصل من خلال محلل المخاطر الخاص بوكالة موديز استناداً إلى التصنيفات الائتمانية الداخلية/الخارجية. كما تقوم المجموعة بتحويل هيكل شروط السداد المرتبطة باحتمالية التعثر على مدار دورة الأصل إلى احتمالية التعثر على مدار فترة زمنية باستخدام النماذج والأساليب المناسبة.

تقوم المجموعة بتقييم احتمالية التعثر لمحفظة خدمات الأفراد من خلال بطاقات درجات سلوكية مطبقة لدى المجموعة. وتستند بطاقات الدرجات إلى أسلوب انحدار لوجيستي. وهو يتيح تقييم الدرجة واحتمالية التعثر مقابل كل تسهيل ائتماني. يستند هيكل شروط السداد المرتبطة باحتمالية التعثر إلى مفهوم معدل المخاطر. ويعتبر التوزيع على أساس البقاء توزيعاً أسياً. وتستخدم دالة التوزيع على أساس الاحتمالات للمتغير العشوائي الموزع بشكل أسّي مع معدل المخاطر حيث يتم تقييم احتمالية التعثر من بطاقة الدرجات السلوكية.

إدراج المعلومات المستقبلية

تأخذ المجموعة في اعتبارها المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي من المتوقع أن يكون لها تأثير على مخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة لغرض إدراج المعلومات المستقبلية ضمن نماذج خسائر الائتمان المتوقعة. تعكس تلك المتغيرات بصورة رئيسية التوقعات المعقولة والمؤيدة للظروف المستقبلية المرتبطة بالاقتصاد الكلي. إن مراعاة هذه العوامل يؤدي إلى رفع درجة الأحكام المستخدمة في تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. وتقوم المجموعة بالاستعانة بالنماذج الإحصائية لتضمين العوامل الاقتصادية الكبرى في معدلات التعثر التاريخية. كما تراعي المجموعة ثلاثة سيناريوهات (سيناريو أساسي، سيناريو متزايد، سيناريو منخفض) لتوقعات بيانات الاقتصاد الكلي ويتم تطبيق التقييمات المناسبة المرجحة بالاحتمالات على هذه السيناريوهات للوصول إلى نتيجة مرجحة بالاحتمالات حول خسائر الائتمان المتوقعة. تقوم الإدارة بمراجعة المنهجيات والافتراضات بما في ذلك أي توقعات بالظروف الاقتصادية المستقبلية، وذلك بصورة منتظمة.

الحساسية

أدى ترجيح السيناريوهات المتعددة إلى تغيير مخصصات البنك المدرجة لخسائر الائتمان المتوقعة لمديني التمويل في المرحلة 1 والمرحلة 2، نسبياً مع سيناريو الحالة الأساسية إلى مبلغ 17,807 ألف دينار كويتي (2024: 22,589 ألف دينار كويتي) من 19,158 ألف دينار كويتي (2024: 20,336 ألف دينار كويتي). في حال استخدم البنك سيناريو الحالة المنخفضة فقط لقياس مخصص خسائر الائتمان لمديني التمويل، فإن مخصص خسائر الائتمان على التمويلات المنتظمة سيبلغ 28,128 ألف دينار كويتي (2024: 36,094 ألف دينار كويتي) وهو أعلى من مخصص خسائر الائتمان المدرج كما في 31 ديسمبر 2025. إن النتائج الفعلية ستختلف نظراً لأن ذلك لا يأخذ في الاعتبار انتقال التعرضات ولا يتضمن التغيرات التي قد تحدث في المحفظة بسبب إجراءات تخفيف المخاطر وعوامل أخرى.

في ظل السيناريوهات الحالية المرجحة بالاحتمالات، في حال كانت جميع التمويلات المنتظمة تقع في المرحلة 1 والتي تعكس فترة خسارة متوقعة مدتها 12 شهراً، فإن مخصص خسائر الائتمان سيبلغ 11,553 ألف دينار كويتي (2024: 15,977 ألف دينار كويتي) وهو أقل من مخصص خسائر الائتمان المدرج لمديني التمويل.

الحد الأقصى من التعرض لمخاطر الائتمان دون احتساب أي ضمانات

يلخص الجدول التالي الحد الأقصى من تعرض البنك لمخاطر الائتمان بالنسبة لبنود بيان المركز المالي المجمع، بما في ذلك البنود خارج بيان المركز المالي المجمع. وقد تم عرض الحد الأقصى من التعرض بالاصافي بعد انخفاض القيمة قبل تأثير وسائل التخفيف من المخاطر من خلال استخدام اتفاقيات المقاصة الأساسية واتفاقيات الضمان، متى كان ذلك ممكناً.

صافي الحد الأقصى من التعرض للمخاطر		
2024	2025	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
450,628	233,701	أرصدة لدى البنوك
385,084	358,484	إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي
3,642,603	4,007,489	مدينو تمويل
372,063	401,049	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (استثمار في صكوك)
19,662	26,017	موجودات أخرى
4,870,040	5,026,740	
102,026	156,586	قبولات وخطابات ائتمان
355,875	445,933	خطابات ضمان
147,218	168,218	التزامات غير قابلة للإلغاء
605,119	770,737	الإجمالي
5,475,159	5,797,477	إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان

عندما يتم تسجيل الأدوات المالية بالقيمة العادلة، فإن المبالغ المبينة أعلاه تمثل التعرض الحالي لمخاطر الائتمان إلا أنها لا تمثل الحد الأقصى من التعرض للمخاطر الذي يمكن أن ينشأ في المستقبل نتيجة للتغيرات في القيمة.

تظهر تركيزات مخاطر الائتمان عندما يتواجد عدد من الأطراف المقابلة الذين يقومون بأنشطة مماثلة أو أنشطة من نفس القطاع الجغرافي أو التي تتعرض لها في بيئة اقتصادية مماثلة مما يجعل قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية تتأثر على نحو مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو/ والسياسية أو غيرها من الظروف. تشير تركيزات مخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية لأداء المجموعة تجاه التطورات التي تؤثر بشكل مماثل على الأطراف المقابلة المعنية.

إن الحد الأقصى من التعرض لمخاطر الائتمان بالنسبة لطرف مقابل واحد كما في 31 ديسمبر 2025 يقدر بمبلغ 82,210 ألف دينار كويتي (2024: 64,544 ألف دينار كويتي) قبل أخذ الضمانات في الاعتبار وفقاً لتعليمات تركيزات الائتمان الصادرة عن بنك الكويت المركزي.

تركيزات مخاطر الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

في ما يلي تركيزات القطاعات الجغرافية وقطاعات الأعمال للموجودات المالية والبنود خارج الميزانية العمومية:

2024		2025		
بنود خارج الميزانية العمومية	الموجودات المالية	بنود خارج الميزانية العمومية	الموجودات المالية	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
525,358	3,886,657	673,426	4,092,190	المنطقة الجغرافية:
29,357	727,862	67,333	627,172	الكويت
50,404	255,521	29,978	307,378	دول الشرق الأوسط الأخرى
605,119	4,870,040	770,737	5,026,740	بقية دول العالم

2024		2025		
بنود خارج الميزانية العمومية	الموجودات المالية	بنود خارج الميزانية العمومية	الموجودات المالية	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
57,900	1,425,771	54,891	1,282,244	قطاع الأعمال:
207,111	1,388,824	264,160	1,385,737	بنوك ومؤسسات مالية أخرى
177,581	497,819	204,398	532,678	إنشاءات وعقارات
812	663,396	857	666,304	تجارة وتصنيع
124,626	320,187	189,885	524,276	شخصي
37,089	574,043	56,546	635,501	خدمات
605,119	4,870,040	770,737	5,026,740	أخرى

التخفيف من مخاطر الائتمان

إن أساليب التخفيف من مخاطر الائتمان المسموح للمجموعة باستخدامها هي الحصول على ضمانات وفقاً لما هو ملائم والحد من مدة التعرض للمخاطر أو الهيكلة بما يعود بالفائدة على المجموعة لأي حالة تعرض للمخاطر.

الجودة الائتمانية للأدوات المالية

بالنسبة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2025 و2024، قامت المجموعة بتصنيف مختلف حالات التعرض لمخاطر الائتمان غير متأخرة السداد أو منخفضة القيمة إلى فئتين من حيث الجودة الائتمانية كما يلي:

جودة عالية: حالات التعرض لمخاطر الائتمان حيث يتم تقييم المخاطر النهائية للخسائر المالية الناتجة من إخفاق الملتزم في الوفاء بالتزاماته على أنها تتراوح ما بين منخفضة إلى متوسطة. ويتضمن ذلك التعرض لمخاطر شركات ذات مركز مالي قوي وعوامل مخاطر تبين قدرتها على سداد كافة الالتزامات التعاقدية. ويتضمن أيضاً حالات التعرض المكفولة بضمانات ملموسة بصورة جوهرية.

جودة قياسية: كافة حالات الانكشافات الأخرى التي يكون فيها السداد بناءً على الشروط التعاقدية ولا تتعرض للانخفاض في القيمة. توضح الجداول التالية درجة التعرض لمخاطر الائتمان وفق الجدارة الائتمانية للموجودات حسب الفئة والتصنيف قبل اقتطاع مخصص انخفاض وفقاً لنظام التصنيف الائتماني لدى المجموعة:

الإجمالي	متأخرة السداد أو منخفضة القيمة	غير متأخرة السداد أو منخفضة القيمة	
		جودة قياسية	جودة عالية
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
2025			
233,701	-	-	233,701
358,484	-	-	358,484
4,107,940	221,653	1,502,757	2,383,530
401,049	-	165,049	236,000
28,478	-	23,310	5,168
5,129,652	221,653	1,691,116	3,216,883

الإجمالي	متأخرة السداد أو منخفضة القيمة	غير متأخرة السداد أو منخفضة القيمة	
		جودة قياسية	جودة عالية
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
2024			
450,628	-	-	450,628
385,157	-	-	385,157
3,736,751	281,679	1,673,312	1,781,760
372,063	-	101,635	270,428
22,446	-	18,113	4,333
4,967,045	281,679	1,793,060	2,892,306

إن الإفصاحات حول الجودة الائتمانية والحد الأقصى من التعرض لمخاطر الائتمان لمديني التمويل تبعاً لكل فئة بناءً على نظام التصنيف الائتماني الداخلي بالبنك وتصنيف المراحل في نهاية السنة مبينة بالمزيد من التفاصيل في إيضاح 4.

تحليل أعمار التسهيلات التمويلية المتأخرة ولكن غير منخفضة القيمة وفقاً لفئة الموجودات المالية:

أقل من 30 يوماً	31 إلى 60 يوماً	61 إلى 90 يوماً	الإجمالي
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
138,404	22,361	7,915	168,680
208,799	12,151	7,137	228,087

الضمانات

إن مبلغ ونوع الضمانات المطلوبة يستند إلى تقييم مخاطر الائتمان للطرف المقابل. يتم تنفيذ التعليمات الموضوعية من قبل إدارة المخاطر ولجنة الائتمان لدى البنك في ما يتعلق بمدى قبول أنواع الضمانات ومقاييس التقييم.

تراقب الإدارة القيمة العادلة للضمانات، وتطلب ضمانات إضافية وفقاً للاتفاقيات الأساسية، متى كان ذلك ضرورياً.

قدرت القيمة العادلة للضمانات التي يحتفظ بها البنك في ما يتعلق بالتسهيلات التمويلية المتأخرة أو منخفضة القيمة كما في 31 ديسمبر 2025 بمبلغ 223,904 ألف دينار كويتي (2024: 348,382 ألف دينار كويتي). تشمل الضمانات على نقد وأوراق مالية وصكوك وخطابات ضمان وعقارات وأشكال أخرى من الضمانات.

23.3 مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق من عملية تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق. قد تنشأ مخاطر السوق من المراكز القائمة في معدلات الربح والعملات ومنتجات الأسهم، بحيث تتعرض جميعها للحركات العامة والمحددة في السوق والتغيرات في مستوى التقلبات في معدلات أو أسعار السوق مثل معدلات الربح والهوامش الائتمانية وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم.

إدارة مخاطر السوق

تتولى مجموعة إدارة المخاطر مسئولية وضع إطار عمل تفصيلي لإدارة مخاطر السوق بالإضافة إلى المراجعة الدورية لتطبيقها. بينما تتولى إدارة الخزينة مسئولية إدارة ومراقبة مخاطر السوق الناتجة عن مختلف مراكز السوق في الاستثمارات والأدوات المالية والصفقات خارج إطار السوق الرسمي بشكل مسبق.

يتضمن إطار عمل إدارة مخاطر السوق العناصر التالية:

- حدود لكافة مؤشرات مخاطر السوق ومراقبة تلك الحدود بشكل منتظم لضمان عدم تجاوز المجموعة لمجمل حدود المخاطر ومؤشرات التكررات المحددة في ضوء تعليمات بنك الكويت المركزي والحدود الداخلية
 - التقييم تبعاً للقيمة السوقية استناداً إلى بيانات السوق التي يتم نشرها بصورة مستقلة، والمراجعة المستمرة لكافة المراكز القائمة؛ و
 - قياس القيمة عند المخاطرة بالنسبة للمراكز ذات الحساسية للسوق ومراقبتها في ضوء الحدود الموضوعية.
- يتعين على المجموعة الالتزام بتعليمات ولوائح بنك الكويت المركزي. يتم وضع ومراجعة سياسات وإجراءات إدارة مخاطر السوق وحدود مخاطر السوق بصورة دورية لضمان توافيقها مع سياسة المجموعة الخاصة بالقدرة على تحمل مخاطر السوق.

23.3.1 مخاطر معدلات الربح

تنشأ مخاطر معدلات الربح من احتمالية تأثير التغيرات في معدلات الربح على التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة للتعرض للمخاطر أو الأداة المالية الأساسية. تتعرض المجموعة لمخاطر معدلات الربح حيث إن قيمة استثمارات المجموعة ذات الإيرادات الثابتة و/أو العائد على التمويل تتناسب عكسياً مع الحركة في معدلات السوق. بالإضافة إلى ذلك، قد يؤثر التغير في معدلات الربح أيضاً على صافي أرباح المجموعة أو هامش الربح. لا تتعرض المجموعة لمخاطر معدلات الربح بصورة جوهرية.

23.3.2 مخاطر السداد مقدماً

إن مخاطر السداد مقدماً هي مخاطر تكبد المجموعة خسارة مالية بسبب قيام عملائها والأطراف المقابلة بالسداد أو طلب السداد

قبل التاريخ المتوقع مثل التعرض للمخاطر المالية ذات المعدلات الثابتة عند انخفاض معدلات الربح. بسبب الشروط التعاقدية الخاصة بالمنتجات الإسلامية، لا تتعرض المجموعة لمخاطر السداد مقدماً بصورة جوهرية.

23.3.3 مخاطر العملات الأجنبية

تتمثل مخاطر العملات الأجنبية في مخاطر تقلب قيمة أداة مالية نتيجة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. تتعرض المجموعة لمخاطر العملات الأجنبية حيث إن العملة الرئيسية لدى المجموعة هي الدينار الكويتي ويتم إعادة تقييم كافة العملات الأجنبية مقابل الدينار الكويتي. إن أي مراكز قائمة طويلة أو قصيرة في أي عملة تعرض المجموعة لمخاطر العملات الأجنبية.

يتم إدارة مخاطر العملات الأجنبية على أساس الحدود الموضوعية من قبل بنك الكويت المركزي والتقييم المستمر للمراكز القائمة والحركات الحالية والمتوقعة في أسعار صرف العملات الأجنبية لدى المجموعة.

يبين الجدول التالي العملات الأجنبية التي تعرضت المجموعة لمخاطرها بصورة جوهرية في 31 ديسمبر على موجوداتها ومطلوباتها النقدية غير المتداولة وتدفعاتها النقدية المتوقعة. يحتسب التقليل تأثير الحركة المحتملة بشكل معقول في أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الكويتي، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة، على الأرباح أو الخسائر وحقوق الملكية (بسبب التغيرات في القيمة العادلة وتحويل العملات الأجنبية المعترف به في الإيرادات الشاملة الأخرى).

العملة	2024			2025		
	التأثير على حقوق الملكية	التأثير على الأرباح أو الخسائر	نسبة التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية	التأثير على حقوق الملكية	التأثير على الأرباح أو الخسائر	نسبة التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	%	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	%
دولار أمريكي	837	(1,621)	1+	795	(490)	1+
يورو	60	(72)	1+	73	(77)	1+
جنيه استرليني	292	(338)	1+	375	(369)	1+

23.3.4 مخاطر أسعار الأسهم

إن مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة للتغير في مستويات أسعار و/أو مؤشرات الأسهم وقيمة الأسهم الفردية.

تقوم المجموعة بإجراء تحليل الحساسية على فترات منتظمة وذلك بهدف تقييم التأثير المحتمل لأي تغير مادي في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المدرجة. بالنسبة لهذه الاستثمارات، فإن الزيادة في سعر الأسهم بنسبة 5% كما في 31 ديسمبر 2025 سوف تؤدي إلى زيادة حقوق الملكية بمبلغ 209 ألف دينار كويتي (2024: 174 ألف دينار كويتي). إن أي تغير مكافئ في الاتجاه المعاكس من الممكن أن ينتج عنه تأثير مماثل ولكن عكسي على المبالغ المذكورة أعلاه، وذلك على أساس الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة.

23.4 مخاطر السيولة

تنشأ مخاطر السيولة من عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها المرتبطة بالمطلوبات المالية. يمكن أن تنتج مخاطر السيولة عن الاضطرابات في السوق أو تحدي درجات الائتمان أو توقعات السوق مما قد يتسبب في نضوب بعض مصادر التمويل على الفور. للحد من هذه المخاطر، قامت المجموعة بترتيب مصادر تمويل متنوعة بالإضافة إلى قاعدة الودائع الأساسية، وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار ومراقبة التدفقات النقدية المستقبلية والسيولة على أساس يومي. يتضمن ذلك تقييم التدفقات النقدية المتوقعة وتوفير الموجودات السائلة عالية الجودة والتي يمكن استخدامها لضمان توفر تمويل وسيولة إضافية متى كان ذلك ضرورياً. لدى المجموعة خطة تمويل الطارئة لضمان تنفيذ الإجراءات المطلوبة عند حدوث أي حالات طارئة متعلقة بالسيولة. إن لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات هي المسؤولة عن تطبيق خطة تمويل الطارئة.

إدارة مخاطر السيولة

تتمثل طريقة المجموعة لإدارة مخاطر السيولة في التأكد من توفر السيولة الكافية بشكل دائم، بقدر الإمكان، للوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها، في ظل الظروف العادية وغير العادية على حد سواء، دون تكبد خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بالإضرار بسمعة المجموعة.

تقوم مجموعة إدارة المخاطر وإدارة الخزينة بمراقبة قائمة السيولة لدى المجموعة بشكل يومي واتخاذ الخطوات المناسبة، إذا لزم ذلك. يتم مراقبة قائمة السيولة لدى المجموعة يومياً والموجودات والمطلوبات الشاملة وكذلك عملة الدينار الكويتي والعملات الأجنبية، في ما يتعلق بمركز المجموعة من حيث معدل السيولة القانونية وكذلك معدل الإقراض إلى الودائع ومعدل تغطية السيولة. تقوم إدارة الخزينة بالتنسيق مع إدارات المجموعة المختلفة وعرض التفاصيل حول التدفقات النقدية المتوقعة اللازمة أو الناتجة عن فرص الأعمال المحتملة.

يتعين على إدارة الخزينة الحفاظ على محفظة من الموجودات ذات السيولة قصيرة الأجل، التي تتكون إلى حد كبير من الاستثمارات في أوراق مالية عالية السيولة وقصيرة الأجل وتوافر التسهيلات الائتمانية بين البنوك بإشعارات قصيرة الأجل، وذلك لضمان الحفاظ على السيولة الكافية لدى المجموعة. تتم إدارة السيولة لدى إدارة الخزينة بالشكل الأمثل مع الأخذ في الاعتبار الفجوات في فترة الاستحقاق. يتم مراقبة مركز السيولة اليومي ويتم إجراء اختبارات الضغط بصفة منتظمة وفقاً لمجموعة مختلفة من السيناريوهات التي تشمل ظروف السوق المعتدلة والأكثر صعوبة. تخضع جميع سياسات السيولة لمراجعة لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، ويتم اعتمادها من قبل لجنة مجلس الإدارة للمخاطر. ويتم مراجعة تقرير قائمة السيولة الدوري، الذي يتضمن أي استثناءات وإجراءات تصحيحية التي يجب/ يتم اتخاذها، من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات. تخضع المجموعة لقيود السيولة ونظام تدرج الاستحقاقات الذي تقتضيه تعليمات بنك الكويت المركزي والحدود المعتمدة من قبل بنك الكويت المركزي.

يلخص الجدول التالي قائمة استحقاق موجودات ومطلوبات المجموعة. تستند قائمة استحقاق الموجودات والمطلوبات في نهاية السنة إلى ترتيبات السداد التعاقدية باستثناء بعض الاستثمارات التي تستند إلى معايير بنك الكويت المركزي.

في ما يلي قائمة استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في 31 ديسمبر:

2025	خلال 3 أشهر	3 إلى 6 أشهر	6 إلى 12 شهراً	أكثر من سنة واحدة	الإجمالي
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى البنوك	241,619	-	-	-	241,619
إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي	251,059	92,613	14,812	-	358,484
مدينو تمويل	2,290,391	534,391	361,833	820,874	4,007,489
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	74	-	-	219,358	219,432
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	64,224	8,962	30,133	307,803	411,122
استثمارات في مشاريع مشتركة	-	-	-	123,409	123,409
استثمار في شركة زميلة	-	-	-	513,296	513,296
عقارات استثمارية	-	-	-	40,565	40,565
موجودات أخرى	46,954	-	-	2,574	49,528
ممتلكات ومعدات	-	-	-	63,262	63,262
	2,894,321	635,966	406,778	2,091,141	6,028,206
المطلوبات					
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	848,863	106,385	77,762	266,051	1,299,061
حسابات المودعين	2,216,163	766,933	488,084	38,893	3,510,073
صكوك مصدرة	3,874	-	-	152,700	156,574
مطلوبات أخرى	69,659	-	-	12,724	82,383
	3,138,559	873,318	565,846	470,368	5,048,091

الإجمالي	أكثر من سنة واحدة	6 إلى 12 شهراً	3 إلى 6 أشهر	خلال 3 أشهر	2024
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
الموجودات					
456,581	-	-	-	456,581	نقد وأرصدة لدى البنوك
385,084	-	-	79,560	305,524	إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي
3,642,603	967,537	398,939	534,256	1,741,871	مدينو تمويل
198,914	198,914	-	-	-	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
381,560	307,052	30,520	6,542	37,446	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
118,791	118,791	-	-	-	استثمارات في مشاريع مشتركة
39,544	39,544	-	-	-	عقارات استثمارية
52,215	1,208	-	-	51,007	موجودات أخرى
18,480	18,480	-	-	-	ممتلكات ومعدات
<u>5,293,772</u>	<u>1,651,526</u>	<u>429,459</u>	<u>620,358</u>	<u>2,592,429</u>	
المطلوبات					
1,332,641	184,072	121,579	111,778	915,212	المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
3,149,067	77,286	415,121	820,970	1,835,690	حسابات المودعين
308,304	154,050	-	154,254	-	صكوك مصدرة
92,010	13,519	-	-	78,491	مطلوبات أخرى
<u>4,882,022</u>	<u>428,927</u>	<u>536,700</u>	<u>1,087,002</u>	<u>2,829,393</u>	

تعكس قائمة خصائص السيولة للمطلوبات المالية لدى المجموعة الملخصة أدناه التدفقات النقدية التي تتضمن مدفوعات الفوائد المستقبلية على مدى فترة هذه المطلوبات المالية استناداً إلى ترتيبات سداد المدفوعات التعاقدية. بالنسبة للمدفوعات التي تخضع لإشعارات فإنها تعامل كما لو أن الإشعارات قد تم إرسالها فوراً.

الإجمالي	أكثر من سنة واحدة	6 إلى 12 شهراً	3 إلى 6 أشهر	خلال 3 أشهر	2025
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
1,365,817	294,581	88,565	115,095	867,576	المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
3,633,168	45,878	515,372	798,650	2,273,268	حسابات المودعين
181,510	173,340	4,085	-	4,085	صكوك مصدرة
<u>5,180,495</u>	<u>513,799</u>	<u>608,022</u>	<u>913,745</u>	<u>3,144,929</u>	

الإجمالي	أكثر من سنة واحدة	6 إلى 12 شهراً	3 إلى 6 أشهر	خلال 3 أشهر	2024
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
1,353,718	186,664	125,319	113,814	927,921	المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
3,327,284	78,433	434,545	832,874	1,981,432	حسابات المودعين
324,238	161,925	-	158,191	4,122	صكوك مصدرة
<u>5,005,240</u>	<u>427,022</u>	<u>559,864</u>	<u>1,104,879</u>	<u>2,913,475</u>	

يبين الجدول التالي تواريخ انتهاء استحقاق العقود وفقاً لاستحقاق المطلوبات المحتملة والالتزامات لدى المجموعة. يتم إدراج كل التزام قرض غير مسحوب في النطاق الزمني الذي يحتوي على أقرب تاريخ يمكن سحبه فيه. بالنسبة لعقود الضمانات المالية الصادرة، يتم تخصيص الحد الأقصى لمبلغ الضمان لأقرب فترة يمكن فيها استدعاء الضمان. لا تتوقع المجموعة أن يتم سحب جميع الالتزامات أو المطلوبات الطارئة قبل انتهاء فترة الالتزامات.

الإجمالي	أكثر من سنة واحدة	3 إلى 12 شهراً	خلال 3 أشهر	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
2025				
157,349	11,346	45,179	100,824	قبولات وخطابات ائتمان
453,199	-	-	453,199	خطابات ضمان
244,237	-	76,019	168,218	التزامات رأسمالية والتزامات أخرى
854,785	11,346	121,198	722,241	

الإجمالي	أكثر من سنة واحدة	3 إلى 12 شهراً	خلال 3 أشهر	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
2024				
102,519	4,612	49,028	48,879	قبولات وخطابات ائتمان
362,153	-	-	362,153	خطابات ضمان
246,731	-	98,863	147,868	التزامات رأسمالية والتزامات أخرى
711,403	4,612	147,891	558,900	

23.5 مخاطر التشغيل

إن مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو إخفاق النظم أو الخطأ البشري أو من الأحداث الخارجية. عند إخفاق أدوات الرقابة في أداؤها، يمكن أن يترتب على ذلك تأثيرات قانونية أو رقابية، أو قد يؤدي ذلك إلى خسارة مالية أو فقد السمعة.

إدارة مخاطر التشغيل

لدى المجموعة عدد من السياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة ويتم تطبيقها لتحديد وتقييم مخاطر التشغيل والإشراف عليها بالإضافة إلى أنواع أخرى من المخاطر المتعلقة بالأنشطة المصرفية والمالية للمجموعة. تمت الموافقة على إجراءات مناسبة لإدارة مخاطر التشغيل من قبل مختلف المجموعات والإدارات بالمجموعة، وتم تطبيقها من أجل تقديم التقارير حول مخاطر التشغيل ومراقبتها والتحكم بها بصورة فعالة.

يتم إدارة مخاطر التشغيل بإشراف مجموعة إدارة المخاطر. حيث تراقب هذه المجموعة مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات لتحديد وتقييم ومراقبة مخاطر التشغيل والإشراف عليها كجزء من الإطار الإجمالي لإدارة المخاطر الذي يتسم بالقوة والحذر.

تقوم المجموعة بإدارة مخاطر التشغيل وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن "الإرشادات العامة لنظم الرقابة الداخلية" والإرشادات بشأن "الممارسات السليمة لإدارة ومراقبة مخاطر التشغيل".

قامت المجموعة بوضع سياسة "إدارة استمرارية الأعمال" لمواجهة أي إخفاقات أو احتمالات داخلية أو خارجية لضمان سهولة القيام بعمليات المجموعة.

قامت المجموعة بإنشاء موقع مواجهة الكوارث للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وتضمن المجموعة عدم تأثير مخاطر التشغيل، التي قد تنشأ عن أي اضطراب محتمل على الأعمال المصرفية بصورة سلبية. تولي المجموعة اهتماماً خاصاً بمخاطر التشغيل التي قد تنشأ عن عدم الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وأي إخفاقات محتمل في المسؤوليات بصفة الأمانة.

24. معلومات القطاعات

يتم تحديد القطاعات التشغيلية لدى المجموعة استناداً إلى التقارير التي تمت مراجعتها من قبل المسؤولين عن اتخاذ القرارات والتي يتم استخدامها في اتخاذ القرارات الإستراتيجية. إن هذه القطاعات هي وحدات أعمال إستراتيجية تقوم بتوفير منتجات وخدمات مختلفة. ويتم إدارتها بشكل منفصل نظراً لطبيعة المنتجات والخدمات وتختلف فئة العملاء واستراتيجيات التسويق لهذه القطاعات.

تستوفي القطاعات التشغيلية هذه معايير القطاعات التي يتم إعداد تقارير بشأنها وهي كما يلي:

- **الشركات** - تشتمل على مجموعة من الخدمات المصرفية والمنتجات الاستثمارية للعملاء من الشركات، كما تقدم تمويل المرابحات للسلع والعقارات وتمويل المرابحة وتسهيلات الإجارة.
- **خدمات الأفراد** - تشتمل على مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات للعملاء من الأفراد. تتضمن هذه المجموعة التمويل الاستهلاكي وبطاقات الائتمان والودائع والخدمات الأخرى المتعلقة بالفروع.
- **الخبزينة** - تشتمل على إدارة عمليات تمويل البنك والمرابحات المحلية والدولية وخدمات التمويل الإسلامي الأخرى مع البنوك والمؤسسات المالية بصورة رئيسية.
- **الاستثمار** - تشتمل على الاستثمار في حقوق الملكية المباشرة والاستثمارات العقارية والاستثمارات الأخرى وإدارة الأصول والتمويل المهيكّل.
- **أخرى** - تشتمل على الموجودات والمصروفات الخاصة بمراكز التكلفة.

تقوم الإدارة بمراقبة قطاعات التشغيل بشكل منفصل لغرض اتخاذ القرارات حول توزيع الموارد وتقييم الأداء.

يبين الجدول التالي معلومات حول صافي إيرادات التشغيل وصافي ربح السنة وإجمالي الموجودات والمطلوبات في ما يتعلق بقطاعات المجموعة التي يجب إعداد تقارير حولها.

	الشركات	خدمات الأفراد	الخبزينة	الاستثمار	أخرى	الإجمالي
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
2025						
صافي إيرادات التشغيل	74,798	16,658	2,027	15,811	-	109,294
صافي الربح (الخسارة)	64,094	264	1,302	14,683	(30,722)	49,621
إجمالي الموجودات	2,727,824	745,332	642,263	1,809,974	102,813	6,028,206
إجمالي المطلوبات	1,457,375	1,385,963	1,864,348	266,000	74,405	5,048,091
2024						
صافي إيرادات (خسائر) التشغيل	64,965	10,499	5,538	(696)	-	80,306
صافي الربح (الخسارة)	54,944	(4,234)	4,803	(3,776)	(29,335)	22,402
إجمالي الموجودات	2,486,184	716,738	874,019	1,154,074	62,757	5,293,772
إجمالي المطلوبات	1,194,671	1,258,186	2,343,867	-	85,298	4,882,022

25. إدارة رأس المال

إن الهدف الرئيسي من إدارة رأس مال المجموعة هو التأكد من التزام المجموعة بالمتطلبات الرقابية لرأس المال، واحتفاظ المجموعة بتصنيفات ائتمانية عالية ومعدلات رأسمال جيدة لدعم الأعمال التي تقوم بها وتحقيق أعلى قيمة يحصل عليها المساهمون بمستوى مناسب من المخاطر.

تقوم المجموعة بإدارة هيكل رأس المال وإجراء تعديلات عليه في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية وسمات المخاطر التي تتعرض لها أنشطتها. للحفاظ على هيكل رأس المال أو تعديله، يجوز للمجموعة مراجعة مبلغ مدفوعات توزيعات الأرباح إلى المساهمين أو إصدار أوراق رأسمالية.

تتم مراقبة مدى كفاية رأس المال واستخدام رأس المال الرقابي بانتظام من قبل إدارة المجموعة وتخضع لتعليمات لجنة بازل للإشراف على الأعمال المصرفية وفقاً لما يطبقه بنك الكويت المركزي.

تتبع المجموعة تعليمات بازل 3 ويتم احتساب رأس المال الرقابي ومعدلات كفاية رأس المال لدى المجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ ر ب، ر ب أ / 336 / 2014 المؤرخ 24 يونيو 2014 والتعديلات اللاحقة له كما يلي:

2024	2025	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
2,623,355	3,179,078	الموجودات المرجحة بالمخاطر
341,036	413,280	رأس المال المطلوب
		رأس المال المتاح
335,942	347,569	الشريحة 1 من رأس المال: حقوق ملكية المساهمين
74,239	151,040	الصكوك الإضافية الدائمة - الشريحة 1
410,181	498,609	إجمالي الشريحة 1 من رأس المال
31,090	37,791	إجمالي الشريحة 2 من رأس المال
441,271	536,400	إجمالي رأس المال المتاح
%12.81	%10.93	معدل كفاية رأس المال من الشريحة 1: حقوق ملكية المساهمين
%15.64	%15.68	إجمالي معدل كفاية رأس المال من الشريحة 1
%16.82	%16.87	إجمالي معدل كفاية رأس المال

يتم احتساب معدل الرفع المالي للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ ر ب، ر ب أ / 343 / 2014 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 والتعديلات اللاحقة له كما هو مبين أدناه:

2024	2025	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
410,181	498,609	الشريحة 1 من رأس المال
5,737,661	6,075,492	إجمالي التعرض
%7.15	%8.21	معدل الرفع المالي

تم عرض الإفصاح المتعلق بتعليمات كفاية رأس المال الصادرة من بنك الكويت المركزي المنصوص عليها في تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ ر ب، ر ب أ / 336 / 2014 المؤرخ 24 يونيو 2014 والتعديلات اللاحقة له والإفصاحات المتعلقة بمعدل الرفع المالي طبقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ ر ب أ / 343 / 2014 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 والتعديلات اللاحقة له ضمن قسم "إدارة المخاطر" بالتقرير السنوي.

26. قياس القيمة العادلة

إن القيمة العادلة هي السعر المستلم لبيع أصل ما أو المدفوع لنقل التزام ما في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.

الجدول الهرمي للقيمة العادلة

تستخدم المجموعة الجدول الهرمي التالي لتحديد القيمة العادلة للموجودات المالية وغير المالية والإفصاح عنها وفقاً لأساليب التقييم:

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المتطابقة؛ و

المستوى 2: أساليب أخرى تكون جميع مدخلاتها ذات التأثير المادي على القيمة العادلة المسجلة ملحوظة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ و

المستوى 3: أساليب أخرى تستخدم مدخلات ذات تأثير مادي على القيمة العادلة المسجلة ولا تستند إلى بيانات السوق الملحوظة.

يعرض الجدول التالي تحليل الموجودات المسجلة بالقيمة العادلة وفقاً لمستويات الجدول الهرمي للقيمة العادلة:

قياس القيمة العادلة				الإجمالي ألف دينار كويتي	2025
المدخلات الجوهرية غير الملحوظة (المستوى 3)	المدخلات الجوهرية الملحوظة (المستوى 2)	الأسعار المعلنة في أسواق نشطة (المستوى 1)	المدخلات الجوهرية الملحوظة (المستوى 2)		
-	-	4,261	4,261	4,261	أدوات حقوق ملكية مسعرة
215,144	-	-	215,144	215,144	صناديق (غير مسعرة)
27	-	-	27	27	أوراق مالية أخرى (غير مسعرة)
215,171	-	4,261	219,432	219,432	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
صكوك مسعرة					
-	-	191,053	191,053	191,053	- صكوك سيادية
-	10,000	199,996	209,996	209,996	- صكوك شركات
-	10,000	391,049	401,049	401,049	أدوات حقوق ملكية غير مسعرة
10,073	-	-	10,073	10,073	أدوات حقوق ملكية غير مسعرة
10,073	10,000	391,049	411,122	411,122	الموجودات غير المالية:
39,096	1,469	-	40,565	40,565	عقارات استثمارية

قياس القيمة العادلة				الإجمالي ألف دينار كويتي	2024
المدخلات الجوهرية غير الملحوظة (المستوى 3)	المدخلات الجوهرية الملحوظة (المستوى 2)	الأسعار المعلنة في أسواق نشطة (المستوى 1)	المدخلات الجوهرية الملحوظة (المستوى 2)		
-	-	3,657	3,657	3,657	أدوات حقوق ملكية مسعرة
193,470	-	-	193,470	193,470	صناديق (غير مسعرة)
1,787	-	-	1,787	1,787	أوراق مالية أخرى (غير مسعرة)
195,257	-	3,657	198,914	198,914	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
صكوك مسعرة					
-	-	173,854	173,854	173,854	- صكوك سيادية
-	10,000	188,209	198,209	198,209	- صكوك شركات
-	10,000	362,063	372,063	372,063	أدوات حقوق ملكية غير مسعرة
9,497	-	-	9,497	9,497	أدوات حقوق ملكية غير مسعرة
9,497	10,000	362,063	381,560	381,560	الموجودات غير المالية:
37,981	1,563	-	39,544	39,544	عقارات استثمارية

الحركات في الموجودات ضمن المستوى 3 المقاسة وفقاً للقيمة العادلة

يوضح الجدول التالي مطابقة المبالغ الافتتاحية والختامية للموجودات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة ضمن المستوى 3.

في 31 ديسمبر 2025	الحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية	التغير في القيمة العادلة	مبيعات / استرداد	إضافات	في 1 يناير 2025
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر					
215,144	658	1,993	(29,129)	48,152	193,470
27	-	(95)	(1,665)	-	1,787
215,171	658	1,898	(30,794)	48,152	195,257
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى					
10,073	-	576	-	-	9,497
10,073	-	576	-	-	9,497
الموجودات غير المالية					
39,096	(308)	1,423	-	-	37,981
39,096	(308)	1,423	-	-	37,981

في 31 ديسمبر 2024	الحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية	التغير في القيمة العادلة	مبيعات / استرداد	إضافات	في 1 يناير 2024
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر					
193,470	(407)	9,663	(5,200)	47,489	141,925
1,787	13	(2,030)	(967)	-	4,771
195,257	(394)	7,633	(6,167)	47,489	146,696
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى					
9,497	-	(134)	-	-	9,631
9,497	-	(134)	-	-	9,631
الموجودات غير المالية					
37,981	-	2,050	-	35,931	-
37,981	-	2,050	-	35,931	-

لم يتم إجراء أي تحويلات بين مستويات الجدول الهرمي للقيمة العادلة خلال سنة 2025 أو 2024.

تُقاس القيمة العادلة للموجودات المالية المصنفة ضمن المستوى 3، في ظروف محددة، باستخدام أساليب تقييم تتضمن افتراضات لا تؤيدها أسعار المعاملات الحالية الملحوظة في السوق لنفس الأداة ولا تستند إلى بيانات السوق الملحوظة. تستخدم المجموعة أساليب تقييم، اعتماداً على نوع الأداة وبيانات السوق المتاحة. على سبيل المثال، في حالة عدم وجود سوق نشطة، يتم تقدير القيمة العادلة للاستثمار على أساس تطيل الوضع المالي والنتائج المالية للشركة المستثمر فيها ونمط المخاطر والعوامل الأخرى. يتم تحديد التغيرات الموجبة والسالبة في قيمة الموجودات المالية على أساس التغيرات في قيمة الأدوات نتيجة اختلاف مستويات المؤشرات غير الملحوظة وتحديد ما يصلح منها للتقدير. تشير تقديرات الإدارة إلى أن التأثير على الأرباح أو الخسائر أو

الإيرادات الشاملة الأخرى لن يكون مادياً في حالة وقوع تعديل بنسبة 5% في متغيرات المخاطر ذات الصلة المستخدمة لتقييم الموجودات المالية المصنفة ضمن المستوى 3 وفقاً للقيمة العادلة.

إن الافتراضات المستخدمة في قياسات القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية والمصنفة ضمن المستوى 2 والمستوى 3 من الجدول الهرمي للقيمة العادلة مفصّل عنها في إيضاح 9.

بالنسبة للموجودات المالية والمطلوبات المالية الأخرى المدرجة بالتكلفة المطفأة، فإن القيمة الدفترية لا تختلف بصورة جوهرية عن قيمتها العادلة حيث إن أغلب هذه الموجودات والمطلوبات ذات فترة استحقاق قصيرة الأجل أو يعاد تسعيرها فوراً بناءً على الحركة في معدلات الربح بالسوق.

27. الأدوات المالية المشتقة

إن الأدوات المالية المشتقة هي أدوات مالية تتحدد قيمتها بالرجوع إلى معدلات الربح أو أسعار صرف العملات الأجنبية أو مؤشر الأسعار أو معدلات وتصنيفات الائتمان أو مؤشر الائتمان. تمثل المبالغ الإسمية الأصلية فقط المبالغ التي يطبق عليها معدل أو سعر لتحديد مبالغ التدفقات النقدية التي سيتم تبادلها، وهي لا تمثل الربح أو الخسارة المحتملة المتعلقة بمخاطر السوق أو الائتمان التي تتسم بها تلك الأدوات.

تدرج الأدوات المالية المشتقة بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي المجموع. تمثل القيمة العادلة الموجبة تكلفة استبدال كافة المعاملات بقيمة عادلة لصالح المجموعة إذا تم إنهاء الحقوق والالتزامات الناتجة من تلك الأداة في معاملة سوق منتظمة في تاريخ البيانات المالية المجمعة. تقتصر مخاطر الائتمان المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة على القيمة العادلة الموجبة للأدوات. تمثل القيمة العادلة السالبة تكلفة قيام الأطراف المقابلة للمجموعة باستبدال كافة معاملاتهم مع المجموعة.

تتعامل المجموعة في تحويل العملات الأجنبية الآجلة ("الأدوات المالية المشتقة الإسلامية") للحد من مخاطر العملات الأجنبية. يتم استخدام عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة لأغراض التحوط.

عقود تحويل عملات أجنبية آجلة

عقود تحويل العملات الآجلة هي اتفاقيات تعاقدية لشراء أو بيع أو مبادلة أداة مالية محددة بسعر وتاريخ محدد في المستقبل. العقود الآجلة هي عقود مخصصة يتم التعامل معها في السوق المقابلة ويتم تسويتها على أساس إجمالي.

يبين الجدول أدناه القيم العادلة الموجبة والسالبة لهذه الأدوات، والتي تعادل قيم السوق، إلى جانب القيمة الاسمية. القيمة الاسمية هي قيمة الأصل ذي الصلة لأدوات مبادلة العملات أو المعدل المرجعي أو المؤشر وهو الأساس الذي يتم على أساسه قياس التغيرات في قيمة هذه الأدوات. تشير القيم الاسمية إلى حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة وليست مؤشراً على مخاطر الائتمان.

ألف دينار كويتي		
القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السالبة	القيمة الاسمية
-	-	-

العقود الآجلة 31 ديسمبر 2025

ألف دينار كويتي		
القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السالبة	القيمة الاسمية
1	-	5,297

العقود الآجلة 31 ديسمبر 2024

يتم تقييم كافة عقود المشتقات بالقيمة العادلة بناءً على مدخلات السوق التي يمكن ملاحظتها ويتم تصنيفها على أنها المستوى 2.

28. موجودات بصفة الأمانة

كما في 31 ديسمبر 2025، بلغ إجمالي قيمة الموجودات التي تحتفظ بها المجموعة بصفة الأمانة أو الوكالة 714,979 ألف دينار كويتي (2024: 537,657 ألف دينار كويتي).

بلغت أتعاب الإدارة المكتسبة من الموجودات المحتفظ بها بصفة الوكالة أعلاه 2,814 ألف دينار كويتي (2024: 953 ألف دينار كويتي).

تصنيفات عالمية

MOODY'S Baa1

Fitch Ratings A





بنك واربا
WARBA BANK

امسح هنا
للنسخة الرقمية



51625555

1825555

warbabank.com

@warbabank

@warba_bank

@warbabank

warba-bank